

# التأمينات الاجتماعية تطبيقات عملية

الكتاب الرابع

## المستحقون في المعاش

إعداد

**محمد حامد الصياد**

مستشار التأمين الاجتماعي  
وكيل أول وزارة التأمينات (سابقاً)  
رئيس صندوق التأمين الاجتماعي  
للعاملين بالحكومة (سابقاً)

إهداء  
إلى كل مواطن مصري إمتدت مظلة التأمين الاجتماعي  
لحمايته وأسرته

المؤلف

## الفهرس

صفحة	الموضوع
007	تقديم
008	مقدمة
009	الباب الأول : قواعد توزيع المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش
009	أولا : تمهيد
009	ثانيا : خطوات توزيع المعاش
011	الفصل الأول : مراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف
011	المبحث الأول : الشروط العامة للاستحقاق
014	المبحث الثاني : الشروط الخاصة للاستحقاق
014	أولا : الأرملة
015	ثانيا : الأرملة
016	ثالثا : الابن
018	رابعا : الابنة
018	خامسا : الوالد
018	سادسا : الوالدة
018	سابعا : الأخ
018	ثامنا : الأخت
023	الفصل الثاني : تحديد رقم الحالة المناسب - من جدول التوزيع
025	الفصل الثالث : توزيع المعاش علي فئات المستحقين
027	الفصل الرابع : توزيع نصيب كل فئة علي المستحقين بهذه الفئة بالتساوي
028	الفصل الخامس : مراعاة حدود الجمع بين المعاشات
028	أولا : إذا كانت المعاشات المستحقة من الخزنة العامة أو وفقا لأي من القوانين الآتية .
041	ثانيا : إذا كانت المعاشات المستحقة إحداهما وفقا لأي من القوانين المشار إليها بالبند أولا من هذا الفصل والمعاش الآخر مستحقا وفقا للقانون 112 لسنة 1980 أو وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون المشار إليه
041	ثالثا : ملاحظات
050	الفصل السادس : الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي لا يستحق كليا أو جزئيا
050	أولا : القواعد العامة
057	ثانيا : أمثلة شاملة علي حدود الجمع بين المعاشات والرد و الأيلولة
060	الفصل السابع : مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة
060	أولا : الدخل من عمل
061	ثانيا : الدخل من مهنة
063	ثالثا : ملاحظات هامة
067	الفصل الثامن : الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي يتم وقفه جزئيا أو كليا
067	أولا : القواعد العامة
074	ثانيا : أمثلة شاملة علي حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة والرد والأيلولة

078	<b>الفصل التاسع : النصيب المستحق والنصيب المنصرف لكل مستحق</b>
078	<b>أولاً : تحديد النصيب المستحق والنصيب المنصرف لكل مستحق</b>
078	<b>ثانياً : المقارنة بين النصيب المستحق والنصيب المنصرف لكل مستحق</b>
081	<b>ثالثاً : أهمية التفرقة بين النصيب المستحق والنصيب المنصرف لكل مستحق</b>
090	<b>الفصل العاشر: أحكام خاصة بصرف المعاش للمستحقين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش</b>
090	<b>أولاً : مستندات الصرف</b>
091	<b>ثانياً : إجراءات الصرف</b>
092	<b>ثالثاً : تاريخ بدء صرف المعاش للمستحقين في تاريخ الوفاة</b>
092	<b>رابعاً: الاخطار عن حالات القطع والوقف واستمرار الاستحقاق</b>
093	<b>خامساً : توافر شروط الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش</b>
093	<b>سادساً : التخلف عن الاخطار بالبيانات الواجب تقديمها للهيئة المختصة أو تقديم بيانات غير صحيحة</b>
094	<b>سابعاً : التخلف عن تقديم طلب الصرف في الموعد القانوني</b>
095	<b>الباب الثاني : شروط استمرار استحقاق المعاش واستمرار الصرف وعودة الحق في الاستحقاق والصرف وتوافر شروط الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش</b>
096	<b>الفصل الأول : حالات قطع المعاش</b>
096	<b>أولاً : بالنسبة لكافة المستحقين</b>
098	<b>ثانياً : بالنسبة لجميع المستحقين عدا الأرمل والأرملة</b>
110	<b>ثالثاً : بالنسبة للإبن والأخ</b>
116	<b>رابعاً : بالنسبة للأرملة والأرمل والمطلقة والبنات والاخت</b>
120	<b>الفصل الثاني: حالات إيقاف المعاش</b>
120	<b>أولاً : الالتحاق بعمل</b>
125	<b>ثانياً : مزاوله مهنة لمدة خمس سنوات</b>
128	<b>الفصل الثالث: حالات عودة الحق في المعاش السابق قطعه</b>
128	<b>أولاً : بالنسبة للأرملة</b>
132	<b>ثانياً : بالنسبة للأرمل</b>
133	<b>ثالثاً : بالنسبة للإبنة و الأخت</b>
140	<b>رابعاً : بالنسبة للإبن و الأخ</b>
151	<b>الفصل الرابع: حالات إعادة صرف المعاش السابق إيقافه</b>
155	<b>الفصل الخامس : حالات توافر شروط استحقاق المعاش بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش</b>
155	<b>أولاً : بالنسبة للإبن والبنات والأخ والأخت</b>
165	<b>ثانياً : التحاق الابن أو الأخ بأحد مراحل التعليم</b>
168	<b>الباب الثالث : الجديد في أحكام توزيع المعاش وأثره في حالات الاستحقاق السابقة</b>
169	<b>الفصل الأول : أثر القواعد المستحدثة في تحديد أولوية الاستحقاق في حالة استحقاق أكثر من معاش وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل والقوانين الاخرى علي الحالات التي نشأ فيها الاستحقاق قبل أول يوليو 1992</b>
169	<b>أولاً : التطور التاريخي لمعالجة قوانين التأمين الاجتماعي والمعاشات لأولوية الاستحقاق في حالة توافر شروط استحقاق أكثر من معاش</b>

176	<b>ثانيا :</b> أثر القواعد المستحدثة من 1992/7/1 في تحديد أولوية الاستحقاق في حالة استحقاق أكثر من معاش وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الشامل والقوانين الأخرى علي الحالات التي نشأ فيها الاستحقاق قبل هذا التاريخ .
190	<b>الفصل الثاني :</b> قواعد تطبيق تعديل حدود الجمع بين المعاشات وبين المعاش والدخل الي 100 جنيه اعتبارا من أول يوليو 1990 علي حالات الاستحقاق السابقة علي هذا التاريخ
190	<b>أولا :</b> التطور التاريخي لحدود الجمع بين المعاشات وبين المعاش والدخل
192	<b>ثانيا :</b> أثر التطور في حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة علي حالات الاستحقاق السابقة علي تاريخ تعديل حدود الجمع .
197	<b>ثالثا :</b> أثر التطور في حدود الجمع بين المعاشات علي حالات الاستحقاق السابقة علي تاريخ تعديل حدود الجمع .
211	<b>الفصل الثالث :</b> التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت بالمخالفة لأحكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل المعمول بها قبل أول يوليو 1990 .
217	<b>الفصل الرابع :</b> أثر الغاء شرط أن يكون الزوج عاجزا عن الكسب لاستحقاق المعاش عن زوجته واستحداث شروط أخرى للاستحقاق والمساواة بين كل من الأرملة والأرملة في قواعد الجمع بين المعاش المستحق لكل منهما عن الزوج الآخر ومعاشه عن نفسه والجمع بين معاشه عن الزوج الآخر والدخل من عمل أو مهنة وحالات قطع المعاش المستحق عن الزوج الآخر وحالات عودة الحق فيه
217	<b>أولا :</b> النصوص القانونية المتعلقة بهذا التعديل
218	<b>ثانيا:</b> أحكام المنشور العام رقم 2 لسنة 2007 بشأن قواعد إستحقاق الزوج في المعاش وفقاً لأحكام القانون رقم 153 لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975
218	<b>ثالثا :</b> تعليمات الصندوق الحكومي رقم 5 لسنة 2007 بشأن قواعد إستحقاق الزوج في المعاش وفقاً لأحكام القانون رقم 153 لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975
219	<b>رابعا :</b> الأثر الرجعي للتعديلات المتعلقة باستحقاق الزوج في المعاش سابق الإشارة إليها
222	<b>الفصل الخامس :</b> أثر قصر تطبيق حدود الجمع بين المعاشات علي تاريخ استحقاق المعاش لأول مرة دون تطبيقها علي التعديلات التالية لهذا التاريخ
222	<b>أولا :</b> ماجري عليه العمل منذ بداية تطبيق نظام التأمين الاجتماعي
222	<b>ثانيا :</b> التعديل الجديد من 2007/10/1
223	<b>ثالثا :</b> التعليمات التنفيذية للتعديل الجديد
223	<b>رابعا :</b> الأمثلة المرفقة بالتعليمات التنفيذية
226	<b>خامسا :</b> التعليق علي الأمثلة المشار إليها
227	<b>سادسا :</b> ملاحظات علي الاتجاه الجديد لتطبيق حدود الجمع



## تقديم

الكتابة والبحث في موضوعات التأمينات مهمة شاقة ، ذلك أن قانون التأمينات الاجتماعية بوصفه من القوانين الحديثة نسبيا عرف من التعديلات والقرارات الوزارية والمنشورات كما هائلا يكاد يصعب حصره ، كذلك فإنه وبمرور خمس وعشرين عاما ( ربع قرن من الزمن ) علي صدور القانون 79 لسنة 1975 فإن قسما كبيرا من المستفيدين بأحكام القانون بلغوا سن المعاش أو واجهوا خطرا من المخاطر الاجتماعية المؤمن منها فصار تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية يواجه كما متزايدا من الحالات التي تثير نفاطا قانونية لا حصر لها وتحتاج إجابات والي توحيد المبادئ. من كل ذلك نتبين مدي مشقة مهمة شرح قانون التأمينات الاجتماعية شرحا مبسطا يفيد منه - قبل المتخصصين والقائمين علي التطبيق - المؤمن عليهم أنفسهم ، وحسب ما نعلم فإن مثل هذه الشروح المبسطة نادرة إن لم نقل غير موجودة بالأسواق . مما تقدم تبدو أهمية العمل الذي قام به الأخ الأستاذ / محمد حامد الصياد (وكيل أول وزارة التأمينات الاجتماعية ) ، حيث استطاع من خلال تطبيقات عملية أن يستعرض كما من الحالات ، بين فيها كيفية حساب مستحقات المؤمن عليه في شتي فروع التأمينات الاجتماعية . ولا شك أن الخبرة الطويلة التي إكتسبها سيادته من خلال المناصب التي تولاها بالوزارة لم تكن وحدها كافية ، إنما استكملت بقدرة سيادته علي البحث الدؤوب ، وعلي دقة الملاحظة ، فكان أن خرج إلى النور هذا المؤلف العملي ، الذي ولا بد وأن تزين به مكتبة كل متخصص ، وكل قائم علي تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية .

وإننا إذ نشكر الأستاذ / محمد حامد الصياد ، علي هذا الجهد ، ندعو الله أن يجازيه خيرا ، عن المؤمن عليهم - الذين يمكنهم دون عناء معرفة مستحقاتهم - وهم في حاجة إلي ذلك - دون عناء .

أ . د . أحمد البرعي  
أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية  
بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

## مقدمة

حمدا لله تعالى الذي وفقني في إعداد هذا الكتاب من سلسلة كتب التأمينات الاجتماعية ( تطبيقات عملية ) - والذي تناولت فيه أحد الموضوعات المهمة المرتبطة بالمعاش - ألا وهو المستحقون في المعاش).

فقد كان من الضروري بعد أن تناولت في كتاب سابق من هذه السلسلة موضوع معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والذي تضمن حالات الاستحقاق وشروط كل منها وخطوات حساب المعاش .. أن نستكمل هذا الموضوع بتوزيع المعاش في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

واتباعا لذات المنهج الذي سرت عليه في هذه الدراسة ، فقد تضمن هذا الكتاب العديد من الأمثلة الإيضاحية والخرائط التحليلية وجداول المقارنة لزيادة الإيضاح ، مع الإشارة إلي المصادر القانونية في الحالات التي تدعو فيها الضرورة إلى ذلك .

وقد تناولت في هذا الكتاب الأبواب الآتية :

**الباب الأول :** قواعد توزيع المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

**الباب الثاني:** شروط استمرار استحقاق المعاش واستمرار الصرف وعودة الحق في الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

**الباب الثالث :** الجديد في أحكام توزيع المعاش وأثره في حالات الاستحقاق السابقة .

والله أسأل - أن يوفقني إلى استكمال هذه الدراسة التطبيقية العملية لنظام التأمين الاجتماعي المصري بما يعود بالنفع علي جموع المتعاملين مع هذا النظام .. فهو سبحانه المستعان والهادي إلي سواء السبيل .

**محمد حامد الصياد**

مستشار التأمين الاجتماعي  
وكيل أول وزارة التأمينات (سابقا)  
رئيس صندوق التأمين الاجتماعي  
للعاملين بالحكومة (سابقا)

W : [www.elsayyad.net](http://www.elsayyad.net)



## الباب الأول قواعد توزيع المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش

### أولا : تمهيد :

تناولنا في كتاب سابق من هذه الدراسة معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة عن كل من الأجر الأساسي والأجر المتغير في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 .

واستكمالاً لموضوع المعاش ، فقد كان من المنطقي أن يكون هذا الكتاب عن توزيع المعاش على المستحقين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش.

وعندما نتناول هذا الموضوع فإنه يكون من الضروري أن نشير منذ البداية أن عملية التوزيع إنما تتم بالنسبة للمعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش كوحدة واحدة متضمنا :

- 1 - معاش كل من الأجر الأساسي والأجر المتغير في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
  - 2 - معاش كل من الأجر الأساسي والأجر المتغير في تأمين إصابات العمل .
  - 3 - الزيادات المضافة إلى كل من معاش الأجر الأساسي ومعاش الأجر المتغير في تاريخ استحقاق المعاش .
  - 4 - الزيادات التي أضيفت إلى معاش الأجر الأساسي بعد تاريخ استحقاق المعاش وحتى تاريخ الوفاة بالنسبة لصاحب المعاش .
  - 5 - إضافة 5 % كل خمس سنوات بالنسبة للمعاش الإصابي والتي تكون قد أضيفت إليه حتى تاريخ الوفاة .
  - 6 - ما قد يكون قد استحق لصاحب المعاش من معاش استثنائي وفقا للقانون رقم 71 لسنة 1964 في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .
- أيضا فإنه من الضروري أن نشير إلى أنه في حالة وفاة صاحب معاش العجز الكامل المستحق لإعانة عجز ، فإن هذه الإعانة لا تدخل ضمن المعاش الذي يتم توزيعه علي المستحقين .

### ثانيا - خطوات توزيع المعاش :

تمر عملية توزيع المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعدة خطوات وذلك علي الترتيب التالي :

- 1- مراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف .
- 2 - تحديد رقم الحالة المناسب من جدول التوزيع .
- 3 - توزيع المعاش علي فئات المستحقين .
- 4 - توزيع نصيب كل فئة علي المستحقين بهذه الفئة بالتساوي .
- 5 - مراعاة حدود الجمع بين المعاشات .
- 6 - تطبيق قواعد الرد والأيلولة على النصيب في المعاش الذي لا يستحق جزئيا أو كليا نتيجة لتطبيق حدود الجمع بين المعاشات .
- 7 - مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة .
- 8 - تطبيق قواعد الرد والأيلولة على النصيب في المعاش الذي يتم إيقافه جزئيا أو كليا نتيجة لتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة .

ومن المهم في البداية وقيل التعرض لكل من الخطوات الثمان المشار إليها بالشرح والتفصيل مع إعطاء الأمثلة التطبيقية العملية على ذلك - أن نوضح أنه من الضروري تطبيق الخطوات المشار إليها بذات الترتيب سالف البيان حتى نضمن سلامة التوزيع .

- ونفرد لكل من الخطوات المشار إليها فصلا قائما بذاته ، وذلك على النحو التالي :
- الفصل الأول :** مراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف .
- الفصل الثاني :** تحديد رقم الحالة المناسب من جدول التوزيع .
- الفصل الثالث :** توزيع المعاش على فئات المستحقين .
- الفصل الرابع :** توزيع نصيب كل فئة على المستحقين بهذه الفئة بالتساوي
- الفصل الخامس :** مراعاة حدود الجمع بين المعاشات .
- الفصل السادس :** الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي لا يستحق كليا أو جزئيا .
- الفصل السابع :** مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة
- الفصل الثامن :** الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي يتم إيقافه جزئيا أو كليا

وحيث يترتب علي توزيع المعاش وفقا للخطوات المتقدم بيانها أن يكون لكل مستحق في المعاش نصيبين أحدهما مستحقا والآخر منصرفا ، ونظرا لما لهذا الموضوع من أهمية ، فإننا نتناوله في :

**الفصل التاسع :** النصيب المستحق والنصيب المنصرف لكل مستحق والآثار المترتبة على التفرقة بينهما .

وحيث يتطلب الأمر بيان مستندات صرف المعاش والإجراءات المتعلقة بذلك - لذا خصصنا لهذا الموضوع :

**الفصل العاشر :** أحكام خاصة بصرف المعاشات للمستحقين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش

## الفصل الأول مراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف

ونتناول موضوع هذا الفصل في مبحثين كما يلي :

**المبحث الأول :** الشروط العامة للاستحقاق

**المبحث الثاني :** الشروط الخاصة للاستحقاق

### المبحث الأول الشروط العامة للاستحقاق

من المهم في البداية وقبل التعرض لشروط الاستحقاق الخاصة بكل مستفيد على حدة والتي يتم مراجعتها بالنسبة لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف - أن نوضح الحقائق الآتية :

**1 -** حدد القانون المستحقون في المعاش بأفراد أسرة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وذلك علي سبيل الحصر - وهم :

أ - فئة الأزواج - وتشمل الأرملة ، الأرملة .

ب - فئة الأولاد - وتشمل الأبناء ، البنات .

ج - فئة الوالدين - وتشمل الوالد ، الوالدة .

د - فئة الأخوة والأخوات - وتشمل الأخوة ، الأخوات .

وعلي ذلك فإنه يمكن القول بأن :

أ - فئات المستحقين ( أربعة ) وهم :

الأزواج - الأولاد - الوالدين - الأخوة والأخوات .

ب - أنواع المستحقين ( ثمانية ) وهم :

الأرملة - الأرملة - الابن - البنت - الوالد - الوالدة - الأخ - الأخت .

**2 -** يشترط لتوزيع المعاش بين المستحقين وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش - وقد تكون الوفاة :

أ - حقيقية : وهي التي تثبت بموجب شهادة الوفاة أو المستند الرسمي الذي يحل محلها (مستخرج رسمي من شهادة الوفاة ) .

ب - حكومية : وهي التي تثبت بحكم من المحكمة أو بقرار من السلطة المختصة بإثبات ذلك قانونا .

ونشير في هذا الصدد إلى أنه :

(1) يحكم بموت المفقود الذي يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنوات من تاريخ فقدته .

(2) يعتبر المفقود ميتا بعد مضي خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ الفقد

في حالة ما إذا ثبت بشأنه إحدى الحالات الآتية :

( أ ) كان علي ظهر سفينة غرقت .

(ب) كان في طائرة سقطت .

(ج) كان من أفراد القوات المسلحة وفقد أثناء العمليات الحربية .

ويصدر رئيس الوزراء ( في الحالتين أ ، ب ) أو وزير الدفاع ( في

الحالة ج ) وبعد التحري واستظهار القرائن التي يغلب معها الهلاك

قرارا بأسماء المفقودين الذين اعتبروا أمواتا ، ويقوم هذا القرار مقام

الحكم بموت المفقود .

وفي الأحوال الأخرى يفوض في تحديد المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلي القاضي - علي ألا تقل عن أربع سنوات ، وذلك بعد التحري عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حيا أو ميتا .

وعند الحكم بموت المفقود أو نشر قرار رئيس مجلس الوزراء أو وزير الدفاع باعتباره ميتا وفقا لما تقدم تعتد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم أو نشر القرار في الجريدة الرسمية ، كما تترتب كافة الآثار الأخرى .

**ج - إفتراضية :** وهي التي تفترض فيها وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في حالة الفقد - حيث يصرف للمستحقين في هذه الحالة إعانة فقد بديلا عن المعاش بذات شروطه **إلى أن تثبت الوفاة :**

(1) الحقيقية - أو

(2) الحكمية - أو

(3) أن تمضي خمسة عشر يوما على الأقل أو أربع سنوات من تاريخ الفقد بحسب الأحوال .

3 - يشترط في المستحق أن يكون حيا في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش - ويعتبر في حكم ذلك الحمل المستكن إذا انفصل حيا .

4 - يشترط في المستحق ألا يكون قد قام بقتل المؤمن عليه أو صاحب المعاش عمداً ، أو تسبب في قتله عمداً وذلك باستثناء حالات الدفاع الشرعي عن النفس .

5 - لا يشترط اتفاق الديانة بين كل من المؤمن عليه أو صاحب المعاش وبين أي من المستحقين المشار إليهم في البند 1 فقد يكون المؤمن عليه مسلما وزوجته مسيحية أو قد يكون مسيحيا وزوجته يهودية ... الخ .  
وذلك لأن الأصل في توزيع المعاش أنه يتم ليس باعتباره تركة إنما يتم بين من كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش ملتزما بإعالتهم حال حياته ، وبمعنى آخر فإن المعاش لا يوزع باعتباره ميراثا ولكن باعتباره بديل النفقة التي كان يلتزم بها المؤمن عليه أو صاحب المعاش تجاه من كان يعولهم بالفعل أثناء حياته وذلك في الحدود المبينة بالبند رقم 1 السابق.

والأساس في ذلك هو أن الهدف من التأمينات الاجتماعية :

" تعويض المؤمن عليه أو أسرته بحسب الأحوال عن الدخل الذي ينقطع نتيجة تحقق أحد المخاطر المؤمن ضدها ( الشيخوخة - العجز - الوفاة - الإصابة - المرض - البطالة ) " .

6 - يراعي في تحديد المستحقين توافر شروط الاستحقاق الخاصة بكل منهم في تاريخ وفاة أو فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش بحسب الأحوال وليس في تاريخ تقديم طلب الصرف أو في تاريخ توزيع المعاش عليهم أو في أي تاريخ آخر.

### مثال رقم (1) :

توفي مؤمن عليه بتاريخ 2015/7/2 عن أرملة وابن قاصر وابنة غير متزوجة ووالدة .

وبتاريخ 2015/08/13 توفيت الوالدة .

وبتاريخ 2015/09/04 بلغ الابن 21 سنة ولم يكن طالبا أو عاجزا .

وبتاريخ 2015/10/29 تقدمت الأسرة بطلب الصرف .

وبتاريخ 2015/11/02 تزوجت الابنة .

وبتاريخ 2015/12/14 طلقت إحدى بناته التي كانت متزوجة في تاريخ وفاته.  
وبتاريخ 2016/01/15 قام الموظف المختص ببحث طلب الصرف وتوزيع المعاش بين المستحقين.

يراعي في هذه الحالة أن يتم تحديد المستحقين للمعاش في تاريخ الوفاة بصرف النظر عن التطورات التي حدثت بعد هذا التاريخ - وعلي ذلك فإنه :

أ - تعتبر الوالدة مستحقة في المعاش مع ما يترتب علي ذلك من استحقاقها في المكافأة والتعويض الإضافي - وحيث أن تسوية المستحقات قد تمت بعد وفاتها فإنها مع ذلك يحدد لها نصيب في كل من المعاش والمكافأة والتعويض الإضافي ، ويتم توزيع متجمد ما استحق لها من معاش حتي نهاية الشهر السابق لشهر الوفاة بالإضافة إلي الحقوق الأخرى علي ورثتها ( هي ) الشرعيين .

ب - يعتبر الابن مستحقا في المعاش مع ما يترتب علي ذلك من استحقاقه في المكافأة بالإضافة إلى التعويض الإضافي - ويستحق متجمد المعاش عن الفترة من أول شهر الوفاة حتي نهاية الشهر الذي بلغ فيه سن 21 سنة ، كما يستحق منحة قطع المعاش والتي تحدد علي أساس معاشه المستحق في تاريخ بلوغه 21 وذلك عن اثني عشر شهرا بحد أدني مقداره مائتي جنيه

ج - تعتبر الابنة مستحقة في المعاش مع ما يترتب علي ذلك من استحقاقها في المكافأة بالإضافة إلى استحقاقها في التعويض الإضافي - وتستحق متجمد المعاش عن الفترة من أول شهر الوفاة حتي نهاية شهر الزواج وتستحق منحة زواج تحدد علي أساس معاشها المستحق في تاريخ زواجها وذلك عن اثني عشر شهرا بحد أدني مقداره مائتي جنيه .

د - يحدد نصيب للابنة التي طلقت بعد تاريخ وفاة والدها بافتراض استحقاقها في تاريخ وفاته وذلك دون المساس بالأنصبة التي تكون قد استحققت للمستحقين الذين توافرت فيهم شروط الاستحقاق في تاريخ وفاته .

**ونناقش في المبحث الثاني شروط الاستحقاق لكل من المستحقين المشار إليهم بالبند رقم 1 من هذا المبحث وهي تمثل ( الشروط الخاصة للاستحقاق ) .**

## المبحث الثاني الشروط الخاصة للاستحقاق

يراعي في بحث الشروط الخاصة للمستحقين أن يتم ذلك بالترتيب التالي :  
الأرملة - الأرملة - الابن - البنت - الوالد - الوالدة - الأخ - الأخت .  
وذلك لارتباط استحقاق بعض المستحقين بمدي توافر شروط استحقاق بعض المستحقين الآخرين  
وذلك كما يلي :  
عدم استحقاق الأخ أو الأخت إذا وجد ابن أو بنت مستحقة في المعاش ، كما يرجأ استحقاقهما  
في المعاش في حالة وجود حمل مستكن وذلك إلى حين انفصال هذا الحمل ، فإذا ما انفصل حيا لا  
يستحقا في المعاش ، وذلك بعكس ما إذا انفصل ميتا فإنه يكون قد توافر لهما أحد الشروط الواجب  
توافرها لإثبات الإعالة وهو عدم استحقاق أى من أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش في  
المعاش .

ونتناول فيما يلي شروط الاستحقاق لكل من المستفيدين المشار إليهم بالترتيب سالف الذكر  
وتجدر الإشارة إلى أن قرار الاستحقاق في هذه المرحلة لا يكون نهائيا ، حيث يتحدد  
الاستحقاق بصفة نهائية بعد تطبيق الخطوة الخامسة من خطوات توزيع المعاش وهي مراعاة  
حدود الجمع بين المعاشات ( الفصل الخامس من هذا الباب ) .

### أولا : الأرملة :

من المهم أن نوضح بداية أنه للتعامل مع المستحقة بصفقتها أرملة أن تكون العلاقة  
الزوجية قائمة في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش - وتكون هذه العلاقة قائمة  
إذا ما توافرت إحدى الحالتين الآتيتين :  
1 - استمرار الزواج حتى تاريخ الوفاة .  
2 - وقوع الوفاة خلال فترة العدة من طلاق رجعي - وتحدد فترة العدة بأي من المدد  
الآتية بحسب الأحوال :  
أ - بالنسبة لغير الحامل مائة يوم من تاريخ الطلاق .  
ب - بالنسبة للحامل حتى وضع الحمل .

### ويشترط لاستحقاق الأرملة ما يلي :

#### الزواج موثق :

بمعنى أن هناك وثيقة زواج أي أن الزواج لم يكن عرفيا - وذلك بمراعاة :  
1 - يكتفي في إثبات حالة التوثيق باستيفاء البيان الخاص بهل الزواج موثق الموضح  
بطلب صرف المعاش أمام اسم الأرملة بعبارة " نعم " وذلك طالما لا يوجد نزاع  
حول صحة الزواج .  
2 - في حالة عدم وجود الإقرار بأن الزواج موثق فإنه يتعين أن يثبت إما :  
أ - بحكم قضائي نهائي سواء أقيمت الدعوى حال حياة الزوج أو بعد وفاته  
- أو

ب - بموجب الإعلام الشرعي - في الحالات التي تكون قد جرت العادة فيها علي  
عدم توثيق الزواج كما هو الحال بالنسبة للبدو .

**ملاحظة :** عدم استحقاق الأرملة في المعاش لا يعني حرمان أولادها من المؤمن عليه أو  
صاحب المعاش من استحقاق المعاش إذا ما توافرت فيهم شروط الاستحقاق  
الخاصة بكل منهم

وفيما يلي بعض الأمثلة الإيضاحية لبيان ما تقدم :

مثال رقم	1	2
- هل الزواج موثق ؟	نعم	(لا)
- تستحق في المعاش	x	
- لا تستحق في المعاش		x

**ملاحظة :**

الإجابة بين القوسين في الأمثلة السابقة تمثل السبب في عدم الاستحقاق .

**ثانيا : الأرملة :**

من المهم أن نوضح بداية أنه للتعامل مع المستحق بصفته أرملة أن تكون العلاقة الزوجية قائمة في تاريخ وفاة المؤمن عليها أو صاحبة المعاش - وتكون هذه العلاقة قائمة إذا ما توافرت إحدى الحالتين الآتيتين :

- 1 - استمرار الزواج حتى تاريخ الوفاة .
- 2 - وقوع الوفاة خلال فترة العدة من طلاق رجعي - وتحدد فترة العدة بأي من المدد الآتية بحسب الأحوال :

أ - بالنسبة لغير الحامل مائة يوم من تاريخ الطلاق .

ب - بالنسبة للحامل حتى وضع الحمل .

ويشترط لاستحقاق الأرملة ما يلي :

1 - الزواج موثق :

بمعنى أن هناك وثيقة زواج - أى أن الزواج لم يكن عرفيا ويكتفي في إثبات حالة التوثيق باستيفاء البيان الخاص بهل الزواج موثق الموضح بطلب صرف المعاش أمام اسم الأرملة بعبارة " نعم " وذلك طالما لا يوجد نزاع حول صحة الزواج .

2 - تاريخ الزواج قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن الستين :

ويمتد حكم هذا الشرط إلى حالات التصديق على الزواج التي تتم قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن الستين ، ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية:

أ- حالة الزوج الذي كان قد طلق المؤمن عليها أو صاحبة المعاش قبل بلوغها سن الستين ثم عقد عليها بعد هذه السن.

ب - حالات الزواج التي تمت قبل 1975/9/1

3- ألا يكون متزوجا من أخرى في تاريخ تحقق واقعة وفاة الزوجة

ومن المهم أن نشير بالنسبة لشروط استحقاق الأرملة ضرورة أن تتوافر الشروط الثلاث السابق بيانها مجتمعة - بمعنى أنه إذا تخلف أى منها لا يستحق الأرملة في المعاش .

وفيما يلي بعض الأمثلة الإيضاحية لبيان ما تقدم :

6	5	4	3	مثال رقم
(لا)	نعم	نعم	نعم	- هل الزواج موثق ؟ - هل تاريخ الزواج أو التصديق علي الزواج قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن الستين ؟ - هل متزوجا من أخرى في تاريخ تحقق واقعة وفاة الزوجة ؟
نعم لا	(لا) لا	نعم (نعم)	نعم لا	- يستحق في المعاش - لا يستحق في المعاش
x	x	x	x	

### ملاحظة :

الإجابات بين القوسين في الأمثلة السابقة تمثل السبب في عدم الاستحقاق .

### ثالثا : الإبن :

يشترط لاستحقاق الإبن - ألا يكون قد بلغ سن 21 سنة (قاصر) في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

ويستثنى من هذا الشرط (الوحيد) الحالات الآتية :

#### 1 - الطالب :

بمراعاة الشروط الآتية مجتمعة :

أ - المتفرغ للدراسة سواء كان ذلك بطريق الالتحاق بدور التعليم أو بالانتساب إليها ويعتبر الطالب المنتظم بأحد مراحل التعليم متفرغا للدراسة ، ويثبت تفرغ الطالب المنتسب بموجب إقرار منه يتم التصديق عليه إداريا - وذلك كله ما لم يثبت العكس .

ب - بأحد مراحل التعليم التي لا تجاوز مرحلة الحصول علي البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .

هذا وقد انتهى رأى وزارة التأمينات بالاتفاق مع وزارة التعليم إلى أن نظام الدراسة المفتوح يمثل مرحلة من مراحل التعليم الجامعي يسرى عليها ما يسرى على نظام التعليم الجامعي من أحكام .

ج - لم يبلغ سن 26 سنة :

بمعنى أنه إذا تخلف أحد هذه الشروط فإنه لا يعامل بهذه الصفة

#### 2 - الحاصل على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادله :

بمراعاة الشروط الآتية مجتمعة :

أ - لم يلتحق بعمل .

ب - لم يزاوّل مهنة .

ج - لم يبلغ سن 26 سنة .

بمعنى أنه إذا تخلف أحد هذه الشروط فإنه لا يعامل بهذه الصفة .

#### 3 - الحاصل على مؤهل أقل من الليسانس أو البكالوريوس :

أيا كان هذا المؤهل متوسط أو فوق المتوسط بمراعاة توافر الشروط الآتية مجتمعة:

أ - لم يلتحق بعمل .

ب - لم يزاوّل مهنة .

ج - لم يبلغ سن 24 سنة .

بمعنى أنه إذا تخلف أحد هذه الشروط فإنه لا يعامل بهذه الصفة .

ويراعى أن الشرطين أ ، ب من البندين 2 ، 3 السابقين مطلقين ، أى أنهما غير معلقان على شرط قيمة معينة للدخل من العمل أو المهنة - بمعنى أن مجرد الالتحاق



بالعمل أو مزاوله مهنة فإنه يكون قد تخلف أحد الشروط المطلوبة للاستحقاق في البندين 2 ، 3 المشار إليهما  
كما يراعى أن هذان الشرطان قد تم صياغتهما في زمن الماضى - أى أنه طالما كان قد التحق بعمل أو مهنة بعد الحصول على المؤهل فإنه لا يستحق فى المعاش حتى ولو كان قد ترك العمل بعد ذلك وقبل وفاة الوالد .

#### 4 - العاجز عن الكسب :

وذلك دون التقيد بسن معينة للإبن فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش.  
ويقصد بالعاجز عن الكسب كل شخص مصاب بعجز يؤدي الى أى من الحالتين الآتيتين:

- أ - يحول كلية بينه وبين العمل .  
ب - ينقص قدرته على العمل بواقع 50 % على الأقل .  
وبشرط أن يكون هذا العجز فى أى من الصورتين الآتيتين :  
أ - ناشئاً بالميلاد .  
ب - نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين .

#### ومن المهم أن نشير بالنسبة لشروط استحقاق الإبن ما يلي :

- 1 - الشرط الوحيد لاستحقاق الابن أن يكون سنه فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش يقل عن 21 سنة .  
2 - يستثنى من الشرط الوحيد المشار إليه أربعة إستثناءات السابق بيانها بالبنود 1 ، 2 ، 3 ، 4 .  
3 - يشترط لتوافر كل من الإستثناءات 1 ، 2 ، 3 توافر ثلاث شروط مجتمعة وفقاً لما سبق بيانه فى كل منها .

#### ملاحظة :

يكون للإبن أو الأخ أن يتقدم بطلب إعادة النظر فى قرار الجهة الطبية بعدم ثبوت عجزه عن الكسب ، وذلك خلال شهر من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز - ويقدم الطلب الى الهيئة مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره مع أداء خمسة جنيهاً رسم تحكيم ( المادة 61 من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 )

#### وفيما يلي بعض الأمثلة الإيضاحية لبيان ما تقدم :

مثال رقم	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21
هل السن أقل من 21 سنة ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل طالب ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل متفرغ للدراسة ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل بأحد مراحل التعليم التى لاتجاوز مرحلة الحصول على الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل أقل من 26 سنة ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل حصل على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل لم يلتحق بعمل ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل لم يزاول مهنة ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل أقل من 26 سنة ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل حصل على مؤهل أقل من الليسانس أو البكالوريوس ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل لم يلتحق بعمل ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل لم يزاول مهنة ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل أقل من 24 سنة ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
x هل عاجز عن الكسب ؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
- يستحق فى المعاش	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
- لا يستحق فى المعاش															

### ملاحظة :

الإجابات بين القوسين في الأمثلة السابقة تمثل السبب في عدم الاستحقاق .

### رابعا : الإبنة :

الشرط الوحيد لاستحقاق الابنة ألا تكون متزوجة في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش - بمعنى أن تكون حالتها الاجتماعية في هذا التاريخ أي من الحالات الآتية :

1 - لم تتزوج.

2 - مطلقة .

3 - مترملة .

وعلي ذلك فإن الحالة الاجتماعية الوحيدة التي تؤدي الى عدم استحقاقها في المعاش أن تكون متزوجة في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

### خامسا : الوالد :

لا توجد أية شروط خاصة لاستحقاق الوالد - حيث يستحق في المعاش طالما توافرت بشأنه الشروط العامة للاستحقاق .

### سادسا : الوالدة :

لا توجد أية شروط خاصة لاستحقاق الوالدة - حيث تستحق في المعاش طالما توافرت بشأنها الشروط العامة للاستحقاق ، وذلك حتى لو كانت متزوجة من غير والد المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

### سابعا : الأخ :

سواء كان أخ شقيق للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أو أخ غير شقيق ( من الأب أو من الأم فقط ) ، يعامل من حيث شروط الاستحقاق ذات معاملة الابن السابق بينها .  
يضاف الى ذلك توافر شرط الإعالة وفقا لما سيتم إيضاحه فيما بعد .

### ثامنا : الأخت :

سواء كانت أخت شقيقة للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أو أخت غير شقيقة ( من الأب أو من الأم فقط ) ، تعامل من حيث شروط الاستحقاق ذات معاملة البنت السابق بينها .  
يضاف إلى ذلك توافر شرط الإعالة وفقا لما سيتم إيضاحه فيما بعد .

### شروط إثبات الإعالة للأخ أو الأخت :

تثبت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش للأخوة والأخوات إذا ما توافرت في شأنهم الشروط الآتية مجتمعة :

1 - إذا لم يكن أي من أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش سبق استحقاقه في المعاش ، وذلك حتى إذا كان قد تم قطع أو إيقاف نصيبهم في المعاش .  
وعلى ذلك فإنه في الحالات التي تتضمن فيها استمارة طلب الصرف بيانات أولاد وبيانات أخوة وأخوات ، فإنه يربح بحث شروط استحقاق الأخوة والأخوات إلى حين بحث مدى توافر شروط الاستحقاق بالنسبة للأولاد .

وتجدر الإشارة إلي أنه في حالة عدم وجود مستحقين للمعاش مع وجود حمل مستكن لدي أرملة أو مطلقة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فإنه يربح تحديد مدى توافر شروط استحقاق المعاش للأخوة والأخوات إلى حين انفصال الحمل المستكن ، فإذا ما انفصل حيا فإنه يكون قد تخلف أحد الشروط اللازمة لإثبات الإعالة حتى ولو

مات هذا الابن بعد ساعات من انفصاله طالما استخرجت له شهادة الميلاد - أما إذا انفصل ميتا فإنه يكون قد توافر للأخوة والأخوات أحد الشروط المطلوبة لإثبات الإعالة .

2 - إذا لم يكن للأخ أو الأخت دخل من أى مصدر " عمل - مهنة - عقار - ودائع - معاش ( أيا كانت صلة القرابة بالمستحق عنه هذا المعاش باستثناء المعاش المستحق عن شهيد) ... الخ " يعادل قيمة استحقاقه فى المعاش أو يزيد عليه .

3 - إذا لم يكن للأخ أو الأخت والد أو ابن أو بنت متوسط دخولهم جميعا من أى مصدر يعادل قيمة معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو يزيد عليه ، ولا يعتبر من هذا الدخل المعاش المستحق عن الغير .

**وعلى ذلك فإنه يمكن إيضاح إثبات الإعالة فى الأمثلة التالية :**

25	24	23	22	مثال رقم
(نعم) لا	لا (نعم)	لا لا	لا لا	- هل استحق أى من أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى المعاش أو يوجد حمل مستكن لدى أرملة أو مطلقة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ( انفصل حيا ) ؟ - هل للأخ أو الأخت دخل من أى مصدر يعادل قيمة استحقاقه فى المعاش أو يزيد عليه ؟ - هل للأخ أو الأخت والد أو ابن أو بنت متوسط دخولهم من أى مصدر باستثناء المعاش المستحق عن الغير يعادل قيمة معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو يزيد عليه ؟
x	x	x	x	- تثبت الإعالة - لا تثبت الإعالة

#### ملاحظات :

- 1 - الإجابات بين القوسين فى الأمثلة السابقة تمثل السبب فى عدم إثبات الإعالة .
- 2 - لا يعتبر قرار عدم الاستحقاق للأخ أو الأخت لوجود ابن أو ابنة مستحقة فى هذه المرحلة من توزيع المعاش نهائيا - حيث قد يترتب على الخطوة الخامسة من خطوات توزيع المعاش ( مراعاة حدود الجمع بين المعاشات ) وفقا لما سيتم بيانه بالفصل الخامس من هذا الباب عدم استحقاق أى من الأبناء أو البنات وفى ضوء ذلك يعاد بحث مدى استحقاق الأخ أو الأخت .
- 3 - إذا توافرت شروط الاستحقاق للأخوة والأخوات وكان بالمسألة مستحقين من فئة الأزواج وفئة الوالدين - يربأ استحقاق الأخوة لحين سقوط حق أى من الأزواج أو الوالدين فى المعاش .
- 4 - تطبيق الشرطين 2 ، 3 من شروط الإعالة لا يتم إلا مرة واحدة فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش - بمعنى أنه طالما استحق الأخ أو الأخت فى المعاش فى هذا التاريخ ، فإنه يتم بشأنهما تطبيق حدود الجمع بين المعاشات وبين المعاش والدخل من عمل أو مهنة شأنهما فى ذلك شأن باقى المستحقين ولا يعاد بحث الشرطين المشار إليهما مرة أخرى .

**ويمكن لزيادة الإيضاح إضافة الأمثلة الآتية :**

#### مثال رقم (26) :

توفى مؤمن عليه عن معاش مقداره 900 جنيه وعن أخ عاجز عن الكسب وابنة مترملة ليس لها معاش عن زوجها .  
يبحث شروط الاستحقاق للابنة فإنها تكون مستحقة لكونها غير متزوجة وتستحق فى هذه الحالة 3/2 المعاش باعتبارها المستحقة الوحيدة وبالتالي فإنها تستحق 600 جنيه .

وعلي ذلك فإن الأخ لا يستحق رغم كونه عاجزا عن الكسب وذلك لانتهاء أحد شروط إثبات الإعالة حيث توجد ابنة مستحقة في المعاش ولذلك يكون قد تخلف أحد الشروط الثلاثة المطلوبة لإثبات الإعالة للأخ .

#### مثال رقم (27) :

بفرض أن الابنة في المثال السابق كانت تعمل بأجر 1200 جنية في هذه الحالة فإنه يوقف صرف المعاش المستحق لها عن والدها لكونه أقل من قيمة الدخل من العمل وتجاوز الدخل 100 جنية وفقا لما سيتم إيضاحه فيما بعد عن حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل .

ومع ذلك فإنها تظل مستحقة في المعاش .  
وبالتالي فإن الأخ لا يستحق أيضا في هذه الحالة لوجود ابنة مستحقة في المعاش ( رغم أنها موقوفة ) لتخلف أحد الشروط الثلاثة لإثبات الإعالة للأخ .

#### مثال رقم (28) :

بفرض أن الابنة في المثال السابق لم تكن تعمل ولكنها تستحق معاش عن زوجها مقداره 1200 جنية .

في هذه الحالة وتطبيقا لحدود الجمع بين المعاشات وفقا لما سيتم إيضاحه فيما بعد تعتبر غير مستحقة في معاش والدها لكون نصيبها في المعاش عن زوجها (1200 جنية) أكبر من نصيبها في المعاش عن والدها ( 600 جنية ) وأولويته أعلى منه ويتجاوز حدود الجمع بين المعاشات .  
وعلي ذلك فإنه يتوافر للأخ الشرط الأول من الشروط الثلاثة المطلوبة لإثبات الإعالة في هذه الحالة وهو عدم وجود أولاد استحقوا في المعاش .

#### مثال رقم (29) :

توفى مؤمن عليه عن أخ عاجز عن الكسب دون وجود أولاد مستحقين للمعاش ودون أن يكون للأخ والد أو أبناء أو بنات وبفحص الحالة تبين الآتي :  
نصيب الأخ في المعاش 360 جنيها  
للأخ دخل من عقار 420 جنيها  
وعلي ذلك فإنه لا يثبت إعالة المؤمن عليه له لعدم توافر الشرط الثاني من شروط إثبات الإعالة وذلك رغم توافر الشرط الأول والثالث في هذه الحالة .

#### مثال رقم (30) :

بفرض أن الأخ في المثال السابق رقم (29) كان دخله من العقار 345 جنيها في هذه الحالة فإنه يتوافر بشأنه شروط اثبات الإعالة - حيث أنه :  
1 - لا يوجد أولاد للمؤمن عليه مستحقين للمعاش .  
2 - لا يوجد للأخ دخل من أى مصدر يعادل قيمة استحقاقه في المعاش أو يزيد عليه - حيث نصيبه في المعاش (360 جنيها ) أكبر من دخله من العقار ( 345 جنيها ) .  
3 - لا يوجد للأخ والد أو أبناء أو بنات .

#### مثال رقم (31) :

بفرض أن الأخ بالمثال السابق رقم (30) كان له ابن بالغ وابنة متزوجة كل منهما له دخل من عمل ومن عقار كما يلي :

البيان	دخل من عمل	دخل من عقار	جملة الدخل
	جنيه	جنيه	جنيه
الابن	180	450	630
الابنة	120	225	345
الجملة	300	675	975

في هذه الحالة يكون متوسط دخل كل من الابن والابنة كما يلي :  
 $2 \div 975 = 487.500$  جنيهه

نظرا لأن معاش الأخ في معاش المؤمن عليه =  $360.---$  جنيها  
ونظرا لأنه المستفيد الوحيد في المعاش  
بمعنى أنه يستحق نصف المعاش

أي أن المعاش =  $2 \times 360.---$  =  $720.---$  جنيها  
وعلي ذلك فإن متوسط دخل كل من الابن والابنة (  $487.50$  جنيهه )  
يقبل عن معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش (  $720$  جنيها ) .

وبالتالي فإنه في هذه الحالة أيضا تثبت الإعالة - حيث أنه :

- 1 - لا يوجد أولاد للمؤمن عليه مستحقين للمعاش .
- 2 - لا يوجد للأخ دخل من أى مصدر يعادل قيمة استحقاقه في المعاش أو يزيد عليه .
- 3 - لا يوجد للأخ والد أو أبناء أو بنات متوسط دخولهم من أى مصدر يساوى أو يزيد على معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

### مثال رقم ( 32 ) :

بفرض أن الابنة في المثال السابق رقم(31) كانت مترملة ولها بالإضافة إلى مصادر دخلها السابق بيانها معاش عن زوجها مقدارها 600 جنيهه ( حيث هي المستحقة الوحيدة في المعاش عن زوجها وبالتالي فقد استحققت  $3/4$  معاشه ومقداره 800 جنيهه ) .

نظرا لأن المعاش المستحق عن الغير لا يعتبر من مصادر الدخل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد متوسط دخول الوالد والأبناء ، فإنه يظل متوسط دخل كل من الابن والابنة طبقا لما سبق إيضاحه بالمثال السابق وهو =  $487.50$  جنيهه

وهو يقبل عن معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش =  $720.000$  جنيها  
وعلى ذلك فإنه في هذه الحالة أيضا تثبت الإعالة لتوافر الشروط الثلاث المطلوبة لذلك والسابق إيضاحها بالمثال السابق .

### مثال رقم (33) :

بفرض أن دخل الابنة من العقار في المثال السابق رقم (32) كان 1125 جنيها (أى يزيد بمقدار 900 جنيهه عما سبق افتراضه بالمثال المشار إليه)  
في هذه الحالة يكون جملة دخل كل من الابن والابنة من المصادر المختلفة فيما عدا هذا المعاش المستحق للابنة عن زوجها كما يلي :

البيان	القيمة بالجنيه
جملة الدخل من المثال المشار اليه الزيادة المفترضة في دخل الابنة من العقار	975.-- 900.--
الجملة	<u>1875.--</u> 937.50
ويكون متوسط دخل كل من الابن والابنة في هذه الحالة = $2 \div 1875$	

وهو يزيد على معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش =  $720.---$

وبالتالي فإنه لا يتوافر في هذه الحالة من شروط إثبات الإعالة الشرط الثالث وهو ألا يوجد للأخ والد أو أبناء أو بنات متوسط دخولهم من أى مصدر تساوى أو تزيد على معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

### مثال رقم (34) :

توفي مؤمن عليه وتقدم المستحقون عنه بطلب الصرف متضمنا البيانات الموضحة بالجدول الآتي وقد تم مراجعة شروط استحقاق كل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف، حيث تم تحديد من تتوافر فيهم شروط الاستحقاق ومن لا تتوافر فيهم هذه الشروط وفقا لما هو موضح قرين كل منهم كما يلي :

م	صلة القرابة	البيان	الاستحقاق		ملاحظات
			يستحق	لا يستحق	
1	أرملة	يتوافر فيها الشرط الوحيد (الزواج موثق)	نعم		لتوافر شرط الاستحقاق الوحيد
2	أرملة	الزواج غير موثق		نعم	لعدم توافر شرط الاستحقاق الوحيد
3	ابن	سنه في تاريخ الوفاة 18 سنة وملتحق بعمل	نعم		حيث لم يبلغ 21 سنة وبمراعاة أن الدخل من العمل لا يحول بينه وبين الاستحقاق
4	ابن	سنه في تاريخ الوفاة 25 سنة وطالب بدبلوم تجاري ومتفرغ للدراسة	نعم		لتوافر شروط الاستثناء الخاصة بالطالب ( اقل من 26 سنة ، متفرغ للدراسة ، بمرحلة تعليمية لا تتجاوز مرحلة الليسانس أو البكالوريوس)
5	ابن	سنه في تاريخ الوفاة 25 سنة وحاصل علي دبلوم تجارة ولم يعمل		نعم	لتجاوزه 24 سنة حيث أن مؤهله متوسط وذلك رغم انه لم يعمل
6	ابن	سنه في تاريخ الوفاة 25 سنة وحاصل علي بكالوريوس تجارة ولم يعمل	نعم		حيث أنه حاصل علي بكالوريوس ولم يبلغ 26 سنة ولم يعمل
7	بنت	متزوجة		نعم	لكونها متزوجة
8	بنت	أنسة (لم يعقد قرانها)	نعم		لكونها غير متزوجة
9	بنت	مطلقة وتعمل	نعم		لكونها غير متزوجة وبمراعاة أن الدخل من عمل لا يحول بينها وبين استحقاق المعاش عن والدها
10	بنت	مترملة ولها معاش عن زوجها	نعم		لكونها غير متزوجة وبمراعاة أن تطبيق حدود الجمع بين المعاشات سيتم مراعاته في خطوة لاحقة بعد تحديد نصيبها في المعاش عن والدها
11	والد	له معاش عن نفسه	نعم		حيث لا توجد شروط محددة لاستحقاق الوالد وبمراعاة أن تطبيق حدود الجمع بين المعاشات سيتم في خطوة لاحقة بعد تحديد نصيبه في المعاش عن ابنه
12	والدة	متزوجة من غير والد المؤمن عليه ولها دخل من عمل	نعم		حيث لا توجد شروط محددة لاستحقاقها وأن الدخل من عمل لا يحول بينها وبين استحقاقها في المعاش
13	أخ	عاجز عن الكسب	نعم		وذلك لوجود أولاد مستحقين في المعاش
14	أخت	مترملة ولا تستحق معاش عن زوجها	نعم		وذلك لوجود أولاد مستحقين في المعاش

وعلي ذلك فإنه يكون قد ترتب علي تطبيق شروط استحقاق كل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف وعددهم 14 مستفيد - توافر شروط الاستحقاق في عدد 9 مستفيدين وعدم توافر شروط الاستحقاق بالنسبة للباقي منهم وعددهم 5 مستفيدين .

## الفصل الثاني تحديد رقم الحالة المناسب من جدول التوزيع

يترتب على تطبيق شروط الاستحقاق بالنسبة لكل أفراد أسرة المؤمن عليه أو صاحب المعاش الذين وردت أسماؤهم بطلب صرف المعاش وفقا لما سبق بيانه تفصيلا بالفصل الأول من هذا الباب تحديد من تتوافر فيه شروط الاستحقاق ومن لا تتوافر فيه هذه الشروط وحتى يمكن توزيع المعاش على من تتوافر فيهم شروط الاستحقاق ، فقد أرفق بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 جدولا لتوزيع المعاش (الجدول رقم 3 المرفق) تضمن كافة الاحتمالات التي يمكن توقعها لأفراد أسرة المؤمن عليه أو صاحب المعاش الذين تتوافر فيهم هذه الشروط ( عدد 12 احتمال ) .

وقد روعي في كل الاحتمالات المشار إليها توزيع المعاش بين فئات المستحقين وهم :

- 1 - فئة الأزواج - وتشمل الأرملة ، الأرملة ، الأرملة .
  - 2 - فئة الأولاد - وتشمل الأبناء ، البنات .
  - 3 - فئة الوالدين - وتشمل الوالد ، الوالدة .
  - 4 - فئة الأخوة والأخوات - وتشمل الأخوة ، الأخوات .
- وذلك بتحديد نسبة من المعاش لكل من هذه الفئات في كل الاحتمالات المشار إليها .

كما روعي في توزيع المعاش بين هذه الفئات :

- 1 - تحديد النسب لفئات المستحقين بمراعاة مدى مسؤولية المؤمن عليه أو صاحب المعاش عن إعالتهم ، فعلي سبيل المثال فإنه إذا ما كان توزيع المعاش بين أولاد ووالدين فإن النسبة الأكبر من المعاش تكون للأولاد .... وهكذا .
- 2 - توزيع المعاش بالكامل بين المستحقين في معظم حالات الاستحقاق الإثني عشر .
- 3 - تحديد نصيب الفئة من المعاش بصرف النظر عن وجود مستحق واحد أو أكثر في هذه الفئة باستثناء حالة الابن أو الأبناء وحدهم أو مع الوالدين .
- 4 - عدم وجود احتمال لاستحقاق الأخوة والأخوات مع الأولاد .
- 5 - يعامل الزوج المستحق معاملة الأرملة .

### مثال رقم (1) :

في المثال رقم (34) من الفصل الأول من هذا الباب - ترتب على تطبيق شروط استحقاق كل من وردت أسماؤهم بطلب صرف استحقاق الفئات الآتية :

ملاحظات	عدد المستحقين	الفئة
1 أرملة	1	الأرامل
3 أبناء + 3 بنات	6	الأولاد
1 والد + 1 والدة	2	الوالدين
	9	

وعلي ذلك فإن رقم الحالة المناسب من جدول توزيع المعاش (الجدول رقم 3 المرفق) في هذا المثال هي الحالة رقم (5) .

### ملاحظة هامة :

في تحديد رقم الحالة المناسب من جدول التوزيع في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لا يؤخذ الحمل المستكن في الاعتبار - وعند انفصاله حيا يعاد تحديد رقم الحالة المناسب في ضوء ذلك باعتباره أحد المستحقين حيث يستحق المعاش من تاريخ انفصاله حيا علي أن يعاد

توزيع المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ إنفصاله ، أما إذا انفصل ميتا فان رقم الحالة السابق تحديده يعاد النظر فيه أيضا في ضوء باقي فئات المستحقين بالحالة ( حيث قد يترتب علي انفصاله ميتا توافر شرط الإعالة للاخوة والأخوات )

### مثال رقم (2) :

توفي مؤمن عليه عن أرملة لديها حمل مستكن وأخ متوافر فيه جميع شروط الاستحقاق عدا الشرط الخاص بعدم استحقاق أى من أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش ( والذي يعتبر من قبيل ذلك وجود حمل مستكن) .

### في هذه الحالة :

يرجأ تحديد الموقف النهائي لاستحقاق الأخ من عدمه بصفة مؤقتة لحين انفصال الحمل المستكن.

وعلى ذلك فإنه تكون الأرملة هي المستحقة الوحيدة فى تاريخ وفاة المؤمن عليه وبذلك يكون رقم الحالة من الجدول هي الحالة رقم 4 ( أرملة فقط ) .  
فإذا ما انفصل الحمل حيا فإن الأخ بذلك لا يكون مستحقا في المعاش لوجود ابن مستحق ،  
ويصبح رقم الحالة من الجدول هي الحالة رقم 1 ( أرملة وابن ) .  
أما إذا انفصل الحمل ميتا فإن الأخ يكون بذلك قد توافرت بشأنه شروط استحقاق المعاش  
مجتمعة ، ويصبح رقم الحالة من الجدول هي الحالة رقم 3 ( أرملة وأخ ) .

### مثال رقم (3) :

توفي مؤمن عليه عن أرملة لديها حمل مستكن ووالد .

### في هذه الحالة :

يكون رقم الحالة من جدول التوزيع فى تاريخ الوفاة هي الحالة رقم 2 ( أرملة ووالد ) .  
فإذا ما انفصل الحمل ميتا يظل رقم الحالة كما هو دون تغيير .  
أما إذا انفصل حيا يصبح رقم الحالة من الجدول هي الحالة رقم 5 ( أرملة وابن ووالد ) .



### الفصل الثالث توزيع المعاش على فئات المستحقين

1 - يتم توزيع المعاش على فئات المستحقين الذين يتم تحديدهم وفقاً لما تم بيانه تفصيلاً بالفصل الأول من هذا الباب ، وذلك وفقاً للنسب الواردة بجدول توزيع المعاش ، وفي ضوء رقم الحالة المناسب بجدول التوزيع المشار إليه وفقاً لما سبق بيانه تفصيلاً بالفصل الثاني من هذا الباب .

مثال رقم (1) :

في المثال رقم (1) من الفصل الثاني من هذا الباب إنتهينا إلي أن رقم الحالة المناسب هو ( الحالة رقم 5 ) .

وعلى ذلك فإنه يكون توزيع المعاش بين فئات المستحقين كما يلي :

النسبة من المعاش	الفئة
3/ 1	الأرامل
2/ 1	الأولاد
6/ 1	الوالدين

وبفرض أن معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش مقداره 1800 جنيه ، فإن نصيب كل فئة من هذا المعاش يكون كما يلي :

النصيب المستحق	الفئة
جنيه 600	الأرامل
900	الأولاد
300	الوالدين
1800	الاجمالي

مثال رقم (2) :

في المثال رقم (1) بفرض أن المستحقين من فئة الأولاد كان ابن واحد فقط يكون نصيب الابن في هذه الحالة كما هو في المثال المشار إليه (900 جنيه) حيث يستحق لفئة الأبناء في الحالة رقم (5) من الجدول 2/1 المعاش بصرف النظر عن عددهم ( واحد أو أكثر )

2 - في الحالات التي يوجد فيها حمل مستكن فإنه يتم توزيع المعاش بين المستحقين الذين توافرت فيهم شروط الاستحقاق دون الحمل المستكن - وذلك بمراعاة أن الأخوة والأخوات يربحاً تحديد موقفهم من استحقاقهم في المعاش من عدمه بصفة مؤقتة الى حين انفصال الحمل المستكن وفقاً لما سبق أن أوضحناه في هذا الشأن بالفصل الأول من هذا الباب .

ثم يعاد التوزيع بين المستحقين بعد انفصال الحمل المستكن بمراعاة انفصاليه حيا أو ميتا بحسب الأحوال ، وفي حالة انفصاليه حيا يعتبر مستحقاً للمعاش من أول الشهر التالي لتاريخ انفصاليه حيا .

### مثال رقم (3) :

توفي مؤمن عليه عن أرملة لديها حمل مستكن ووالد وعن معاش مقداره 900 جنيه .  
فى هذه الحالة فإنه يتم توزيع المعاش فى تاريخ الوفاة بين الأرملة والوالد باعتبارهما  
المستحقين الوحيدين بالحالة - حيث :

$$\text{تستحق الأرملة } \frac{3}{2} \text{ المعاش} = \frac{3}{2} \times 900 = 600 \text{ جنيه}$$

$$\text{ويستحق الوالد } \frac{3}{1} \text{ المعاش} = \frac{3}{1} \times 900 = 300 \text{ جنيه}$$

فإذا ما انفصل الحمل ميتا فإنه يستمر توزيع المعاش كما هو بين الأرملة والوالد .  
أما إذا ما انفصل الحمل حيا فإنه يعاد توزيع المعاش من أول الشهر التالي للشهر الذى  
ينفصل فيه الحمل كما يلى :

$$\text{تستحق الأرملة } \frac{3}{1} \text{ المعاش} = \frac{3}{1} \times 900 = 300 \text{ جنيه}$$

$$\text{يستحق الإبن } \frac{2}{1} \text{ المعاش} = \frac{2}{1} \times 900 = 450 \text{ جنيها}$$

$$\text{يستحق الوالد } \frac{6}{1} \text{ المعاش} = \frac{6}{1} \times 900 = 150 \text{ جنيها}$$

### ملاحظة :

إذا كان الحمل المنفصل أكثر من ولد ( ابن أو بنت ) فإنه يتم توزيع نصف المعاش بينهم  
بالتساوي دون تفرقة بين ذكروأنثي .

### الفصل الرابع توزيع نصيب كل فئة على المستحقين بهذه الفئة بالتساوي

يتم توزيع نصيب كل فئة وفقا لما سبق بيانه بالفصل الثالث من هذا الباب في حالة تعدد المستحقين بهذه الفئة دون تفرقة بين ذكر و أنثى - حيث أن الأساس الذي يقوم عليه توزيع المعاش هو إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش للمستحقين عنه وليس باعتبار أن المعاش تركة توزع بين الورثة - وذلك وفقا لما سبق إيضاحه في الشروط العامة للاستحقاق بالفصل الأول من هذا الباب .

#### مثال رقم (1) :

في المثال رقم (1) من الفصل الثاني والذي تم استكمالها في المثال رقم(1) من الفصل الثالث توصلنا إلي فئات المستحقين وأعداد المستحقين بكل فئة ونصيب كل فئة من المعاش كما يلي :

ملاحظات	عدد المستحقين	النصيب المستحق	الفئة
إناث	1	600 جنيه	الأرامل
3 ذكور ، 3 إناث	6	900 جنيه	الأولاد
1 ذكر ، 1 أنثى	2	300 جنيه	الوالدين

ويتم توزيع نصيب كل فئة بين المستحقين بها بالتساوي كما يلي :

نصيب الأرملة =  $600 \div 1 = 600$  جنيه  
نصيب كل ابن وابنة =  $900 \div 6 = 150$  جنيها  
نصيب كل من الوالد والوالدة =  $300 \div 2 = 150$  جنيها

## الفصل الخامس مراعاة حدود الجمع بين المعاشات

تجدر الإشارة إلي أن قيمة **10 جنيهاً ( منحة مايو )** لا تدخل في حدود الجمع بين المعاشات ، وإنما يحدد النصيب المستحق منها علي أساس النصيب المستحق الصرف من المعاش بعد تطبيق حدود الجمع - منسوبا إلي قيمة معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

وفيما يلي قواعد الجمع بين المعاشات :

أولا : إذا كانت المعاشات المستحقة من الخزنة العامة أو وفقا لأي من القوانين الآتية :

- 1 - قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 .
- 2 - قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم 90 لسنة 1975 .
- 3 - قانون التأمين علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم 108 لسنة 1976 .
- 4 - قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم 50 لسنة 1978 .

يتبع بشأنها الآتي :

- 1 - لا يستحق من هذه المعاشات إلا معاش واحد فقط .
- 2 - تكون أولوية الاستحقاق تبعا لصلة القرابة بالمستحق عنه المعاش - بمعنى أن تكون أولوية الاستحقاق كما يلي :
  - أ - المعاش المستحق عن النفس .
  - ب - المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة .
  - ج - المعاش المستحق عن الوالد أو الوالدة .
  - د - المعاش المستحق عن الإبن أو الإبنة .
  - هـ - المعاش المستحق عن الأخ أو الأخت .
- 3 - إذا تساوت الأولوية بالنسبة للمعاشين :

تكون الأولوية في الاستحقاق للمعاش الأسبق ( الذي أستحق أولا ) ويقصد بذلك المعاش الذي تكون واقعة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد وقعت أولا .
- 4 - إذا كان المعاش ذو الأولوية الأقل قيمته أكبر :
  - أ - يستحق في هذه الحالة المعاش ذو الأولوية الأكبر .
  - ب - ويستحق من المعاش ذو الأولوية الأقل الفرق بين قيمته وقيمة المعاش ذو الأولوية الأكبر .وذلك حتى لا يضار المستفيد الذي يكون قيمة نصيبه في المعاش ذو الأولوية الأكبر أقل من قيمة نصيبه في المعاش ذو الأولوية الأقل .

مثال رقم (1) :

توافر في أحد المستفيدين شروط استحقاق أكثر من معاش كما يلي :  
- معاش عن والد .

- معاش عن أخ .  
في هذه الحالة تكون أولوية الاستحقاق لمعاش الوالد .

### مثال رقم (2) :

توافر في أحد المستفيدين شروط استحقاق أكثر من معاش وكان كل منها عن ابن .  
في هذه الحالة تكون أولوية الاستحقاق للنصيب المستحق عن الإبن الذي توفي أولا .

### مثال رقم (3) :

بفرض أنه في المثال رقم 2 السابق كان النصيب المستحق في كل من المعاشين  
كما يلي :

- النصيب المستحق عن الإبن الذي توفي أولا = 220 جنيها .
- النصيب المستحق عن الإبن الذي توفي أخيرا = 180 جنيها .
- في هذه الحالة لا تستحق سوى النصيب في المعاش عن الإبن الأول .

### مثال رقم (4) :

بفرض أنه في المثال رقم (3) السابق كان النصيب المستحق في كل من المعاشين  
كما يلي :

- النصيب المستحق عن الإبن الذي توفي أولا = 180 جنيها .
  - النصيب المستحق عن الإبن الذي توفي أخيرا = 220 جنيها
- في هذه الحالة فإنه :
- تستمر في استحقاق نصيبها في المعاش عن الإبن الأول = 180 جنيها
  - تستحق من النصيب المستحق عن الإبن الثاني الفرق بينه وبين نصيبها في معاش الإبن الأول كما يلي : 220 - 180 = 40 جنيها .
  - جملة النصيبين في المعاش - وهو مقدار المعاش المستحق عن الإبن الذي توفي أخيرا = 220 جنيها

### 5 - يكون للمستفيد الحق في الجمع بين المعاشات في حدود 100 جنيه :

ويراعي في تطبيق كل من هذا البند والبند 4 السابق - تحديد حدود الجمع بين المعاشات كما يلي :

يكون الجمع بين المعاشات في حدود 100 جنيه أو المعاش الأكبر أيهما أكبر .

بمعنى أن يكون :

أ - الجمع بين المعاشات في حدود المعاش الأكبر إذا كان أحد المعاشين أو كليهما أكبر من 100 جنيه .

ب - الجمع بين المعاشات في حدود 100 جنيه إذا كان كل من النصيبين في المعاشين قيمته أقل من أو يساوي 100 جنيه .

ولزيادة الإيضاح نبين ذلك في الأمثلة الآتية :

حدود الجمع المطبقة	يستحق في المعاش ذو		النصيب في المعاش ذو		مثال رقم	
	الحد	القيمة	الأولوية الأقل	الأولوية الأكبر		الأولوية الأقل
المعاش الأكبر	180	---	180	160	180	5
المعاش الأكبر	180	20	160	180	160	6
المعاش الأكبر	180	---	180	70	180	7
المعاش الأكبر	180	110	70	180	70	8
100 جنيه	100	30	70	40	70	9
100 جنيه	100	60	40	70	40	10
100 جنيه	100	30	50	30	50	11
100 جنيه	100	50	30	50	30	12

## 6 - يكون الجمع بين المعاشات بدون حدود في الحالات الآتية :

- أ - المعاش المستحق للزوج عن نفسه وعن الزوج الآخر .  
ب - المعاش المستحق للإبن و الإبنة عن كل من الوالد و الوالدة .  
ج - المعاش المستحق لأي من المستفيدين عن مؤمن عليه أو صاحب معاش واحد - وذلك بالنسبة لحالات استحقاق بعض المؤمن عليهم لأكثر من معاش كما في الحالات الآتية :

(1) قبل صدور القانون رقم 79 لسنة 1975) الذي يخضع له جميع

العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص اعتباراً من 1 / 9 / 1975 ، والذي تضمن انتهاء الانتفاع بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ببلوغ سن الستين ( باستثناء بعض الحالات ) :

- كان للعاملين بالحكومة قانون خاص بهم (50 لسنة 1963) ، ينتهي انتفاعهم بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ببلوغهم سن التقاعد المعاملين وهو في الغالب سن الستين ، ويستحقون المعاش .

- وكان للعاملين بالقطاع العام والخاص قانون آخر (63 لسنة 1964) ، يخضع لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المنصوص عليه فيه جميع العاملين بالقطاع الخاص أياً كان السن .

- وبالتالي فقد يستحق أحد المؤمن عليهم من العاملين السابقين بالحكومة لمعاش تقاعد ، ثم يلتحق بالقطاع الخاص فيخضع لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وفقاً للقانون رقم 63 لسنة 1964 ، وإذا ما تحقق له شروط استحقاق معاش وفقاً له يكون قد أصبح صاحب معاشين أحدهما وفقاً للقانون رقم 50 لسنة 1963 والآخر وفقاً للقانون رقم 63 لسنة 1964 .

- وبالتالي فإنه في حالة وفاة صاحب المعاش المشار إليه يكون لأي من المستفيدين عنه الحق في الجمع بين نصيبه في كل من المعاشين بدون حدود .

(2) قبل 1/4/1984 ( حيث تم تعديل قوانين التأمين الاجتماعي الصادرة

بالقوانين أرقام 79 لسنة 1975 ، 108 لسنة 1976 ، 50 لسنة 1978 السابق الإشارة إليها اعتباراً من هذا التاريخ ، بحيث أصبحت مدد الاشتراك وفقاً لها جميعاً مع مدد الاشتراك وفقاً لقانون التقاعد والتأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم 90 لسنة 1975 وحده واحدة في تحديد الحقوق التأمينية وبناء على ذلك صدر القرار الجمهوري رقم 62 لسنة 1986 لمعالجة تسوية المستحقات عن مدد الاشتراك في أكثر من قانون.

- فقد كان من الممكن قبل ان يحصل مؤمن عليه علي أكثر من معاش وفقاً لكل من هذه القوانين ، وذلك نتيجة لخضوعه لأكثر من قانون من هذه

القوانين علي التوالي وعدم تقديمه طلب لتحويل الاحتياطي عن مدة الاشتراك بالقانون الأول إلى مدة الاشتراك بالقانون الأخير ( مثلا معاش طبقا للقانون رقم 79 لسنة 1975 ثم معاش طبقا للقانون رقم 108 لسنة 1976 )

- وعلي ذلك فإنه في حالة وفاة صاحب المعاش المشار إليه يكون لأي من المستفيدين عنه الحق في الجمع بين نصيبه في كل من المعاشين بدون حدود .

#### مثال رقم (13) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 800 جنيه وكانت المستحقة عنه فقط الأرملة ، وبالتالي فقد استحققت من هذا المعاش 600 جنيه ( 4 /3 المعاش ) . وبفرض أنه كان للأرملة معاش عن نفسها باعتبارها كانت مؤمن عليها مقداره 800 جنيه .  
فإنها تجمع بين المعاشين بدون حدود ، ليصبح جملة ما تحصل عليه من المعاشين هو  $800 + 600 = 1400$  جنيه .

#### مثال رقم (14) :

توفي مؤمن عليه وزوجته المؤمن عليها أيضا في حادث وكان المعاش المستحق عن كل منهما هو 900 جنيه - وكان المستحق عنهما ابن واحد فقط قاصر .

**جنيه**

في هذه الحالة يستحق هذا الابن  $3/2$  معاش الوالد = 600

و  $3/2$  معاش الوالدة = 600

ويجمع بينهما بدون حدود ليصبح جملة ما يحصل عليه منهما = 1200

#### مثال رقم (15) :

توفي صاحب معاش وكان مستحقا لمعاشين (قبل 1975/9/1) ( تاريخ العمل بالقانون رقم 79 لسنة 1975 )

**جنيه**  
المعاش الأول باعتباره من العاملين السابقين بالحكومة مقداره = 240

المعاش الثاني باعتباره من العاملين السابقين بالقطاع الخاص مقداره = 120

جملة المعاشين = 360

ولم يستحق عنه هذين المعاشين سوى شقيقته المترملة والتي توافرت بشأنها شروط إثبات الإعالة .

وفي هذه الحالة تستحق الأخت  $1/2$  معاشه الأول = 120

و  $1/2$  معاشه الثاني = 060

جملة المعاشين = 180

#### 7 - يراعي في حالات الجمع بين المعاشات بدون حدود :

في حالة استحقاق المستفيد بدون حدود وفقا لما سبق بيانه بالبند (6) السابق ، لمعاش آخر - تطبق بشأنه قواعد الجمع المبينة بالبندين (4 ، 5) السابقين ، بمعنى أنه في هذه الحالة تطبق حدود الجمع الموضحين بالبندين المشار إليهما بمراعاة التعامل مع المعاشين اللذين تم الجمع بينهما بدون حدود باعتبارهما وحدة واحدة - وترتبا على ذلك فإنه :

أ - إذا كان مجموع المعاشين اللذين يجمع بينهما بدون حدود أكبر من أو يساوى 100 جنيه وكان :

(1) المعاش الآخر أولويته أقل :

( أ ) وقيمته أقل منهما أو مساو لهما :

يستمر استحقاقه لهما ولا يستحق المعاش الآخر  
( أمثلة من 16 - 19 ) .

(ب) وقيمته أكبر منهما :

يستمر استحقاقه لهما .

ويستحق من المعاش الآخر الفرق بينه وبين مجموع المعاشين  
المشار إليهما  
( أمثلة من 20 - 21 ) .

(2) المعاش الآخر أولويته أكبر :

( أ ) وقيمته أكبر منهما أو مساو لهما :

يستحق المعاش الآخر

ولا يستحق من المعاشين المشار إليهما  
( أمثلة من 22 - 25 )

(ب) وقيمته أقل منهما :

يستحق المعاش الآخر .

ويستحق من المعاشين المشار إليهما الفرق بين مجموعهما وبين  
المعاش الآخر

وفي هذه الحالة يراعى أن يبدأ باستحقاق الفرق من المعاش الأسبق  
في الاستحقاق ، ثم يستكمل من المعاش الأخير إذا تطلب الأمر ذلك  
( أمثلة من 26 - 29 ) .

ملحوظة :

لا يتصور هنا أن يكون المعاشين اللذين يتم الجمع بينهما بدون حدود  
من أولويتين مختلفتين ، حيث الحالة الوحيدة للجمع بين المعاشين من  
أولويتين مختلفتين بدون حدود هي حالة المعاش المستحق للأرمل عن  
نفسه أو نفسها وعن الزوج الآخر، ولا يتصور أن يوجد معاش آخر  
أولويته أعلى من ذلك .

ب - إذا كان مجموع المعاشين اللذين يجمع بينهما بدون حدود أقل من 100 جنيه  
وكان :

(1) المعاش الآخر أولويته أقل :

(أ) قيمته أقل منهما أو مساو لهما :

- يستمر استحقاقه لهما .

- بالنسبة للمعاش الآخر فإنه إذا كان مجموع مع المعاشين المشار  
إليهما :

x أقل من أو مساو 100 جنيه :

يستحق المعاش الآخر

( أمثلة من 30 - 33 ) .



**x أكبر من 100 جنيه :**

يستحق من المعاش الآخر الفرق بين 100 جنيه ومجموع المعاشين المشار إليهما (أمثلة من 34 - 35)

**(ب) قيمته أكبر منهما :**

**x قيمته أقل من 100 جنيه :**

- يستمر استحقاقه لهما .  
- بالنسبة للمعاش الآخر ، فإنه إذا كان مجموعهم مع المعاشين المشار إليهما :

• أقل من أو مساو 100 جنيه :

يستحق المعاش الآخر (أمثلة من 36 - 37)

• أكبر من 100 جنيه :

يستحق من المعاش الآخر الفرق بينه وبين مجموع المعاشين المشار إليهما (مثال رقم 38)

**x قيمته أكبر من أو مساو 100 جنيه ك**

- يستمر استحقاقه لهما .  
- يستحق من المعاش الآخر الفرق بينه وبين مجموع المعاشين المشار إليهما (أمثلة من 39 - 40) .

**(2) المعاش الآخر أولويته أكبر :**

**(أ) قيمته أكبر منهما :**

- يستحق المعاش الآخر .  
- بالنسبة للمعاشين المشار إليهما فإنه إذا كان مجموعهما مع المعاش الآخر:

**x أقل من أو مساو 100 جنيه :**

- يستحق المعاشين المشار إليهما (أمثلة من 41 - 42)

**x أكبر من 100 جنيه وكان المعاش الآخر :**

**= أكبر من 100 جنيه .**

لا يستحق المعاشين المشار إليهما (مثال رقم 43)

**= أصغر من 100 جنيه .**

يستحق من المعاشين المشار إليهما الفرق بين 100 جنيه والمعاش الآخر ، وذلك بمراعاة أن يبدأ باستحقاق الفرق من

المعاش الأسبق في الاستحقاق ، ثم يستكمل من المعاش الأخير  
إذا تطلب الأمر ذلك  
( أمثلة من 44 - 45 ) .

#### ملحوظة :

لا يتصور هنا أن يكون المعاشين اللذين يتم الجمع بينهما بدون  
حدود من أولويتين مختلفتين ، حيث الحالة الوحيدة للجمع بين  
المعاشين من أولويتين مختلفتين بدون حدود هي حالة المعاش  
المستحق للأرمل عن نفسه أو نفسها وعن الزوج الآخر، ولا  
يتصور أن يوجد معاش آخر أولويته أعلى من ذلك .

#### (ب) قيمته أقل منهما :

- يستحق المعاش الآخر .  
- بالنسبة للمعاشين المشار إليهما ، فإنه إذا كان مجموعهما مع المعاش  
الآخر:

x أقل من أو مساو 100 جنيه

- يستحق المعاشين المشار إليهما .  
(أمثلة من 46- 47)

#### x أكبر من 100 جنيه

- يستحق من المعاشين المشار إليهما الفرق بين 100 والمعاش  
الآخر - وذلك بمراعاة أن :  
يبدأ باستحقاق الفرق من المعاش الأسبق في الاستحقاق ثم  
يستكمل من المعاش الآخر إذا تطلب الأمر ذلك .  
( أمثلة من 48 - 49 ) .

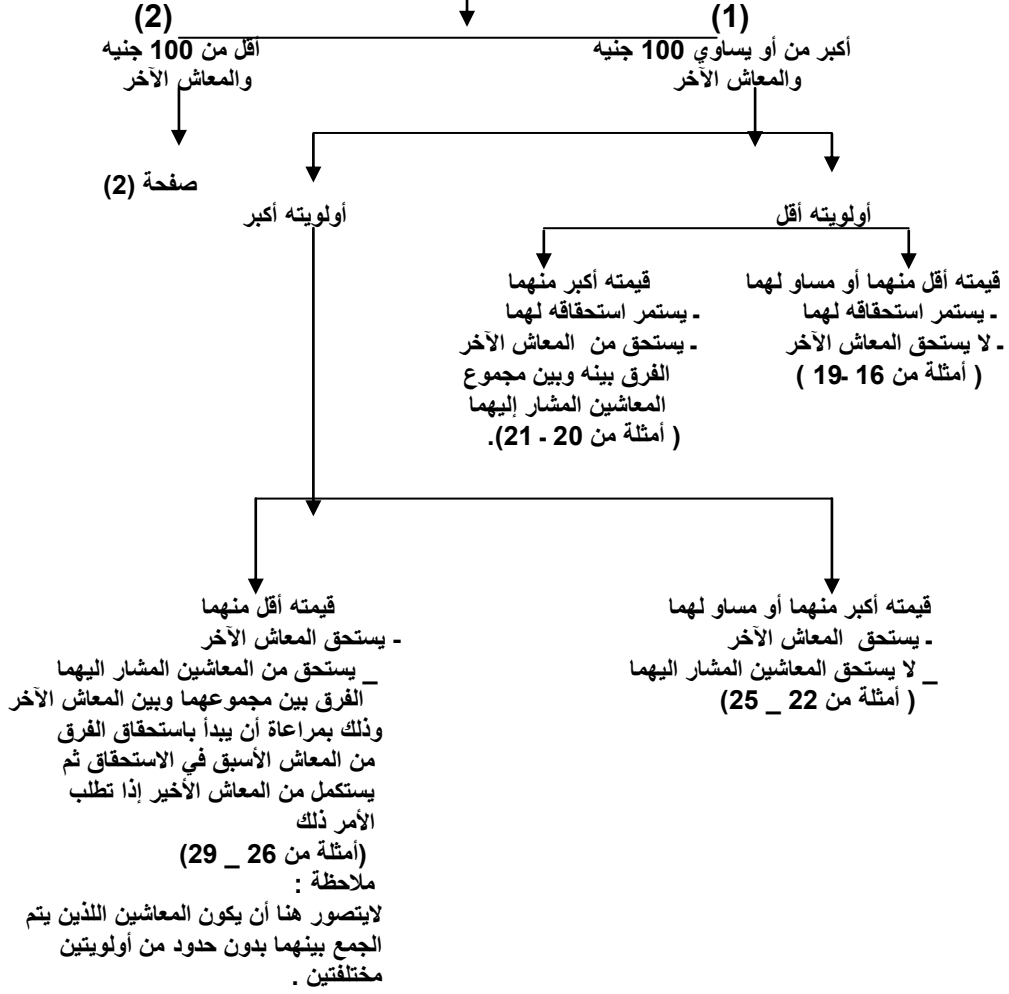
#### ملحوظة :

لا يتصور هنا أن يكون المعاشين اللذين يتم الجمع بينهما بدون  
حدود من أولويتين مختلفتين ، حيث الحالة الوحيدة للجمع بين  
المعاشين من أولويتين مختلفتين بدون حدود هي حالة المعاش  
المستحق للأرمل عن نفسه أو نفسها وعن الزوج الآخر، ولا  
يتصور أن يوجد معاش آخر أولويته أعلى من ذلك .

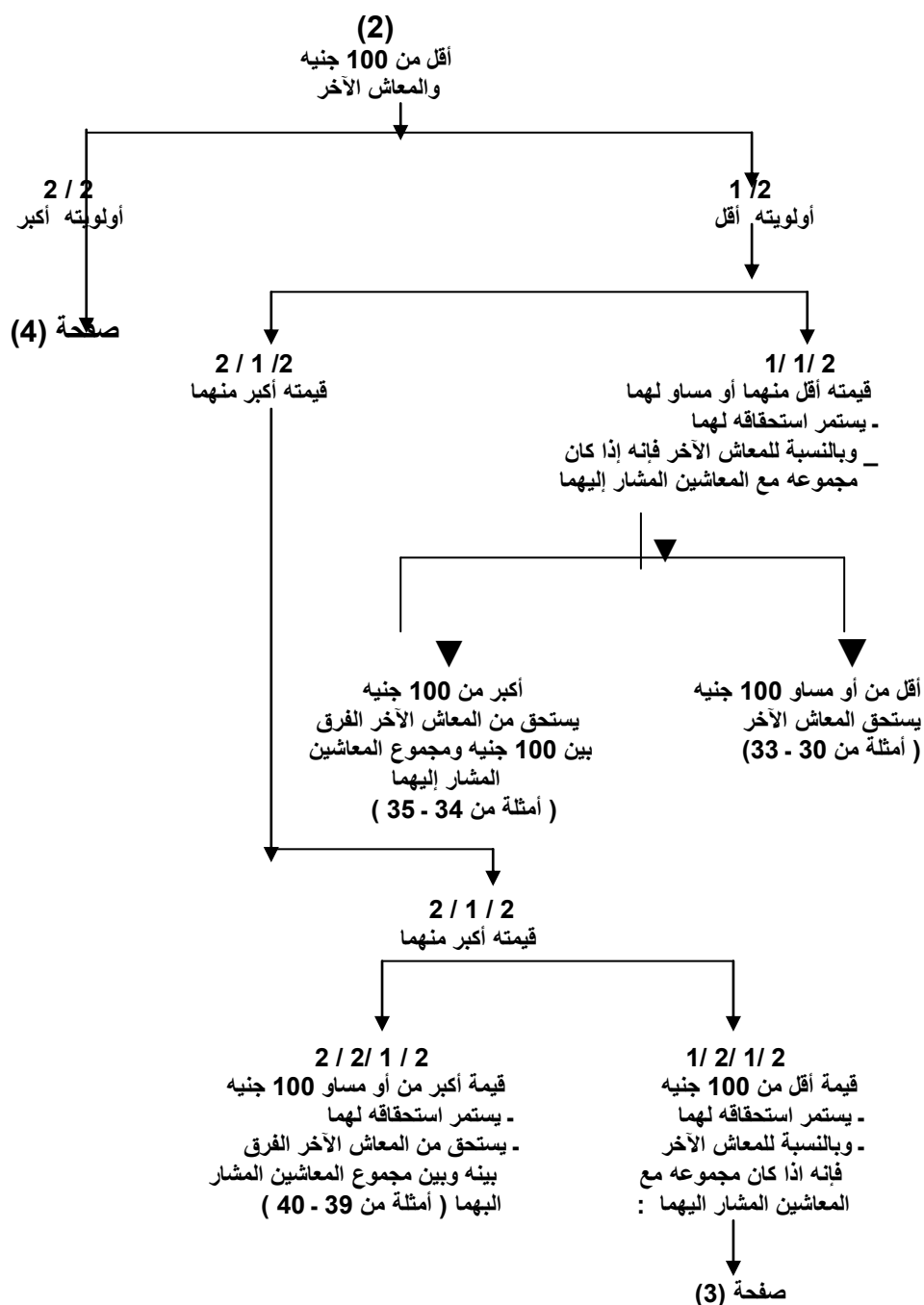
ويمكن أن نلخص الاحتمالات المختلفة لهذا البند في الرسم التوضيحي الآتي :

## صفحة (1)

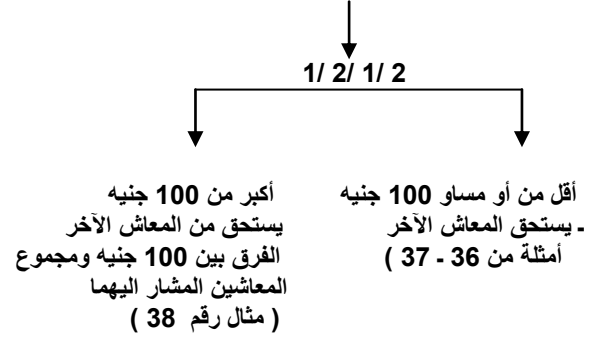
### مجموع المعاشين اللذين تم الجمع بينهما بدون حدود



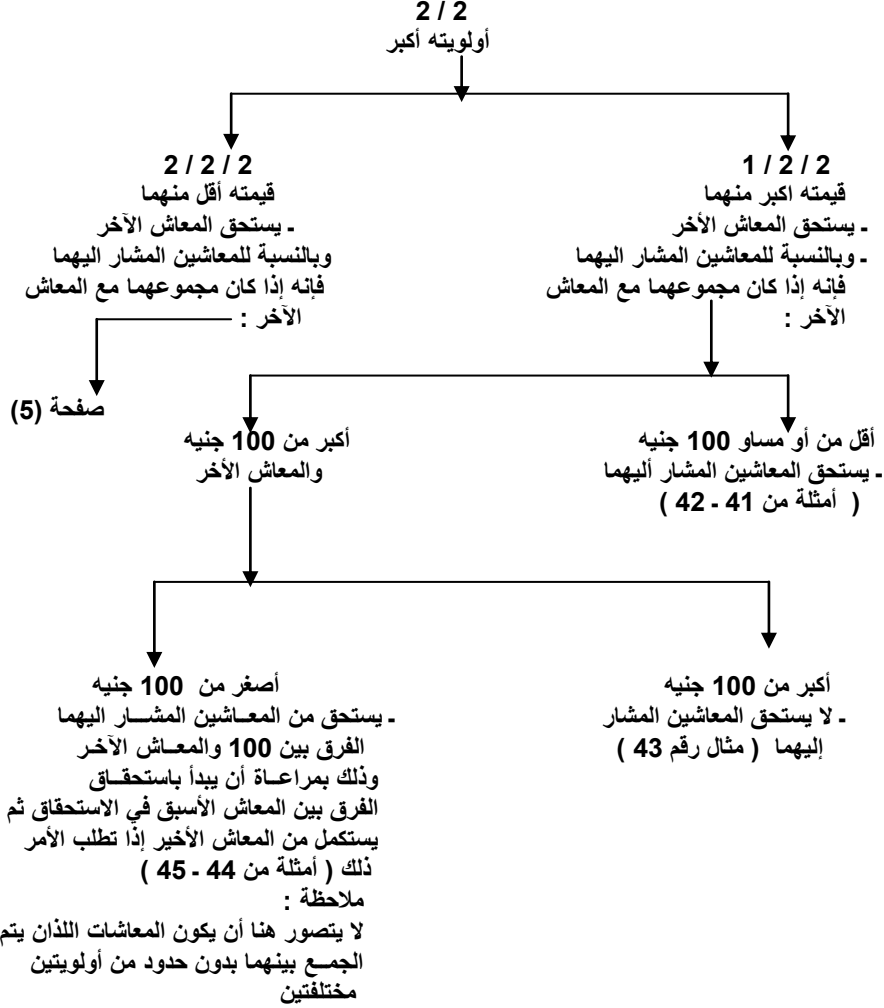
صفحة (2)



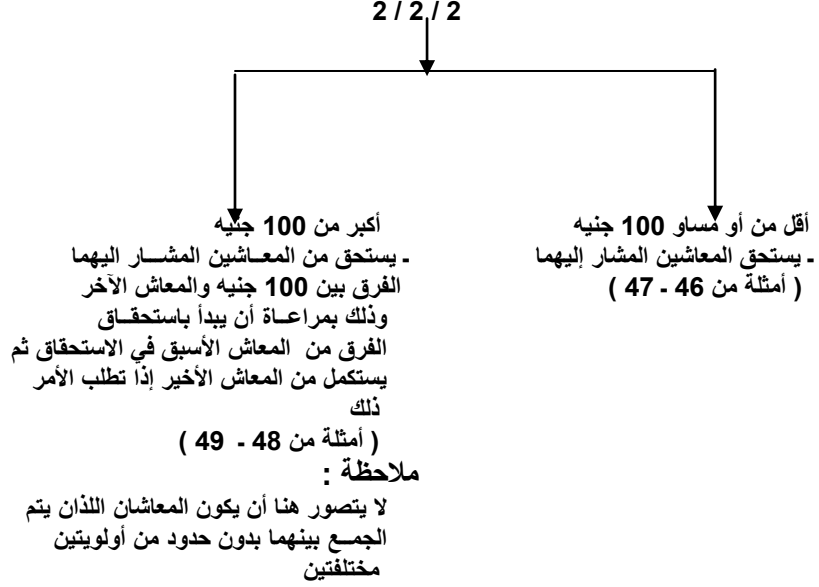
### صفحة (3)



#### صفحة (4)



## صفحة (5)



ولزيادة الإيضاح للاحتتمالات المختلفة لهذا البند نقدم الأمثلة الآتية :

يستحق من المعاش الآخر	يستحق من المعاشين المشار إليهما		المعاش الاخر		المعاشين اللذين يتم الجمع بينهما بدون حدود					مثال رقم
	المعاش الثاني	المعاش الاول	مستحق عن	قيمته	مجموع المعاشين	المعاش الثاني		المعاش الاول		
						مستحق عن	قيمته	مستحق عن	قيمته	
جنيه	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه		جنيه		جنيه	
--	70	80	اخ	120	150	والده	70	والد	80	16
--	70	80	أخ	150	150	والدة	70	والد	80	17
--	40	60	أخ	70	100	والدة	40	والد	60	18
--	40	60	أخ	100	100	والدة	40	والد	60	19
50	70	80	أخ	200	150	والدة	70	والد	80	20
20	40	60	أخ	120	100	والدة	40	والد	60	21
200	--	--	نفسه	200	150	والدة	70	والد	80	22
150	--	--	نفسه	150	150	والدة	70	والد	80	23
120	--	--	نفسه	120	100	والده	40	والد	60	24
100	--	--	نفسه	100	100	والدة	40	والد	60	25
120	--	30	نفسه	120	150	والدة	70	والد	80	26
30	40	80	نفسه	30	150	والدة	70	والد	80	27
70	--	30	نفسه	70	100	والدة	60	والد	40	28
50	10	40	نفسه	50	100	والدة	60	والد	40	29
10	20	30	ابن	10	50	زوج	20	نفسها	30	30
40	20	40	ابن	40	60	زوج	20	نفسها	40	31
45	15	30	ابن	45	45	زوج	15	نفسها	30	32
50	20	30	ابن	50	50	زوج	20	نفسها	30	33
20	30	50	ابن	60	80	زوج	30	نفسها	50	34
20	30	50	ابن	80	80	زوج	30	نفسها	50	35
50	15	30	ابن	50	45	زوج	15	نفسها	30	36
55	15	30	ابن	55	45	زوج	15	نفسها	30	37
55	15	30	ابن	75	45	زوج	15	نفسها	30	38
75	15	30	ابن	120	45	زوج	15	نفسها	30	39
55	15	30	ابن	100	45	زوج	15	نفسها	30	40
60	15	20	ابن	60	35	ذات الأخ	15	أخ	20	41
65	15	20	ابن	65	35	ذات الاخ	15	أخ	20	42
120	--	--	ابن	120	35	ذات الأخ	15	أخ	20	43
80	--	20	ابن	80	35	ذات الأخ	15	أخ	20	44
70	10	20	ابن	70	35	ذات الأخ	15	أخ	20	45
40	25	20	ابن	40	45	ذات الأخ	25	أخ	20	46
40	25	35	ابن	40	60	ذات الأخ	25	أخ	35	47
60	--	40	ابن	60	70	ذات الأخ	30	أخ	40	48
60	10	30	ابن	60	70	ذات الأخ	40	أخ	30	49



8 - يكون الجمع بين النصيب في المعاش المستحق عن الشهيد ( أيا كانت صلة القرابة به) وبين أى من المعاشات الأخرى المستحقة وفقاً لأى من القوانين المشار إليها في بداية هذا الفصل بدون حدود:  
وعلى ذلك فإنه يمكن القول أنه فى حالة استحقاق أكثر من معاش بينها معاش مستحق عن شهيد ( أيا كانت صلة القرابة به ) فإن المعاش المستحق عن الشهيد لا يؤخذ في الاعتبار - في تطبيق حدود الجمع بين المعاشات ويمكن إيضاح ذلك في الأمثلة الآتية :

مثال رقم	النصيب المستحق عن الشهيد		المعاش الآخر		يستحق من	
	قيمته (جنيه)	مستحق عن	قيمته (جنيه)	مستحق عن	معاش الشهيد جنيه	المعاش الآخر جنيه
50	100	أخ	300	أخ	100	300
51	100	زوج	400	أخ	100	400
52	200	ابن	400	زوج	200	400
53	500	والد	300	ابن	500	300
54	200	أخ	400	نفسه	200	400
55	300	ابن	400	أخ	300	400
56	200	ابن	400	والد	200	400

ثانياً : إذا كانت المعاشات المستحقة أحدها وفقاً لأى من القوانين المشار إليها بالبند (أولاً)

من هذه الخطوة ( الخامسة ) ، والمعاش الآخر مستحقاً وفقاً :

1 - للقانون رقم 112 لسنة 1980 ( معاش السادات ) .

أو

2 - لقانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون المشار إليه ( معاش التأمين الشامل ) .

يتبع بشأنها الآتي :

1- لا تطبق جميع القواعد السابق إيضاحها بالبند ( أولاً ) من هذه الخطوة الخامسة ( مراعاة حدود الجمع بين المعاشات ) .

2- تكون أولوية الاستحقاق في هذه الحالة للمعاش المستحق وفقاً للقوانين الأخرى وذلك بصرف النظر عن صلة القرابة بالمستحق عنه هذا المعاش .

3 - إذا كان معاش السادات أو معاش التأمين الشامل بحسب الأحوال قيمته أكبر فإنه في هذه الحالة يستحق منه الفرق بينه وبين النصيب في المعاش المستحق وفقاً لأى من القوانين الأخرى

ثالثاً : ملاحظات:

1- يراعى في تطبيق خطوة مراعاة حدود الجمع بين المعاشات المبينة تفصيلاً في هذا

الفصل أن يتم وفقاً لما يأتي :

أ - تطبق على جميع المستحقين من ذات الفئة في وقت واحد :

وذلك حتى لا يكون أحد المستحقين في الفئة الواحدة أفضل من باقي المستحقين في هذه الفئة .

مثال رقم (57):

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 240 جنيهاً ، وكان المستحقون عنه بنتين مترملتين فقط . وبالتالي فإنه بتطبيق خطوات توزيع المعاش حتى الخطوة الرابعة - يكون نصيب كل منهن من المعاش 120 جنيهاً .

فإذا ما افترضنا أن لكل منهن معاش عن زوجها مقداره 140 جنيها .  
وحيث أن المعاش المستحق عن الزوج أولويته أكبر من المعاش المستحق عن الوالد .  
وحيث أن المعاش المستحق عن الزوج قيمته أكبر من المعاش المستحق عن الوالد .  
وحيث أن كل من المعاشين تزيد قيمته علي 100 جنيه .  
فإنه بتطبيق حدود الجمع المبينة بهذا الفصل يستحق المعاش عن الزوج فقط ولا يستحق المعاش عن الوالد ، وذلك بالنسبة لكل من البنيتين - حيث تم تطبيق حدود الجمع بالنسبة لهما باعتبارهما من فئة واحدة في آن واحد .

#### ملحوظة :

القول بغير ذلك يؤدي إلي نتيجة غير منطقية - حيث أنه إذا ما طبقت حدود الجمع على إحدى البنيتين أولا واعتبارها بذلك غير مستحقة ، ثم التعامل مع البنت الأخرى باعتبارها المستحقة الوحيدة ، ( أى تستحق ثلثي معاش الوالد بحيث يكون نصيبها منه  $160 = 3/2 \times 240$  جنيها ، وحيث نصيبها عن زوجها 140 جنيها فإنها بذلك تستحق 20 جنيها من معاش والدها بالإضافة إلي معاشها عن زوجها ، وبذلك تكون قد تحقق لها وضع أفضل من شقيقتها التي لم تستحق سوي معاش زوجها فقط .

#### ب - يراعي في تطبيق خطوة مراعاة حدود الجمع بين المعاشات المبينة تفصيلا في هذا الفصل أن تتم على فئات المستحقين بالترتيب الآتي :

- أ - فئة الأخوة والأخوات .
- ب - فئة الوالدين .
- ج - فئة الأولاد .
- د - فئة الأزواج .

وذلك حتي تستفيد الفئة الأعلى في أولوية الاستحقاق من تعديل توزيع المعاش المترتب على استبعاد إحدى فئات المستحقين الأقل في أولوية الاستحقاق من الاستحقاق في المعاش نتيجة لتطبيق حدود الجمع بين المعاشات .

#### مثال رقم (58):

توفيت مؤمن عليها عن معاش مقداره 300 جنيه ، وكان المستحقون عنها ابن ووالدتها.  
وبالتالي فإنه بتطبيق خطوات توزيع المعاش حتي الخطوة الرابعة يكون نصيب كل منهم كالآتي:

الابن  $3/2$  المعاش = 200 جنيه  
الوالدة  $3/1$  المعاش = 100 جنيه

فإذا ما افترضنا أن للابن معاش عن نفسه = 220 جنيها .  
وللوالدة معاش عن نفسها = 110 جنيها .

يلاحظ أن المعاش الآخر المستحق لكل منهما عن نفسه أولويته أكبر من النصيب في المعاش المستحق لكل منهما عن المؤمن عليها .

ومع ذلك فإنه لا تطبق خطوة حدود الجمع بين المعاشات عليهما في آن واحد وذلك لأنهما من فئتين مختلفتين.

ولكن تطبق حدود الجمع أولا علي الوالدة باعتبارها الفئة الأقل في أولوية الاستحقاق ، ثم علي الابن باعتبارها الفئة الأعلى في أولوية الاستحقاق .

ويترتب على ذلك ما يلي :

بتطبيق قواعد الجمع علي الوالدة فإنها تصبح غير مستحقة في المعاش عن المؤمن عليها باعتبار أن نصيبها في المعاش المستحق عنها مقداره 100 جنيه وهو ذو أولوية أقل من المعاش المستحق لها عن نفسها ومقداره 110 جنيها وكل من المعاشين يزيد على 100 جنيه .

وفي هذه الحالة يصبح الابن هو المستحق الوحيد في المعاش عن المؤمن عليها ، ويكون نصيبه في هذه الحالة 3/2 المعاش أي 200 جنيه وهو بذلك يكون أقل من المعاش المستحق له عن نفسه ومقداره 220 جنيها ونظرا لأن المعاش المستحق له بصفته ابن قيمته أقل وأولويته أقل من المعاش المستحق له عن نفسه فإنه لا يستحق في المعاش عن المؤمن عليها .

### ملحوظة :

القول بغير ذلك يؤدي إلي نتيجة غير منطقية - حيث :

أ - إذا ما طبقت حدود الجمع بين المعاشات علي فئتي المستحقين في هذه الحالة (الابن ، الوالدة) في أن واحد فإن كل منهما يكون غير مستحق في المعاش باعتبار أن نصيب كل منهما في المعاش عن المؤمن عليها يقل في القيمة والألوية عن المعاش المستحق له عن نفسه وكل منهما يزيد علي 100 جنيه .

ب - إذا ما طبقت حدود الجمع بين المعاشات علي فئة الأبناء أولا (وهي الأكبر في الأولوية عن فئة الوالدين ) فإنه يترتب على ذلك أن يصبح الابن غير مستحق باعتبار أن معاشه عن نفسه 220 جنيها ونصيبه عن المؤمن عليها 200 جنيه ، وكل من المعاشين يزيد علي 100 جنيه وتصبح الوالدة هي المستحقة الوحيدة في المعاش ، تستحق 2/1 المعاش أي 150 جنيها وعلي ذلك يكون نصيبها في المعاش عن المؤمن عليها وهو الأقل في الأولوية عن معاشها عن نفسها قيمته أكبر ، وعلي ذلك تستحق منه الفرق ومقداره 40 جنيها ( حيث معاشها عن المؤمن عليها 150 جنيها ومعاشها عن نفسها 110 جنيها ) .

2 - يراعي في حالة ما إذا ترتب علي تطبيق الخطوة الخامسة من خطوات توزيع المعاش ( مراعاة حدود الجمع بين المعاشات ) التي تم بيانها تفصيلا في هذا الفصل - عدم استحقاق بعض فئات المستحقين ، مع وجود فئة أخرى لم تكن قد استحققت في المعاش نتيجة وجود إحدى هذه الفئات بين المستحقين ، فإنه يعاد مراجعة شروط الاستحقاق للفئة الأخيرة في ضوء ما أسفر عنه تطبيق خطوة - حدود الجمع بين المعاشات .

مثال ذلك حالة عدم استحقاق الأخ أو الأخت في المعاش لوجود ابن أو ابنة توافرت بشأنهما أو أي منهما الشروط الخاصة للاستحقاق السابق بيانها بالنسبة لكل منهما في الفصل الأول من هذا الباب ، وذلك رغم توافر باقي الشروط الأخرى المطلوبة لاستحقاق الأخ أو الأخت المبينة بالفصل المشار إليه .

في هذه الحالة فإنه إذا ما ترتب علي تطبيق حدود الجمع بين المعاشات المبينة بهذا الفصل ( الفصل الخامس من هذا الباب ) أن أصبح الأبناء والبنات غير مستحقين في المعاش فإنه يعاد بحث شروط استحقاق الأخوة والأخوات في ضوء ذلك .

### مثال رقم (59) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 300 جنيه ، وبحث طلب الصرف المقدم للهيئة تبين وجود :  
- بنت مترملة لها معاش عن زوجها مقداره 250 جنيها .  
- أخت مترملة لها معاش عن زوجها مقداره 120 جنيها ومتوافر بشأنها باقي الشروط الخاصة للاستحقاق المشار إليها بالفصل الأول من هذا الباب .  
في هذه الحالة تستحق البنت 3/2 المعاش 200 جنيه .  
ولا تستحق الأخت لوجود ابنة مستحقة .  
ولكن بتطبيق حدود الجمع بين المعاشات المبينة في هذا الفصل ، تصبح البنت غير مستحقة لاستحقاقها معاش عن زوجها 250 جنيه ( أولوية أولي ) أكبر من نصيبها في المعاش عن والدها 200 جنيه ( أولوية ثانية )

وبذلك يتوافر بالنسبة للأخت شرط عدم وجود أولاد مستحقين للمعاش وتصبح مستحقة في المعاش عن أخيها.  
ويحدد نصيب الأخت في هذه الحالة بمقدار 2/1 معاش المؤمن عليه أي 150 جنيهاً وحيث تستحق معاش عن زوجها 120 جنيهاً ( أولوية أولي ) وهو يقل عن النصيب المستحق لها عن أخيها 150 جنيهاً ( أولوية ثانية ) فإنها في هذه الحالة تستحق من معاش أخيها الفرق ومقداره 30 جنيهاً .

### مثال رقم (60) :

بفرض أن نصيب الأخت في معاش زوجها في المثال السابق ( رقم 59 ) كان 160 جنيهاً . في هذه الحالة تطبق الخطوات السابقة بينها بالمثال السابق ولكن نظراً لأن نصيبها في المعاش عن زوجها 160 جنيهاً ( أولوية أولي ) يكون أكبر من نصيبها من المعاش عن شقيقها 150 جنيهاً ( أولوية ثانية ) وكل منهما يزيد علي 100 جنيهاً . فإنها لا تكون هي أيضاً مستحقة في معاش شقيقها .

### مثال رقم (61) :

بفرض أن الابنة في المثال ( رقم 59 ) كان نصيبها في المعاش عن زوجها 150 جنيهاً فقط . في هذه الحالة فإنها تستحق من معاش والدها الفرق بينه وبين معاشها عن زوجها كما يلي : (200 جنيهاً معاشها عن والدها - 150 معاشها عن زوجها = 50 جنيهاً ) وباعتبار أنها استحققت في معاش والدها . فإن الأخت لا تستحق في معاش شقيقها لوجود ابنة مستحقة .

3 - يراعي بالنسبة للحالات التي يوجد بها حمل مستكن ويتم توزيع المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش بين المستحقين دون تحديد نصيب لهذا الحمل ، ثم يعاد التوزيع في حالة انفصاله حياً أو ميتاً بحسب الأحوال وفقاً لما سبق بيانه في الفصلين الثاني والثالث من هذا الباب ، فإنه أيضاً يعاد تطبيق قواعد الجمع بين المعاشات في ضوء ذلك .

### مثال رقم (62) :

توفي مؤمن عليه عن أرملة لديها حمل مستكن وابنة مترملة تستحق معاش عن زوجها مقداره 120 جنيهاً - بفرض أن المعاش المستحق عن المؤمن عليه كان 300 جنيهاً . في هذه الحالة :

- يتم توزيع المعاش في تاريخ الوفاة بين الابنة والأرملة فقط حيث تستحق كل منهن نصف المعاش ، أي يكون نصيب كل منهن :  
 $300 \times \frac{2}{1} = 150$  جنيهاً  
وحيث تستحق الابنة معاش عن زوجها مقداره 120 جنيهاً  
فإنها تستحق من معاش والدها  $150 - 120 = 30$  جنيهاً

ويرد باقي معاش الابنة علي الأرملة ليصبح نصيبها  $150 + 120 = 270$  جنيهاً  
ويخفف إلى الحد الأقصى المستحق لها في هذه الحالة وهو  $\frac{4}{3}$  المعاش = 225 جنيهاً  
- فإذا ما انفصل الحمل ميتاً فإنه لا يكون هناك تغيير فيما سبق توزيعه من معاش .  
- أما إذا ما انفصل حياً ( ويفرض انه ابن واحد فقط ) .

فإنه يعاد توزيع المعاش كما يلي :  
يظل نصيب الأرملة كما هو  $\frac{2}{1}$  المعاش فقط = 150 جنيهاً .

ويوزع النصف الآخر بين الابن والابنة .  
ليكون نصيب كل منهما  $150 \div 2 = 75$  جنيهاً .  
ونظراً لاستحقاق الابنة معاش عن زوجها = 120 جنيهاً .

وهو يزيد علي نصيبها في المعاش عن والدها ، كما أن مجموع النصيبين يزيد علي 100 جنيه ، فإنه تكون بذلك غير مستحقة في معاش والدها ويتم رد نصيبها في المعاش إلي الإبن ( الحمل المستكن المنفصل ) ليصبح 2 / 1 المعاش أي 150 جنيها .  
وبذلك يكون التوزيع النهائي للمعاش بين الأرملة والإبن لكل منهما النصف

4 - في حالة توافر شروط استحقاق أكثر من معاشين ، وبمراعاة ما سبق بيانه بالبند 6 من أولا من هذا الفصل فإنه يتم ترتيب المعاشات المستحقة تبعا لألوية صلة القرابة إذا كانت جميعها مستحقة وفقا لأي من القوانين أرقام 79 لسنة 75 أو 108 لسنة 1976 أو 50 لسنة 1978 ، وبمراعاة أولوية القانون في حالة وجود معاشا مستحقا وفقا للقانون رقم 112 لسنة 1980 ( معاش السادات ) أو وفقا لقانون التأمين الشامل الصادر بالقانون المشار إليه ( معاش التأمين الشامل ) .

#### مثال رقم (63) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 150 جنيها ، وعن أخت يتوافر بشأنها شروط الاستحقاق . وكان لهذه الأخت معاش عن أخ آخر مقداره 20 جنيها ومعاش عن والدها مقداره 30 جنيه .  
وحيث تستحق عن شقيقها الذي توفي أخيرا نصف المعاش .  
أي  $150 \div 2 = 75$  جنيها فإن استحقاقها في هذه المعاشات وبمراعاة أولويات الاستحقاق السابق بيانها في أولا من هذا الفصل يكون كما يلي :

جنيه	
30	معاش الوالد
20	معاش الأخ الأول
<u>75</u>	معاش الأخ الأخير
<u>125</u>	الإجمالي

وحيث أن حدود الجمع بالنسبة لهذه الحالة يكون 100 جنيه .  
فإنها تظل مستحقة لمعاشها عن الوالد 30 جنيها  
ومعاشها عن شقيقها الأول 20 جنيها  
الإجمالي 50 جنيها

وتستحق من نصيبها في المعاش عن شقيقها الأخير  
الفرق بين 100 - إجمالي نصيبها عن والدها وشقيقها الأول = 50 جنيها

#### مثال رقم (64) :

بفرض أن معاش المؤمن عليه في المثال رقم (63) السابق كان 300 جنيه ، بمعنى أن نصيب الأخت في هذا المعاش =  $300 \div 2 = 150$  جنيها  
في هذه الحالة تستحق الأخت من هذا النصيب الفرق بينه وبين مجموع ما استحقته عن شقيقها الأول ووالدها ومقداره =  $50 = 150$  جنيها  
أي تستحق 150 - 50 = 100 جنيه  
وعلي ذلك تكون أنصبتها في هذه المعاشات كما يلي :

جنيه	
30	معاش الوالد
20	معاش الأخ الأول
<u>100</u>	معاش الأخ الأخير
<u>150</u>	الإجمالي

### مثال رقم (65) :

بفرض أن الأخت في المثال رقم (63) لم تكن مستحقة معاشا عن والدها . ولكنها كانت قد استحققت معاش تأمين شامل عن نفسها مقداره 25 جنيها . وتطبيقا لحدود الجمع بين المعاشات السابق بيانها بالبند ثانيا من هذا الفصل ، فقد استحققت من معاشها عن نفسها فقط 5 جنيهاً وهو الفرق بينه وبين معاشها عن شقيقها الأول باعتبار أن أولوبته تبعا للقانون أعلى من معاشها عن نفسها . في هذه الحالة فإنها تستحق معاش شقيقها الأخير باعتباره من حيث القانون مرتبته أعلى ويوقف معاشها عن نفسها .

وبصبح ما تستحقه من هذه المعاشات كما يلي :

20	جنيها	نصيبها في المعاش المستحق عن شقيقها الأول
75	جنيها	نصيبها في المعاش المستحق عن شقيقها الثاني
--		معاشها المستحق عن نفسها ( تأمين شامل )
<u>95</u>	جنيها	الإجمالي

### مثال رقم (66) :

في المثال السابق رقم (65) وبفرض أن معاش الشقيق الأخير كان 180 جنيها ، بمعنى ن نصيب هذه الأخت منه النصف = 90 جنيها . في هذه الحالة وبمراعاة ما سبق بيانه بالمثال المشار إليه ، فإنها تستحق من معاش شقيقها الأخير الفرق بين 100 جنيها حدود الجمع في هذه الحالة وبين معاشها عن الأخ الأول ويوقف معاشها عن نفسها .

أي تستحق من معاش شقيقها الأخير 100 - 20 = 80 جنيها .

وعلي ذلك يكون ما يستحق لها من هذه المعاشات كما يلي :

20	جنيها	نصيبها في المعاش المستحق عن شقيقها الأول
80	جنيها	نصيبها في المعاش المستحق عن شقيقها الثاني
--		معاشها المستحق عن نفسها ( تأمين شامل )
<u>100</u>		الإجمالي

### مثال رقم (67) :

في المثال رقم (65) بفرض أن معاش الشقيق كان 300 جنيها ، بمعنى أن هذه الأخت استحققت منه النصف 150 جنيها .

في هذه الحالة فإنها تستحق من معاش شقيقها الأخير الفرق بينه وبين نصيبها عن الشقيق الأول ويوقف معاشها عن نفسها .

أي تستحق من معاش شقيقها الأخير 150 - 20 = 130 جنيها .

وعلي ذلك يكون ما يستحق لها من هذه المعاشات كما يلي :

قيمة النصيب في المعاش بالجنيه	البيان
020	نصيبها في المعاش المستحق عن شقيقها الأول
130	نصيبها في المعاش المستحق عن شقيقها الثاني
---	معاشها المستحق عن نفسها (تأمين شامل )
150	الإجمالي

5 - بالنسبة للمنحة المقررة من 1999/1/1 لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم

- يراعي بشأنها الآتي :

- أ - قيمة المنحة المستحقة لحالة المعاش = 10 جنيهاً .
- ب - يتم توزيع المنحة في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش - علي المستحقين بنسبة ما يصرف لكل منهم من المعاش .
- ج - يعاد توزيع المنحة في حالتي الرد والاستحقاق دون المساس ( طلاق أو ترميل البنت أو الأخت وعجز الإبن أو الأخ عن الكسب وذلك بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش - وسيتم تناول هذا الموضوع في الباب الثاني من هذا الكتاب).
- د - لا يجوز الجمع بين المنحة المستحقة علي المعاش والمنحة المقررة للعاملين بالحكومة والقطاع العام - وفي حالة الجمع بين المرتب والمعاش يراعي ما يلي :
- (1) بالنسبة لصاحب المعاش تصرف المنحة المستحقة علي المعاش ولا تصرف علي المرتب .
- (2) بالنسبة للمستحق يصرف له نصيبه في المنحة المستحقة علي المعاش ويجمع بينها وبين المنحة المستحقة من جهة العمل بلا حدود .
- هـ - في حالات الجمع بين المعاشات يجمع صاحب الشأن بين المنح المستحقة عنها دون حدود .
- و - لا تعتبر المنحة جزءاً من المعاش الأساسي والمتغير - وترتبا علي ذلك لا تدخل في تحديد ما يأتي :
- (1) إعانة العجز الكامل .
- (2) نفقات الجنائز .
- (3) منحة وفاة صاحب المعاش .
- (4) منحة زواج البنت والأخت
- (5) منحة القطع عند قطع معاش الإبن أو الأخ
- (6) جزء المعاش الجائز استبداله
- (7) نسبة الاشتراك في تأمين المرض بالنسبة لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم.

#### مثال رقم (68) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 300 جنيه تم توزيعه بين أرملته وابن وابنة ، وحيث تستحق منحة لحالة المعاش مقدارها 10 جنيهاً فإن توزيع المعاش والمنحة يكون كما يلي :

المستفيد	المعاش جنيه	المنحة جنيه	الإجمالي جنيه
الأرملة	150	5.00	155.00
الابن	075	2.50	077.50
الابنة	075	2.50	077.50
الإجمالي	300	10.--	310.--

#### مثال رقم (69) :

بفرض أن الأرملة في المثال السابق تستحق معاش عن نفسها مقداره 400 جنيه جمع بينه وبين معاشها عن زوجها بدون حدود

في هذه الحالة يكون استحقاقها من الـ 10 جنيهاً المنحة عن كل من المعاشين كما يلي :

المعاش	قيمة المعاش جنيه	المستحق من المنحة جنيه	الإجمالي جنيه
عن نفسها	400	10.00	410.--
عن زوجها	150	5.00	155.--
الإجمالي	550	15.00	565.--

## مثال رقم (70) :

بفرض وفاة الأرملة في المثال رقم (68) والذي استكمل في المثال رقم (69) وبالتالي فإن الأولاد يستحقوا المعاش عن والديهم بدون حدود ويكون استحقاقهم في المنحة كما يلي :

الاجمالي	النصيب في المنحة		النصيب في المعاش المستحق		المستفيد
	عن الوالدة	عن الوالد	عن الوالدة	عن الوالد	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
360	5	5	200	150	الابن
360	5	5	200	150	الابنة
720	10	10	400	300	الاجمالي

## 6 - لا تطبق قواعد حدود الجمع بين المعاشات المشار إليها إلا في التواريخ الآتية :

فقرة أخيرة مضافة إلى المادة (179) من القرار الوزاري رقم 554 لسنة 2007 ، معدلة بالقرار الوزاري 310 لسنة 2017 الصادر بتاريخ 2017/05/25 ، ويعمل به اعتباراً من (2016/07/1)

- أ - تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش.
- ب - أول الشهر التالي لتاريخ انفصال الحمل المستكن حياً.
- ج - تاريخ استحقاق المعاش إذا كان تالياً لتاريخ الوفاة.
- د - تاريخ استحقاق المعاش الآخر في حالة الحصول عليه بعد تاريخ استحقاق المعاش.
- هـ - تاريخ زيادة نصيب المستحق في المعاش ذي الأولوية الأدنى عن المعاش ذي الأولوية الأعلى للحالات التي سبق عدم حصولها على المعاش ذي الأولوية الأدنى نتيجة تطبيق أحكام هذه المادة .
- و - تاريخ عودة الحق في المعاش السابق قطعه وذلك بالنسبة للمستحق الذي عاد له الحق في المعاش.

## ملاحظات : لي تحفظ علي الفقرتين (د) و (هـ) :

**أولاً : الفقرة (د) - الرأي :** هذه الفقرة بديلة للفقرة الأخيرة من المادة 182 قبل تعديلها بالقرار الوزاري رقم 310 لسنة 2017 ، والتي كان نصها الآتي : " وتطبق حدودالجمع عند تحديد مدى توافر شروط الإستحقاق أول مرة بغض النظر عما طرأ على نصيب المستحق من زيادات أخرى أو نتيجة الرد والأيلولة" وبالتالي فإن التطبيق المنطقي لما تقدم يعني ، عدم إعادة تطبيق حدود الجمع في حالة زيادة نصيب المستحق في المعاش الآخر نتيجة الرد والأيلولة .  
بمعني أنه يكون قد تم تجاهل المعاشات الأخرى التي روعيت عند تطبيق حدود الجمع لأول مرة ، مما يؤدي الي استحقاق قيمة لم تكن مستحقة أصلاً عند تطبيق حدود الجمع لأول مرة .  
لمجرد تطبيق قواعد الرد .  
وهو أمر غير منطقي .

وإذا كان القرار الوزاري رقم 554 لسنة 2007 قد استحدث قاعدة جديدة في تطبيق حدود الجمع بين المعاشات ، بالمخالفة لما استقر عليه العمل بالهيئة منذ بداية العمل بقوانين التأمين الاجتماعي منذ مايزيد علي خمسين سنة ، وهو أن يتم مراعاة حدود الجمع بين المعاشات عند كل تعديل في قيمتها ، ووضع الحلول المناسبة لما يترتب علي ذلك ، فإن الأمر يقتضي ( وهو أضعف الايمان ) أن لا يغفل المعاش الآخر الذي روعي في تاريخ تطبيق حدود الجمع لأول مرة ، والأخذ بغير ذلك يعني أن القرار الوزاري رقم 554 قد ألغي مقررره قانون التأمين الاجتماعي في مادتيه 110 و 112 ، ويكون قد أنشأ حقا في قيمة معاش لم تكن مستحقة أصلاً وهو أمر غير منطقي .



### لمزيد من التفاصيل راجع الرابط

<http://elsayyad.net/forum/showthread.php?t=456&highlight=%E6%CA%D8%C8%DE+%CD%CF%E6%CF%C7%E1%CC%E3%DA+%CA%CD%CF%ED%CF+%CA%E6%C7%DD%D1+%D4%D1%E6%D8+%C7%E1%C5%D3%CA%CD%DE%C7%DE+%C7%E1%E4%D9%D1+%E4%D5%ED%C8+%C7%E1%E3%D3%CA%CD%DE+%D2%ED%C7%CF%C7%CA+%C3%CE%D1%EC+%E4%CA%ED%CC%C9+%C7%E1%D1%CF+%E6%C7%E1%C3%ED%E1%E6%E1%C9>

وعنوانه

استفسار بشأن تعليمات 4 لسنة 2008 - تطبيق قواعد الجمع بين المعاشات

### ثانياً : الفقرة (هـ) - الرأي :

(1) لا يجوز بحث شروط الاستحقاق مرة أخرى لسابقة بحثها - حيث لا يوجد نص قانوني يجيز إعادة بحث شروط الاستحقاق .

(2) تتعارض هذه الفقرة مع :

(أ) ما تضمنته مقدمة المادة 110 من قانون التأمين الاجتماعي :  
" إذا توافرت في أحد المستحقين شروط الإستحقاق لأكثر من معاش من الصندوق أو من الصندوقين أو من أحدها أو منهما معاً ومن الخزانة العامة فلا يستحق منها إلا معاشاً واحداً وتكون أولوية الإستحقاق وفقاً للترتيب الآتي " :  
(ب) ما تضمنه صدر المادة 179 من القرار الوزاري رقم 554 لسنة 2007 .  
" إذا توافرت في المستحق شروط الإستحقاق لأكثر من معاش طبقاً لأحكام القوانين أرقام 79 لسنة 1975 أو 90 لسنة 1975 أو 108 لسنة 1976 أو 50 لسنة 1978 فلا يستحق إلا معاشاً واحداً وتكون أولوية الإستحقاق وفقاً للترتيب الآتي " :

(3) ما تضمنته الفقرة (هـ) يكون تطبيقه في شأن تعديل معاش صاحب المعاش بأثر رجعي من تاريخ وفاته نتيجة إعادة تسويته لسبب ما ( إضافة مدة - تعديل أجر التسوية - صدور حكم قضائي .... الخ .

(4) القول بغير ذلك يؤدي إلي مشاكل في التطبيق لا حصر لها.

(5) لمزيد من التفاصيل راجع الرابط

<http://www.elsayyad.net/forum/showthread.php?t=13035&highlight=%CA%C7%D1%ED%CE+%D2%ED%C7%CF%C9+%E4%D5%ED%C8+%C7%E1%E3%D3%CA%CD%DE+%C7%E1%E3%DA%C7%D4+%C7%E1%C3%ED%E1%E6%ED%C9+%C7%E1%C3%CF%E4%EC>

وعنوانه

البند 5 من الفقرة الأخيرة من المادة 179 من القرار الوزاري 554 لسنة 2007 - تطبيق إذا عدل معاش صاحب المعاش .

## الفصل السادس الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي لا يستحق كلياً أو جزئياً

يترتب علي تطبيق حدود الجمع بين المعاشات السابق بيانها تفصيلاً في الفصل الخامس من هذا الباب عدم استحقاق بعض المستحقين لنصيبهم في المعاش كلياً أو جزئياً ويستتبع ذلك رد النصيب في المعاش الذي لا يستحق كلياً أو جزئياً علي باقي المستحقين وذلك بمراعاة الآتي:

أولاً : القواعد العامة :

1- يتم الرد علي باقي المستحقين من ذات الفئة ويتم توزيع النصيب المعاد توزيعه عليهم بالتساوي دون تفرقة بين ذكر أو أنثى :

مثال رقم (1) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 300 جنيه تم توزيعه بين أرملة وولد وبناتان - حيث استحق للأولاد نصف المعاش ومقداره 150 جنيها وزع بينهم بالتساوي لكل منهم 50 جنيها .  
وحيث تستحق إحدى البناتين معاشاً عن زوجها مقداره 200 جنيه فإنه بتطبيق قواعد الجمع بين المعاشات تصبح غير مستحقة في معاش والدها - ويتم توزيع نصيبها علي الابن والابنة الأخرى لكل منهما 25 جنيها ليصبح نصيب كل منهما كما يأتي :

النصيب الأصلي ( 50 جنيها ) + الجزء من النصيب الذي تم رده ( 25 جنيها ) = 75 جنيها

مثال رقم (2) :

بفرض أن معاش الإبنة عن زوجها في المثال السابق كان 70 جنيها فقط في هذه الحالة فإنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاشات عليها ، وبمراعاة أن كلا من نصيبها في المعاش عن زوجها وعن والدها يقل عن 100 جنيه بمعنى أنها تجمع بينهما في هذه الحالة في حدود 100 جنيه فقط ، وحيث أن نصيبها في المعاش عن زوجها مرتبة أولي :

إذا يكون نصيبها عن والدها = 100 - 70 ( معاشها عن زوجها ) = 30 جنيها  
وعلي ذلك يكون الجزء من المعاش الذي لا تستحقه عن والدها

= 50 - 30 = 20 جنيها

يتم توزيعه بين الإبن والإبنة الأخرى بالتساوي ليكون نصيب كل منهما منه

= 20 ÷ 2 = 10 جنيها

ويصبح نصيب كل من الإبن والإبنة الأخرى = 50 (النصيب الأصلي) + 10  
( الجزء المردود ) = 60 جنيها

2 - يراعي عند الرد علي باقي المستحقين من ذات الفئة أن يكون ذلك علي مرحلتين كما يأتي :

أ - المرحلة الأولى :

يكون الرد علي المستحقين الذين استحقوا نصيبهم بالكامل أو جزئياً - بمعنى ألا يتم الرد علي أي من المستحقين من هذه الفئة الذين أصبحوا غير مستحقين نتيجة تطبيق حدود الجمع بين المعاشات .

ب - المرحلة الثانية :

يكون الرد علي المستحقين الذين استحقوا نصيبهم بالكامل فقط - بمعنى ألا يتم الرد علي أي من المستحقين من هذه الفئة الذين أصبحوا مستحقين جزئياً :

### مثال رقم (3) :

توفي مؤمن عليه عن أربع بنات وعن معاش مقداره 300 جنيه ، استحق لكل منهن 75 جنيهاً :  
وكان للإبنة الأولى معاش عن نفسها مقداره 120 جنيهاً .  
وكان للإبنة الثانية معاش عن زوجها مقداره 80 جنيهاً .

في هذه الحالة يراعى ما سبق أن أضحناه في الفقرة أ من 1 من البند ثالثاً من الفصل الخامس من هذا الباب من أنه يراعى تطبيق خطوة حدود الجمع بين المعاشات علي جميع المستحقين من ذات الفئة في وقت واحد وعلي ذلك فإنه :

بالنسبة للبنات الأولى تصبح غير مستحقة في معاش والدها حيث معاشها عن نفسها (120 جنيهاً) وهو أولوية أعلى ويزيد علي معاشها عن والدها (75 جنيهاً)

وبالنسبة للبنات الثانية تستحق من معاش والدها الفرق بين 100 جنيه (حدود الجمع في هذه الحالة حيث كل من المعاشين المستحقين لها يقل عن 100 جنيه ) وبين المعاش المستحق لها عن زوجها (80 جنيهاً) حيث أولويته أعلى من المعاش المستحق لها عن والدها : 100 - 80 = 20 جنيهاً .

في هذه الحالة نظراً لأن الإبنة الأولى أصبحت نتيجة تطبيق حدود الجمع بين المعاشات غير مستحقة في معاش والدها ، فإنه يتم توزيع نصيبها في المرحلة الأولى للرد علي باقي المستحقين من ذات الفئة الذين استحقوا نصيبهم بالكامل أو جزئياً - وهم البنات الثانية ، الثالثة ، الرابعة .

حيث يستحق لكل منهن منه  $75 \div 3 = 25$  جنيهاً .  
بمعني أن نصيب كل منهن يصبح = 75 (نصيب أصلي) + 25 (نصيب مردود من الإبنة الأولى) = 100 جنيه .

ثم يعاد تطبيق حدود الجمع بين المعاشات علي البنات الثلاث من الثانية إلي الرابعة :  
وحيث تستحق الإبنة الثانية معاشاً عن زوجها 80 جنيهاً ( أولوية أولي ) فإنها تستحق من معاش والدها (أولوية ثانية) الفرق أي 100 - 80 = 20 جنيهاً  
وعلي ذلك يكون فائض تطبيق حدود الجمع بين المعاشات بالنسبة :

$$\begin{aligned} & \text{للإبنة الثانية} = 100 \text{ (نصيبها عن والدها)} \\ & \underline{- 20 \text{ (المستحق لها منه)}} \\ & \text{فائض حدود الجمع} = 80 \end{aligned}$$

ويتم توزيع فائض حدود الجمع للإبنة الثانية بين الإبنة الثالثة والرابعة مناصفة حيث يستحق لكل منهن منه  $80 \div 2 = 40$  جنيهاً .

وعلي ذلك يصبح نصيب كل من الإبنة الثالثة والرابعة كما يلي :  
100 (النصيب المستحق بعد تطبيق المرحلة الأولى للرد ) + 40 (الجزء المردود عليهن من الإبنة الثانية ) = 140 جنيهاً .

ويمكن تلخيص الموقف النهائي للتوزيع بعد مراعاة حدود الجمع في هذه الحالة كما يأتي :

المستفيد	النصيب الأصلي	المعاش الآخر أولوية أعلى	المستحق
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الإبنة الأولى	75	120	--
الإبنة الثانية	75	080	020
الإبنة الثالثة	75	--	140
الإبنة الرابعة	75	--	140
الإجمالي	300	--	300

#### مثال رقم (4) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 720 جنيها وست بنات غير متزوجات وكان لكل من البنات الأولي والثانية والثالثة والرابعة معاش آخر كما يأتي :

الأولي معاش عن نفسها 200 جنيها

الثانية معاش عن زوجها 300 جنيها

الثالثة معاش عن زوجها 110 جنيها

الرابعة معاش عن زوجها 90 جنيها

وحيث تم توزيع المعاش بين البنات بالتساوي لكل منهن :

$$720 \div 6 = 120 \text{ جنيها .}$$

فإنه بتطبيق حدود الجمع وأحكام الرد والأيلولة وفقا لما سبق بيانه :

#### المرحلة الأولى :

نظرا لعدم استحقاق كل من الابنة الأولي والثانية في المعاش من والدها لاستحقاقهما معاشا ذو أولوية أعلى قيمته أكبر مما يستحقان عن والديهما

وحيث تستحق كل من الابنة الثالثة والرابعة جزئيا في المعاش عن والديهما لاستحقاق كل منهن معاشا آخر ذو أولوية أعلى ولكن قيمته أقل من معاش الوالد .

وحيث تستحق كل من الابنة الخامسة والسادسة نصيبهما بالكامل .

فإنه يتم رد فائض حدود الجمع عن الابنتين الأولي والثانية ومقداره

$$2 \times 120 = 240 \text{ جنيها .}$$

علي البنات من الثالثة إلي السادسة حيث يستحق لكل منهن من هذا الفائض

$$240 \div 4 = 60 \text{ جنيها .}$$

ويصبح نصيب كل منهن في معاش الوالد

$$120 \text{ (نصيب أصلي) + } 60 \text{ (نصيب مردود في المرحلة الأولى) = } 180 \text{ جنيها .}$$

#### المرحلة الثانية :

نظرا لأن كل من الابنة الثالثة والرابعة لها معاش آخر ذو أولوية أعلى من المعاش المستحق عن الوالد ولكن قيمته أقل منه - فإن كل منهن تستحق من معاش الوالد الفرق - كما يلي :

الابنة الثالثة تستحق = 180 (نصيبها عن الوالد) - 110 (معاشها عن زوجها) = 70 جنيها.

الابنة الرابعة تستحق = 180 (نصيبها عن الوالد) - 90 (معاشها عن زوجها) = 90 جنيها.

وبذلك يكون فائض حدود الجمع في هذه المرحلة كما يلي :

فائض الابنة الثالثة :

$$= 180 \text{ (نصيبها عن الوالد) - } 70 \text{ (ما تستحقه منه) = } 110 \text{ جنيها}$$

فائض الابنة الرابعة :

$$= 180 \text{ (نصيبها عن الوالد) - } 90 \text{ (ما تستحقه منه) = } 90 \text{ جنيها}$$

جملة الفائض في المرحلة الثانية = 200 جنيها

ويتم توزيعه علي البنتين الخامسة والسادسة اللتين استحققتا نصيبهما بالكامل -

حيث يستحق لكل منهن منه :

$$200 \div 2 = 100 \text{ جنيها}$$

ويصبح نصيب كل منهن في معاش الوالد =

$$180 \text{ (النصيب الأصلي بعد المرحلة الأولى) +}$$

$$100 \text{ (الجزء المردود في المرحلة الثانية) =}$$

$$280 \text{ جملة النصيب المستحق}$$

وعلي ذلك يمكن تلخيص الموقف النهائي للاستحقاق لهؤلاء البنات كما يأتي:

المستفيد	النصيب الأصلي	المعاش الآخر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
الأولي	جنيه 120	جنيه 200	جنيه --	جنيه --
الثانية	120	300	--	--
الثالثة	120	110	180	070
الرابعة	120	090	180	090
الخامسة	120	--	180	280
السادسة	120	--	180	280
الإجمالي	720		720	720

3 - في حالة عدم وجود مستحقين آخرين من ذات الفئة يتم توزيع النصيب المعاد توزيعه علي باقي المستحقين من الفئات الأخرى بمراعاة الترتيب الموضح بالجدول الآتي :

الفئة التي يتم الرد عليها	الفئة غير المستحقة للنصيب جزئيا أو كليا
1 - فئة الأولاد 2 - فئة الوالدين 3 - فئة الأخوة والأخوات	فئة الأزواج
1 - فئة الأزواج 2 - فئة الوالدين	فئة الأولاد
1 - فئة الأزواج 2 - فئة الأولاد 3 - فئة الأخوة والأخوات	فئة الوالدين

#### مثال رقم (5) :

توفيت مؤمن عليها عن معاش مقداره 120 جنيها تم توزيعه بين ابن عاجز والوالدين - حيث استحق الابن 3/2 المعاش (80 جنيها) ، واستحق للوالدين ثلث المعاش (40 جنيها) .  
وحيث يستحق الابن معاشا عن نفسه مقداره 200 جنيه ، فإنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاشات يصبح غير مستحق لنصيبه في المعاش عن والدته .  
وبالتالي يتم رد نصيب الابن في المعاش ومقداره 80 جنيها إلي الوالدين .  
وحيث يصبح الوالدان هما المستحقين الوحيديين في المعاش في هذه الحالة فإنهما يصبحان مستحقان لنصف المعاش ومقداره ستون جنيها ويوزع بينهما بالتساوي .

#### مثال رقم (6) :

بفرض أن المستحقين في المثال رقم (5) كانا الابن العاجز وابنة مترملة وبالتالي فقد استحق لكل منهما نصف المعاش ومقداره 60 جنيها وبفرض أن الابن لم يكن لديه معاش آخر وأن الابنة كان لها معاش عن زوجها 150 جنيها  
وبتطبيق حدود الجمع بين المعاشات علي الابنة تصبح غير مستحقة في معاش والدتها حيث أن نصيبها عن زوجها أكبر من نصيبها عن والدتها كما يزيد علي مائة جنيه .  
وعلي ذلك فإنه يتم رد نصيب الابنة إلي الابن ويصبح هو المستحق الوحيد في حالة المعاش وبالتالي فإنه يستحق 3/2 معاش المؤمن عليها (80 جنيها) .

#### مثال رقم (7) :

بفرض أن المستحقين في المثال رقم (5) كانوا والد وابن وبنت وعلي ذلك فقد استحق للوالد

6 / 1 المعاش (20 جنيها) واستحق الأولاد 5 / 6 المعاش (100 جنيها) وزرع بينهما بالتساوي ليكون نصيب كل منهما (50 جنيها) .  
وبفرض أن الوالد مستحق معاش عن نفسه 200 جنيها ، فإنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاشات يصبح غير مستحق في معاش إبنته .  
وحيث لا يوجد زوج مستحق في هذه الحالة فإنه يتم رد نصيب الوالد إلي الأولاد ويوزع بينهما بالتساوي (20 ÷ 2 = 10 جنيها ) لكل منهما - ويصبح نصيب كل من الإبن والبنت كما يأتي:  
النصيب الأصلي (50 جنيها) + نصيب كل منهما من نصيب الوالد (10 جنيها ) = 60 جنيها.

**4 - يتحدد نصيب المستحق الذي يتم الرد عليه بما لا يجاوز الحد الأقصى للنصيب المحدد له بجدول التوزيع :**  
بمعنى أنه يراعي ألا يجاوز نصيب المستحق الذي يتم الرد عليه الحدود الآتية :

الحد الأقصى للنصيب المحدد بجدول التوزيع	فئة المستحق
4 / 3 المعاش	الأزواج (واحد أو أكثر)
3 / 2 المعاش	ولد واحد فقط
كامل المعاش بمرعاة ألا يزيد نصيب الواحد منهم علي 3 / 2 المعاش	أكثر من ولد
2 / 1 المعاش	الوالدين (واحد أو اثنين )
2 / 1 المعاش	الأخوة والأخوات ( واحد أو أكثر )

#### ملاحظة :

لم ترد فئة الأخوة والأخوات ضمن الفئة غير المستحقة للنصيب جزئيا أو كليا في الجدول المبين بالبند (3) السابق .  
وذلك لأن الأخوة والأخوات يستحقون مع فئتي الأزواج والوالدين فقط وتحصل كل من هاتين الفئتين عند استحقاقهما مع الأخوة والأخوات علي الحد الأقصى المقرر لهما بجدول التوزيع وذلك كما يأتي :

أزواج مع أخوة يكون للأزواج 4 / 3 والأخوة 4 / 1  
والدان مع أخوة يكون للوالدين 2 / 1 والأخوة 4 / 1

وعلي ذلك فإنه لا يكون هناك محل للرد من الأخوة والأخوات إلي هاتين الفئتين .  
في حالة عدم استحقاق الأخوة والأخوات كليا أو جزئيا نتيجة تطبيق حدود الجمع بين المعاشات .

#### مثال رقم (8) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 90 جنيها تم توزيعه بين إبنة ووالدة حيث استحق للوالدة 1 / 3 المعاش (30 جنيها) واستحق للإبنة 2 / 3 المعاش (60 جنيها) .  
وبفرض أن للإبنة معاش عن زوجها مقداره 120 جنيها ، وحيث يزيد نصيبها في المعاش المستحق عن زوجها عن نصيبها في المعاش المستحق عن والدها كما يزيد علي 100 جنيها فإنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاشات تصبح غير مستحقة في معاش والدها .  
ويتم رد نصيب الإبنة إلي الوالدة ليصبح جملة نصيب الوالدة :  
النصيب الأصلي للوالدة (30 جنيها) + نصيب الإبنة الذي يتم رده عليها (60 جنيها ) = 90 جنيها .

وحيث يصبح بذلك نصيب الوالدة يزيد علي الحد الأقصى المقرر لها بجدول التوزيع (2 / 1 المعاش) باعتبارها أصبحت المستحقة الوحيدة في المعاش :  
لذلك يخفض نصيبها في المعاش إلي 1 / 2 = 90 ÷ 2 = 45 جنيها .

### مثال رقم (9) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 300 جنيه وعن بنتين مترملتين استحق لكل منهما النصف 150 جنيها .  
وحيث كان للإبنة الأولى معاش عن زوجها مقداره 120 جنيها .  
فقد استحققت من معاش والدها 150 - 120 = 30 جنيها  
وتم رد باقي نصيبها ومقداره 150 (نصيبها الأصلي) - (30 المستحق لها منه) = 120 جنيها.  
علي الإبنة الثانية التي يصبح نصيبها  
150 = (نصيب أصلي) + 120 (الجزء المرود) = 270 جنيها .  
ورغم أن المستحقين في هذه الحالة أكثر من ابن - الحد الأقصى لهم بالجدول = كامل المعاش.  
إلا أنه يراعي ألا يزيد نصيب الابن الواحد علي  $3/2$  المعاش وعلي ذلك يخفض نصيب الإبنة الثانية إلي  $3/2 \times 300 = 200$  جنيه .  
وبذلك يكون توزيع المعاش كما يأتي :

الإبنة	النصيب الأصلي	المعاش الآخر	النصيب المستحق
الأولى	جنيه 150	جنيه 120	جنيه 030
الثانية	150	--	200
الإجمالي	300	--	230

5 - يتحدد نصيب الفئة التي يتم الرد عليها بمراعاة الحد الأقصى المشار إليه بالبند 4 السابق حتى ولو وجدت فئات أخرى مستحقة جزئيا في الحالة الجاري توزيع معاشها.

### مثال رقم (10) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 300 جنيه تم توزيعه بين أرملة ووالدة ، حيث استحققت الأرملة  $3/2$  المعاش (200 جنيه) واستحققت الوالدة  $3/1$  المعاش (100 جنيه) .  
ونظرا لاستحقاق الوالدة معاش عن زوجها مقداره 80 جنيها ، فقد استحققت من معاش ابنها الفرق ومقداره  $100 - 80 = 20$  جنيها .  
ويتم رد الباقي من نصيب الوالدة  $100 - 20 = 80$  جنيها  
إلي الأرملة ليصبح نصيبها :  
النصيب الأصلي (200 جنيه) + الجزء المرود من معاش الوالدة (80 جنيها) = 280 جنيها .  
وحيث يزيد بذلك جملة نصيب الأرملة علي الحد الأقصى المقرر لفئة الأرامل بجدول التوزيع وهو  $4/3$  المعاش .  
لذا يخفض نصيب الأرملة إلي  $4/3 \times 300 = 225$  جنيها .  
وعلي ذلك يكون التوزيع النهائي لمعاش المؤمن عليه ومقداره 300 جنيه كما يلي :  
الأرملة 225 جنيها .  
الوالدة 020 جنيها .  
جملة الأنصبة المستحقة 245 جنيها .  
ملحوظة :

روعي أن الحد الأقصى لنصيب الأرملة  $4/3$  المعاش رغم استحقاق الوالدة جزئيا في المعاش.

### مثال رقم (11) :

بفرض أن المستحقين في المثال السابق أخت ووالدة ، وبالتالي فقد وزع المعاش بينهما  $2/1$  للوالدة (150 جنيها) و  $4/1$  للأخت (75 جنيها) .

وبفرض أن للوالدة معاشا عن زوجها مقداره 100 جنيه فإنها تصبح مستحقة من معاش ابنها للفرق بينه وبين معاشها عن زوجها أى :  
 $150 - 100 = 50$  = جنيها  
 ويتم رد الباقي من معاش ابنها ومقداره  
 $150 - 50 = 100$  = جنيه  
 الي الأخت ليصبح نصيبها  
 $100 + 75 = 175$  = جنيها  
 وحيث يزيد بذلك جملة نصيب الأخت علي الحد الأقصى المقرر لفئة الأخوة والأخوات بجدول التوزيع وهو 2 / 1 المعاش .  
 لذا يخفض نصيب الأخت إلي  $300 \times 2 / 1 = 150$  جنيها  
 وعلي ذلك يكون التوزيع النهائي لمعاش المؤمن عليه ومقداره 300 جنيه  
 كما يأتي :

المبلغ بالجنيه	البيان
050	الوالدة
150	الأخت
200	جملة الأنصبة المستحقة

#### ملحوظة :

روعي أن الحد الأقصى لنصيب الأخت 2 / 1 المعاش رغم استحقاق الوالدة جزئيا في المعاش .

6 - في حالة زيادة نصيب الفئة التي يتم الرد عليها علي الحد الأقصى للنصيب المحدد لها بجدول التوزيع فإنه يتم رد هذه الزيادة علي الفئة التالية وذلك بمراعاة الأولويات السابق إيضاحها :

#### مثال رقم (12) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 300 جنيه تم توزيعه بين والدته وابنتين - استحققت الوالدة السدس (50) واستحققت البناتان 6 / 5 ( 250 جنيها) لكل منهما النصف (125 جنيها) .  
 ونظرا لاستحقاق إحدى الإبنيتين معاشا عن زوجها مقداره 120 جنيها .  
 فقد استحققت من معاش والدها الفرق وهو  $125 - 120 = 5$  جنيها .  
 ويتم رد الجزء غير المستحق من نصيبها ومقداره 120 جنيها إلي الإبنة الثانية ليصبح نصيبها  
 $120 + 125 = 245$  جنيها .

وحيث يكون الحد الأقصى للإبنة التي يتم الرد عليها =  $3 / 2$  المعاش .

إذن يكون الحد الأقصى بالنسبة لها =  $300 \times 3 / 2 = 200$  جنيه

ويتم رد الباقي وهو  $245 - 200 = 45$  جنيها

إلي الوالدة ليصبح نصيبها  $50 + 45 = 95$  جنيها

وحيث يكون الحد الأقصى للوالدة في هذه الحالة هو 2 / 1 المعاش (150 جنيها) .

وحيث لم يصل نصيبها (95 جنيها) إلي هذا الحد :

إذا يكون التوزيع النهائي للمعاش (300 جنيه) في هذه الحالة كما يلي :

الإبنة الأولى تستحق 005 جنيها

الإبنة الثانية تستحق 200 جنيه

الوالدة تستحق 95 جنيها

جملة الأنصبة المستحقة = 300 جنيه

7 - يسمى النصيب المستحق لكل مستفيد بعد تطبيق الخطوة السادسة من خطوات توزيع المعاش التي تم إيضاحها تفصيلا بهذا الفصل - نصيبا مستحقا :



### مثال رقم (13) :

في المثال رقم (12) كان توزيع المعاش المستحق عن المؤمن عليه ومقداره 300 جنيه بين الوالدة والبنيتين قبل وبعد تطبيق خطوة حدود الجمع بين المعاشات كما يأتي :

المستحق	قبل تطبيق خطوة حدود الجمع بين المعاشات	بعد تطبيق خطوة حدود الجمع بين المعاشات
الإبنة الأولى	جنيه 125	جنيه 005
الإبنة الثانية	جنيه 125	جنيه 200
الوالدة	جنيه 050	جنيه 095

وعلي ذلك يكون النصيب المستحق لكل من المستحقين المشار إليهم هو النصيب الموضح بالحقل الأخير من هذا الجدول ، أى بعد تطبيق خطوة حدود الجمع بين المعاشات .

8 - بالنسبة للمنحة المقررة من 1999/1/1 لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم .. يراعي بشأنها ما سبق بيانه بالبند 5 من الفصل الخامس السابق :

### مثال رقم (14) :

يتم توزيع المنحة في المثال رقم (13) السابق ومقدارها 10 جنيهات بنسبة ما يستحق من معاش لكل مستفيد إلي جملة المعاش وذلك كما يلي :

$$\begin{aligned} \text{الإبنة الأولى} &= 10 \times \frac{300}{5} = 0.16 \text{ جنيه} \\ \text{الإبنة الثانية} &= 10 \times \frac{300}{200} = 6.67 \text{ جنيه} \\ \text{الوالدة} &= 10 \times \frac{300}{95} = 3.17 \text{ جنيه} \\ \text{إذا الإجمالي} &= 10.00 \text{ جنيهات} \end{aligned}$$

ثانيا : أمثلة شاملة علي حدود الجمع بين المعاشات والرد والأيلولة :

قد يكون من المناسب في نهاية هذا الفصل إضافة بعض الأمثلة الشاملة علي حدود الجمع بين المعاشات والرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي لا يستحق جزئيا أو كليا علي باقي المستحقين وفقا لما سبق بيانه تفصيلا في هذا الفصل .

### مثال رقم (15) :

توفيت مؤمن عليها عن معاش مقداره 300 جنيه وعن بنت مترملة لها معاش عن زوجها مقداره 100 جنيه (نصف المعاش) ، ووالد له معاش عن نفسه مقداره 40 جنيها ، وعلى ذلك فانه :

1 - يتم توزيع المعاش بين البنت والوالد على النحو التالي :

$$\text{البنت } \frac{3}{2} \text{ المعاش} = 200 \text{ جنيه} .$$

$$\text{الوالد } \frac{3}{1} \text{ المعاش} = 100 \text{ جنيه} .$$

2 - يتم تطبيق حدود الجمع أولاً على الوالد باعتباره الفئة الأقل من حيث أولوية القرابة عن البنت وفقاً لما سبق إيضاحه عن أولويات الاستحقاق ، وعلى ذلك فقد استحق للوالد من معاش المؤمن عليها = 100 ( حدود الجمع ) - 40 ( معاش عن نفسه ) = 60 جنيها .

3 - يتم رد الجزء الذي لم يستحقه الوالد على البنت ليصبح نصيبها =

$$200 \text{ (النصيب الأصلي) } + 40 \text{ (الجزء المردود) } = 240 \text{ جنيها} .$$

- 4 - نظراً لأن الحد الأقصى للنصيب الذي يستحق للبنت =  $3/2$  المعاش ، يتم تخفيض هذا النصيب إلى  $300 \times 3/2 = 200$  جنيه .
- 5 - حيث تستحق البنت معاش عن زوجها = 100 جنيه ، يتم تطبيق حدود الجمع بين المعاشات بالنسبة لها كما يلي : 200 ( حدود الجمع ) - 100 ( معاش عن زوجها ) = 100 جنيه .
- 6 - يتم تحديد الفائض نتيجة تطبيق حدود الجمع وبعد مراعاة الحد الأقصى لمعاش البنت والذي حدد كما يلي : = 240 ( جملة نصيب البنت قبل مراعاة الحد الأقصى لنصيبها في جدول التوزيع ) - 100 ( النصيب المستحق لها ) = 140 جنيهاً .
- 7 - يتم رد هذا الفائض على الوالد ليصبح نصيبه = 60 ( نصيبه بعد مراعاة حدود الجمع ) + 140 ( الجزء المردود ) = 200 جنيه .
- 8 - نظراً لأن الحد الأقصى للنصيب الذي يستحق للوالد  $2/1$  المعاش ، فقد تم تخفيض هذا النصيب إلى  $300 \times 2/1 = 150$  جنيهاً .
- 9 - وحيث يستحق الوالد معاش عن نفسه 40 جنيهاً .
- 10 - فإنه يستحق من معاش أبنته = 150 ( النصيب بعد رد فائض معاش الزوج ) - 40 ( المعاش المستحق له عن نفسه ) = 110 جنيهاً
- 11 - على ذلك يكون توزيع المعاش النهائي بين البنت والوالد كما يلي :  
البنت 100 جنيه + الوالد 110 جنيه = 210 جنيهاً .  
ويكون هناك جزء من المعاش غير موزع = 90 جنيهاً .  
ويمكن تلخيص توزيع المعاش في هذه الحالة كما يلي :

م	خطوات التوزيع	البنت (جنيه)	الوالد (جنيه)	جملة الموزع (جنيه)	فائض التوزيع (جنيه)
1	التوزيع المبدئي	200	100	300	
2	المعاش الآخر للوالد		40 -		
3	يتم رد فائض حدود الجمع بالنسبة للوالد ( 60-100 ) على البنت	40 +			
4	الحد الأقصى لنصيب البنت في	<u>240</u>	60	300	
5	المعاش $(3/2) \times 300$	200			
6	المعاش الآخر للبنت	100-			
7	يتم رد فائض حدود الجمع بالنسبة للبنت ( 240 - 100 ) على الوالد		140 +		
8	المستحق للبنت وجملة نصيب الوالد	100	<u>200</u>	300	
9	الحد الأقصى لنصيب الوالد في		150		
10	المعاش $(2/1) \times 300$		<u>40</u> -		
11	المعاش الآخر للوالد		110		
11	التوزيع النهائي وفائض التوزيع ( 110 - 200 )	100	110	210	90

#### ملاحظات :

- 1 - تم تطبيق حدود الجمع بين المعاشات أولاً على الوالد باعتباره الفئة الأقل في الأولوية عن البنت.

- 2 - تم رد فائض حدود الجمع بين المعاشات الناتج عن تطبيقه على الوالد أولاً إلى البنت.
- 3 - روعي ألا يجاوز نصيب البنت بعد رد فائض حدود الجمع بين المعاشات على الحد الأقصى لنصيب فئة الأولاد (في حالة وجود ولد واحد) بجدول التوزيع وهو  $3/2$  المعاش .
- 4 - تم تطبيق حدود الجمع بين المعاشات على البنت .
- 5 - تم رد فائض حدود الجمع بين المعاشات عند تطبيقه على البنت ثانياً إلى الوالد.
- 6 - روعي ألا يجاوز نصيب الوالد بعد رد فائض حدود الجمع بين المعاشات عليه على الحد الأقصى لنصيب فئة الوالدين بجدول التوزيع وهو  $2/1$  المعاش .
- 7 - فائض التوزيع (90 جنيها) لا محل لإعادة رده على البنت حيث بلغ استحقاقها من المعاش الحد الأقصى المقرر بجدول التوزيع .
- 8 - النتيجة النهائية للتوزيع استحقاق كل من البنت والوالد الحد الأقصى للنصيب المقرر لكل منهما بجدول التوزيع وذلك بمراعاة تخفيضه بمقدار المعاش الآخر المستحق لكل منهما (الأعلى في الأولوية) تطبيقاً لحدود الجمع بين المعاشات .

مثال رقم (16) :

يكون استحقاق المنحة في المثال السابق رقم (15) كما يأتي :

الإجمالي	المنحة عن المعاش الآخر	المنحة المستحقة عن المعاش المستحق عن المؤمن عليها
جنيه 08.00	جنيه 05.00	جنيه 3.00 = $300 / 100 \times 10 =$ البنت
13.67	10.00	$3.67 = 300 / 110 \times 10 =$ الوالد
		الجملة 6.67

## الفصل السابع مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة

يراعي بالنسبة للمستحق في المعاش الذي يحصل علي دخل من عمل أو مهنة ما يأتي :

أولا : الدخل من عمل

يراعي بالنسبة للدخل من عمل ما يأتي :

- 1 - يقصد به الدخل الذي يحصل عليه المستحق نتيجة لعمله لحساب الغير سواء كان هذا الغير حكومة أو قطاعا عاما أو قطاعا خاصا .
- 2 - يتم التعامل معه علي أساس الدخل الصافي من العمل ، ويمثل مجموع ما يحصل عليه المستحق من أجر أساسي ومتغير مخصصا منه :
  - أ - حصة المستحق في اشتراكات التأمين الاجتماعي عن هذا الدخل .
  - ب - الضرائب المستحقة عن هذا الدخل .
- 3 - يتم تحديده بالنسبة للأجر الأساسي بالدخل الصافي المستحق في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .
- 4 - يراعى في تحديده بالنسبة للأجر المتغير :
  - أ - عناصر الأجر غير المرتبطة بإنتاجية المؤمن عليه ... ما يستحقه منها في تاريخ الوفاة كالبديلات ، العلاوات الخاصة ، العلاوات الاجتماعية ... الخ .
  - ب - عناصر الأجر المرتبطة بإنتاجية المؤمن عليه - متوسط ما استحق منها خلال سنة سابقة علي تاريخ الوفاة كالحوافز ، المكافآت ، الأجر الإضافية ... إلخ
- 5 - إذا كان الدخل الصافي من العمل يساوي أو يزيد علي قيمة النصيب المستحق في المعاش - يوقف صرف المعاش .
- 6 - إذا قل الدخل الصافي من العمل عن قيمة النصيب المستحق في المعاش - يصرف من المعاش الفرق بينه وبين الدخل .
- 7 - يجمع المستحق بين الدخل الصافي من العمل ونصيبه في المعاش في حدود 100 جنيه شهريا .
- 8 - بمراعاة البندين 6 ، 7 السابقين تكون حدود الجمع بين المعاش والدخل الصافي من عمل كما يلي :

100 جنيه أو قيمة المعاش أيهما أكبر .

ويكون الجمع في حدود 100 جنيه إذا كانت قيمة المعاش أقل من أو يساوي 100 جنيه .

ويكون الجمع في حدود المعاش إذا ما كانت قيمة المعاش أكبر من 100 جنيه .

ويمكن إيضاح ذلك في الأمثلة الآتية :

مثال رقم	المعاش	صافي الدخل من عمل	مستحق الصرف من المعاش	حد الجمع المطبق
1	جنيه 40	جنيه 50	جنيه 40	جنيه 100
2	جنيه 50	جنيه 40	جنيه 50	جنيه 100
3	جنيه 40	جنيه 70	جنيه 30	جنيه 100
4	جنيه 70	جنيه 40	جنيه 60	جنيه 100
5	جنيه 40	جنيه 120	جنيه 00	جنيه 100

مثال رقم	المعاش	صافي الدخل من عمل	مستحق الصرف من المعاش	حد الجمع المطبق
6	120	40	80	قيمة المعاش
7	200	150	50	قيمة المعاش
8	150	200	00	قيمة المعاش

9 - تجمع الأرملة بين نصيبها في المعاش المستحق لها عن زوجها ودخلها من العمل بدون حدود.

10- جمع الزوج بين نصيبه في المعاش المستحق له عن زوجته ودخله من العمل بدون حدود.

11- يجمع الأبناء والبنات والإخوة والأخوات الذين استحقوا معاشات عن صاحب معاش أو مؤمن عليه كان منتفعا بأحكام القانون رقم 37 لسنة 1929 وكانوا يصرفون معاشات قبل 75/9/1 بين المعاشات ودخلهم من العمل في غير وحدات الجهاز الإداري للدولة بدون حدود ، ويمكن تفصيل هذه الحالة التي يكون فيها الجمع بين المعاش والدخل من عمل بدون حدود فيما يلي :

أ - المستحق إبن أو بنت أو أخ أو أخت .

ب- استحق معاشا عن صاحب معاش أو مؤمن عليه كان منتفعا بأحكام القانون رقم 37 لسنة 1929 .

ج - بداية استحقاق صرف المعاش للمستحق قبل 1975/9/1 .

د- الدخل من العمل في غير وحدات الجهاز الإداري للدولة ، بمعنى أن يكون المستحق من العاملين بالقطاع العام أو القطاع الخاص .

#### ثانيا : الدخل من مهنة

ويراعى بالنسبة للدخل من مهنة ما يأتي :

1 - يقصد به الدخل الذي يحصل عليه المستحق نتيجة لعمله لحساب نفسه - سواء كان ذلك بمزاولة مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح .

2 - يتم التعامل معه علي أساس الدخل الصافي من المهنة الخاضع للضريبة.

3 - يتم تحديده بالدخل الصافي في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وذلك علي أساس آخر إقرار ضريبي سابق علي هذا التاريخ .

4 - يجمع المستحق بين الدخل الصافي من المهنة ونصيبه المستحق في المعاش بدون حد أقصى وذلك لمدة خمس سنوات متصلة من تاريخ مزاولة المهنة وعلي ذلك فإنه :

أ - لا يتمتع المستحق بهذه الميزة إذا كان قد زاول المهنة لمدة خمس سنوات فأكثر سابقة علي تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

ب - يتمتع المستحق بهذه الميزة بمقدار المدة المتبقية لاستكمال خمس سنوات إذا كان قد زاول المهنة لمدة تقل عن خمس سنوات سابقة علي تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

ج - يتمتع المستحق بهذه الميزة لمدة خمس سنوات إذا كان تاريخ مزاولته تال لتاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

5 - يجمع المستحق بين الدخل الصافي من المهنة ونصيبه المستحق في المعاش في حدود 100 جنيه شهريا فقط عن المدة التالية لاستكمال خمس سنوات في مزاولته المهنة .

6 - بمراعاة البندين 4 ، 5 السابقين تكون حدود الجمع بين المعاش والدخل الصافي من مهنة كما يأتي :

أ - بدون حدود لمدة 5 سنوات من تاريخ مزاوله المهنة ويمكن إيضاح ذلك في الأمثلة الآتية :

مثال رقم	المعاش	صافي الدخل من المهنة	مستحق الصرف من المعاش
09	جنيهه 040	جنيهه 050	جنيهه 040
10	050	040	050
11	040	070	040
12	070	040	070
13	040	120	040
14	120	040	120
15	200	150	200
16	150	200	150

#### ملحوظة:

قارن المستحق الصرف من المعاش في هذه الأمثلة بالمستحق الصرف من المعاش بالأمثلة من 1 إلى 8

ب - في حدود 100 جنيه فقط شهريا بعد انتهاء السنوات الخمس من تاريخ مزاوله المهنة.  
ويمكن إيضاح ذلك في الأمثلة الآتية:

مثال رقم	المعاش	صافي الدخل من المهنة	مستحق الصرف من المعاش
	جنيهه	جنيهه	جنيهه
17	040	050	40
18	050	040	50
19	040	070	30
20	070	040	60
21	040	120	00
22	120	040	60
23	200	150	00
24	150	200	00

#### ملحوظة :

قارن المستحق الصرف من المعاش في هذه الأمثلة بالمستحق الصرف من المعاش بالأمثلة من 1 إلى 8 وبالأمثلة من 9 إلى 16 .  
وحيث قد روعي في مجموعات الأمثلة من 1 إلى 8 ، من 9 إلى 16 ، من 17 إلى 24 تثبيت قيمة المعاش وصافي الدخل من العمل أو المهنة بحسب الأحوال ، فإنه يمكن الجمع بينهما في الجدول التالي للمقارنة بين المستحق الصرف من المعاش بمراعاة قواعد الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة وفقاً لما سبق إيضاحه.

المستحق الصرف من المعاش			صافي الدخل من عمل أو مهنة بحسب الأحوال	المعاش	مثال رقم
الأمثلة من 24 - 17	الأمثلة من 16 - 9	الأمثلة من 8 - 1			
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
040	040	040	050	040	17, 09, 1
050	050	050	040	050	18, 10, 2
030	040	030	070	040	19, 11, 3
060	070	060	040	070	20, 12, 4
000	040	000	120	040	21, 13, 5
060	120	080	040	120	22, 14, 6
000	200	050	150	200	23, 15, 7
000	150	000	200	150	24, 16, 8

7 - تجمع الأرملة بين نصيبها في المعاش المستحق لها عن زوجها ودخلها من المهنة بدون حدود.

8 - يجمع الزوج بين نصيبه في المعاش المستحق له عن زوجته ودخله من المهنة بدون حدود.

ثالثاً : ملاحظات:

1 - يراعى في تطبيق خطوة مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة المبينة تفصيلاً في هذا الفصل أن تتم وفقاً لما يلي :

أ - تطبق على جميع المستحقين من ذات الفئة في وقت واحد

وذلك حتى لا يكون أحد المستحقين في الفئة الواحدة أفضل من باقي المستحقين في هذه الفئة .

مثال ( 25 ) :

توفى مؤمن عليه عن معاش مقداره 240 جنيهاً وكان المستحق عنه أرملة وبنتان غير متزوجتين تعمل كل منهن بأجر صافي 100 جنيه .  
وحيث تستحق الأرملة نصف المعاش وتستحق البنتان النصف الآخر يوزع بينهما بالتساوي ، فيكون نصيب كل منهن من المعاش 60 جنيهاً .  
وحيث تقل قيمة المعاش المستحق لكل إبنة عن 60 جنيهاً ، فتكون حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل في هذه الحالة 100 جنيه .  
وحيث تعمل كل من البنتين بأجر صافي 100 جنيه فإنه يوقف صرف معاش كل من البنتين - وذلك نتيجة لتطبيق حدود الجمع بالنسبة لهما باعتبارهما من فئة واحدة في آن واحد .

ملحوظة :

القول بغير ذلك يؤدي إلى نتيجة غير منطقية - حيث أنه إذا ما طبقت حدود الجمع على إحدى البنتين أولاً وأوقف صرف المعاش بالنسبة لها ، واعتبار الإبنة الثانية مستحقة لصرف نصف المعاش ( 120 جنيهاً).

وحيث يزيد نصف المعاش على 100 جنيه فتكون حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل = قيمة المعاش أي 120 جنيهاً.

وحيث تعمل بأجر 100 جنيه فيكون لها الحق في صرف 20 جنيهاً من المعاش .  
وبذلك يكون قد تحقق لها وضع أفضل من الإبنة الأولى دون مبرر .

ب - يراعى فى تطبيق خطوة مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة المبينة تفصيلا فى هذا الفصل أن تتم على فئات المستحقين بالترتيب التالي:

- (1) فئة الأخوة والأخوات .
- (2) فئة الوالدين .
- (3) فئة الأولاد .
- (4) فئة الأزواج .

وذلك حتى تستفيد الفئة الأعلى فى أولوية الاستحقاق من تعديل توزيع المعاش المترتب على وقف الصرف جزئياً أو كلياً لإحدى فئات المستحقين الأقل فى أولوية الاستحقاق نتيجة لتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة .

#### مثال رقم ( 26 ) :

توفيت مؤمن عليها عن معاش مقداره 300 جنيه ، وكان المستحقون عنها أرمل ووالدة. وبالتالي فإنه بتطبيق خطوات توزيع المعاش حتى الخطوة السادسة يكون نصيب كل منهما كالتالي:

الأرمل  $3/2$  المعاش = 200 جنيه  
الوالدة  $3/1$  المعاش = 100 جنيه  
فإذا ما افترضنا أن للأرمل دخل من عمل وللوالدة دخل من عمل فإنه يلاحظ أن الدخل من عمل الذى يحصل عليه كل منهما أكبر من النصيب المستحق له فى المعاش

ومع ذلك فإنه لا تطبق خطوة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل عليهما فى آن واحد وذلك لأنهما من فئتين مختلفتين .

ولكن تطبق حدود الجمع أولاً على الوالدة باعتبارها الفئة الأقل فى أولوية الاستحقاق ، ثم على الأرمل باعتباره الفئة الأعلى فى أولوية الاستحقاق .

#### ويترتب على ذلك ما يلي :

بتطبيق قواعد الجمع على الوالدة ، فإنه يتم وقف نصيبها فى المعاش باعتبار أنها تعمل بأجر صافى يزيد على 100 جنيه ويزيد على استحقاقها فى المعاش. وفى هذه الحالة يصبح الأرمل مستحقاً لصرف  $4/3$  المعاش ، ويكون بذلك مستحقاً لصرف 225 جنيهاً .

ونظراً لأن الزوج يجمع بين دخله من العمل ونصيبه فى المعاش عن الزوج الآخر بدون حدود ، فإنه يظل مستحقاً لصرف 225 جنيهاً .

#### ملحوظة :

القول بغير ذلك يؤدى إلى ذات النتيجة .. حيث :

إذا ما طبقت حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل على فئتي المستحقين فى هذه الحالة (الأرمل ، الوالدة ) فى آن واحد ، فإن الأرمل يظل مستحقاً لصرف نصيبه فى المعاش وهو 200 جنيه ، باعتبار أنه يجمع بين نصيبه فى المعاش عن الزوج الأخر وبين دخله من العمل بدون حدود ، أما بالنسبة للوالدة فإنها تكون غير مستحقة لصرف نصيبها فى المعاش باعتبار أنه يقل عن دخلها من العمل ، ويتم رد نصيبها إلى الأرمل بمراعاة ألا يجاوز نصيبه بعد الرد الحد الأقصى المقرر له فى جدول التوزيع وهو  $4/3$  المعاش ( 225 جنيهاً ) .



**2 - يراعى فى تطبيق خطوة مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة المبينة تفصيلاً فى هذا الفصل التفرقة بين الدخل من عمل و الدخل من مهنة :**  
وذلك لاختلاف قواعد الجمع بين المعاش والدخل من عمل عن قواعد الجمع بين المعاش والدخل من مهنة وفقاً لما سبق إيضاحه .

### مثال رقم ( 27 ) :

توفى مؤمن عليه عن معاش مقداره 240 جنيهاً ، وكان المستحقون عنه أرملة و بنتان غير متزوجتين إحداهما تعمل بأجر صافى مقداره 100 جنيه والثانية لديها دخل صافى من مهنة 100 جنيه مضت سنتان على مزاولتها المهنة قبل تاريخ الوفاة .

وحيث تستحق الأرملة نصف المعاش وتستحق البناتان النصف الآخر ويوزع بينهما بالتساوي ، فيكون نصيب كل منهما من المعاش 60 جنيهاً .

وحيث تكون حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل للإبنة الأولى فى هذه الحالة 100 جنيه وذلك لأن نصيبها فى المعاش يقل عن هذا المقدار وحيث تحصل على دخل صافى من العمل 100 جنيه .

إذا يوقف صرف المعاش المستحق لها .

أما بالنسبة للإبنة الثانية فإنها تستحق صرف نصيبها فى المعاش (60 جنيه ) ودخلها الصافى من المهنة ( 100 جنيه ) بدون حدود وذلك لأنه لم يمض على ممارستها للمهنة خمس سنوات .

وحيث تصبح الإبنة الثانية هي المستحقة الصرف الوحيدة لنصيب الأولاد فى هذه الحالة وهو 120 جنيهاً ( 2 / 1 المعاش ) ، فإنها تستحق صرف هذا النصيب ودخلها الصافى من المهنة بدون حدود وذلك لأنه لم يمض على ممارستها للمهنة خمس سنوات .

كما تجدر الإشارة بالنسبة لهذه الحالة أنه بعد مضي ثلاث سنوات من الوفاة (حيث يكون قد مضى على بدء مزاوله المهنة لهذه الإبنة خمس سنوات ، فإنه بتطبيق قواعد الجمع بين المعاش والدخل من مهنة يتم وقف نصيبها فى المعاش حيث يكون لها الجمع بين المعاش والدخل من مهنة بعد مضي خمس سنوات فى حدود 100 جنيه فقط .

ونظراً لأنها تحصل على دخل من مهنة 100 جنيه ( بفرض ثبات هذا الدخل ) فإنه يوقف صرف هذا المعاش .

وبذلك تصبح الإبنة الأولى هي المستحقة الصرف لكامل نصيب الأولاد فى المعاش وهو 120 جنيهاً وبفرض أن دخلها الصافى من العمل مازال 100 جنيه فإنها تستحق صرف 20 جنيهاً من المعاش .

حيث تقضى قواعد الجمع بين المعاش والدخل من عمل أن يكون الجمع بينهما فى حدود المعاش طالما كانت قيمته أكبر من 100 جنيه .

ويتم رد باقي المعاش على الأرملة بما لا يجاوز 4 / 3 المعاش - أى يصبح نصيب الأرملة المنصرف 180 جنيهاً .

ويمكن إيضاح هذا المثال بشكل ملخص فى الجدول الآتي :

الإبنة	النصيب المستحق فى المعاش	الدخل	المصدر	المنصرف من المعاش	
				فى تاريخ الوفاة	بعد مضي 3 سنوات
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
الأولى	060	100	من عمل	000	020
الثانية	060	100	من مهنة	120	000
الأرملة	120	000		120	180

فبراير 2018

**3 - بالنسبة للمنحة المقررة من 1 / 1 / 1999 لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم :**  
يراعى بشأنها ما تم إيضاحه تفصيلاً في البند 5 من ثالثاً من الفصل الخامس السابق ،  
وبمراعاة أن توزيع المنحة يكون بنسبة ما يصرف لكل مستفيد من المعاش .

## الفصل الثامن الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي يتم إيقافه جزئياً أو كلياً

يترتب علي تطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة السابق بيانها تفصيلاً في الفصل السابع من هذا الباب عدم استحقاق صرف المعاش المستحق لبعض المستحقين كلياً أو جزئياً .. ويستتبع ذلك رد النصيب في المعاش الذي لا يستحق صرفه كلياً أو جزئياً علي باقي المستحقين وذلك بمراعاة الآتى :

أولاً : القواعد العامة :

1 - يتم الرد علي باقي المستحقين من ذات الفئة ويتم توزيع النصيب المعاد توزيعه عليهم بالتساوي دون تفرقة بين ذكر وأنثى .

مثال رقم (1) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 300 جنيه تم توزيعه بين أرملة وولد وبننتين حيث استحق للأولاد نصف المعاش ومقداره 150 جنيها وزع بينهم بالتساوي لكل منهم 50 جنيها .  
وحيث تعمل إحدى البنات وتحصل على دخل صافي من العمل مقداره 200 جنيه فإنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل بالنسبة لهذه الابنة تصبح غير مستحقة لصرف معاش والدها - ويتم توزيع نصيبها على الإبن والابنة الأخرى بالتساوي لكل منهما 25 جنيها ليصبح النصيب المستحق الصرف لكل منهما كما يأتي :

النصيب المستحق (50 جنيها) + الجزء من النصيب الذي تم رده (25 جنيها) = 75 جنيها .

مثال رقم (2) :

بفرض أن الابنة في المثال السابق كانت تعمل بأجر صافي 70 جنيها فقط في هذه الحالة فإنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل عليها، وبمراعاة أن نصيبها في المعاش يقل عن 100 جنيه ، فإن حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل في هذه الحالة يكون في حدود 100 جنيه فقط .

وعلي ذلك يكون المستحق الصرف لها من معاش والدها 100 - 70

( الدخل الصافي من العمل ) = 30 جنيها

وبذلك يكون الجزء من المعاش الذي لا تستحق صرفه .

30 - 50 = 20 جنيها

يتم توزيعه بين الإبن والابنة الأخرى بالتساوي ليكون

نصيب كل منهما منه = 20 ÷ 2 = 10 جنيها

ويصبح نصيب كل منهما المستحق الصرف

= 50 (النصيب المستحق) + 10 جنيها (الجزء المردود) = 60 جنيها

2 - يراعي عند الرد علي باقي المستحقين من ذات الفئة أن يكون ذلك علي مرحلتين كما يلي :

أ - المرحلة الأولى :

يكون الرد على المستحقين الذين استحقوا صرف نصيبهم بالكامل أو جزئياً -  
بمعنى ألا يتم الرد علي أي من المستحقين من هذه الفئة الذين أصبحوا غير مستحقين للصرف كلياً نتيجة تطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل .

### ب - المرحلة الثانية :

يكون الرد على المستحقين الذين استحقوا صرف نصيبهم بالكامل فقط - بمعنى  
ألا يتم الرد علي أي من المستحقين من هذه الفئة الذين أصبحوا مستحقين  
للصرف جزئيا .

### مثال رقم (3) :

في المثال رقم (3) من الفصل السادس من هذا الباب - بفرض أن كلا من الإبنة الأولى والثانية لم  
يكن لديهن معاش آخر ، ولكن كن يحصلن علي دخل من عمل 120 جنيها للإبنة الأولى 80  
جنيها للإبنة الثانية .

وبالتالي فإنه بتطبيق حدود الجميع بين المعاش والدخل من عمل عليهن وبمراعاة ما سبق أن  
أوضحناه في الفقرة 1 من البند ثالثا من الفصل السابع من هذا الباب من أنه يراعى تطبيق خطوة  
حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة علي جميع المستحقين من ذات الفئة في وقت  
واحد ليصبح موقف كل منهن من معاش المؤمن عليه كما يلي :

المستحق الصرف للإبنة الأولى = صفر حيث الدخل من العمل (120 جنيها ) يزيد علي  
استحقاقها في المعاش (75 جنيها) ويزيد علي 100 جنيه .

المستحق الصرف للإبنة الثانية = 100 (حدود الجمع) - 80 (الدخل من العمل )  
= 20 جنيها .

في هذه الحالة نظرا لأن الإبنة الأولى أصبحت نتيجة تطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من  
عمل غير مستحقة الصرف في معاش والدها ، فإنه يتم توزيع نصيبها في المرحلة الأولى للرد  
علي باقي مستحقي الصرف من ذات الفئة الذين استحقوا نصيبهم كليا أو جزئيا - وهم البنات  
الثانية والثالثة والرابعة .

حيث يستحق لكل منهن منه صرف (75 ÷ 3 = 25 جنيها  
بمعنى أن النصيب المستحق الصرف لكل منهن

( نصيب مستحق الصرف أصلا )  
(نصيب مردود من الإبنة الأولى)

75 = جنيها

25 + جنيها

100 جنيه

ثم يعاد تطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل علي البنات الثلاث من الثانية إلي  
الرابعة

وحيث للإبنة الثانية دخل من عمل مقداره 80 جنيها  
فإنها تستحق الصرف من معاش والدها =

100 (حدود الجمع) - 80 (الدخل من عمل) = 20 جنيها  
وعلي ذلك يكون فائض تطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل بالنسبة للإبنة الثانية

= 100 (نصيبها المستحق ) - 20 (المستحق الصرف)  
يتم توزيعه بين الإبتنين الثالثة والرابعة بالتساوي  
لكل منهن = 80 ÷ 2 = 40 جنيها

وعلي ذلك يصبح النصيب المستحق الصرف لكل منهن  
= 100 (المستحق الصرف نتيجة المرحلة الأولى للرد)

+40 ( الجزء المردود عليهن من الإبنة الثانية ) = 140 جنيها  
ويمكن تلخيص الموقف النهائي للنصيب المستحق والمنصرف بكل من البنات والأربع في هذه  
الحالة كما يلي :

النصيب المنصرف	الدخل من عمل	النصيب المستحق	المستفيد
جنيه 000	جنيه 120	جنيه 075	الإبنة الأولي
020	080	075	الإبنة الثانية
140	000	075	الأبنة الثالثة
140	000	075	الأبنة الرابعة
300		300	الإجمالي

3 - في حالة عدم وجود مستحقين آخرين من ذات الفئة الموقوف نصيبها يتم توزيع النصيب المعاد توزيعه علي باقي المستحقين من الفئات الأخرى بمراعاة الترتيب الموضح بالجدول الآتي :

الفئة التي يتم الرد عليها	الفئة غير المستحقة الصرف للنصيب جزئيا أو كليا
1 - فئة الأولاد 2 - فئة الوالدين 3 - فئة الأخوة والأخوات	فئة الأزواج
1 - فئة الأزواج 2 - فئة الوالدين	فئة الأولاد
1 - فئة الأزواج 2 - فئة الأولاد 3 - فئة الأخوة والأخوات	فئة الوالدين

#### مثال رقم (4) :

توفيت مؤمن عليها عن معاش مقداره 120 جنيها تم توزيعه بين ابن والوالدين - حيث استحق الإبن 3/2 المعاش (80 جنيها) والوالدان ثلث المعاش (40 جنيها) .  
وحيث يعمل الابن بدخل صافي مقداره 200 جنيه شهريا ، فإنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاشات والدخل من عمل يصبح غير مستحق الصرف لنصيبه في المعاش .  
و يتم رد نصيبه في المعاش غير المستحق الصرف ومقداره 80 جنيها إلي الوالدين .  
وحيث يصبح الوالدان هما الوحيدان المستحقان الصرف للمعاش في هذه الحالة فإنهما يصبحا مستحقين لأصرف نصف المعاش ومقداره 60 جنيها ويوزع بينهما بالتساوي .

#### مثال رقم (5) :

بفرض أن المستحقين في المثال السابق رقم (4) كانا والد وأخت مطلقة فقط - حيث استحق الوالد 1/2 المعاش (60 جنيها) واستحققت الأخت 1/4 المعاش (30 جنيها) .  
وحيث كان الوالد يعمل بدخل صافي 200 جنيه  
فانه يصبح غير مستحق الصرف لنصيبه في المعاش و يتم رد نصيب الوالد إلي الأخت .  
وحيث تصبح بذلك الأخت هي المستحقة الوحيدة في صرف المعاش ، فإن نصيبها المستحق الصرف يكون نصف المعاش ومقداره ستون جنيها .

### مثال رقم (6) :

يفرض أن المستحقين في المثال رقم (4) كانا الزوج وإبنة غير متزوجة وبالتالي فقد استحق لكل منهما نصف المعاش ومقداره 60 جنيها .

وبفرض أن الإبنة كان لها دخل من عمل مقداره 150 جنيها .

وبتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل بالنسبة للإبنة تصبح غير مستحقة الصرف في معاش والدتها حيث أن دخلها من العمل أكبر من نصيبها في المعاش كما يزيد على مائة جنية.

وعلي ذلك فإنه يتم رد نصيب الإبنة إلي الزوج ويصبح هو المستحق الصرف الوحيد في حالة المعاش وبالتالي فإنه يستحق صرف  $4/3$  معاش المؤمن عليها (90 جنيها) .

### مثال رقم (7) :

يفرض أن المستحقين في المثال رقم (4) كانوا والد وإبن وبنت ، وعلي ذلك فقد استحق للوالد  $6/1$  المعاش (20 جنيها) واستحق الأولاد  $6/5$  المعاش (100 جنية) وزع بينهما بالتساوي ليكون نصيب كل منهما (50 جنيها) .

وبفرض أن الوالد يعمل بأجر صافي مقداره 200 جنية ، فإنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل يصبح غير مستحق الصرف لمعاش إبنته .

وحيث لا يوجد زوج مستحق في هذه الحالة فإنه يتم رد نصيب الوالد إلي الأولاد ويوزع بينهم بالتساوي (  $20 \div 2 = 10$  جنيها ) لكل منهما - ويصبح نصيب كل من الإبن والبنت المستحق الصرف كما يأتي :

النصيب المستحق (50 جنيها) + 10 جنيها (الجزء المردود) = 60 جنيها .

### 4 - يتحدد نصيب المستحق الذي يتم الرد عليه بما لا يجاوز الحد الأقصى للنصيب المحدد

له بجدول التوزيع :

بمعنى أنه يراعى ألا يجاوز نصيب المستحق الذي يتم الرد عليه الحدود الآتية:

الحد الأقصى للنصيب المحدد بجدول التوزيع	فئة المستحق
$4/3$ المعاش	الأزواج ( واحد أو أكثر )
$3/2$ المعاش	ابن واحد فقط
كامل المعاش بمراعاة ألا يزيد نصيب الواحد منهم علي $3/2$ المعاش	أكثر من ابن
$2/1$ المعاش	الوالدان ( واحد أو إثنين )
$2/1$ المعاش	الأخوة والأخوات ( واحد أو أكثر )

### ملاحظة :

لم ترد فئة الأخوة والأخوات ضمن الفئة غير المستحقة الصرف للنصيب جزئيا أو كليا في الجدول المبين بالبند (3) السابق .

وذلك لأن الأخوة والأخوات يستحقون مع فئتي الأزواج والوالدين فقط وتحصل كل من هاتين الفئتين عند استحقاقها مع الأخوة والأخوات علي الحد الأقصى المقرر لهما بجدول التوزيع وذلك كما يلي :

أزواج مع أخوة ← يكون للأزواج  $4/3$  والأخوة  $4/1$

والدين مع أخوة ← يكون للوالدين  $2/1$  والأخوة  $4/1$

وعلي ذلك فإنه لا يكون هناك محل للرد من الأخوة والأخوات إلي هاتين الفئتين في حالة عدم استحقاق الصرف للأخوة والأخوات كليا أو جزئيا نتيجة تطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة .

### مثال رقم (8) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 90 جنيها تم توزيعه بين والدة وإبنة ، حيث استحق للوالدة 3 / 1 المعاش (30 جنيها) واستحق للإبنة 3 / 2 المعاش (60 جنيها) .  
وبفرض أن للإبنة دخل صافي من عمل 120 جنيها ، وحيث يزيد هذا الدخل علي نصيبها في المعاش المستحق عن والدها كما يزيد علي 100 جنيها فإنها بتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل تصبح غير مستحقة الصرف في معاش والدها .  
ويتم رد نصيب الإبنة إلي الوالدة ليصبح جملة نصيب الوالدة :  
النصيب المستحق للوالدة (30 جنيها ) + نصيب الإبنة الذي يتم رده علي الوالدة (60 جنيها) = 90 جنيها .

وحيث يصبح بذلك نصيب الوالدة يزيد على الحد الأقصى المقرر لها بجدول التوزيع (2 / 1 المعاش ) باعتبارها أصبحت المستحقة الصرف الوحيدة في المعاش .  
لذلك يخفض نصيبها المستحق الصرف في المعاش إلي 2 / 1  
 $90 = 2 \div 45$  جنيها

5 - يتحدد نصيب الفئة التي يتم الرد عليها بمراعاة الحد الأقصى المشار إليه بالبند 4 السابق حتى ولو وجدت فئات أخرى مستحقة الصرف جزئيا في الحالة الجارية توزيع معاشها .

### مثال رقم (9) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 300 جنيها وبننتين غير متزوجتين استحق لكل منهن النصف (150 جنيها) .  
وحيث كان للإبنة الأولي دخل من عمل مقداره 120 جنيها .  
فقد استحققت الصرف من معاش والدها = 150 - 120 = 30 جنيها  
وتم رد باقي نصيبها ومقداره =  
150 (النصيب المستحق) - 30 (النصيب المنصرف) = 120 جنيها  
على الإبنة الثانية ليصبح نصيبها المستحق الصرف =  
150 (النصيب المستحق) + 120 (الجزء المردود) = 270 جنيها  
ورغم أن المستحقين في هذه الحالة أكثر من بنت .  
- الحد الأقصى لهم بالجدول = كامل المعاش .  
وعلي ذلك يخفض نصيب الإبنة الثانية المستحق الصرف إلي  
 $200 = 3/2 \times 300$  جنيها .  
وبذلك يكون توزيع المعاش كما يلي :

النصيب المنصرف	الدخل من عمل	النصيب المستحق	المستفيد
جنيها 30	جنيها 120	جنيها 150	الإبنة الأولي
200	00	150	الإبنة الثانية
230		300	الإجمالي

### مثال رقم (10) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 300 جنيها تم توزيعه بين أرملة ووالدة ، حيث استحققت الأرملة 3 / 2 المعاش (200 جنيها) واستحققت الوالدة 3 / 1 المعاش (100 جنيها) .

ونظرا لحصول الوالدة علي دخل من عمل مقداره 80 جنيها فإنها تستحق الصرف من معاش  
إبنها الفرق ومقداره =  $100 - 80 = 20$  جنيها  
ويتم رد الباقي من نصيب الوالدة =  $100 - 20 = 80$  جنيها  
إلي الأرملة ليصبح نصيبها  
النصيب المستحق (200 جنيها) + الجزء المردود من معاش الوالدة (80 جنيها) = 280 جنيها.  
وحيث يزيد بذلك جملة نصيب الأرملة علي الحد الأقصى المقرر لفئة الأرامل بجدول التوزيع  
وهو  $4/3$  المعاش .  
لذلك يخفض نصيب الأرملة المستحق الصرف إلي  $300 \times 3/4 = 225$  جنيها .  
وعلي ذلك يكون التوزيع النهائي لمعاش المؤمن عليه ومقاره 300 جنيها كما يأتي :

النصيب المستحق الصرف	المستفيد
جنيه	
225	الأرملة
<u>020</u>	الوالدة
<u>245</u>	جملة الأنصبة مستحقة الصرف

#### ملحوظة :

روعي أن الحد الأقصى لنصيب الأرملة المستحق الصرف =  $4/3$  المعاش رغم استحقاق  
الوالدة الصرف جزئيا في المعاش .

#### مثال رقم (11) :

بفرض أن المستحقين في المثال السابق أخت ووالدة ، وبالتالي فقد وزع المعاش بينهما  $2/1$   
للوالدة (150) جنيها و  $4/1$  للأخت (75) جنيها ) وبفرض أن للوالدة دخل من عمل مقداره  
100 جنيها فإنها تصبح مستحقة الصرف في معاش إبنها للفرق بينه وبين هذا الدخل .  
 $100 - 150 = 50$  جنيها .  
ويتم رد الباقي من معاش إبنها ومقداره =  $150 - 50 = 100$  جنيها  
إلي الأخت ليصبح نصيبها =  $100 + 100 = 200$  جنيها  
وحيث يزيد بذلك نصيب الأخت علي الحد الأقصى المقرر لفئة الأخوة والأخوات بجدول التوزيع  
وهو  $2/1$  المعاش .  
لذا يخفض نصيب الأخت إلي  $300 \times 1/2 = 150$  جنيها  
وعلي ذلك يكون التوزيع النهائي لمعاش المؤمن عليه ومقداره 300 جنيها كما يلي :

النصيب المستحق الصرف	المستفيد
جنيه	
050	الوالدة
<u>150</u>	الأخت
<u>200</u>	جملة الأنصبة مستحقة الصرف

#### ملحوظة :

روعي أن الحد الأقصى لنصيب الأخت  $2/1$  المعاش رغم استحقاق الوالدة الصرف جزئيا في  
المعاش .



6 - في حالة زيادة نصيب الفئة التي يتم الرد عليها علي الحد الأقصى للنصيب المحدد لها بجدول التوزيع فإنه يتم رد هذه الزيادة على الفئة التالية وذلك بمراعاة الأولويات السابق إضاحها .

مثال رقم (12) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 300 جنيه تم توزيعه بين والدته وابنتين ، استحققت الوالدة السدس (50 جنيها ) واستحققت البناتان 6 / 5 ( 250 جنيها ) لكل منهما النصف (125 جنيها).

ونظرا لحصول الابنة الأولي علي دخل صافي من عمل مقداره 120 جنيها فقد استحققت الصرف من معاش والدها الفرق وهو 125 - 120 = 5 جنيهاً ويتم رد الجزء غير المستحق الصرف من نصيبها ومقداره 120 جنيهاً إلي الابنة الثانية ليصبح نصيبها 125 + 120 = 245 جنيهاً وحيث يكون الحد الأقصى للإبنة التي يتم الرد عليها = 3/2 المعاش ، إذا يكون الحد الأقصى بالنسبة لها = 300 × 3 / 2 = 200 جنيه .

ويتم رد الباقي وهو = 200 - 245 = 45 جنيهاً

إلى الوالدة ليصبح نصيبها = 45 + 50 = 95 جنيهاً

وحيث يكون الحد الأقصى للوالدة في هذه الحالة هو 2 / 1 المعاش (150 جنيها ) .

وحيث لم يصل نصيبها المستحق الصرف (95 جنيها ) إلي هذا الحد إذا يكون التوزيع النهائي للمعاش (300 جنيه ) في هذه الحالة كما يأتي :

الإبنة الأولي تستحق صرف = 050 جنيهاً

الإبنة الثانية تستحق صرف = 200 جنيه

الوالدة تستحق صرف = 095 جنيهاً

جملة الأنصبة المستحقة الصرف = 300 جنيه

7 - يسمى النصيب المستحق الصرف لكل مستفيد بعد تطبيق الخطوة الثامنة من خطوات توزيع المعاش التي تم إضاحها تفصيلاً بهذا الفصل - نصيباً منصرفاً .

مثال رقم (13) :

في المثال رقم (12) كان توزيع المعاش المستحق عن المؤمن عليه ومقداره 300 جنيه بين الوالدة والبنتين قبل وبعد تطبيق خطوة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل كما يلي :

المستحق	قبل تطبيق خطوة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة	بعد تطبيق خطوة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة
الإبنة الأولي	125 جنيه	005 جنيه
الإبنة الثانية	125 جنيه	200 جنيه
الوالدة	050 جنيه	095 جنيه

وعلى ذلك يكون النصيب المستحق الصرف لكل من المستحقين المشار إليهم هو النصيب الموضح بالحلل الأخير من هذا الجدول .

8 - بالنسبة للمنحة المقررة من 1 / 1 / 1999 لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم:

يراعى بشأنها ما سبق إضاحه بالبند 5 من الفصل الخامس السابق .

مثال رقم ( 14 ) :

يكون توزيع المنحة في المثال رقم ( 13 ) السابق كما يأتي :

المستفيد	كيفية حساب المنحة المستحقة الصرف	قيمة المنحة مستحقة الصرف جنيه
الأبنة الأولى	$300 / 005 \times 10$	00.16
الإبنة الثانية	$300 / 200 \times 10$	06.67
الوالدة	$300 / 095 \times 10$	03.17
الإجمالي		10.00

ثانياً : أمثلة شاملة على حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة والرد والأيلولة .  
قد يكون من المناسب في نهاية هذا الفصل إضافة بعض الأمثلة الشاملة على حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة والرد والأيلولة للنصيب الذي لا يستحق الصرف جزئياً أو كلياً على باقى المستحقين وفقاً لما سبق بيانه تفصيلاً في هذا الفصل .

مثال رقم ( 15 ) :

توافر في إحدى المستحقات شروط إستحقاق أكثر من معاش على النحو التالى :

معاش عن أخ مقداره 085 جنيهاً

معاش عن أخ آخر مقداره 156 جنيهاً

وكانت تعمل بأجر صافى مقداره 070 جنيهاً

في هذه الحالة :

تستحق معاش الأخ الأول بالكامل ومقداره 85 جنيهاً

وتستحق من معاش الأخ الثاني الفرق بينه وبين ما استحقته من معاش الأخ الأول - أى

156 - 85 = 71 جنيهاً

وحيث تعمل بأجر صافى مقداره 70 جنيهاً

فإنها تستحق الصرف من المعاشين الفرق بينهما وبين

الدخل من العمل أى 156 - 70 = 86 جنيهاً

وعلى ذلك فإنها تستحق الصرف من المعاش الأول الفرق بين

100 ( حدود الجمع بين المعاش والدخل ) - ( 70 صافى

الدخل من العمل ) = 30 جنيهاً

وتستحق الصرف من المعاش الثاني

86 ( ما تستحق صرفه من المعاشين ) - 30

= 56 جنيهاً ( ما أستحق صرفه من المعاش الأول )

ويمكن تلخيص النصيب المستحق والنصيب المنصرف لهذه الأخت من المعاشين كما يأتي :

المعاش المستحق عن	النصيب جنيه	المعاش الأخر جنيه	المستحق جنيه	الدخل من عمل جنيه	المنصرف جنيه	حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل جنيه
الأخ الأول	085	000	085	070	030	100
الأخ الثاني	156	085	071	000	056	156
الإجمالي	241	085	156	070	086	156

### مثال رقم ( 16 ) :

بفرض أن المعاشات المستحقة في المثال السابق رقم (15) كانت كما يأتي :

معاش عن والد 085 جنيهاً

معاش عن والدة 156 جنيهاً

وكانت أيضاً تعمل بأجر صافي 070 جنيهاً

في هذه الحالة يكون لها الحق في الجمع بين المعاشين ( باعتبارهما عن الوالدين ) بدون حدود.

أى تستحق 85 (معاش الوالد) + 156 (معاش والدة) = 241 جنيهاً

وحيث تعمل بأجر صافي مقداره 070 جنيهاً =

فإنها تستحق الصرف من المعاشين = 241 - 70 = 171 جنيهاً

وتستحق الصرف من المعاش الأول عن الوالد

**100 (حدود الجمع بين المعاش والدخل) - 70 (الدخل من عمل) = 30 جنيهاً**

وتستحق من معاش والدة الفرق بين المستحق الصرف لها من المعاشين ومقداره 171 جنيهاً

وما استحققت صرفه من معاش الوالد ومقداره 30 جنيهاً ،

أى تستحق الصرف من معاش والدة = 141 جنيهاً

ويمكن تلخيص النصيب المستحق والنصيب المنصرف في كل من المعاشين كما يأتي:

المعاش المستحق عن	النصيب المستحق (جنيه)	الدخل من عمل (جنيه)	المنصرف (جنيه)	حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل (جنيه)
الوالد	085	70	030	100
الوالدة	156	70	141	241
الاجمالي	241	70	171	241

### مثال رقم ( 17 ) :

بفرض أن المعاشات المستحقة في المثال رقم 15 كانت كما يأتي :

معاش عن زوج 085 جنيهاً

معاش عن والد 156 جنيهاً

وكانت أيضاً تعمل بأجر صافي 070 جنيهاً

في هذه الحالة تستحق من معاش الوالد الفرق بينه وبين معاش الزوج أى تستحق من معاش الوالد

= 156 - 85 = 71 جنيهاً

وحيث أنها تجمع بين معاشها عن زوجها من العمل ودخلها من العمل بدون حدود

فإنها تستحق صرف معاشها عن زوجها كما هو ، أى = 85 جنيهاً

وتستحق الصرف من معاش الوالد ، الفرق بين مجموع المستحق لها من المعاشين ( 156 جنيهاً )

ومجموع دخلها من العمل ( 70 جنيهاً ) ومعاشها عن زوجها 85 جنيهاً .

أى 156 - ( 85 + 70 ) = 1 جنيهاً

ويمكن تلخيص النصيب المستحق والنصيب المنصرف في كل من المعاشين كما يلي :

المعاش المستحق عن	النصيب	المعاش الأخر	المستحق	الدخل من عمل	المنصرف	حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الزوج	085	000	085	070	085	000
الوالد	156	085	071	000	001	156
الاجمالي	241	085	156	070	086	156

مثال رقم ( 18 ) :

توافرت في أحد المستحقين شروط إستحقاق معاشين

الأول عن والد 120 جنيهاً

الثاني عن أخ 180 جنيهاً

وكان يعمل بدخل صافى مقداره 100 جنيه

بمراعاة ما سبق إيضاحه بالأمثلة السابقة ، فإنه يمكن تلخيص النصيب المستحق والنصيب

المنصرف فى كل من المعاشين كما يلي :

حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل	المنصرف	الدخل من عمل	المستحق	المعاش الأخر	النصيب	المعاش المستحق عن
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
120	020	100	120	000	120	الوالد
180	060	000	060	120	180	الأخ
180	080	100	180	120	300	الإجمالي

مثال رقم ( 19 ) :

بفرض أن قيمة المعاشين المستحقين فى المثال السابق رقم(18) كانا كما يلي :

70 جنيهاً عن الوالد

80 جنيهاً عن الأخ

فإنه يمكن تلخيص النصيب المستحق والنصيب المنصرف فى كل من المعاشين كما يأتى :

حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل	المنصرف	الدخل من عمل	المستحق	المعاش الأخر	النصيب	المعاش المستحق عن
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
100	000	100	070	000	070	الوالد
100	000	000	030	070	080	الأخ
100	000	100	100	070	150	الاجمالي

مثال رقم ( 20 ) :

فى المثال السابق رقم ( 19 ) بفرض أن الدخل من عمل كان 40 جنيهاً فإنه يمكن

تلخيص النصيب المستحق والنصيب المنصرف فى كل من المعاشين كما يأتى :

حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل	المنصرف	الدخل من عمل	المستحق	المعاش الأخر	النصيب	المعاش المستحق عن
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
100	030	040	070	000	070	الوالد
100	030	000	030	070	080	الأخ
100	060	040	100	070	150	الاجمالي

مثال رقم ( 21 ) :

في المثال رقم ( 19 ) يفرض أن الدخل من عمل كان 20 جنيهاً فإنه يمكن تلخيص النصيب المستحق والنصيب المنصرف في كل من المعاشين كما يأتي :

حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل	المنصرف	الدخل من عمل	المستحق	المعاش الأخر	النصيب	المعاش المستحق عن
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
100	050	020	070	000	070	الوالد
100	030	000	030	070	080	الأخ
100	080	020	100	070	150	الاجمالي

ملاحظات :

- في حالة إستحقاق أكثر من معاش مع وجود دخل من عمل ، يراعى :
- 1 - تطبق قواعد الجمع بين المعاشات أولاً .
  - 2 - تطبق قواعد الجمع بين المعاشات والدخل من عمل ثانياً .
  - 3 - عند تطبيق قواعد الجمع بين المعاش والدخل في حالة استحقاق أكثر من معاش يؤخذ في الاعتبار جملة الاستحقاق في المعاشين مع الدخل من العمل ، ويستحق الصرف من المعاش ذو الأولوية الأقل الفرق بين جملة المستحق الصرف من المعاشين وما استحق الصرف من المعاش ذو الأولوية الأعلى .

## الفصل التاسع النصيب المستحق والنصيب المنصرف لكل مستحق

**أولا : تحديد النصيب المستحق والنصيب المنصرف لكل مستحق :**  
يترتب علي اتباع خطوات توزيع المعاش وفقا لما سبق إيضاحه تفصيلا بالفصول من الأول إلى الثامن من هذا الباب - أن يكون لكل مستحق في المعاش نصيبين أحدهما مستحقا والآخر منصرفا .

حيث ينتج عن الخطوة السادسة من خطوات التوزيع وهي الميينة تفصيلا بالفصل السادس من هذا الباب (الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي لا يستحق جزئيا أو كليا ) النصيب المستحق لكل مستحق في المعاش ، وينتج عن الخطوة الثامنة من خطوات التوزيع وهي الميينة تفصيلا بالفصل الثامن من هذا الباب (الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي يتم وقفه جزئيا أو كليا ) النصيب المنصرف لكل مستحق في المعاش .

**ثانيا : المقارنة بين النصيب المستحق والنصيب المنصرف لكل مستحق :**  
يمكن تحديد احتمالات كل من النصيب المستحق والنصيب المنصرف من المعاش لكل مستحق فيما يأتي :

- 1 - النصيب المستحق يساوي النصيب المنصرف .
  - 2 - النصيب المستحق أكبر من النصيب المنصرف .
  - 3 - النصيب المستحق أصغر من النصيب المنصرف .
- ويمكن إيضاح ذلك في المثال الآتي :

### مثال رقم (1) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 120 جنيها ، وكانت بيانات من وردت أسماؤهم بطلب الصرف كما يأتي:

- 1 - أرملة زواجه منها موثقا .
- 2 - إبنة (أ) متزوجة .
- 3 - إبنة (ب) أنسة وتعمل بأجر صافي مقداره 100 جنيه .
- 4 - إبنة (ج) مطلقة .
- 5 - إبنة (د) أرملة ولها معاش عن زوجها مقداره 100 جنيه .

ويتم تطبيق خطوات توزيع المعاش السابق بيانها بالفصول المتقدمة من هذا الباب علي هذه الحالة كما يلي :

**الخطوة الأولى : مراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف :**  
1 - الشروط العامة :

تتوافر الشروط العامة السابق بيانها بالفصل الأول من هذا الباب في جميع من وردت أسماؤهم بطلب الصرف .

### 2 - الشروط الخاصة :

- أ - الأرملة - يتوافر بالنسبة لها شرط الاستحقاق وهو الزواج موثق
- ب - الإبنة (أ) لا تستحق لكونها متزوجة في تاريخ وفاة المؤمن عليه .
- ج - الإبنة (ب) تستحق لكونها غير متزوجة (أنسة) في تاريخ وفاة المؤمن عليه .
- د - الإبنة (ج) تستحق لكونها غير متزوجة (مطلقة) في تاريخ وفاة المؤمن عليه .
- هـ - الإبنة (د) تستحق لكونها غير متزوجة (أرملة) .

وعلي ذلك فإنه يكون قد ترتب علي تطبيق شروط الاستحقاق علي كل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف وعددهم 5 مستفيدين - توافر شروط الاستحقاق في عدد 4 منهم وهم الأرملة والبنات (ب، ج، د) .  
وعدم توافر شروط الاستحقاق لواحدة منهن وهي الإبنة (أ) .

#### الخطوة الثانية: تحديد رقم الحالة المناسب من جدول التوزيع :

ترتب علي تنفيذ الخطوة الأولى توافر شروط الاستحقاق العامة والخاصة في كل من الأرملة والبنات ب، ج، د .  
وعلي ذلك يكون رقم الحالة المناسب لهذه الحالة هي الحالة رقم 1 من جدول التوزيع (أرملة أو أرامل أو زوج وولد واحد أو أكثر) .

#### الخطوة الثالثة: توزيع المعاش علي فئات المستحقين :

ترتب علي تنفيذ الخطوة الثانية تحديد رقم الحالة المناسب من جدول التوزيع وهي الحالة رقم (1) .  
وحيث إن نسب التوزيع في هذه الحالة  
2 / 1 فئة الأرامل  
2 / 1 فئة الأولاد  
وحيث معاش المؤمن عليه 120 جنيها .  
يتم توزيعه بين فئات المستحقين كما يأتي :  
60 جنيه فئة الأرامل  
60 جنيه فئة الأولاد

#### الخطوة الرابعة : توزيع نصيب كل فئة علي المستحقين بهذه الفئة بالتساوي :

ترتب علي تنفيذ الخطوة الثالثة تحديد نصيب كل فئة من فئات المستحقين في هذه الحالة من المعاش .  
وحيث أن نصيب فئة الأرامل 60 جنيها ، وعدد المستحقين في هذه الفئة أرملة واحدة ، وبالتالي يكون نصيب الأرملة في المعاش 60 جنيها باعتبارها المستحقة الوحيدة في فئة الأرامل .  
وحيث أن نصيب فئة الأولاد 60 جنيها ، وعدد المستحقين في هذه الفئة ثلاث بنات ، وبالتالي يكون نصيب كل منهن  $60 \div 3 = 20$  جنيها .

#### الخطوة الخامسة : مراعاة حدود الجمع بين المعاشات :

حيث تستحق الإبنة (د) معاش عن زوجها مقداره 100 جنيه .  
وحيث يزيد هذا النصيب في المعاش علي النصيب المستحق لها عن والدها (20 جنيها ) .  
وباعتبار أن المعاش المستحق عن الزوج أولويته أكبر من المعاش المستحق عن الوالد .  
وحيث أن كل من المعاشين المشار إليهما أقل من أو يساوي 100 جنيه وعلي ذلك يكون الجمع بينهما في حدود 100 جنيه .  
وحيث المعاش المستحق لها عن زوجها 100 جنيه فإنها لا تستحق المعاش عن والدها ...  
بمعنى أنها بذلك تكون غير مستحقة في معاش والدها .

**الخطوة السادسة : الرد والأيلولة للنصيب فى المعاش الذى لا يستحق كليا أو جزئيا :**  
حيث أصبحت الإبنة (د) غير مستحقة كليا فى المعاش عن والدها ، فإنه تطبيقا لقواعد الرد والأيلولة السابق بيانها تفصيلا بالفصل السادس من هذا الباب ، يتم رد نصيبها على باقي المستحقين من ذات الفئة التى تنتمى إليها وهى فئة الأولاد .  
وحيث باقى المستحقين من فئة الأولاد هما البناتان ( ب ، ج ) .  
فإنه يتم توزيع نصيب الإبنة (د) عليهما بالتساوي ، بحيث يستحق لكل من الإبنة (ب ، ج) من هذا النصيب  $20 \div 2 = 10$  جنيهاً .  
وعلى ذلك يصبح النصيب المستحق لكل من الإبنة (ب ، ج) كما يلي :  
النصيب الأصلي لكل منهما 20 جنيهاً + الجزء المردود عليهما من الإبنة (د) 10 جنيهاً = 30 جنيهاً .

**الخطوة السابعة : مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة :**  
حيث تعمل الإبنة (ب) بأجر صافى مقداره 100 جنيهاً .  
وحيث يزيد هذا الدخل من العمل على النصيب المستحق لها فى المعاش عن والدها والذي تم تحديده فى الخطوة السابقة ومقداره 30 جنيهاً .  
وحيث أن النصيب المستحق فى المعاش يقل عن 100 جنيهاً وعلى ذلك يكون الجمع بينة وبين الدخل من عمل فى حدود 100 جنيهاً .  
وعلى ذلك فإنها لا تستحق صرف معاشها عن والدها .

**الخطوة الثامنة : الرد والأيلولة للنصيب فى المعاش الذى لا يستحق الصرف (الذى يتم وقفه) جزئيا أو كليا:**

حيث ترتب على تطبيق الخطوة السابقة أن أصبحت الإبنة (ب) غير مستحقة الصرف لنصيبها فى معاش والدها - بمعنى أنه تم وقف نصيبها فى المعاش ، فإنه تطبيقا لقواعد الرد والأيلولة السابق بيانها تفصيلا بالفصل الثامن من هذا الباب ، يتم رد نصيبها على باقي المستحقين من ذات الفئة التى تنتمى إليها وهى فئة الأولاد .  
حيث باقى المستحقين من فئة الأولاد هي البنات (ج) فقط فإنه يتم رد نصيب الإبنة (ب) عليها ، بحيث يصبح النصيب المستحق للصرف للإبنة (ج) كما يلي :  
النصيب المستحق لها 30 جنيهاً + النصيب المردود عليها لوقف الإبنة (ب) 30 جنيهاً = 60 جنيهاً .

ويمكن أن نلخص موقف كل من المستحقين فى هذه الحالة من النصيب المستحق والمنصرف والمنصرف لكل مستحق فيما يأتى :

المستفيد	النصيب المستحق	النصيب المنصرف
الأرملة	جنيهاً 60	جنيهاً 60
الإبنة (ب)	30	صفر
الإبنة (ج)	30	60

**ويتبين من ذلك أن :**  
النصيب المستحق للأرملة يساوى النصيب المنصرف لها .  
النصيب المستحق للإبنة (ب) أكبر من النصيب المنصرف لها .  
النصيب المستحق للإبنة (ج) أصغر من النصيب المنصرف لها .



كما يمكن تلخيص خطوات توزيع المعاش في هذا المثال فيما يأتي :

الخطوة المستفيد	أولا	ثانيا	ثالثا	رابعا	خامسا	سادسا المستحق	سايحا	ثامنا المنصرف
الأرملة	تستحق	الحالة	(60)	60		60		60
الإبنة (أ) متزوجة	لا تستحق	رقم (1)	x	x	x	x	x	x
الإبنة (ب) (أنسة)	تستحق	بجدول		20		30		--
الإبنة (ج) (مطلقة)	تستحق	التوزيع	(60)	20		30		60
الإبنة (د) (أرملة)	تستحق			20		x	x	x

### ملاحظات :

- 1 - ناتج الخطوة رقم 6 يمثل النصيب المستحق في المعاش وعلي ذلك يكون المستحقون في المعاش في هذه الحالة هم : الأرملة والإبنة (ب) والإبنة (ج) .
- 2 - ناتج الخطوة رقم 8 يمثل النصيب المنصرف في المعاش وعلي ذلك يكون المستحقون لصرف المعاش في هذه الحالة هم : الأرملة والإبنة (ج) .
- 3 - رغم أن للإبنة (د) معاشا عن زوجها 100 جنيه وللإبنة (ب) دخلا صافيا من عمل 100 جنيه : بمعنى أن هاتين القيمتين متساويتين ، ولكن طبيعة كل منهما مختلفة عن الأخرى ، وقد ترتب على ذلك عدم استحقاق الإبنة (د) في حين أن الإبنة (ب) ظلت مستحقة في المعاش ولكنها موقوفة .

### ثالثا : أهمية التفرقة بين النصيب المستحق والنصيب المنصرف لكل مستحق :

تظهر أهمية التفرقة بين النصيب المستحق والنصيب المنصرف من المعاش لكل مستحق فيما يأتي :

#### 1- مدى توافر شرط الإعالة للأخوة والأخوات :

سبق أن أوضحنا في الفصل الأول من هذا الباب أنه من الشروط الواجب توافرها لاستحقاق الأخوة والأخوات في المعاش ، أن تثبت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لهم حال حياته .  
وقد أوضحنا في الفصل المشار إليه أنه يقتضي الأمر لإثبات الإعالة توافر ثلاثة شروط مجتمعة - الشرط الأول منها :  
" ألا يكون أي من أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش سبق استحقاقه في المعاش" .

ويقتضى الأمر عند بحث مدى توافر هذا الشرط أن يتم الاعتماد على ناتج الخطوة رقم 6 من خطوات توزيع المعاش السابق بيانها تفصيلا بالفصل السادس من هذا الباب (الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي لا يستحق كليا أو جزئيا) - وليس ناتج الخطوة رقم 8 من خطوات التوزيع والسابق بيانها تفصيلا بالفصل الثامن من هذا الباب (الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي يتم وقفه جزئيا أو كليا) .

بمعنى أن تكون العبرة في بحث هذا الشرط بهل يوجد مستحقين للمعاش ( ناتج الخطوة رقم 6 ) من عدمه ، وذلك بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء المستحقين مستحقين لصرف النصيب المستحق لهم ( ناتج الخطوة رقم 8 ) من عدمه .

ويمكن إيضاح ذلك في الأمثلة الآتية :

### مثال رقم (2) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 180 جنيها ، وكانت بيانات من وردت أسماؤهم بطلب الصرف كما يأتي:

- 1- ابنة - مترملة ولها معاش عن زوجها 200 جنية .
  - 2 - أخت - غير متزوجة .
- ووفقا لما سبق إيضاحه بالفصل الأول من هذا الباب من أنه في حالة وجود أخوة وأخوات باستمارة طلب الصرف مع أولاد يتم بحث مدى توافر شروط استحقاق الأولاد أولا .  
لذا فإنه يتم تطبيق خطوات توزيع المعاش على الابنة فقط كما يأتي :
- 1 - تستحق لكونها غير متزوجة .
  - 2 - رقم الحالة من جدول التوزيع = الحالة رقم (6) - ولد واحد .
  - 3 - نصيب فئة الأولاد في الحالة رقم (6)  $= 3/2 = 3/2$  المعاش .  
وبالتالي تستحق  $180 \times 3/2 = 120$  جنيها .
  - 4 - نظرا لأنها المستحقة الوحيدة في هذه الفئة ، فإنها تستحق كامل هذا النصيب أي 120 جنيها .
  - 5 - بتطبيق حدود الجمع بين المعاشات فإنها تصبح غير مستحقة في معاش والدها (120 جنيها ) وذلك لاستحقاقها معاشا عن زوجها ( ذو أولوية أعلى ) وقيمتها أكبر (200 جنيها).  
وحيث تصبح الابنة وفقا لما تقدم غير مستحقة للمعاش عن والدها ، فإنه يكون قد توافر للأخت أحد الشروط المطلوبة لإثبات الإعالة وهو عدم وجود أولاد للمؤمن عليه أو صاحب المعاش استحقوا في المعاش .

### مثال رقم (3) :

بفرض أن الابنة في المثال السابق رقم (2) لم تكن قد استحققت معاش عن زوجها ولكنها تعمل بأجر صافي 200 مقداره جنيه .

وعلي ذلك ووفقا لما سبق إيضاحه بهذا الباب من خطوات توزيع المعاش فإن موقف الابنة يكون كما يلي :

- 1- تستحق لكونها غير متزوجة .
- 2 - رقم الحالة من جدول التوزيع = الحالة رقم (6) - ولد واحد .
- 3 - نصيب فئة الأولاد في الحالة رقم (6)  $= 3/2 = 3/2$  المعاش .  
وبالتالي تستحق  $180 \times 3/2 = 120$  جنيها .
- 4 - نظراً لأنها المستحقة الوحيدة في هذه الفئة ، فإنها تستحق كامل هذا النصيب أي 120 جنيها .
- 5 - تظل مستحقة لنصيبتها - لعدم استحقاقها لمعاشات أخرى .
- 6 - تظل قيمة استحقاقها كما هي لعدم رد نصيب آخر عليها نتيجة عدم الاستحقاق كليا أو جزئيا لمستحقين آخرين .
- 7 - بتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل فإنه يتم إيقاف نصيبها في المعاش (لا تستحق صرفه) ومقداره 120 جنيها ، وذلك لحصولها علي دخل صافي من عمل مقداره 200 جنيه وهو أكبر من استحقاقها في المعاش ، وأكبر من حدود الجمع بينهما .  
وبالتالي فإن الابنة في هذا المثال تكون مستحقة في معاش والدها ولكنها موقوفة ، وبذلك يكون الشرط الأول من شروط إثبات الإعالة بالنسبة للأخت وهو عدم وجود أولاد استحقوا في المعاش لم يتحقق .

### ملاحظة :

رغم أن القيمة التي تحصل عليها الابنة في المثالين 2 ، 3 متساوية وهي 200 جنيه - إلا أن طبيعة كل منهما مختلفة ، فهذه القيمة في المثال رقم (2) معاش وبالتالي فقد أدى تطبيق القواعد الخاصة بحدود الجمع بين المعاشات إلي عدم استحقاق هذه الابنة في معاش والدها ، أما هذه القيمة في المثال رقم (3) فهي دخل من عمل وبالتالي فقد أدى تطبيق القواعد الخاصة بحدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل إلى وقف صرف النصيب في المعاش المستحق لها عن والدها .

علي ذلك فقد توافر للأخت الشرط الأول من الشروط اللازمة لإثبات الإعالة ( عدم وجود أولاد استحقوا في المعاش ، في المثال رقم (2) ولم يتوافر لها هذا الشرط في المثال رقم (3) ) .

## 2 - توزيع المكافأة :

تقتضى القواعد الخاصة بتوزيع المكافأة المستحقة في حالة وفاة المؤمن عليه بما يأتي:  
أ - يتم توزيع المكافأة علي مستحقي المعاش بنسبة الأنصبة المحددة لهم بجدول توزيع المعاش .

ب - إذا لم يوجد سوى مستحق واحد ، أو أكثر من مستحق من فئة واحدة لم يبلغ النصيب المستحق لهم في المعاش الواحد الصحيح ، صرفت له أولهم المكافأة بالكامل .

وينطبق ذلك على الحالات الآتية من جدول التوزيع :

رقم الحالة	المستحق في المعاش	النصيب المستحق
4	أرملة أو أرمل أو زوج فقط	4 / 3
6	ولد واحد	3 / 2
10	والد واحد أو والدين	2 / 1
11	أخ أو أخت أو أكثر	2 / 1

ج - إذا وجد أكثر من مستحق من فئتين مختلفتين لم تبلغ جملة الأنصبة المستحقة لهم في المعاش الواحد الصحيح ، فإنه يتم توزيع المكافأة بينهم بالكامل بالنسبة والتناسب بين الأنصبة المحددة لهم بجدول التوزيع :

وينطبق ذلك على الحالة رقم 12 من جدول التوزيع ( والد واحد أو والدين وأخ أو أخت أو أكثر ) حيث يستحق لفئة الوالدين النصف ولفئة الأخوة والأخوات الربع ، وبالتالي يكون مجموع نصيب هاتين الفئتين 4 / 3 المعاش .

ويتم توزيع المكافأة بينهما بالكامل بالنسبة والتناسب كما يلي :

$$4 / 1 : 2 / 1$$

وبتوحيد المقامات تصبح

$$4 / 1 : 4 / 2$$

وبحذف المقامات والتعامل مع البسط تصبح النسبة

$$1 : 2$$

بمعنى أن يكون إستحقاق كل من هاتين الفئتين في المكافأة

$$3 / 2$$

$$3 / 1$$

د - إذا لم يوجد مستحقون للمعاش وزعت المكافأة بين الورثة الشرعيين .

وباستقراء قواعد توزيع المكافأة تبعاً للاحتمالات المختلفة السابق بيانها نجد أنها كلها تدور حول الاستحقاق في المعاش من عدمه .

وعلى ذلك فإن الأمر يقتضي عند تحديد من يوزع عليهم المكافأة أن تكون العبرة بهل يوجد مستحقون للمعاش من عدمه ، وذلك بالاعتماد على ناتج الخطوة رقم 6 من خطوات التوزيع السابق بيانها بالفصل السادس من هذا الباب ( الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي لا يستحق كلياً أو جزئياً ) - وليس ناتج الخطوة رقم 8 من خطوات التوزيع والسابق بيانها تفصيلاً بالفصل الثامن من هذا الباب ( الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي يتم وقفه جزئياً أو كلياً ) .

بمعنى أن تكون العبرة في توزيع المكافأة بالمستحقين للمعاش ناتج الخطوة رقم 6 ،  
وذلك بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء المستحقين لصرف النصيب المستحق لهم  
( ناتج الخطوة رقم 8 ) من عدمه .

ويمكن إيضاح ذلك في الأمثلة الآتية :

مثال رقم ( 4 ) :

توفى مؤمن عليه عن معاش مقداره 200 جنيه ، وكان المستفيد عنه وفقاً لما جاء بطلب الصرف  
الوالد فقط ، ولم يكن مستحقاً لمعاش ولم يكن لديه دخل من عمل أو مهنة .  
ووفقاً لما سبق إيضاحه من خطوات توزيع المعاش ، فإنه يتم بحث حالة الوالد كما يأتي :

- 1 - يستحق - حيث لا توجد شروط خاصة باستحقاق الوالد .
- 2 - رقم الحالة من جدول التوزيع = الحالة رقم ( 10 ) - والد واحد أو والدين .
- 3 - نصيب فئة الوالدين في الحالة رقم ( 10 ) =  $2 / 1$  المعاش  
وبالتالي يستحق  $200 \times 2 / 1 = 100$  جنيه
- 4- نظراً لأنه المستحق الوحيد في هذه الفئة ، فإنه يستحق كامل هذا النصيب - أي 100 جنيه .
- 5 - يظل مستحقاً لهذا النصيب لكونه غير مستحق لمعاشات أخرى .
- 6 - يظل مستحقاً لهذا النصيب كما هو لعدم رد نصيب آخر عليه نتيجة لعدم الاستحقاق كلياً أو  
جزئياً لمستحقين آخرين .
- 7 - يظل مستحقاً لصرف هذا النصيب لعدم حصوله على دخل من عمل أو مهنة .
- 8 - يظل مستحقاً لصرف هذا النصيب كما هو لعدم رد نصيب آخر عليه نتيجة لعدم إستحقاق  
الصرف كلياً أو جزئياً لمستحقين آخرين .

وعلى ذلك فإن الوالد في هذه الحالة يكون هو المستحق الوحيد للمعاش المستحق له عن ابنه  
ويصرف له هذا النصيب لعدم حصوله على دخل من عمل أو مهنة ، وبالتالي يستحق المكافأة  
بالكامل .

مثال رقم ( 5 ) :

بافتراض أن الوالد في المثال رقم ( 4 ) السابق كان له معاش آخر مقداره 101 جنيهاً .  
يتم بحث حالته وفقاً لخطوات توزيع المعاش السابق إيضاحها بهذا الباب كما يلي :

- الخطوات من 1 إلى 4 كما هي في المثال رقم ( 4 ) .
- 5 - بتطبيق حدود الجمع بين المعاشات ، يصبح الوالد غير مستحق في معاش ابنه ( 100 جنيه )  
وذلك لاستحقاقه معاشاً عن نفسه ( ذو أولوية أعلى ) وقيمته أكبر ( 101 جنيهاً ) .  
وعلى ذلك لا يكون هناك مستحقون للمعاش في هذه الحالة ويتم توزيع المكافأة على الورثة  
الشرعيين - وحيث لا يوجد للابن مستفيدون سوى الوالد ، فإن المكافأة تصرف له بالكامل  
باعتباره الوارث الوحيد له وليس بصفته مستحقاً في المعاش .

مثال رقم ( 6 ) :

بافتراض أن الوالد في المثال رقم ( 4 ) كان له معاش آخر مقداره 99 جنيهاً .  
يتم بحث حالته وفقاً لخطوات توزيع المعاش السابق إيضاحها بهذا الباب كما يلي :

- الخطوات من 1 إلى 4 كما هي في المثال رقم ( 4 ) .
- 5 - بتطبيق حدود الجمع بين المعاشات ، يصبح الوالد مستحقاً من معاش ابنه جنيهاً واحداً فقط  
وهو يمثل الفرق بين المعاش المستحق له عن ابنه ( 100 جنيه ) والمعاش المستحق له عن  
نفسه ( 99 جنيهاً ) حيث أولويته أعلى عن معاش الإبن .
- 6 - يظل مستحقاً لهذا النصيب ( جنيهاً واحداً ) كما هو لعدم رد نصيب آخر عليه نتيجة لعدم  
الاستحقاق جزئياً أو كلياً لمستحقين آخرين .

- 7- يظل مستحقاً لأصرف هذا النصيب كما هو لعدم حصوله على دخل من عمل أو مهنة .  
8 - يظل مستحقاً لأصرف هذا النصيب كما هو لعدم رد نصيب آخر عليه نتيجة لعدم إستحقاق الصرف جزئياً أو كلياً لمستحقين آخرين .  
وعلى ذلك فإن الوالد في هذه الحالة يكون هو المستحق الوحيد للمعاش المستحق عن ابنه ويصرف له هذا النصيب لعدم حصوله على دخل من عمل أو مهنة ، وبالتالي يستحق المكافأة بالكامل ( رغم أنه مستحق لجزء من المعاش المستحق له عن ابنه ) .

#### مثال رقم ( 7 ) :

- بافتراض أن الوالد في المثال رقم ( 4 ) كان له دخل صافى من عمل 101 جنيهاً .  
يتم بحث حالته وفقاً لخطوات توزيع المعاش السابق إيضاحها بهذا الباب كما يلي :  
الخطوات من 1 إلى 6 كما هي في المثال رقم ( 4 ) .  
7 - بتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل ، يصبح الوالد غير مستحق الصرف في معاش ابنه ( 100 جنيهاً ) وذلك لحصوله على دخل من عمل ( 101 جنيهاً ) أكبر من النصيب المستحق له في معاش ابنه وأكبر من حدود الجمع بينهما .  
ومع عدم إستحقاق الوالد لأصرف النصيب المستحق له في معاش ابنه ، فإن ذلك لا ينفي أنه مستحقاً لهذا النصيب - حيث سبق أن أوضحنا أن الاستحقاق يتحدد بنتائج الخطوة رقم 6 من خطوات توزيع المعاش وليس ناتج الخطوة رقم 8 .  
فإن الوالد في هذه الحالة يكون هو المستحق الوحيد في المعاش ( رغم أنه لا يصرفه ) وبالتالي يستحق المكافأة بالكامل .

#### مثال رقم ( 8 ) :

- بافتراض أن الوالد في المثال رقم ( 4 ) كان له دخل صافى من عمل 99 جنيهاً .  
يتم بحث حالته وفقاً لخطوات توزيع المعاش السابق إيضاحها بهذا الباب كما يلي :  
الخطوات من 1 إلى 6 كما هي في المثال رقم ( 4 ) .  
7 - بتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل ، يصبح الوالد مستحقاً لأصرف في معاش ابنه ( 100 جنيهاً ) لمبلغ جنيهاً واحداً فقط ، وذلك لحصوله على دخل صافى من عمل 99 جنيهاً .  
ورغم أن المستحق الصرف للوالد في هذه الحالة جنيهاً واحداً فقط ، إلا أن ذلك لا ينفي عنه أنه المستحق الوحيد للمعاش عن ابنه ، حيث سبق أن أوضحنا أن الاستحقاق يتحدد بنتائج الخطوة رقم 6 .  
فإن الوالد في هذه الحالة يكون هو المستحق الوحيد في المعاش عن ابنه ( رغم أنه يصرف منه جنيهاً واحداً فقط ) وبالتالي يستحق المكافأة بالكامل .

ويمكن تلخيص الأمثلة من 4 إلى 8 في الجدول الآتي :

مثال رقم	نصيب الوالد في معاش ابنه	المعاش المستحق عن نفسه	المستحق للوالد عن ابنه ناتج خطوة (6)	الدخل الصافي للوالد من عمل	المستحق الصرف للوالد عن ابنه ناتج خطوة (8)	مستحق المكافأة باعتباره
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
4	100	000	100	000	000	مستحق في المعاش ميراث شرعي
5	100	101	000	000	000	مستحق في المعاش
6	100	99	001	000	001	مستحق في المعاش
7	100	000	100	101	000	مستحق في المعاش
8	100	000	100	99	001	مستحق في المعاش

### ملاحظات :

- 1 - تم صرف المكافأة للوالد باعتباره مستحقاً للمعاش فى المثال رقم 6 رغم أنه مستحق جزء منه فقط .
- 2 - تم صرف المكافأة للوالد باعتباره مستحقاً للمعاش فى المثال رقم 7 رغم أنه غير مستحق صرفه .
- 3 - تم صرف المكافأة للوالد باعتباره مستحقاً للمعاش فى المثال رقم 8 رغم أنه مستحق صرف جزء منه .

### 3 - تحديد مبلغ التعويض الإضافي :

- تقتضى القواعد الخاصة بتحديد التعويض الإضافي فى حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش بما يلي :
- أ - يضاعف مبلغ التعويض الإضافي فى حالة وفاة المؤمن عليه دون وجود مستحقين للمعاش .
  - ب - يستحق مبلغ التعويض الإضافي فى حالة وفاة صاحب المعاش دون وجود مستحقين فى المعاش .

وباستقراء البندين أ ، ب السابقين يتبين أن مضاعفة مبلغ التعويض الإضافي فى حالة وفاة المؤمن عليه من عدمه ، واستحقاق مبلغ التعويض الإضافي فى حالة وفاة صاحب المعاش من عدمه ، إنما يرتبط بوجود مستحقين للمعاش من عدمه . وعلى ذلك فإن الأمر يقتضى عند بحث هذا الأمر أن تكون العبرة بهل يوجد مستحقين للمعاش من عدمه ، وذلك بالاعتماد على ناتج الخطوة رقم 6 من خطوات التوزيع السابق بيانها بالفصل السادس من هذا الباب ( الرد والأيلولة للنصيب فى المعاش الذى لا يستحق كلياً أو جزئياً ) - وليس ناتج الخطوة رقم 8 من خطوات التوزيع السابق بيانها تفصيلاً بالفصل الثامن من هذا الباب ( الرد والأيلولة للنصيب فى المعاش الذى يتم وقفه جزئياً أو كلياً ) .

بمعنى أن تكون العبرة فى اتخاذ هذا القرار بهل يوجد مستحقين للمعاش ( ناتج الخطوة رقم 6 ) ، وذلك بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء المستحقين مستحقين لصرف النصيب المستحق لهم ( ناتج الخطوة رقم 8 ) من عدمه .

ويمكن إيضاح ذلك فى الأمثلة الآتية والتي يتم الاعتماد فيها على ذات الفروض التى تم استخدامها فى الأمثلة من 4 إلى 8 السابقة والتي تم تلخيصها فى الجدول السابق - وذلك كما يأتي :

مبلغ التعويض الإضافي	المستحق الصرف للوالد عن ابنه (ناتج خطوة 8)	الدخل الصافي للوالد من عمل	المستحق من المعاش عن ابنه (ناتج خطوة 6)	المعاش المستحق له عن نفسه	نصيب الوالد فى معاش ابنه	معتمد علي بيانات المثال رقم	مثال رقم
لا يضاعف	جنيه 100	جنيه 000	جنيه 100	جنيه 000	جنيه 100	4	9
يضاعف	000	000	000	101	100	5	10
لا يضاعف	001	000	001	099	100	6	11
لا يضاعف	000	101	100	000	100	7	12
لا يضاعف	001	099	100	000	100	8	13

#### ملاحظات :

- 1 - لم يتم مضاعفة مبلغ التعويض الإضافي في المثال رقم 11 رغم عدم استحقاق الوالد لكل المعاش المستحق له عن ابنه .
- 2 - لم يتم مضاعفة مبلغ التعويض الإضافي في المثال رقم 12 باعتبار أن الوالد مستحقا في المعاش رغم أنه غير مستحق صرفه .
- 3 - لم يتم مضاعفة مبلغ التعويض الإضافي في المثال رقم 12 باعتبار أن الوالد مستحقا في المعاش رغم أنه يستحق صرف جزء منه .

#### 4 - تحديد منحة الزواج للبنات والأخت ومنحة قطع المعاش للإبن والأخ :

يستحق للبنات أو الأخت التي يقطع معاشها للزواج ، كما يستحق للإبن أو الأخ الذي يتوافر بشأنه أحد أسباب قطع المعاش - منحة تعادل المعاش المستحق لها أوله في تاريخ القطع وذلك بحد أدنى مقداره مائتي جنيه .  
ولا يستحق صرف هذه المنحة إلا لمرة واحدة .

ويراعى في تحديد قيمة المنحة المشار إليها أن يتم تحديدها على أساس المعاش المستحق لأي منهم في تاريخ القطع بصرف النظر عما إذا كان هذا النصيب مستحق الصرف من عدمه ، وكذا بصرف النظر عما إذا كان هذا النصيب يصرف بقيمة تزيد أو تقل على النصيب المستحق .

ويمكن إيضاح ذلك في الأمثلة الآتية :

#### مثال رقم (14) :

توفى مؤمن عليه عن معاش مقداره 480 جنيها ، وكانت بيانات من وردت أسماؤهم بطلب الصرف كما يأتي :

- 1 - أرملة - متوافر بالنسبة لها شروط الاستحقاق .
  - 2 - ابنة - غير متزوجة تعمل بأجر صافي 300 جنيه .
  - 3 - ابنة - غير متزوجة ليس لها دخل من عمل أو مهنة .
- ووفقا لما سبق إيضاحه بالفصول السابقة من هذا الباب يتم توزيع المعاش كما يأتي :
- 1 - بمراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف تبين توافر شروط استحقاق المعاش لكل من الأرملة والابنتين .
  - 2 - رقم الحالة من جدول التوزيع الحالة رقم 1 .
  - 3 - نصيب فئة الأراامل من المعاش  $480 \times \frac{2}{1} = 240$  جنيها .  
ونصيب فئة الأولاد من المعاش  $480 \times \frac{2}{1} = 240$  جنيها .
  - 4 - نصيب الأرملة  $240 \div 1 = 240$  جنيها .  
ونصيب كل ابنة  $240 \div 2 = 120$  جنيها .
  - 5 - لا تطبق خطوة مراعاة حدود الجمع بين المعاشات لعدم وجود معاشات أخرى لأي من المستحقين .
  - 6 - لا تطبق خطوة رد النصيب في المعاش الذي لا يستحق كليا أو جزئيا لعدم وجود مثل هذا النصيب في هذه الحالة .
  - 7 - بتطبيق خطوة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل بالنسبة للإبنة الأولى ، فإنه يتم وقف نصيبها حيث تحصل على دخل صافي من العمل ( 300 جنيه ) يزيد على قيمة استحقاقها في المعاش ( 120 جنيها ) .  
ويزيد على حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل .

8 - تطبيق خطوة رد النصيب فى المعاش الذى لا يستحق الصرف حيث يتم رد نصيب الإبنة الأولى فى المعاش إلى الإبنة الثانية ليصبح نصيبها المستحق الصرف .  
= 120 (النصيب المستحق) + 120 (النصيب المردود) = 240 جنيها .

وعلى ذلك يكون التوزيع النهائى للمعاش فى هذه الحالة كما يأتى :

النصيب المنصرف ( ناتج الخطوة 8 )	النصيب المستحق ( ناتج الخطوة 6 )	المستفيد
جنيه 240 000 240	جنيه 240 120 120	الأرملة الإبنة الأولى الإبنة الثانية

وبفرض قطع معاش الإبنة الأولى أولاً لزوجها ، فإنه يتم تحديد منحة الزواج المستحقة لها على أساس النصيب المستحق لها وليس المنصرف - بمعنى أن تكون المنحة المستحقة لها  $12 \times 120 = 1440$  جنيها .

وبفرض قطع معاش الإبنة الثانية أولاً لزوجها ، فإنه يتم تحديد منحة الزواج المستحقة لها على أساس النصيب المستحق لها أيضا وليس المنصرف - بمعنى أن تكون المنحة المستحقة =  $120 \times 12 = 1440$  جنيها .

#### مثال رقم (15) :

فى المثال السابق رقم (14) افترضنا زواج الإبنة الأولى أولاً مرة ، ثم افترضنا زواج الإبنة الثانية أولاً مرة أخرى ، وفى كل من الفرضين تم تحديد المنحة المستحقة لكل منهما على أساس النصيب المستحق وليس المنصرف .

ونظراً لأنه عند قطع نصيب أحد الأولاد يتم رد هذا النصيب على باقى الأولاد المستحقين فى تاريخ القطع - لذا فإنه إذا ما افترضنا زواج الإبنة الثانية أولاً فإنه يتم تحديد المنحة لها على أساس المعاش المستحق لها فى تاريخ القطع وهو 120 جنيها وليس النصيب المنصرف لها وهو 240 جنيها .

أى  $120 \times 12 = 1440$  جنيها .

وبترتب على قطع معاش الإبنة الثانية أن يتم رده على الإبنة الأولى ليصبح استحقاقها فى المعاش كما يلي :

120 (النصيب المستحق) + 120 (النصيب المردود عليها) = 240 جنيها .

وحيث أنها تعمل بأجر (300 جنيه) يزيد على استحقاقها فى المعاش (240 جنيها) فإنها لا تستحق صرف هذا المعاش .

ويتم رد هذا النصيب على الأرملة بمراعاة ألا يجاوز نصيبها المستحق الصرف من المعاش الحد الأقصى المقرر لفئة الأراامل وهو :

$4/3$  المعاش - أى  $480 \times 3/4 = 360$  جنيها .

وعلى ذلك يصبح توزيع المعاش كما يأتى :

النصيب المنصرف	النصيب المستحق	المستفيد
جنيه 360 000 000	جنيه 240 240 000	الأرملة الإبنة الأولى الإبنة الثانية



بفرض زواج الإبنة الأولى بعد ذلك ، فإنه يتم تحديد المنحة المستحقة لها على أساس استحقاقها في المعاش وهو 240 جنيها - أي تكون المنحة المستحقة =  $12 \times 240 = 2880$  جنيها .  
ويترتب على قطع معاش الإبنة الأولى لزواجها أن يتم رد نصيبها المستحق في المعاش على الأرملة ، بمراعاة الحد الأقصى المقرر لفئة الأرامل وهو  $4/3$  المعاش - أي  $480 \times 4/3 = 360$  جنيها .

وعلى ذلك يصبح توزيع المعاش كما يأتي :

المستفيد	النصيب المستحق	النصيب المنصرف
الأرملة	جنيه	جنيه
الإبنة الأولى	360	360
الإبنة الثانية	000	000
	000	000

## الفصل العاشر أحكام خاصة بصرف المعاشات للمستحقين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش

### أولا : مستندات الصرف :

1 - يقدم طلب الصرف علي النموذج رقم 119 المتوافر " مجانا " بمكاتب ومناطق الهيئة المختصة بعد إستيفاء جميع بياناته وإعتماده إداريا .  
ويجوز عدم التصديق الإداري على هذا النموذج ، بشرط حضور أسرة المؤمن عليه أو صاحب المعاش إلى المنطقة أو المكتب التأميني المختص للتوقيع على النموذج أمام الموظف المختص وفي هذه الحالة يجب توقيع الموظف ومديره المباشر بما يفيد أن التوقيع تم أمامه ويعتمد النموذج من مدير المنطقة أو المكتب وتختتم بخاتم شعار الجمهورية الخاص بالمنطقة أو المكتب التأميني .

### 2 - يرفق بطلب الصرف المستندات الآتية :

أ - شهادة الوفاة أو مستخرج رسمي منها أو ملخص شهادة الوفاة المختوم بخاتم شعار الجمهورية .

ب - شهادة من أحد معاهد أو جهات التعليم التي لا تجاوز مرحلة الحصول على البكالوريوس أو الليسانس تثبت إلتحاق مستحق المعاش من الأولاد أو الأخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين ولم يجاوزوا سن السادسة والعشرين في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ..  
وذلك بالإضافة إلى إقرار معتمد إداريا بعدم الإلتحاق بعمل .

ج - الشهادة الدالة على الحصول علي مؤهل نهائي وذلك بالنسبة للأولاد والأخوة الذكور الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية :

(1) تجاوز سن الحادية والعشرين في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

(2) لم يلتحق بعمل أو لم يزاول مهنة - مع تقديم إقرار بذلك معتمدا إداريا .

(3) لم يبلغوا سن :

( أ ) السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس .  
(ب)الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأقل .

د - الإستمارة رقم 119 مكرر المتوافرة بمكاتب ومناطق الهيئة المختصة مجانا مستوفاة ومعتمدة إداريا عن كل من الأخوة والأخوات علي حدة الذين يتضمنهم طلب الصرف - بمراعاة أن يرفق بها المستندات المؤيدة للدخل في الحالات التي لا تتوافر فيها بيانات هذا الدخل بنظام المعلومات والذي يمكن الاستعلام عنه بالرقم التأميني لصاحب هذا الدخل .

هـ - قراروصاية المتضمن متولي شئون القصر في حالة عدم وجود :

(1) الولي الطبيعي " الأب " - أو

(2) الأم في حالة وفاة الأب .

(3) الولي الشرعي " وهو الجد الصحيح أى والد الأب .

وذلك بمراعاة أولوية هذا الترتيب .

و - بيان معتمد من الجهة المستحق منها المعاش الآخر للمستحق يتضمن قيمة هذا المعاش وصلة قرابته بالمستحق عنه وتاريخ الإستحقاق .

ز - بيان معتمد بالدخل من عمل إن وجد " أجر أساسي ومتغير " وما يخصم منه من ضرائب وإشتراك التأمين الإجتماعي .

ح - بيان معتمد بالدخل من مهنة وتاريخ ممارستها .

3 - يلتزم المستحقون بإستيفاء بيانات نموذج طلب الصرف المعد لهذا الغرض فإذا تعذر إستيفاء بيانات بعضهم فيتم صرف النصيب المستحق لمن أستوفيت بياناته بإفتراض إستحقاق المستحقين الذين لم يوقعوا على النموذج .

4 - لا يتطلب الأمر تعليق صرف المستحقات على أى من المستندات الآتية :  
أ - قرار الوصاية " غير مطلوب " :

حيث تصرف مستحقات القصر إلى الولى الطبيعى وهو الأب ، وفى حالة عدم وجوده تصرف مستحقاتهم إلى والدتهم ، وفى حالة عدم وجودها تصرف إلى الولى الشرعى ( والد الأب ) وفى حالة عدم وجوده يكون الصرف للوصي بوجب قرار الوصاية .

ب - الإعلام الشرعى " غير مطلوب " :

حيث تصرف المبالغ المستحقة للورثة الشرعيين على أساس البيانات الواردة بطلب الصرف - وذلك لتضمن طلب الصرف للوفاة جزءا خاصا ببيانات الورثة الشرعيين .

ج - وثيقة زواج الأرملة " غير مطلوبة " :

حيث يكتفى ببيان أن الزواج موثق فى الحقل المخصص لهذا البيان بالجزء المخصص للأرملة بنموذج طلب الصرف .

ثانيا : إجراءات الصرف :

1 - تصرف المعاشات والمبالغ المستحقة للقصر للولى أو الوصي الذى تحدد صفته بقرار وصاية ، وذلك وفقا للترتيب الآتي :

أ - الولى الطبيعى وهو الأب .

ب - وتعتبر الأم فى حكم الأب فى حالة عدم وجوده وتصرف لها معاشات القصر من أبنائها .

ج - الولى الشرعى وهو الجد الصحيح أى والد الأب .

د - للوصي المتولى شئون القصر وتثبت صفته بقرار وصاية .

2 - إذا زادت قيمة المبالغ المستحقة للقصر على 3000 جنيه فيتعين التأشير على الشيكات المستخرجة بالقدر الزائد على هذا الحد بعدم الصرف إلا بعد الحصول على إذن من نيابة الأحوال الشخصية - ويقصد بهذه المبالغ تلك المستحقة دفعة واحدة كتعويض المدة الزائدة وتعويض الدفعة الواحدة والتعويض الإضافى والمكافأة ولا يسرى ذلك على متجمد المعاش بإعتباره حقا دوريا .

3 - فى جميع الأحوال تلتزم جهات الصرف بأن تخطر نيابة الأحوال الشخصية المختصة بقيمة المعاش والمبالغ المستحقة وإسم من تصرف إليه وعنوانه ودرجة قرابته للقصر .

4 - يجوز للمحكمة أن تصدر قرارا بتحديد الشخص الذى يصرف له المعاشات والمبالغ المستحقة للقصر بالمخالفة للترتيب السابق .

وفى هذه الحالة يبدأ صرف المعاشات للشخص الذى عينته المحكمة إعتبارا من أول الشهر التالى لإخطار الهيئة المختصة بقرار المحكمة .

5 - فى حالة تعيين وصى غير الأرملة على شئون القصر تصرف معاشات القصر إليه إعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ تقديم قرار الوصاية وكذلك المعاشات التى لم تصرف حتى هذا التاريخ .

6- فى حالة ما إذا كانت الأرملة قاصرة فإنه يتم صرف مستحقاتها ومستحقات أولادها إلى وليها الطبيعى أو الشرعى أو الوصي عليها أو متولى شئونها الذى يثبت صفته بقرار وصاية وبمراعاة هذا الترتيب .

- 7 - فى حالة وجود حمل مستكن يتم توزيع المعاش على المستحقين بإفترض عدم وجوده ويعاد توزيع المعاش على المستحقين بما فيهم الحمل إعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ إنفصاله حياً.
- 8 - يستمر صرف المعاشات للقصر بعد بلوغهم سن الرشد " 21 سنة " إلى الولى أو الوصي القائم على شئونهم ما لم يتقدم أحدهم لصرف المعاش باسمه .
- 9 - إذا تزوجت الأرملة بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو إذا كانت الأم مطلقة وتزوجت من آخر فإنه يتم صرف مستحقات أولادها لها طالما ظل الأولاد فى رعايتها رغم زواجها من غير أبيهم .  
وتثبت الأم " الأرملة أو المطلقة " أن الأولاد يقيمون معها بشهادة إدارية .  
أما إذا انفصل الأولاد القصر عن أمهم بعد زواجها فإن مستحقاتهم تصرف للولى الشرعى فإذا لم يوجد فتصرف للقائم على شئونهم وتثبت صفته بقرار وصاية .
- 10 - يجوز صرف المعاشات بمقتضى توكيل على النموذج رقم (190) المرفق بالقرار الوزاري رقم 554 لسنة 2007.  
ولا يخل هذا التوكيل بصرف المعاش لصاحب الشأن بنفسه.

### ثالثاً : تاريخ بدء صرف المعاش للمستحقين فى تاريخ الوفاة :

- 1 - يصرف المعاش للمستحقين الذين تتوافر في شأنهم شروط إستحقاق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذى وقعت فيه وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ولو كان تاريخ الوفاة آخر يوم فى الشهر .
- 2 - بالنسبة للحمل المستكن يصرف المعاش من أول الشهر التالي للشهر الذى ولد فيه حياً.

### رابعاً : الإخطار عن حالات القطع والوقف واستمرار الاستحقاق :

- 1- على من يتولى صرف المعاش باسمه أو نيابة عن غيره إخطار الجهة الملتزمة بصرف المعاش بكل ما من شأنه أن يؤدى إلى وقف صرف المعاش كله أو بعضه أو قطعه وفقاً لأحكام القانون بمجرد حدوث سبب الوقف أو القطع وعلى الأخص فى الحالات الآتية :
  - أ - وفاة صاحب المعاش أو مستحقه .
  - ب - زواج المستحقات .
  - ج - الإلتحاق بأي عمل أو الاشتغال بأي مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح مع ذكر تاريخ الإلتحاق أو مباشرة المهنة والجهة التى يعمل بها ومقدار الدخل من هذا العمل وأي تعديل يطرأ عليه فى كل حالة وقيمة ما يخصم منه من ضرائب واشتراكات التأمين الاجتماعى .
  - د - يقدم بيان بالدخل المعدل فى يناير من كل سنة .
  - هـ - إستحقاق معاش آخر من الخزانة العامة أو الصندوق الملتزم بالمعاش أو الصندوق الأخر مع بيان سبب الاستحقاق وقيمة المعاش وصلة القرابة بالمستحق عنه.
- 2 - فى جميع هذه الأحوال يلزم تقديم المستند الدال على وجود سبب الوقف أو القطع .
- 3 - يتعين الامتناع عن صرف المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تحقق سبب وقف أو قطع المعاش ، وذلك دون إخلال بحالات الجمع بين المعاش والدخل ، فيما عدا حالة الوفاة قبل صرف المعاش فيمتنع الصرف فيها اعتباراً من أول الشهر الذى وقعت فيه الوفاة .

4 - علي من يتولى صرف المعاش بموجب توكيل أن يقدم إلى الجهة التأمينية المختصة كل سنتين تبدأ من تاريخ العمل به إقراراً من الموكل على النموذج رقم ( 197 ) المرفق بالقرار الوزاري رقم 554 لسنة 2007 بإستمرار سريان التوكيل. ويلتزم الصندوق المختص بإخطار صاحب الشأن بنموذج الإقرار المشار إليه في المواعيد المحددة.

5 - يعتبر تقديم الإقرار المشار إليه في الميعاد المحدد شرطاً لإستمرار صرف المعاش بموجب التوكيل .

6 - على الأبناء أو الأخوة الذكور من الطلبة عند بلوغهم سن الحادية والعشرين أو متولى شئونهم أن يقدموا إلى الجهة الملزمة بصرف المعاش شهادة من إحدى جهات التعليم التي لا تجاوز التعليم الجامعي أو العالي بقيدهم بها .

7 - يتعين على الأبناء أو الأخوة الذكور عند بلوغهم سن الحادية والعشرين أو متولى شئونهم أن يقدموا طلباً إلى الهيئة المختصة لإستمرار صرف المعاش إذا كان الإبن أو الأخ عاجزاً عن الكسب - على أن تثبت حالة العجز بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي .

8 - على الإبن أو الأخ الذي جاوز سن الحادية والعشرين وكان حاصلاً على مؤهل نهائي - أن يقدم إلى الهيئة المختصة صورة من هذا المؤهل مرفقاً به إقرار معتمداً إدارياً بعدم التحاقه بالعمل - ويقدم هذا الإقرار سنوياً لحين التحاقه بالعمل أو بلوغه سن السادسة والعشرين إذا كان حاصلاً على مؤهل عالي أو سن الرابعة والعشرين إذا كان حاصلاً على مؤهل متوسط بحسب الأحوال .

9 - في حالة وجود حمل مستكن يعاد توزيع المعاش باعتباره مستحقاً للمعاش من أول الشهر التالي لتاريخ انفصاله حياً ، ويكون ذلك بناءً على طلب مرفقاً به شهادة ميلاد الطفل أو صورة فوتوغرافية منها تعتمد من الموظف المختص بالهيئة المختصة بعد إطلاعه على الأصل .

#### خامساً : توافر شروط الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش :

1 - على المستحقات اللاتي يطلقن أو يترملن بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش التقدم بطلب " لمنحهن معاشاً جديداً أو لإعادة صرف المعاش السابق قطعه " مرفقاً به شهادة وفاة الزوج أو وثيقة الطلاق منه أو صورة فوتوغرافية من هذه المستندات مع مطابقتها مع الأصل والتوقيع بما يفيد إجراء المطابقة بمعرفة الموظف المختص بالهيئة - على أن ترفق بشهادة وفاة الزوج شهادة إدارية تفيد أن المتوفى كان زوجاً لها أو وثيقة الزواج أو صورتها .

2 - تتقدم الأرملة التي قطع معاشها بسبب زواجها إذا طلقت أو ترملت بذات المستندات المشار إليها بالبند 1 السابق بالإضافة إلى شهادة إدارية تفيد عدم استحقاقها لأي معاش عن الزوج الأخير .

3 - على الإبن أو الأخ إذا عجز عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش أن يتقدم بطلب لمنحة معاشاً جديداً أو لإعادة صرف معاشه السابق قطعه على أن تثبت حالة العجز بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي .

4 - على الإبن أو الأخ الذي لم يبلغ السادسة والعشرين وكان المعاش المستحق له لم يرد على باقي المستحقين بعد قطعه أن يتقدم بطلب لإعادة صرف معاشه السابق في حالة تجنيده على أن يرفق بطلبه شهادة من القوات المسلحة ببيان مدة التجنيد الإلزامية .

سادساً : التخلف عن الإخطار بالبيانات الواجب تقديمها للهيئة المختصة أو تقديم بيانات غير صحيحة :

- 1 - على الجهة الملتزمة بالصرف أن تطالب بالمبالغ التي تصرف بغير وجه حق من الصندوق نتيجة تقديم بيانات غير صحيحة أو الامتناع عن الإخطار عن البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة وعلى الأخص البيانات الخاصة بوقف المعاش أو قطعه.
- 2 - يجوز لمدير عام الهيئة أو من ينيبه إعطاء مهلة لسداد هذه المبالغ أو تقسيطها وذلك كله دون الإخلال بإبلاغ النيابة العامة إذا كان لذلك مقتضى .

#### سابعاً: التخلف عن تقديم طلب الصرف فى الموعد القانوني :

- 1 - يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي فى ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق وإلا انقضى الحق فى المطالبة بها .
- 2 - تعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة المطالبة بباقي المبالغ المستحقة .
- 3 - ينقطع سريان الميعاد المشار إليه بالنسبة إلى المستحقين جميعاً إذا تقدم أحدهم بطلب فى الموعد المحدد
- 4 - وذلك بمراعاة الآتي :

#### أ - قبل 12 / 6 / 2009 تاريخ العمل بالقانون رقم 130 لسنة 2009 :

إذا قدم طلب الصرف بعد مضي خمس سنوات من أي من التواريخ المشار إليها يتم صرف المعاش اعتباراً من أول الشهر الذى قدم فيه طلب الصرف ، وتسقط الحقوق التأمينية الأخرى ، على أنه يجوز التجاوز عن التأخير فى تقديم طلب الصرف خلال الميعاد المحدد إذا كانت هناك أسباب تبرر التأخير.

#### ب - اعتباراً من 12 / 6 / 2009 تاريخ العمل بالقانون رقم 130 لسنة 2009 يراعى الآتي:

##### (1) بالنسبة للمعاش :

إذا قدم طلب الصرف بعد مضي خمس سنوات من أي من التواريخ المشار إليها يتم صرف المعاش اعتباراً من أول الشهر الذى قدم فيه طلب الصرف بالإضافة إلى قيمة المعاشات المستحقة عن الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديم الطلب بما فيها الزيادات التى طرأت على هذا المعاش .

##### (2) بالنسبة لباقي الحقوق التأمينية :

إذا قدم طلب الصرف بعد مضي خمسة عشرة سنة من أي من التواريخ المشار إليها ، فإنه يسقط الحق فيها ولا يتم صرفها لأى سبب من الأسباب.

**الباب الثانى**  
**شروط استمرار إستحقاق المعاش**  
**واستمرار الصرف**  
**وعودة الحق فى الاستحقاق والصرف**  
**وتوافر شروط الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش**

تناولنا فى الباب الأول من هذا الكتاب قواعد توزيع المعاش فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .  
وحيث يتطلب الأمر ضرورة استمرار توافر الشروط المؤهلة لاستحقاق المعاش وكذا تلك المؤهلة لاستمرار إستحقاق الصرف .  
كما قد تتوافر شروط إستحقاق المعاش مرة أخرى لمن يكون قد سبق قطع معاشه من المستحقين ، أو يزول سبب إيقاف صرف المعاش لأى منهم .  
أيضاً قد تتوافر شروط إستحقاق المعاش لأحد المستفيدين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعد تاريخ الوفاة .  
لذا نتناول فى هذا الباب الموضوعات المشار إليها وذلك بإقرار فصل قائم بذاته لكل منها ، وذلك على النحو التالي :

- الفصل الأول** : حالات قطع المعاش .
- الفصل الثانى** : حالات إيقاف المعاش .
- الفصل الثالث** : حالات عودة الحق فى المعاش السابق قطعه .
- الفصل الرابع** : حالات إعادة صرف المعاش السابق إيقافه .
- الفصل الخامس** : حالات توافر شروط إستحقاق المعاش بعد تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

## الفصل الأول حالات قطع المعاش

يقطع معاش المستحق جزئياً أو كلياً في حالة توافر أى من الحالات الموضحة فيما يلي والتي نستعرضها تبعا لنوع المستحق :

**أولا : بالنسبة لكافة المستحقين :**

وتشمل جميع المستحقين ( الأرملة - الأرملة - الإبن - البنت - الوالد - الوالدة - الأخ - الأخت) .

وتتمثل الحالة الوحيدة لقطع المعاش التي يشترك فيها كافة المستحقين في :

**وفاة المستحق :**

ويراعى في هذه الحالة ما يلي :

- 1 - يقطع المعاش من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة .
- 2 - إذا كان المعاش قد تم صرفه قبل الوفاة فيكون القطع من أول الشهر التالي لشهر الوفاة.
- 3 - عند قطع معاش أحد المستحقين ورده كلياً أو جزئياً وسبق أن تم تحسين معاشه بصفة استثنائية بذاته وباسمه ، يراعى قطع المعاش الاستثنائي المقرر له وعدم رده على باقى المستحقين ، ولا يعتبر المعاش الاستثنائي جزء من المعاش الذي يتم رده على باقى المستحقين (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1333 لسنة 2013 باعتماد قرارات لجنة المعاشات والمكافأة الاستثنائية والصادر بتاريخ 2013/11/14 ، وتعليمات الصندوق الحكومي رقم (12) لسنة 2015 ، ويعمل بها من 2013/11/14).
- 4 - بمراعاة ما تضمنه البند 3 السابق ، يتم رد النصيب فى المعاش الذى يتم قطعه على باقى المستحقين من أول الشهر الذى يتم فيه القطع .

وذلك بمراعاة القواعد السابق بيانها تفصيلاً فى الفصل السادس من الباب الأول ( الرد والأيلولة للنصيب فى المعاش الذى لا يستحق جزئياً أو كلياً ) والتي نوجزها فيما يلي :

أ - يتم الرد على باقى المستحقين من ذات الفئة ، ويتم توزيع النصيب المقطوع عليهم بالتساوى دون تفرقة بين ذكر أو أنثى .

ب - فى حالة عدم وجود مستحقين آخرين من ذات الفئة المقطوع نصيبها يتم توزيع النصيب المقطوع على باقى المستحقين من الفئات الأخرى بمراعاة الترتيب الموضح بالجدول التالى :

المستحق المقطوع نصيبه	الفئة التى يتم الرد عليها
من فئة الأزواج	1 - فئة الأولاد 2 - فئة الوالدين 3 - فئة الأخوة والأخوات
من فئة الأولاد	1 - فئة الأزواج 2 - فئة الوالدين
من فئة الوالدين	1 - فئة الأزواج 2 - فئة الأولاد 3 - فئة الأخوة والأخوات

ج - يتحدد نصيب المستحق الذى يتم الرد عليه بما لا يجاوز الحد الأقصى للنصيب المحدد له بجدول التوزيع وهو كما يلي :



الحد الأقصى للنصيب المحدد بجدول التوزيع	فئة المستحق
4 /3 المعاش	الأزواج ( واحد أو أكثر )
3 /2 فقط	ولد واحد فقط
كامل المعاش بمراعاة ألا يزيد نصيب الواحد منهم علي 3 /2 المعاش	أكثر من ولد
2 /1 المعاش	الوالدان ( واحد أو إثنان )
2 /1 المعاش	الأخوة والأخوات ( واحد أو أكثر )

د - يتحدد نصيب الفئة التي يتم الرد عليها بمراعاة الحد الأقصى المشار إليه بالبند (ج) السابق حتي ولو وجدت فئات أخرى تستحق جزئيا في الحالة الجاري رد النصيب المقطوع فيها علي باقي المستحقين.

هـ - في حالة زيادة نصيب الفئة التي يتم الرد عليها علي الحد الأقصى للنصيب المحدد لها بجدول التوزيع فإنه يتم رد هذه الزيادة علي الفئة التالية وذلك بمراعاة الأولويات السابق إيضاها .

و - يسمي النصيب المستحق لكل مستفيد بعد تطبيق الخطوات المتقدمة - نتيجة قطع معاش أحد المستحقين جزئيا أو كليا نصيبا مستحقا .

#### مثال رقم (1) :

توفيت والدة مستحقة في المعاش بتاريخ 2015/8/5 يتم قطع نصيبها في المعاش اعتبارا من 2015/8/1 ( أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ) . حيث لم يكن قد حل بعد تاريخ بداية صرف المعاش (2015/8/10) .

#### مثال رقم (2) :

بفرض وفاة الوالدة في المثال رقم (1) السابق بتاريخ 2015/8/25 وكانت لم تصرف المعاش المستحق لها حتى تاريخ الوفاة - رغم أن بداية صرف المعاش (2015/8/10) . يتم قطع نصيبها في المعاش اعتبارا من 2015/8/1 ( أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ) .

#### مثال رقم (3) :

بفرض أن الوالدة في المثال رقم (2) السابق كانت قد صرفت المعاش المستحق لها قبل تاريخ الوفاة . يتم قطع نصيبها في المعاش اعتبارا من 2015/9/1 (أول الشهر التالي لشهر الوفاة )

#### مثال رقم (4) :

توفيت أرملة مستحقة لنصيب مقداره 75 جنيها بتاريخ 2015/10/2 وكان باقي المستحقين إبن وإبنة مستحق لكل منهم 37.5 جنيه . يتم قطع نصيب الأرملة اعتبارا من 2015/10/1 ( أول شهر الوفاة ) ويتم رده علي الإبن والإبنة اعتبارا من هذا لتاريخ ليصبح نصيب كل منهما في المعاش 75 جنيها .

#### مثال رقم (5) :

بفرض أنه كان في المثال السابق والدة فقط مستحقة - ولا يوجد أولاد - بمعنى أن الأرملة كانت مستحقة 3 /2 المعاش (100جنيه) والوالدة مستحقة 3 /1 المعاش (50 جنيها ) . يتم رد نصيب الأرملة علي الوالدة بمراعاة الحد الأقصى لنصيب الوالدة في هذه الحالة وهو 2 /1 المعاش . بمعنى أن يستحق لها 75 جنيها اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه وفاة الأرملة .

### مثال رقم (6) :

توفيت أرملة مستحقة لنصيب مقداره 100 جنيه (1/3 المعاش) بتاريخ 2015/10/25 وكان باقي المستحقين ابنة (تستحق 2/1 المعاش 150 جنيها) ووالدة مستحقة (1/6 المعاش 50 جنيها) .

وبفرض أن الأرملة كانت قد صرفت المعاش المستحق لها قبل وفاتها ، فإنه يتم قطع نصيب الأرملة من أول الشهر التالي لشهر الوفاة - أي من 2015/11/1 ، ويتم رد نصيبها علي فئة الأولاد اعتبارا من هذا التاريخ ليصبح نصيب الابنة (150 نصيبها الأصلي + 100 نصيب الأرملة) = 250 جنيها . ويتم خفضه إلي الحد الأقصى المقرر للإبن الواحد وهو 3/2 المعاش أن تستحق فقط  $300 \times \frac{3}{2} = 200$  جنيه .

ويتم رد ما زاد علي الحد الأقصى وهو 50 جنيها ( علي الوالدة ليصبح نصيبها 50 جنيها نصيبها الأصلي + 50 جنيها الجزء المردود ) = 100 جنيه ولا يخفض هذا النصيب - حيث الحد الأقصى لفئة الوالدين 2/1 المعاش وهو  $2/1 \times 300 = 150$  جنيها ) وهو ما لم يبلغه نصيبها بعد رد باقي نصيب الأرملة المقطوع عليها .  
وعلي ذلك يمكن تلخيص الأنصبة قبل وبعد وفاة الأرملة فيما يلي :

المستحق	قبل وفاة الأرملة	بعد وفاة الأرملة
الأرملة	100	000
الإبنة	150	200
الوالدة	50	100
جملة المعاش	300	300

### ثانيا : بالنسبة لجميع المستحقين عدا الأرملة والأرمل :

ويتمثل المستحقون في هذه الحالة في :

(الإبن - البنت - الوالد - الوالدة - الأخ - الأخت) .

وتمثل الحالة الوحيدة لقطع المعاش الذي يشترك فيها هؤلاء المستحقون في :

توافر شروط استحقاق معاش آخر ذي أولوية أعلى :

ولم يرد الأرمل والأرملة ضمن المستحقين الذين تنطبق عليهم هذه الحالة من حالات قطع المعاش حيث أن:

1 - المعاش الوحيد ذو الأولوية الأعلى من المعاش المستحق له أو لها عن الزوج هو

المعاش المستحق عن نفسه أو نفسها - وذلك وفقا لما سبق بيانه في الفصل الخامس من

الباب الأول من هذا الكتاب (مراعاة حدود الجمع بين المعاشات) .

2 - يجمع الأرمل والأرملة بين المعاش عن النفس والمعاش المستحق عن الزوج بدون

حدود - وذلك وفقا لما سبق بيانه بالفصل الخامس المشار إليه بالبند السابق .

ويراعي بالنسبة لباقي المستحقين المشار إليهم في صدر هذا البند ما يلي :

1 - يقطع معاش المستحق الذي يتوافر بشأنه شروط استحقاق معاش آخر ذي أولوية أعلى

من النصيب في المعاش الحالي .

ويمكن تلخيص هذه الحالات فيما يلي :

صلة قرابة المستحق بالمستحق عنه المعاش ذو الأولوية الأعلى	صلة قرابة المستحق بالمستحق عنه المعاش الحالي
- نفسه	إبن
- نفسها	بنت
- نفسه - زوج - والد أو والدة	والد
- نفسه - زوج - والد أو والدة	والدة
- نفسه - زوج - والد أو والدة - إبن أو بنت	أخ
- نفسها - والد أو والدة - إبن أو بنت	أخت

#### ملاحظات :

- أ - لم يرد بالنسبة للبنت أو الأخت احتمال استحقاق معاش آخر ذي أولوية أعلى عن زوج ، حيث الأصل أن الإبنة أو الأخت لا تستحق إذا كانت متزوجة ، وبالتالي لا يتصور بالنسبة لكل منهما هذا الاحتمال .
- ب - لم يرد بالنسبة للإبن أو البنت احتمال استحقاق معاش آخر ذي أولوية أعلى عن والد ، حيث الأصل أن يستحق المعاش الأسبق طالما تساوت الأولوية ، وبالتالي لا يتصور بالنسبة لكل منهما هذا الاحتمال - هذا بالإضافة لاستحقاق كل من الإبن والبنت للمعاشين المستحقين عن الوالد والوالدة بدون حدود .
- ج - لم يرد بالنسبة للأخ أو الأخت احتمال استحقاق معاش آخر ذي أولوية أعلى عن أخ أو أخت ، حيث الأصل أن يستحق المعاش الأسبق طالما تساوت الأولوية ، وبالتالي لا يتصور بالنسبة لكل منهما هذا الاحتمال .

- 2 - تراعي حدود الجمع بين المعاشات المستحقة طبقاً للقوانين أرقام 79 لسنة 1975 ، 90 لسنة 1975 ، 108 لسنة 1976 ، 50 لسنة 1978 وفقاً لما يلي :
- أ - الجمع بين المعاشات في حدود المعاش الأكبر إذا كان أحد المعاشين أو كلاهما أكبر من 100 جنيه .
- ب - الجمع بين المعاشات في حدود 100 جنيه إذا كان النصيب في كل من المعاشين أقل من أو يساوي 100 جنيه .
- وذلك بالنسبة لجميع المستحقين السابق بيانهم .

- 3 - يراعي أن الجمع بين المعاشين المستحقين للإبن أو الإبنة عن الوالد والوالدة يكون بلا حدود .

- 4 - يراعي أن استحقاق معاش آخر عن مؤمن عليه أو صاحب معاش من ذات صلة قرابة المستحق عنه المعاش الحالي - لا يؤثر في استحقاق المعاش الحالي - حيث أن أولوية الاستحقاق في هذه الحالة وفقاً لما سبق إيضاحه بالفصل الخامس من الباب الأول

( حدود الجمع بين المعاشات ) تكون للمعاش الأسبق ويمكن تصور ذلك في الاحتمالات الآتية :

الأرمل	استحقاق معاش عن أكثر من زوجة
الوالد ، الوالدة	استحقاق معاش عن أكثر من ابن أو بنت
الأخ ، الأخت	استحقاق معاش عن أكثر من أخ أو أخت

5 - لا يعتبر من قبيل المعاش الآخر الذي تطبق عليه القواعد المبينة في هذا البند المعاش المستحق وفقا لقانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل أو معاش السادات - حيث تعتبر أولوية هذه المعاشات أقل أيا كانت صلة القرابة بالمستحق عنه أي من هذين المعاشين.

6 - لا يعتبر المعاش المستحق عن شهيد من قبيل المعاش الآخر الذي تطبق عليه القواعد المبينة في هذا البند أيا كانت صلة القرابة بالشهيد حيث يكون الجمع بين معاش الشهيد وأي معاش آخر وفقا للقوانين 79 لسنة 1975 ، 108 لسنة 1976 ، 50 لسنة 1978 بدون حدود .

7 - إذا كان المعاش الآخر المستحق لأكثر من مستفيد مستحقين في المعاش الحالي فيراعي في هذه الحالة :

أ - تطبيق قواعد الجمع علي المستحقين من ذات الفئة في وقت واحد وذلك حتي لا يكون أحد المستحقين في الفئة الواحدة أفضل من باقي المستحقين في هذه الفئة .  
ب - في حالة تعدد فئات المستحقين - يراعي أن تطبق بشأنهم قواعد الجمع بين المعاشات بالترتيب الآتي :

(1) فئة الأخوة والأخوات .

(2) فئة الوالدين .

(3) فئة الأولاد .

(4) فئة الأزواج .

وذلك حتي تستفيد الفئة الأعلى في أولوية الاستحقاق من تعديل توزيع المعاش المترتب عليه استبعاد إحدى فئات المستحقين الأقل في أولوية الاستحقاق في المعاش نتيجة لتطبيق حدود الجمع .

8 - يقطع المعاش جزئيا أو كليا من أول الشهر الذي استحق فيه المعاش الآخر .

9 - يتم رد النصيب في المعاش الذي يتم قطعه جزئيا أو كليا علي باقي المستحقين من أول الشهر الذي تم فيه القطع وذلك بمراعاة القواعد السابق بيانها تفصيلا في البندين 3 و 4 من أول من هذا الفصل .

10 - يتابع تطور الاستحقاق في المعاش الآخر لاتخاذ الإجراء المناسب وفقا لما تقدم والذي قد يتأثر الاستحقاق فيه نتيجة لأي من الأسباب الآتية :

أ - تطبيق قواعد الرد والأيلولة بالنسبة للمعاش الآخر ، وذلك نتيجة قطع نصيب أحد المستحقين به كليا أو جزئيا وتأثر النصيب المستحق للمستفيد المستحق في هذا المعاش وانعكاس أثر ذلك علي استحقاقه في المعاش الحالي (نصت الفقرة الأخيرة من المادة 182 من القرار الوزاري رقم 554 لسنة 2007 علي " وتطبق حدود الجمع عند تحديد مدى توافر شروط الإستحقاق أول مرة بغض النظر عما طرأ على نصيب المستحق من زيادات أخرى أو نتيجة الرد والأيلولة" ) .

- ب - عودة الحق في استحقاق المعاش نتيجة زوال سبب القطع لأحد المستحقين في المعاش الآخر والتي تم بيانها تفصيلاً في الفصل الثالث من هذا الباب ، وبالتالي خفض النصيب المستحق للمستفيد المستحق في هذا المعاش والذي كان قد آل إليه نصيب المستحق المشار إليه نتيجة قطع معاشه وانعكاس أثر ذلك علي استحقاقه في المعاش الحالي .
- ج - الزيادة التي تطرأ علي النصيب المستحق للمستفيد في المعاش الآخر نتيجة الزيادة القانونية في هذا المعاش - إذا لم تكن هذه الزيادة مستثناة من الحد الأقصى للجمع بين المعاشات وتجدر الإشارة إلي أن القوانين التي صدرت بزيادة المعاشات منذ القانون رقم 47 لسنة 84 قد نصت علي استحقاق الزيادة المقررة بالإضافة لحدود الجمع بين المعاشات وذلك بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة علي تاريخ تقرير الزيادة - وذلك بعكس حالات الاستحقاق التالية لهذا التاريخ حيث تدخل الزيادة في حدود الجمع المشار إليها .

### مثال رقم (7) :

توفيت مؤمن عليها عن ابن عاجز عن الكسب ( والعاجز عن الكسب وفقاً للقانون هو كل شخص مصاب بعجز ينقص قدرته علي العمل بواقع 50% علي الأقل وأن يكون قد نشأ لديه هذا العجز بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض أصيب به قبل سن الستين ) . وكذا ابنه غير متزوجة .

وبفرض أن المعاش المستحق عن المؤمن عليها كان 150 جنيهاً فقد استحق لكل من الابن والإبنة 2/1 المعاش - أي استحق لكل منهما 75 جنيهاً .

وبفرض أنه كان للإبن دخل من عمل مقداره 80 جنيهاً فإنه يتم طبقاً لقواعد الجمع بين المعاش والدخل من العمل وبالتالي يكون المستحق الصرف للإبن من المعاش 20 جنيهاً ( الفرق بين 100 جنيهاً حدود الجمع في هذه الحالة وقيمة الدخل) ويتم رد باقي نصيبه علي الإبنة بمراعاة الحد الأقصى لنصيبها ليصبح المعاش المنصرف لها 3/2 معاش المؤمن عليها أي يستحق لها صرف 100 جنيهاً .

وبذلك يكون التوزيع النهائي لمعاش المؤمن عليها بين الابن والإبنة كما يلي :

المستحق	النصيب المستحق	النصيب المنصرف
الابن	75 جنيهاً	020 جنيهاً
الإبنة	75 جنيهاً	100 جنيهاً
الإجمالي	150 جنيهاً	120 جنيهاً

وبفرض انتهاء خدمة الابن بعد ذلك واستحقاقه معاشاً عن نفسه مقداره 60 جنيهاً . فإنه بتطبيق قواعد الجمع بين المعاش المستحق له عن والدته والمعاش المستحق له عن نفسه ( يعتبر أعلي في الأولوية عن المعاش المستحق له عن والدته ) وباعتبار أن كلا منهما يقل عن 100 جنيهاً فإنه يجمع بين المعاشين في حدود 100 جنيهاً . وعلي ذلك فإنه يستحق من معاش والدته الفرق بين 100 جنيهاً والمعاش المستحق له عن نفسه أي 100 - 60 = 40 جنيهاً .

ويتم رد باقي نصيبه في المعاش المستحق عن والدته ومقداره 75 - 40 = 35 جنيهاً إلي الإبنة - ليصبح استحقاقها في المعاش = 75 جنيهاً نصيبها المستحق أصلاً + 35 الجزء المرود = 110 جنيهاً . وحيث يزيد ذلك علي الحد الأقصى المقرر لها في جدول التوزيع ( 3/2 المعاش ) .

لذلك يخفض النصيب المستحق للإبنة إلي 100 جنيه .  
وعلي ذلك يمكن تلخيص النصيب المستحق لكل من الابن والإبنة قبل وبعد استحقاقه المعاش  
الآخر الذي استحق له عن نفسه كما يلي :

النصيب المستحق قبل استحقاق الابن معاشا عن نفسه	النصيب المستحق بعد استحقاق الابن معاشا عن نفسه	المستحق
جنيه 075	جنيه 040	الابن
075	100	الإبنة
150	140	الإجمالي

ويمكن إبراز أثر استحقاق المعاش الآخر للإبن علي تحديد النصيب المستحق لكل من الإبن والإبنة في المعاش المستحق عن المؤمن عليها فيما يلي :

1 - بفرض أن الإبنة كان قد تزوجت قبل استحقاق الابن لمعاش عن نفسه - في هذه الحالة فإنه كانت ستحدد منحة الزواج المستحقة لها علي أساس نصيبها في المعاش المستحق لها في تاريخ القطع - أي :  $12 \times 75 = 900$  جنيه .

2 - بفرض أن الإبنة كان قد تزوجت بعد استحقاق الابن لمعاش عن نفسه - في هذه الحالة فإنه كانت ستحدد منحة الزواج المستحقة لها علي أساس نصيبها في المعاش المستحق لها في تاريخ القطع - أي :  $12 \times 100 = 1200$  جنيه .

#### مثال رقم (8) :

بفرض أن المعاش الذي استحق للإبن عن نفسه في المثال السابق كان 120 جنيها - فإنه في هذه الحالة يكون الجمع بين المعاش المستحق له عن والدته والمعاش المستحق له عن نفسه في حدود المعاش الأكبر 120 جنيها .

ونظرا لأن المعاش المستحق له عن نفسه هو الأكبر فإنه يصبح غير مستحق في معاش والدته ، ويتم رد نصيبه إلي الإبنة بمراعاة ألا يزيد نصيبها علي ثلثي المعاش - أي 100 جنيه .  
وعلي ذلك يكون توزيع معاش المؤمن عليه كما يلي :

المستحق	قبل استحقاق الابن معاش عن نفسه	بعد استحقاق الابن معاش عن نفسه
الابن	جنيه 75	جنيه 000
الإبنة	75	100
الإجمالي	150	100

#### مثال رقم (9) :

توفي مؤمن عليه عن ابن عاجز عن الكسب (العجز نشأ لديه بالمولد ونسبته تزيد علي 50 % )  
ونظرا لأنه كان الإبن الوحيد المستحق في المعاش فقد استحق ثلثي المعاش ومقداره 300 جنيه ،  
أي استحق له منه

$$300 \times \frac{3}{2} = 200 \text{ جنيه .}$$

وفي تاريخ لاحق توفيت زوجة الابن ، وباعتبار أنه المستحق الوحيد أيضا عنها فقد استحق له  $\frac{4}{3}$  معاشها ومقداره 600 جنيه أي استحق له عنها  $\frac{4}{3} \times 600 = 450$  جنيها .

وحيث أن المعاش الذي استحقه عن زوجته وأولويته أعلي عن المعاش المستحق له عن والده .  
وحيث ان المعاش المستحق له عن زوجته أكبر من المعاش المستحق له عن والده وكل منهما يزيد علي 100 جنيه ، فيكون الجمع بينهما في حدود المعاش الأكبر .

وحيث ان المعاش الأكبر هو المعاش المستحق له عن زوجته فإنه يقطع المعاش المستحق له عن والده اعتبارا من أول الشهر الذي استحق فيه المعاش عن زوجته .

### مثال رقم (10) :

بفرض أن معاش زوجة الإبن في المعاش السابق كان 80 جنيها فقط ، وبالتالي فقد استحق له  $\frac{4}{3}$  هذا المعاش أي 60 جنيها .

وحيث ان هذا المعاش ذا أولوية أعلى من المعاش المستحق له عن الوالد وعلي ذلك فإنه يستحق نصيبه في المعاش عن زوجته 60 جنيها . ويستحق من معاش والده الفرق بينه وبين المعاش المستحق له عن زوجته . أي يستحق له من معاش والده  $200 - 60 = 140$  جنيها . وبذلك يصبح استحقاق الابن في المعاش كما يلي :

المعاش المستحق	قبل استحقاق معاشا عن الزوجة	بعد استحقاق معاشا من الزوجة
عن الوالد	200	140
عن الزوجة	000	60
الإجمالي	200	200

### مثال رقم (11) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 200 جنيه ، وعن أرملة وابنتان استحققت الأرملة 100 جنيه ولكل إبنة 50 جنيها .

وبفرض أن إحدى البنات كانت تعمل بأجر مقداره 120 جنيها ، وبالتالي فقد أوقف صرف المعاش المستحق لها عن والدها - وتم رده علي الإبنة الأخرى ليصبح النصيب المنصرف لها 100 جنيه .

وبفرض استحقاق الإبنة الأولى معاشا عن مدة خدمتها مقداره 100 جنيه ، فإنها تصبح غير مستحقة للمعاش عن والدها اعتبارا من تاريخ استحقاقها المعاش عن نفسها ويصبح استحقاق الإبنة الأخرى في معاش والدها 100 جنيه .

وبذلك يكون توزيع المعاش المستحق عن الوالد كما يلي :

المستحق	قبل استحقاق الإبنة الأولى للمعاش عن نفسها	بعد استحقاق الإبنة الأولى للمعاش عن نفسها
الأرملة	100	100
الإبنة الأولى	50	000
الإبنة الثانية	50	100
الإجمالي	200	200

### مثال رقم (12) :

بفرض أن الإبنة في المثال السابق كان استحقاقها في المعاش عن نفسها 80 جنيها فقط . وبتطبيق حدود الجمع بين المعاش المستحق لها عن نفسها والمعاش المستحق لها عن والدها تجمع بينهما في حدود 100 جنيه وتصبح مستحقة في معاش والدها

$$100 - 80 = 20 = \text{جنيها}$$

ويتم رد باقي نصيبها عن والدها  $50 = 20 - 30$  جنيها

الي الإبنة الأخرى ليصبح نصيبها = 50 + 30 = 80 جنيها  
وبذلك يكون التوزيع النهائي للمعاش المستحق عن الوالد بعد استحقاق الإبنة الأولى معاشا عن  
نفسها كما يلي:

المعاش المستحق عن الوالد بعد استحقاق الإبنة الأولى للمعاش عن نفسها	المستحق
جنيه	الأرملة
100	الإبنة الأولى
020	الإبنة الثانية
080	الإجمالي
200	

#### مثال رقم (13) :

استحق والد معاش عن ابنه مقداره 60 جنيها - ثم استحق له معاش عن نفسه مقداره 150 جنيها  
- في هذه الحالة يقطع معاشه عن ابنه من تاريخ بداية استحقاقه المعاش عن نفسه .

#### مثال رقم (14) :

يفرض أن المعاش المستحق للوالد عن نفسه في المثال السابق كان 70 جنيها - في هذه الحالة  
يجمع بين المعاش المستحق له عن نفسه والمعاش المستحق له عن ابنه في حدود 100 جنيه .  
ويستحق عن ابنه = 100 - 70 ( المعاش المستحق له عن نفسه ) = 30 جنيها .

#### مثال رقم (15) :

استحققت والدة عن ابنها معاشا مقداره 250 جنيها باعتبارها المستحقة الوحيدة في هذا المعاش -  
ثم استحققت معاشا عن والدها مقداره 300 جنيه باعتبارها أيضا المستحقة الوحيدة في هذا  
المعاش.

ونظرا لأن المعاش المستحق لها عن والدها أولويته أعلي من المعاش المستحق لها عن ابنها .  
ونظرا لأن كلا من المعاشين أكبر من 100 جنيه فإنها تجمع بينهما في حدود المعاش الأكبر .  
وعلي ذلك فإنها تستحق معاش والدها فقط ، ويقطع المعاش المستحق لها عن ابنها من أول الشهر  
الذي استحققت فيه معاش عن والدها .

#### مثال رقم (16) :

يفرض أن المعاش الذي استحق للوالدة عن والدها في المثال السابق كان 150 جنيها .  
في هذه الحالة تستحق معاش والدها 150 جنيها .

وتستحق من معاش ابنها الفرق - أي 250 - 150 = 100 جنيه باعتبار أن المعاش المستحق لها  
عن ابنها أولويته أقل من المعاش المستحق لها عن والدها ولكن قيمته أكبر - وكل من المعاشين  
يزيد علي 100 جنيه ، وبالتالي يكون الجمع بينهما في حدود المعاش الأكبر وهو المعاش  
المستحق لها عن ابنها في هذه الحالة .

#### مثال رقم (17) :

استحق أخ عن أخته معاشا مقداره 70 جنيها - ثم توفي والده واستحق عنه معاشا مقداره 80  
جنيها. في هذه الحالة يكون له الحق في الجمع بين المعاشين كما يلي :  
نظرا لأن المعاش المستحق له عن والده أولويته أعلي من المعاش المستحق له عن أخته فإنه :  
يستحق المعاش عن والده ومقداره 80 جنيها ويعدل استحقاقه عن أخته من أول الشهر الذي  
استحق فيه معاش عن والده إلي 100 - 80 = 20 جنيها



### مثال رقم (18) :

بفرض أن المعاش الذي استحق للأخ في المثال السابق عن والده كان 120 جنيها .  
في هذه الحالة يقطع المعاش المستحق له عن أخته من أول الشهر الذي استحق فيه معاشا عن والده - وذلك لأن المعاش المستحق له عن والده له أولوية أعلى من المعاش المستحق له عن أخته وقيمته أكبر منه وتزيد علي 100 جنيه .

### مثال رقم (19) :

استحقت أخت عن شقيقها معاشا مقداره 60 جنيها ثم استحقت معاشا عن ابنها مقداره 50 جنيها - ونظرا لأن كلا المعاشين يقل عن 100 جنيه فإنها تجمع بينهما في حدود 100 جنيه .  
ونظرا لأن المعاش المستحق لها عن ابنها أولويته أعلى ، فإنها تستحق هذا المعاش - وتستحق من معاش أخيها :

100 جنيه ( حدود الجمع) - 50 معاشها عن ابنها = 50 جنيها .  
ويعدل استحقاقها في معاش شقيقها من أول الشهر الذي استحقت فيه المعاش عن ابنها .

### مثال رقم (20) :

بفرض أن المعاش المستحق للأخت عن شقيقها في المثال السابق كان 160 جنيها .  
في هذه الحالة تستحق معاشها عن ابنها أيضا وهو 50 جنيها باعتباره أولوية أعلى عن المعاش المستحق لها عن شقيقها .  
وتستحق من معاش شقيقها الفرق بينه وبين المعاش المستحق لها عن ابنها أي 160 - 50 = 110 جنيها .  
ويعدل نصيبها المستحق في معاش شقيقها من أول الشهر الذي استحقت فيه المعاش عن ابنها .

### مثال رقم (21) :

استحقت إبنة معاشا عن والدها مقداره 130 جنيها ثم توفيت والدتها واستحقت عنها معاشا مقداره 150 جنيها .  
لا يتأثر استحقاق الإبنة في معاش والدها باستحقاقها معاشا آخر عن والدتها حيث يكون لها الجمع بين نصيبها في المعاش عن والديها بدون حدود وفقا لما سبق بيانه من إستثناءات بالفصل الخامس من الباب الأول (حدود الجمع بين المعاشات) .

### مثال رقم (22) :

استحقت والدة عن ابنها معاشا مقداره 60 جنيها ، ثم استحقت عن ابن آخر معاشا مقداره 300 جنيه .  
نظرا لأن المعاشين مستحقين عن ذات صلة القرابة ، فإنها تظل مستحقة معاش الابن الأول باعتباره الأسبق في الاستحقاق وتستحق من معاش إبنها الثاني الفرق بينهما .

### مثال رقم (23) :

استحقت والدة معاشا عن ابنها (وفقا للقانون 79 لسنة 1975 ) مقداره 400 جنيه - ثم استحقت معاشا عن زوجها (وفقا لنظام التأمين الاجتماعي الشامل ) مقداره 337.5 جنيه (450 جنيها ×  $\frac{3}{4}$  = 337.5) .  
في هذه الحالة فإن المعاش المستحق لها عن ابنها يكون هو المعاش ذا الأولوية الأولي نظرا لأنه مستحق وفقا للقانون 79 لسنة 1975 في حين أن المعاش المستحق لها عن زوجها (رغم أن صلة قرابته أعلى) يكون أقل في الأولوية لأنه مستحق وفقا لنظام التأمين الاجتماعي الشامل .

ونظرا لأنه لا تطبق بشأن المعاش المستحق وفقا لنظام التأمين الاجتماعي الشامل الإستثناءات الخاصة بحدود الجمع السابق بيانها تفصيلا في الفصل الخامس من الباب السابق "حدود الجمع بين المعاشات".  
فإنها تظل مستحقة للمعاش المستحق لها عن ابنها ولا تستحق النصيب في المعاش المحدد لها عن زوجها .

#### مثال رقم (24) :

بفرض أن المعاش المستحق للوالدة في المثال السابق عن ابنها كان 300 جنيه فقط .  
في هذه الحالة تظل مستحقة لهذا المعاش وتستحق من معاش زوجها الفرق  $337.5 - 300 = 37.5$  جنيه  
وذلك وفقا لما سبق إيضاحه بالفصل الخامس من الباب الأول في هذا الشأن (حدود الجمع بين المعاشات) .

#### مثال رقم (25) :

استحق والد معاشا عن ابنه وفقا للقانون رقم 79 لسنة 75 مقداره 500 جنيه - ثم استحق معاشا عن نفسه وفقا لنظام التأمين الاجتماعي الشامل 450 جنيها .  
في هذه الحالة وفقا لما سبق بيانه بالفصل الخامس من الباب الأول (حدود الجمع بين المعاشات) فإنه يظل مستحقا لمعاشه عن ابنه - ويوقف المعاش المستحق له عن نفسه .

#### مثال رقم (26) :

بفرض أن استحقاق الوالد عن ابنه في المثال السابق كان 400 جنيه في هذه الحالة يظل مستحقا لنصيبه في المعاش عن ابنه ويستحق من معاشه عن نفسه  $450 - 400 = 50$  جنيها .

#### مثال رقم (27) :

استحققت أخت عن شقيقها معاشا مقداره 70 جنيها ، ثم استحققت معاشا عن ابنها الشهيد 250 جنيها .  
رغم أن المعاش المستحق لها عن الإبن في هذه الحالة أكبر من المعاش المستحق لها عن شقيقها ، كما أنه يمثل أولوية أعلى من المعاش المستحق لها عن شقيقها ، إلا أنه نظرا لأن المعاش المستحق عن الإبن باعتباره شهيدا لا يدخل في حدود الجمع بين المعاشات .  
فإنها تظل مستحقة لمعاشها عن شقيقها .

#### مثال رقم (28) :

استحق ثلاث أخوة معاشا عن شقيقهم لكل منهم 50 جنيها باعتبار أنهم المستحقون الوحيدون في المعاش عنه ثم استحق لهم معاش آخر عن والدهم لكل منهم 80 جنيها باعتبار أيضا أنهم المستحقون الوحيدون عنه .  
في هذه الحالة تطبق قواعد الجمع بين المعاشات عليهم جميعا في وقت واحد حيث تكون حدود الجمع بين هذين المعاشين لكل منهم 100 جنيه وذلك نظرا لأن نصيب كل منهم في هذين المعاشين يقل عن 100 جنيه.  
وحيث أن المعاش المستحق عن الوالد يمثل أولوية أعلى عن المعاش المستحق عن الأخ - لذلك يعدل استحقاق كل منهم في هذا المعاش إلي ما يمثل الفرق بين 100 جنيه (حدود الجمع) ونصيبه عن والده (80 جنيها)  
بمعني أن يعدل نصيب كل منهم في معاش الأخ إلي  $100 - 80 = 20$  جنيها .  
وذلك اعتبارا من أول الشهر الذي يستحقون فيه المعاش عن الوالد .

### مثال رقم (29) :

بفرض أنه في المثال السابق كانت الوالدة تستحق مع الأخوة في المعاش عن شقيقهم حيث كان يستحق الأخوة ربع المعاش 150 جنيها لكل منهم 50 جنيها ويستحق للوالدة نصف المعاش 300 جنيها .

ثم توفي الوالد واستحقوا عنه جميعا في المعاش حيث استحق للأولاد نصف المعاش 240 جنيها لكل منهم 80 جنيها .

كما استحق للوالدة عنه بصفتها أرملة نصف المعاش 240 جنيها .

وحيث استحق كل منهم في المعاش الآخر المستحق عن الوالد بالنسبة للأخوة والمستحق عن الزوج بالنسبة للوالدة أولويته أعلى من المعاش المستحق لكل منهم عن الأخ / الابن. لذلك يراعي عند تطبيق قواعد الجمع بين المعاشات بالنسبة للمعاش الحالي أن يبدأ بفئة الأخوة باعتبارها الفئة ذات الأولوية الأقل عن فئة الوالدين .

حيث يعدل نصيب كل منهم في معاش الأخ وفقا لما سبق بيانه بالمثال السابق إلي

= 100 (حدود الجمع) - 80 (المعاش المستحق عن الوالد) = 20 جنيها .

وبذلك يتم القطع الجزئي للمعاش المستحق عن الأخ لكل منهم بمقدار

= 50 (المعاش المستحق عن الأخ) - 20 (النصيب المستحق بعد التعديل) = 30 جنيها .

وتكون جملة الأنصبة التي تم قطعها = 30 × 3 أخوة = 90 جنيها يتم ردها علي النصيب

المستحق للوالدة ليصبح نصيبها 300 (نصيب أصلي) + (90 الجزء المرود) = 390 جنيها .

وتطبيقا لقاعدة مراعاة ألا يجاوز نصيب من يرد عليه المعاش الحد الأقصى المقرر له بجدول التوزيع .

وحيث الحد الأقصى لنصيب الوالدة بجدول التوزيع نصف المعاش وهو ما تتقاضاه بالفعل (300 جنيها) قبل مراعاة حدود الجمع بالنسبة للأخوة .

وعلي ذلك يظل نصيب الوالدة كما هو 300 جنيها .

ثم تطبق حدود الجمع بين المعاش المستحق لها عن ابنها 300 جنيها والمعاش المستحق لها عن

زوجها 240 جنيها حيث يعدل نصيبها المستحق عن ابنها إلي 300 - 240 = 60 جنيها .

وعلي ذلك يمكن تلخيص الأنصبة المستحقة لكل من المستحقين في المعاشين قبل وبعد تطبيق حدود الجمع بين المعاشات كما يلي :

المعاش الثاني المستحق عن الوالد والزوج		المعاش الأول المستحق عن الأخ والإبن		المستفيد
الأصلي جنيها	بعد تطبيق حدود الجمع جنيها	الأصلي جنيها	بعد تطبيق حدود الجمع جنيها	
080	080	020	050	الأخ 1 / الإبن 1
080	080	020	050	الأخ 2 / الإبن 2
080	080	020	050	الأخ 3 / الإبن 3
240	240	060	300	الوالدة/ الأرملة
480	480	120	450	الإجمالي

### مثال رقم (30) :

توفي مؤمن عليه عن ابنتين مستحقتين في المعاش لكونهما غير متزوجتين في تاريخ وفاته وعن معاش مقداره 300 جنيها - استحق لكل منهن منه 150 جنيها

وحيث كانت الابنة الأولى مستحقة لمعاش عن زوجها مقداره 120 جنيها ( نصف معاش الزوج) حيث كانت تستحق معها في هذا المعاش ابنتها .

فقد تم نتيجة لتطبيق حدود الجمع بين المعاشات وقواعد الرد والأيلولة المترتبة عليها تحديد النصيب المستحق لهذه الابنة من معاش والدها بالفرق بينه وبين نصيبها المستحق عن زوجها. أى 150 (النصيب المستحق عن والدها) - 120 (النصيب المستحق عن زوجها) = 30 جنيها. كما تم رد الجزء الذي تم قطعه من نصيبها إلى الابنة الثانية ليصبح نصيبها كما يلي :  
150 = (النصيب الأصلي) + 120 (الجزء المقطوع من نصيب الابنة الأولى) = 270 جنيها  
وتم تخفيضه إلى الحد الأقصى المقرر للابنة وهو  $3/2$  المعاش كما يلي :  
 $300 \times 3/2 = 200$  جنيها .  
وعلي ذلك يمكن تلخيص معاش المؤمن عليه المشار إليه كما يلي :

النصيب المستحق قبل أعمال قواعد الجمع بين المعاشات وقواعد الرد والأيلولة	النصيب المستحق بعد أعمال قواعد الجمع والرد والأيلولة	الابنة
جنيه 150	جنيه 030	الأولي
150	200	الثانية
300	230	الإجمالي

وبفرض أنه في تاريخ لاحق تزوجت ابنة - الابنة الأولى - وبالتالي فإنه قد تم قطع نصيبها في المعاش من أول الشهر التالي لزوجها .  
كما تم رد نصيبها في المعاش إلى والدتها (الابنة الأولى) اعتباراً من هذا التاريخ ليصبح نصيب هذه الابنة في معاش زوجها كما يلي :  
120 (نصيبها الأصلي) + 120 (النصيب المردود عليها من ابنتها) = 240 جنيها .  
وتم تخفيضه إلى الحد الأقصى المقرر للأرملة وهو  $4/3$  المعاش كما يلي :  
 $240 \times 4/3 = 180$  جنيها .  
وعلي ذلك فإنه يمكن تلخيص توزيع معاش زوج الابنة الأولى كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة الزوج	أول الشهر التالي لزواج الابنة
الأرملة	جنيه 120	جنيه 180
الابنة	120	000
الإجمالي	240	180

وتطبيقاً لما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 182 من القرار الوزاري رقم 554 لسنة 2007 من تطبيق حدود الجمع عند تحديد مدى توافر شروط الإستحقاق أول مرة بغض النظر عما طرأ على نصيب المستحق من زيادات أخرى أو نتيجة الرد والأيلولة فإنه بالنسبة للابنة الأولى يكون المعاش المستحق لها من زوجها (180 جنيها) .  
والنصيب المستحق لها عن والدها 30 جنيها.  
وعلي ذلك فإنه يظل توزيع معاش المؤمن عليه في هذا المثال كما هو :

النصيب المستحق بعد زواج ابنة (الابنة الأولى) وزيادة نصيبها المستحق في المعاش الآخر نتيجة لذلك	الابنة
جنيه 030	الأولي
200	الثانية
200	الإجمالي

وبفرض إنه في تاريخ لاحق طلقت ابنة (الإبنة الأولى) وبالتالي فإنه يعود لها الحق في المعاش من أول الشهر التالي لطلاقها .  
ويخفف نصيب والدتها (الإبنة الأولى) اعتبارا من هذا التاريخ بمقدار ما سبق أن آل إليها نتيجة زواج ابنتها.  
وعلي ذلك يمكن تلخيص توزيع معاش زوج الإبنة الأولى كما يلي :

المستفيد	أول الشهر التالي لطلاق الإبنة جنيته
الأرملة	120
الإبنة	120
الإجمالي	240

ويظل توزيع معاش المؤمن عليه في هذا المثال كما هو :

الابنة	النصيب المستحق بعد طلاق ابنة (الإبنة الأولى) جنيته
الأولى	030
الثانية	200
الإجمالي	230

مثال رقم ( 31 ) :

توفي مؤمن عليه عن أرملة وثلاث بنات غير متزوجات ومعاش مقداره 180 جنيها .  
( استحققت الأرملة النصف 90 جنيها واستحققت كل من البنات الثلاث 30 جنيها ) .  
وحيث كانت الابنة الأولى مستحقة معاشا عن نفسها مقداره 70 جنيها (معاش أجر أساسي ) فإنها ظلت مستحقة في معاش والدها حيث لم يتجاوز قيمة المعاشين المستحقين لها 100 جنيه .  
70 جنيها (معاش الأجر الأساسي المستحق لها عن نفسها) + 30 جنيها (المعاش المستحق لها عن والدها) = 100 جنيه .  
وعلي ذلك فإنه يمكن تلخيص توزيع معاش المؤمن عليه في هذا المثال كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه جنيته
الأرملة	090
الإبنة الأولى	030
الإبنة الثانية	030
الإبنة الثالثة	030
الإجمالي	180

مثال رقم (32) :

بفرض أن الإبنة الأولى في المثال السابق استحققت زيادة قانونية مقدارها 20% من قيمة المعاش المستحق لها عن نفسها ، كما استحققت نفس الزيادة علي المعاش المستحق لها عن والدها ، وذلك تطبيقا لأحد قوانين الزيادات التي تقررها الدولة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم .  
وقد نصت أحكام هذا القانون علي استحقاق هذه الزيادة بالإضافة للحد الأقصى للجمع بين المعاشات - وذلك بالنسبة للمعاشات المستحقة في تاريخ تقريرها .

و علي ذلك فإن نصيب الإبنة الأولى في كل من المعاشين يصبح كما يلي :  
المعاش المستحق لها عن نفسها = 70 (المعاش الأصلي) + 14 (20%) = 84 جنيها .  
المعاش المستحق لها عن والدها = 30 نصيب الأصل + 6 (20%) = 36 جنيها  
إجمالي المعاشين = 120 جنيها .  
ويكون استحقاق كل من المستحقين في معاش المؤمن عليه المشار إليه قبل وبعد الزيادة كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه	بعد استحقاق الزيادة القانونية
الأرملة	جنيه 90	جنيه 108
الإبنة الأولى	30	36
الإبنة الثانية	30	36
الإبنة الثالثة	30	36
الإجمالي	180	216

### ثالثا : بالنسبة للإبن والأخ :

تتمثل حالات قطع المعاش التي يشترك فيها هؤلاء المستحقون في الحالات الآتية :

#### 1- زوال حالة العجز عن الكسب :

سبق أن أوضحنا في الفصل الأول من الباب الأول (مراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف) أنه من الإستثناءات الخاصة باستحقاق الإبن أو الأخ في المعاش حالة العجز عن الكسب  
وعلي ذلك فإنه يترتب علي زوال حالة العجز لأي من الإبن أو الأخ - أن يصبح غير مستحق في المعاش .

#### ويراعي في هذه الحالة ما يلي :

أ - يقطع المعاش من أول الشهر التالي لزوال حالة العجز .  
ب - يتم رد النصيب في المعاش الذي يتم قطعه علي باقي المستحقين من أول الشهر الذي يتم فيه القطع ، وذلك بمراعاة القواعد السابق بيانها تفصيلا في البندين 3 و 4 من **أولا من هذا الفصل** .

#### تصرف للإبن أو الأخ منحة قطع المعاش وفقا للآتي :

أ - تحسب المنحة بما يساوي مجموع المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والأجر المتغير عن سنه شاملا ما أضيف إليه من زيادات وإعانات حتي تاريخ قطع المعاش.  
ب - إذا كان النصيب في المعاش موقوفا كله أو جزء منه فتحدد قيمة المنحة على أساس قيمة المعاش المستحق كاملا .  
ج - لا يدخل في تحديد قيمة المنحة جزء المعاش الذي آل للمستحق الذي يقطع معاشه نتيجة إيقاف معاش مستحق آخر .  
د - يكون الحد الأدنى للمنحة محسوبا وفقا لما تقدم مائتي جنيه .  
هـ - لا تستحق المنحة إلا لمرة واحدة .

#### مثال رقم (33) :

توفيت مؤمن عليها عن إبن عاجز عن الكسب وإبنة واحدة - ومعاش مقداره 450 جنيها في يناير 2015 - استحق لكل منهما نصف المعاش 225 جنيها .

وحيث قد قررت الهيئة العامة للتأمين الصحي إعادة مناظرة الابن بعد سنة من تاريخ ثبوت العجز ، فقد تم بتاريخ مناظرته في التاريخ المحدد حيث ثبت زوال حالة العجز .  
وعلي ذلك فإنه - يتم قطع نصيبه في المعاش من أول الشهر التالي لزوال حالة العجز ، ويتم رده علي الإبن باعتبارها المستحقة الوحيدة في المعاش وبمراعاة ألا يجاوز النصيب المستحق لها بعد الرد ثلثي المعاش ( الحد الأقصى المقرر للابن الواحد في المعاش طبقا لجدول التوزيع ) .  
وحيث كانت المعاشات قد زادت بنسبة 10% من 2015/7/1 بمعني أن معاش المؤمن عليها قد أصبح =  $(450 \times 10\%) + 450 = 495$  جنيها  
أي يستحق للإبن  $3/2$  هذا المعاش = 330 جنيها .  
ويستحق للإبن منحة =  $12 \times 247.5 = 2970$  شهر = 2970 جنيها

### مثال رقم (34) :

توفي مؤمن عليه في مايو 2015 عن أرملة وثلاثة أبناء أقل من 21 سنة وإبن أكبر من 21 سنة عاجز عن الكسب (قررت الهيئة العامة للتأمين الصحي إعادة مناظرته بعد سنة من تاريخ ثبوت عجزه) وإبنتان غير متزوجتان - ومعاش مقداره 600 جنيه .  
وقد تم توزيع المعاش كما يلي :  
الأرملة نصف المعاش 300 جنيه .  
الأولاد نصف المعاش 300 جنيه - تم توزيعه بين الأربعة أبناء والإبنتان لكل منهم 50 جنيها .  
وحيث تم مناظرة الإبن في التاريخ المحدد وأسفرت إعادة المناظرة عن زوال حالة العجز .  
فإنه يتم قطع نصيب هذا الإبن في المعاش إعتبارا من أول الشهر التالي لزوال حالة العجز .  
ويستحق لهذا الإبن منحة قطع المعاش ، وتحدد كما يلي :  
55 جنيها (النصيب المستحق الذي تم قطعه لزوال حالة العجز مضافا إليه 10% المضافة للمعاشات من 2015/7/1 =  $12 \times 660 = 7920$  جنيها وهي تزيد علي الحد الأدنى المقرر للمنحة وهو 200 جنيه .  
ويتم توزيع نصيبه علي أخوته بالتساوي .  
ليصبح نصيب كل من الأبناء والبنات (خمسة أولاد ) 66 جنيها .  
ويمثل هذا النصيب = 55 جنيها (النصيب الأصلي لكل ابن مضافا إليه 10% التي أضيفت للمعاشات من 1999/7/1 + 11 (الجزء المردود علي كل من الأولاد نتيجة قطع معاش الابن  $(5 \div 55)$

### مثال رقم (35) :

بفرض أن معاش المؤمن عليه في المثال السابق كان 60 جنيها ( فرض جدلي )  
تحدد المنحة للإبن كما يلي :  $12 \times 5.5 = 66$  جنيها .  
وحيث أن الحد الأدنى للمنحة هو 200 جنيه إذا ترفع المنحة المستحقة للإبن إلي = 200 جنيه .

### مثال رقم (36) :

بفرض أن الإبن العاجز عن الكسب في المثال رقم (34) كان له دخل من عمل 150 جنيها -  
وعلي ذلك فإنه تطبيقا لقواعد الجمع بين المعاش والدخل السابق بيانها تفصيلا بالفصل السابع من الباب الأول - يتم إيقاف معاش هذا الإبن ويتم رده علي أخوته .  
ومع ذلك فإنه عند تحديد المنحة المستحقة له نتيجة زوال حالة العجز يتم تحديدها علي أساس المعاش المستحق له في تاريخ القطع وهو 55 جنيها رغم أن هذا المعاش غير مستحق الصرف (موقوف بالكامل) .  
بمعني أن تكون المنحة المستحقة =  $12 \times 55 = 660$  جنيها  
وهي تزيد علي الحد الأدنى المقرر للمنحة وهو = 200 جنيه

### مثال رقم (37) :

بفرض أن أحد الأبناء (بخلاف الإبن العاجز عن الكسب) في المثال رقم (34) كان له دخل من عمل - وعلي ذلك فإنه تطبيقا لقواعد الجمع بين المعاش والدخل السابق بيانها تفصيلا بالفصل السابع من الباب الأول - يتم إيقاف معاش هذا الإبن ويتم رده علي أخوته ليصبح معاش كل من باقي الأبناء المستحق الصرف 60 جنيها وبإضافة 10% من 2015/7/1 يصبح 66 جنيها. وعلي ذلك فإنه عند قطع معاش الإبن لزوال حالة العجز ، فإن المنحة يتم تحديدها علي أساس المعاش المستحق له (55 جنيها) وليس المعاش المنصرف (66 جنيها) .  
بمعني ألا يدخل في تحديد قيمة المنحة جزء المعاش الذي آل لهذا الإبن (11 جنيها) نتيجة إيقاف معاش أخيه الملتحق بعمل وبالتالي تكون المنحة المستحقة للابن الذي قطع معاشه لزوال حالة العجز =  $12 \times 55 = 660$  جنيها .  
وهي تزيد علي الحد الأدنى المقرر للمنحة وهو = 200 جنيه .

### مثال رقم (38) :

توفي مؤمن عليه في مارس 2015 عن معاش مقداره 300 جنيه وثلاثة أخوة .  
إثنين منهما أقل من 21 سنة والثالث أكبر من 21 سنة ولكنه عاجزا عن الكسب - وقد قررت اللجنة الطبية إعادة مناظرة هذا الأخ بعد سنة من توقيع الكشف الطبي عليه في 2015/3/13 وقد ترتب علي إعادة مناظرته ثبوت زوال حالة العجز .  
وحيث زيدت المعاشات بنسبة 10% من 2015/7/1 ، فقد أصبح معاش المؤمن عليه =  $300 + (300 \times 10\%) = 330$  جنيها  
وحيث يستحق الأخوة نصف المعاش فإن نصيبهم فيه يكون  $330 \times \frac{2}{1} = 165$  جنيها .  
مقسما بينهم بالتساوي لكل منهم  $165 \div 3 = 55$  جنيها ويقطع معاش الأخ السابق استحقاقه للعجز إعتبارا من أول الشهر التالي لثبوت زوال العجز - أي من 2016/4/1 .  
ويستحق منحة قطع المعاش لزوال حالة العجز وتحدد كما يلي :  
 $55 \times 12 = 660$  جنيها .  
وهي أكبر من الحد الأدنى للمنحة = 200 جنيه .  
ويتم رد نصيبه علي باقي الأخوة ليصبح نصيب كل منهما في المعاش 82.5 جنيه [55 (النصيب الأصلي مضاف إليه 10% من 2015/7/1) + 27.5 (الجزء المردود)]

## 2- يقطع معاش كل من الابن أو الأخ في حالة تحقق كل من الحالات الآتية :

أ - بلوغ سن الرشد (21 سنة) :

(1) إذا لم يكن يتوافر بشأنه أحد الإستثناءات المنصوص عليها بالبند رابعا من الفصل الأول من الباب الأول (مراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف) .

(2) إذا لم يكن خلال فترة التجنيد الإلزامي ( حكم المحكمة الدستورية العليا بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد 16 مارس سنة 2003 الموافق 13 من المحرم سنة 1424 هـ في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم 107 لسنة 20 قضائية " دستورية ) .

والذي انتهى الي : عدم دستورية نص المادة 116 من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 فيما تضمنه من حرمان الولد أو الأخ الذي لم يكن قد التحق بعمل قبل التجنيد من صرف المعاش المستحق أثناء فترة التجنيد الإلزامية

ب - بلوغ سن 26 سنة - إذا كان طالبا ومتفرغا للدراسة .



- وذلك بمراعاة صرف المعاش للطالب الذي يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتي نهاية تلك السنة - ويحدد تاريخ انتهاء السنة الدراسية بشهادة من الجامعة أو المعهد التعليمي .
- وتحدد بداية ونهاية السنة الدراسية عادة بالفترة من أول أكتوبر إلي نهاية يونيو ، إلا إذا ثبت خلاف ذلك بموجب شهادة من المعهد التعليمي الملتحق به الطالب .
- ج - إنتهاء تفرغ الطالب للدراسة وذلك بسبب الالتحاق بعمل أو مزاولة مهنة قبل بلوغه سن السادسة والعشرين .
- د - إنقطاع الطالب عن الدراسة قبل بلوغه سن السادسة والعشرين ، إذا لم يكن خلال فترة التجنيد الإلزامي ( حكم المحكمة الدستورية العليا بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد 16 مارس سنة 2003 الموافق 13 من المحرم سنة 1424 هـ في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم 107 لسنة 20 قضائية " دستورية ) .
- هـ - إلتحاق الحاصل علي مؤهل نهائي لا يقل عن الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بعمل أو مزاولة مهنة قبل بلوغه سن السادسة والعشرين .
- و - بلوغ الحاصل علي مؤهل نهائي لا يقل عن الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها سن السادسة والعشرين دون أن يلتحق بعمل أو يزاول مهنة .
- ز - إلتحاق الحاصل علي مؤهل نهائي يقل عن الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بعمل أو مزاولة مهنة قبل بلوغه سن الرابعة والعشرين .
- ح - بلوغ الحاصل علي مؤهل نهائي يقل عن الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها سن الرابعة والعشرين دون أن يلتحق بعمل أو يزاول مهنة ، إذا لم يكن خلال فترة التجنيد الإلزامي ( حكم المحكمة الدستورية العليا بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد 16 مارس سنة 2003 الموافق 13 من المحرم سنة 1424 هـ في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم 107 لسنة 20 قضائية " دستورية ) .
- ط - انتهاء مدة التجنيد الإلزامي في الحالات التي استمر فيها صرف المعاش في البنود ( أ ، د ، ح ) وفقا لحكم المحكمة الدستورية العليا بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد 16 مارس سنة 2003 الموافق 13 من المحرم سنة 1424 هـ في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم 107 لسنة 20 قضائية " دستورية .

#### ويراعي في كل من الحالات المشار إليها ما يلي :

- أ - يقطع المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ تحقق الواقعة المترتب عليها قطع المعاش .
- ووفقا لما سبق بيانه والتي تتلخص في :
- (1) بلوغ السن - لحالات أ ، ب ، و ، ح ويراعي في هذه الحالات أن تاريخ بلوغ السن يمثل تاريخ الميلاد + السن ( 21 ، أو 24 أو 26 بحسب الأحوال ) مطروحا منه يوم واحد .
- (2) إنتهاء السنة الدراسية - الحالة ب .
- (3) الإلتحاق بعمل أو مزاولة مهنة - الحالات ج ، هـ ، ز .
- (4) الإنقطاع عن الدراسة - الحالة د .
- (5) انتهاء مدة التجنيد الإلزامي .
- ب - يتم رد النصيب في المعاش الذي يتم قطعه علي باقي المستحقين من أول الشهر الذي يتم فيه القطع ، وذلك بمراعاة القواعد السابق بيانها تفصيلا في البندين 3 و 4 من أولا من هذا الفصل .
- ج - تصرف للابن أو الأخ منحة قطع المعاش وفقا لما سبق بيانه بالبند ( 1 ) السابق ( زوال حالة العجز عن الكسب ) .

**لمزيد من التفاصيل بشأن حكم المحكمة الدستورية المشار إليه راجع الرابط**

<http://elsayyad.net/forum/showthread.php?t=3298&highlight=%C8%D5%DD%CA%E5+%E6%D5%ED%F0%C7+%C3%CE%ED%E5+%C7%E1%DE%C7%D5%D1+%D4%E6%DE%EC+%C5%C8%D1%C7%E5%ED%E3+%D8%C7%E5%D1>

وعنوانه

استفسار عن التجنيد للزامي-حالات قطع معاش الابن والأخ -التجنيد الالزامي  
للابن أو الأخ

مثال رقم(39) :

توفي مؤمن عليه بتاريخ 2013/12/15 عن أرملتين مستحقتين في المعاش وأبناء بيانهم كالاتي:

- 1 - ابن تاريخ ميلاده 1992/12/23 غير طالب وغير عاجز .
  - 2 - ابن تاريخ ميلاده 1989/1/1 طالب بدبلوم تجارة
  - 3 - ابن تاريخ ميلاده 1989/1/1 (توأم للإبن السابق) طالب بيكالوريوس تجارة .
  - 4 - ابن تاريخ ميلاده 1989/3/22 طالب بالسنة الثانية بالثانوي التجاري.
- ومن ثم فإنه تتوافر شروط الاستحقاق للأبناء الأربعة في تاريخ الوفاة حيث :

يوم شهر سنة

الابن الأول عمره	23	11	20	غير طالب
الابن الثاني عمره	15	11	24	طالب بدبلوم تجارة
الابن الثالث عمره	15	11	24	طالب بيكالوريوس تجارة
الابن الرابع عمره	24	08	24	طالب بالسنة الثانية بالثانوي التجاري

وحيث المعاش المستحق عن المؤمن عليه مقداره 600 جنيه فقد تم توزيعه كما يلي :  
الأرملتين نصف المعاش 300 جنيه لكل منهما 150 جنيها  
الأبناء نصف المعاش 300 جنيه لكل منهم 75 جنيها  
وبتتبع مدي توافر شروط الاستحقاق لكل من الأبناء :

- 1 - الإبن الأول - يبلغ 21 سنة في 2013/12/22 وباعتبار أنه غير طالب أو عاجز فإنه يتم قطع معاشه من أول الشهر التالي - أي من 2014/1/1 .  
ويستحق منحة قطع المعاش وتحدد علي أساس النصيب المستحق له في تاريخ القطع وهو 75 جنيها .

وعلي ذلك تكون المنحة المستحقة له =  $12 \times 75 = 900$  جنيه

ويتم توزيع نصيبه في المعاش علي باقي الأبناء اعتبارا من هذا التاريخ ليصبح نصيب كل منهم 100 جنيه .

- 2 - الإبن الثاني - بافتراض إنتهاء السنة الدراسية بالنسبة له في 2014/6/30 وبفرض حصوله علي دبلوم التجارة .

شهر سنة

وحيث تكون سنه في هذا التاريخ قد بلغت 6 25 وحيث أنه قد حصل علي مؤهل متوسط فإنه يتم قطع معاشه من أول الشهر التالي لانتهاء السنة الدراسية أي من 2014/7/1 .

ويستحق منحة قطع المعاش وتحدد علي أساس النصيب المستحق له في تاريخ القطع وهو 100 جنيه .

جنيه

وعلي ذلك تكون المنحة المستحقة له =  $12 \times 100 = 120$  جنيه

ويتم توزيع نصيبه في المعاش علي باقي الأبناء اعتبارا من هذا التاريخ ليصبح نصيب كل منهم 150 جنيها .

3 - الإبن الثالث - بافتراض انتهاء السنة الدراسية بالنسبة له في 2014/6/30 وبفرض حصوله علي بكالوريوس التجارة وحيث يكون شهر سنة

سنه في هذا التاريخ قد بلغ 6 25 وحيث قد حصل علي مؤهل عال فإنه يكون من حقه الاستمرار في استحقاق المعاش إلي أن يبلغ 26 سنة في 2014/12/31 ويتم قطع معاشه من أول الشهر التالي لبلوغه هذه السن أي من 2015/1/1 . ويستحق منحة قطع المعاش وتحدد علي أساس النصيب المستحق له في تاريخ القطع وهو 150 جنيها.

وعلي ذلك تكون المنحة المستحقة له = 12 × 150 = 1800 جنية ويتم رد نصيبه في المعاش علي الإبن الرابع إعتبارا من هذا التاريخ ليصبح نصيبه 300 جنية .

4 - الإبن الرابع يبلغ 26 سنه في 2015/3/21 أثناء الدراسة وعلي ذلك يمتد استحقاقه للمعاش إلي نهاية هذه السنة . وبفرض إنتهاء السنة الدراسية في 2015/6/30 فإنه يتم قطع نصيبه في المعاش اعتبارا من 2015/7/1 .

ويستحق منحة قطع المعاش وتحدد علي أساس النصيب المستحق له في تاريخ القطع وهو 300 جنية وعلي ذلك تكون المنحة المستحقة له = 12 × 300 = 3600 جنية . ويتم رد نصيبه للأرملتين اعتبارا من هذا التاريخ بمراعاة ألا يجاوز نصيبهما الحد الأقصى المقرر لفئة الأرامل (4/3 المعاش) . بمعنى أن يصبح نصيبهما 450 جنيها لكل منهما 225 جنيها .

#### ملحوظة :

تم التعامل مع المعاش بقيمته الأصلية بافتراض عدم استحقاق أية إضافات

#### مثال رقم (40) :

في المثال السابق بفرض أن :

الإبن الثالث - التحق بعمل في 2014/10/1 (قبل أن يبلغ سن 26 سنة)

الإبن الرابع - التحق بعمل في 2014/12/5 أثناء الدراسة وعلي ذلك فإنه :

1 - يقطع معاش الإبن الثالث من أول الشهر التالي لالتحاقه بالعمل أي من 2014/11/1 وتحدد المنحة المستحقة له وفقا لما سبق بيانه بالمثال السابق :

ويرد نصيبه علي الإبن الرابع من هذا التاريخ .

2 - يقطع معاش الإبن الرابع من أول الشهر التالي لإنهاء تفرغه للدراسة بسبب التحاقه بالعمل أي من 2015/1/1 وتحدد المنحة المستحقة له وفقا لما سبق بيانه بالمثال السابق .

ويرد نصيبه علي الأرملتين من هذا التاريخ بمراعاة الحد الأقصى المقرر لهما (4/3 المعاش) .

#### مثال رقم (41) :

بفرض وفاة مؤمن عليه عن أربعة أخوة معالين لهم ذات ظروف الأبناء السابق بيانهم بالمثالين أرقام 39 ، 40 عن معاش مقداره 600 جنية استحق منه الأخوة النصف (300 جنية) لكل منهم 75 جنيها - وذلك لعدم وجود مستحقين آخرين في هذه الحالة .

وبفرض تحقق أسباب القطع المبينة بالمثالين المشار إليهما ، فإنه تتم ذات الإجراءات من حيث :

1 - قطع معاش الأخ من أول الشهر التالي لتحقيق سبب القطع .

2 - تحديد قيمة المنحة المستحقة نتيجة قطع معاش الأخ علي أساس المعاش المستحق له في تاريخ القطع .

3- رد معاش الأخ الذي يقطع معاشه علي باقي الأخوة ، وبالنسبة للأخ الرابع لا يرد معاشه عند قطعه لعدم وجود مستحقين آخرين يتم الرد عليهم - باعتبار أن المستحقين في هذه الحالة هم الأخوة فقط.

#### رابعاً : بالنسبة للأرملة والأرمل والبنيت والأخت :

وتتمثل الحالة الوحيدة لقطع المعاش التي يشترك فيها هؤلاء جميعاً في :

##### الزواج

سبق أن أوضحنا في الفصل الأول من الباب الأول (مراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف) :

- 1- أن الشرط الوحيد لاستحقاق البنيت أو الأخت ألا تكون متزوجة .
- 2- من الشروط الواجب توافرها لاستحقاق الزوج ألا يكون متزوجاً بأخري .

##### وعلي ذلك يكون من الطبيعي أن :

- 1 - يؤدي زواج البنيت أو الأخت إلي أن ينتفي عنها شرط استحقاق المعاش ، وبالتالي يتم قطعه .
- 2 - يؤدي زواج الأرملة إلي انقطاع صلتها بالمؤمن عليه أو صاحب المعاش وبالتالي تصبح غير مستحقة في المعاش عنه .
- 3 - يؤدي زواج الأرمل إلي انقطاع صلتها بالمؤمن عليها أو صاحبة المعاش وبالتالي يصبح غير مستحقاً في المعاش عنها .

##### ويراعي في هذه الحالة ما يلي :

- 1 - يقطع المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ الزواج .
- 2 - يتم رد النصيب في المعاش الذي يتم قطعه علي باقي المستحقين من أول الشهر الذي يتم فيه القطع ، وذلك بمراعاة القواعد السابق بيانها تفصيلاً في البندين 3 و 4 من أولاً من هذا الفصل .
- 3 - تصرف للبنيت أو الأخت منحة زواج (مناظرة لمنحة قطع معاش الإبن أو الأخ) وفقاً لما سبق بيانه بالبند 3 من ثالثاً من هذا الفصل .

#### مثال رقم (42) :

توفي مؤمن عليه عن أرملتين وبنيت تتوافر فيهن جميعاً شروط الاستحقاق - وعن معاش مقداره 300 جنيه للأرملتين النصف ( 150 جنيهاً) لكل منهما 75 جنيهاً . واستحق للبنيت النصف 150 جنيهاً .

وحيث كانت البنيت تعمل بأجر 200 جنيه فقد تم إيقاف نصيبها في المعاش ورده علي الأرملتين بمراعاة الحد الأقصى المقرر لهذه الفئة (3/4 المعاش) حيث استحق الصرف لهما .

$$300 \times \frac{4}{3} = 225 \text{ جنيهاً .}$$

$$\text{لكل منهما } 225 \div 2 = 112.5 \text{ جنيه}$$

وفي تاريخ لاحق تزوجت البنيت

وبالتالي فإنه يتم قطع معاشها من أول الشهر التالي لتاريخ الزواج وتستحق لها منحة زواج تقدر علي أساس المعاش المستحق لها في تاريخ قطع المعاش رغم أنها لم تكن مستحقة الصرف لحصولها علي دخل من العمل .

وبالتالي فإن المنحة المستحقة لها =  $150 \times 12 = 1800$  جنيه وهي تزيد علي الحد الأدنى المقرر لهذه المنحة = 200 جنيه .

ويتم رد نصيب الإبنة إلي الأرملتين ليصبح النصيب المستحق لهن بمراعاة الحد الأقصى المقرر لهذه الفئة (3/4 المعاش)

$$= 300 \times \frac{4}{3} = 225 \text{ جنيه .}$$

$$\text{يستحق لكل منهن } 225 \div 2 = 112.5 \text{ جنيه}$$

وبفرض أنه في تاريخ لاحق تزوجت الأرملة 1 وبالتالي فإنه يتم قطع نصيبها من أول الشهر التالي لزوجها ويتم رده علي الأرملة 2 لتصبح مستحقة  $4/3$  المعاش = 225 جنيها . ويمكن تصور الأنصبة المستحقة والمنصرفة لكل من المستحقين في هذه الحالة تبعا للتطور السابق افتراضه كما يلي :

عند زواج الأرملة 1		عند زواج الإبنة		في تاريخ وفاة المؤمن عليه		المستفيد
منصرف	مستحق	منصرف	مستحق	منصرف	مستحق	
جنيه 000	جنيه 000	جنيه 112.5	جنيه 112.5	جنيه 112.5	جنيه 075	الأرملة 1
225	225	112.5	112.5	112.5	075	الأرملة 2
000	000	000	000	000	150	الإبنة
225	225	225	225	225	300	الإجمالي

### مثال رقم (43) :

توفي مؤمن عليه عن ثلاث بنات غير متزوجات وعن معاش مقداره 300 جنيه استحققت كل منهن 100 جنيه باعتبار أنهن المستحقات الوحيدات في المعاش .  
وبفرض أن البنت الأولى كان لديها دخل من عمل 200 جنيه فقد تم إيقاف نصيبها في المعاش ورده علي كل من البنت الثانية والبنت الثالثة حيث أصبح النصيب المنصرف لكل منهن 150 جنيها .

وبفرض زواج البنت الثانية فإنه يتم قطع معاشها من أول الشهر التالي للزواج - وتستحق منحة زواج تحدد علي أساس النصيب المستحق لها في تاريخ القطع وهو 100 جنيه وليس النصيب المنصرف لها في هذا التاريخ وهو 150 جنيها نتيجة رد جزء من نصيب البنت الأولى عليها بسبب حصولها علي دخل من العمل .

وعلي ذلك تكون المنحة المستحقة للبنت الثانية =  $12 \times 100 = 1200$  جنيه

وهي تزيد علي الحد الأدنى المقرر لهذه المنحة = 200 جنيه

ويتم رد نصيب هذه البنت (الثانية) علي كل من البنت الأولى والبنت الثالثة بحيث يصبح النصيب المستحق لكل منهن 150 جنيها .

ولكن نظرا لأن البنت الأولى تعمل بأجر 200 جنيه فإنه يتم رد نصيبها علي البنت الثالثة ليصبح المستحق الصرف لها 200 جنيه (  $3/2$  المعاش ) .

وبفرض زواج البنت الأولى فإنه يتم قطع معاشها من أول الشهر التالي للزواج - وتستحق منحة زواج تحدد علي أساس المعاش المستحق لها في تاريخ القطع وهو 150 جنيها وذلك رغم أنها لا تستحق صرفه لالتحاقها بعمل تحصل منه علي دخل 200 جنيها .

وعلي ذلك تكون المنحة المستحقة للبنت الأولى

=  $12 \times 150 = 1800$  جنيه

وهي تزيد علي الحد الأدنى المقرر لهذه المنحة = 200 جنيه

ويتم رد نصيبها علي البنت (الثالثة) ليصبح استحقاقها في المعاش 200 جنيه وهو يمثل ثلثي معاش المؤمن عليه .

وبفرض زواج البنت الثالثة فإنه يتم قطع معاشها من أول الشهر التالي لزوجها - وتستحق منحة زواج تحدد علي أساس المعاش المستحق لها في هذا التاريخ

=  $12 \times 200 = 2400$  جنيه

وهي تزيد علي الحد الأدنى المقرر لهذه المنحة = 200 جنيه

ويمكن تصور النصيب المستحق والنصيب المنصرف وقيمة المنحة المستحقة لكل من البنات الثلاث كما يلي :

البنات	في تاريخ وفاة المؤمن عليه		زواج الأخت الثانية			زواج الأخت الأولى			زواج الأخت الثالثة	
	مستحق	منصرف	مستحق	منصرف	منحة	مستحق	منصرف	منحة	مستحق	منصرف
الأولى	100	000	(150)	000	000	000	000	1800	000	000
الثانية	(100)	150	000	000	1200	000	000	000	000	000
الثالثة	100	150	150	200	000	(200)	200	000	000	2400
اجمالي	300	300	300	200	000	200	200	000	000	000

### ملاحظة :

النصيب المستحق بين القوسين هو الذي حددت علي أساسه قيمة المنحة

قد يكون من المناسب في نهاية هذا الفصل أن نلخص حالات قطع المعاش المختلفة بالنسبة لكل من المستحقين في المعاش كما يلي :

م	حالة القطع	أرملة	أرمل	ابن	بنت	والد	والده	أخ	أخت
1	وفاة المستحق	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
2	توافر شروط استحقاق معاش آخر			نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
3	زوال حالة العجز عن الكسب			نعم				نعم	
4	بلوغ سن الرشد 21 سنة			نعم				نعم	
5	بلوغ الطالب 26 سنة			نعم				نعم	
6	انتهاء تفرغ الطالب بالدراسة قبل بلوغ 26 سنة			نعم				نعم	
7	انقطاع الطالب عن الدراسة قبل بلوغه 26 سنة			نعم				نعم	
8	التحاق الحاصل علي مؤهل عال يعمل قبل بلوغه 26 سنة			نعم				نعم	
9	بلوغ الحاصل علي مؤهل عال ولم يعمل 26 سنة			نعم				نعم	
10	التحاق الحاصل علي مؤهل متوسط بعمل قبل بلوغ 24 سنة			نعم				نعم	
11	بلوغ الحاصل علي مؤهل متوسط ولم يعمل 24 سنة			نعم				نعم	
12	الزواج	نعم	نعم		نعم				نعم

فبراير 2018

م	حالة القطع	أرملة	أرمل	ابن	بنت	والد	والده	أخ	أخت
13	استحقاق دخل من أي نوع أكبر من قيمة المعاش المستحق ويزيد علي 30 جنيها								

## الفصل الثاني حالات إيقاف المعاش

- يوقف معاش المستحق جزئياً أو كلياً فى حالة توافر أى من الحالات الآتية وذلك فيما عدا :
- 1 - الأرملة : حيث يجمع بين نصيبه فى المعاش المستحق له عن زوجته ودخله من العمل بدون حدود.
  - 2 - الأرملة : حيث تجمع بين نصيبها فى المعاش المستحق لها عن زوجها ودخلها من العمل بدون حدود .
- بمعنى أن حالات الإيقاف الجزئي أو الكلى التى سيتم بيانها فيما يلى انما تنطبق علي المستحقين الآتيين : الابن - البنت - الوالد - الوالدة - الأخ - الأخت

### أولاً : الإلتحاق بعمل

يراعى بالنسبة للدخل من عمل ما يلى :

- 1 - يقصد به الدخل الذى يحصل عليه المستحق نتيجة لعمله لحساب الغير - سواء كان ذلك الغير حكومة أو قطاع عام أو قطاع خاص .
  - 2 - يتم التعامل معه على أساس الدخل الصافي من العمل ويمثل مجموع ما يحصل عليه المستحق من أجر أساسي ومتغير مخصوماً منه :
    - أ - حصة المستحق فى اشتراكات التأمين الاجتماعي عن هذا الدخل .
    - ب - الضرائب المستحقة عن هذا الدخل .
  - 3 - يتم تحديده بالنسبة للأجر الأساسى بالدخل الصافى المستحق فى بداية الإلتحاق بالعمل.
  - 4 - يتم تحديده بالنسبة للأجر المتغير بالدخل الصافي لعناصر هذا الأجر غير المرتبطة بإنتاجية المؤمن عليه فى بداية الإلتحاق بالعمل كالبدايات ، العلاوات الخاصة ، العلاوة الإجتماعية ..... إلخ .
  - 5 - إذا كان الدخل الصافي من العمل يساوى أو يزيد على قيمة النصيب المستحق فى المعاش يوقف صرف المعاش .
  - 6 - إذا كان الدخل الصافي من العمل يقل عن قيمة النصيب المستحق فى المعاش يصرف من المعاش الفرق بينه وبين الدخل .
  - 7 - يجمع المستحق بين الدخل الصافي من العمل ونصيبه فى المعاش فى حدود 100 جنيه شهرياً .
  - 8 - بمراعاة البندين 6 ، 7 السابقين تكون حدود الجمع بين المعاش والدخل الصافي من عمل كما يلى :  
" 100 جنيه أو قيمة المعاش أيهما أكبر "
- حيث يكون فى حدود 100 جنيه إذا كانت قيمة المعاش أقل من أو تساوي 100 جنيه.

- ويكون الجمع فى حدود المعاش إذا كانت قيمة المعاش أكبر من 100 جنيه .
- 9 - يصرف المعاش عن الشهر الذى يلتحق فيه المستحق بالعمل على أساس شهر كامل - حيث يتم الإيقاف كلياً أو جزئياً من أول الشهر التالى للإلتحاق بالعمل .

- 10 - عند إيقاف معاش أحد المستحقين ورده كلياً أو جزئياً وسبق أن تم تحسين معاشه بصفة استثنائية بذاته وباسمه ، يراعى إيقاف المعاش الاستثنائي المقرر له وعدم رده على باقى المستحقين ، ولا يعتبر المعاش الاستثنائي جزء من المعاش الذى يتم رده على باقى المستحقين (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1333 لسنة 2013 باعتماد قرارات لجنة المعاشات والمكافأة الاستثنائية والصادر بتاريخ 2013/11/14 ، وتعليمات الصندوق الحكومى رقم (12) لسنة 2015 ، ويعمل بها من 2013/11/14) .



**11 - بمراعاة ما تضمنه البند 10 السابق ، يتم رد النصيب فى المعاش الذى يتم إيقافه كلياً أو جزئياً على باقى المستحقين من أول الشهر الذى يتم فيه إيقاف .**  
وذلك بمراعاة القواعد السابق بيانها تفصيلاً فى الفصل الثامن من الباب الأول " الرد والأيلولة للنصيب فى المعاش الذى يتم إيقافه كلياً أو جزئياً " والتي نوجزها فيما يلى:  
أ - يتم الرد على باقى المستحقين من ذات الفئة ويتم توزيع النصيب المعاد توزيعه عليهم بالتساوى دون تفرقة بين ذكر و أنثى  
ب - فى حالة عدم وجود مستحقين آخرين من ذات الفئة الموقوف نصيبها يتم توزيع النصيب المعاد توزيعه على باقى المستحقين من الفئات الأخرى بمراعاة الترتيب الموضح بالجدول التالى :

الفئة الغير مستحقة الصرف للنصيب جزئياً أو كلياً	الفئة التى يتم الرد عليها
فئة الأزواج	1 - فئة الأولاد 2 - فئة الوالدين 3 - فئة الأخوة والأخوات
فئة الأولاد	1 - فئة الأزواج 2 - فئة الوالدين
فئة الوالدين	1 - فئة الأزواج 2 - فئة الأولاد 3 - فئة الأخوة والأخوات

ج - يتحدد نصيب المستحق الذى يتم الرد عليه بما لا يجاوز الحد الأقصى للنصيب المحدد له بجدول التوزيع - وهو كما يلى :

فئة المستحق	الحد الأقصى للنصيب المحدد بجدول التوزيع
الأزواج " واحد أو أكثر	4 / 3 المعاش
ابن واحد فقط	3 / 2 المعاش
أكثر من ابن	كامل المعاش بمراعاة ألا يزيد نصيب الواحد منهم عن 3 / 2 المعاش
الوالدين	2 / 1 المعاش
الأخوة والأخوات	2 / 1 المعاش

د - يتحدد نصيب الفئة التي يتم الرد عليها بمراعاة الحد الأقصى المشار إليه بالبند " ج السابق ولو وجدت فئات أخرى مستحقة الصرف جزئياً فى الحالة الجارى رد النصيب الموقوف فيها على باقى المستحقين .

هـ - فى حالة زيادة نصيب الفئة التي يتم الرد عليها على الحد الأقصى للنصيب المحدد لها بجدول التوزيع فإنه يتم رد هذه الزيادة على الفئة التالية وذلك بمراعاة الأولويات السابق إيضاحها .

و - يسمى النصيب المستحق الصرف لكل مستفيد بعد تطبيق الخطوات المتقدمة - نتيجة لإيقاف معاش أحد المستحقين جزئياً أو كلياً نصيباً منصرفاً .

12 - يتابع تطور الدخل من عمل لاتخاذ الإجراء المناسب وفقاً لما تقدم ، وذلك بطلب بيان عن هذا الدخل فى يناير من كل سنة ، مخصوماً منه :

- أ - حصة المستحق فى اشتراكات التأمين الاجتماعى عن هذا الدخل .  
ب - الضرائب المستحقة عن هذا الدخل .

### ويحدد الدخل من عمل في يناير من كل سنة كما يلي :

- أ - بالنسبة للأجر الأساسي - الدخل الصافي المستحق عن هذا الأجر في يناير .  
ب - بالنسبة للأجر المتغير - الدخل الصافي لعناصر هذا الدخل ، وذلك كما يلي :

(1) العناصر الغير مرتبطة بإنتاجية المؤمن عليه - تحدد على أساس الدخل الصافي من هذه العناصر في يناير .

(2) العناصر المرتبطة بإنتاجية المؤمن عليه - تحدد على أساس الدخل

الصافي المستحق عن هذه العناصر خلال السنة الميلادية السابقة أومدة العمل

إن قلت عن ذلك ويتم تعديل النصيب المنصرف في ضوء البيان الجديد

إعتباراً من أول يناير من السنة المقدم عنها البيان الجديد للدخل الصافي .

13 - يتابع أثر الزيادات التي تضاف إلى المعاش على قيمة المعاش المستحق وانعكاس

ذلك على حدود الجمع بين المعاش والدخل - حيث قد يترتب على زيادة قيمة

المعاش المستحق الانتقال من تطبيق قاعدة الجمع بين المعاش والدخل من عمل

في حدود 100 جنيه ( حيث تكون قيمة المعاش أقل من 100 جنيه ) الي تطبيق

قاعدة الجمع بينهما في حدود قيمة المعاش ( حيث يترتب على إضافة الزيادة إلى

قيمة المعاش المستحق تجاوز قيمته 100 جنيه ) .

### مثال رقم ( 1 ) :

توفى مؤمن عليه عن معاش مقداره 80 جنيهاً ، وكان المستحقون عنه أرملة وبناتان - إستحق

للأرملة 1 / 2 المعاش ( 40 جنيهاً ) واستحق للإبنتان نصف المعاش الذي وزع عليهما

بالتساوي لكل منهما 20 جنيهاً .

وفي تاريخ لاحق التحقت الإبنة الأولى بعمل حصلت منه على دخل صافي مقداره 60 جنيهاً .

وبتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من العمل بالنسبة لهذه الإبنة فإنها تظل مستحقة

الصرف لنصيبها في المعاش عن والدها - حيث أن مجموع المعاش والدخل من عمل = 20 +

60 = 80 جنيهاً .

وهو يقل عن الحد الأقصى للجمع بينهما في هذه الحالة وهو 100 جنيه

وعلى ذلك يظل توزيع المعاش بين الأرملة والإبنتين كما هو وذلك كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه		أول الشهر التالي للتحاق الإبنة الأولى بالعمل
	النصيب المستحق	النصيب المنصرف	
الأرملة	40 جنيه	40 جنيه	40 جنيه
الإبنة الأولى	20 جنيه	20 جنيه	20 جنيه
الإبنة الثانية	20 جنيه	20 جنيه	20 جنيه
الإجمالي	80 جنيه	80 جنيه	80 جنيه

### مثال رقم ( 2 ) :

بفرض أن الإبنة في المثال السابق كان دخلها الصافي من العمل 90 جنيهاً .

في هذه الحالة فإنها تستحق الصرف من معاش والدها ما يكمل 100 جنيه فقط ( حدود الجمع

المسموح بها في هذه الحالة بين المعاش والدخل من عمل - حيث قيمة المعاش أقل من 100

جنيه ) .

بمعنى أن يستحق الصرف من المعاش لهذه الإبنة 100 - 90 (الدخل الصافي من العمل) = 10

جنيهاً .

ويتم تخفيض نصيبها المستحق الصرف من المعاش إلى هذا المقدار إعتباراً من أول الشهر التالي

لإلتحاقها بالعمل .

كما يتم إعتباراً من هذا التاريخ رد ما تم إيقافه جزئياً من معاشها ومقداره  
20 " النصيب المستحق " - 10 " النصيب المنصرف " = 10 جنيهاً  
إلى البنت الثانية - ليصبح النصيب المستحق الصرف لها  
20 (النصيب المستحق) + 10 (الجزء المردود عليها) = 30 جنيهاً  
وعلى ذلك فإن تطور توزيع المعاش في هذه الحالة يكون كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه		أول الشهر التالي لالتحاق الإبنة الأولي بالعمل
	النصيب المستحق	النصيب المنصرف	
الأرملة	40 جنية	40 جنية	40 جنية
الإبنة الأولى	20 جنية	20 جنية	10 جنية
الإبنة الثانية	20 جنية	20 جنية	30 جنية
الإجمالي	80 جنية	80 جنية	80 جنية

### مثال رقم ( 3 ) :

بفرض أن الإبنة في المثال رقم " 1 " كان دخلها الصافي من العمل 150 جنيهاً .  
في هذه الحالة فإنها تصبح غير مستحقة الصرف من معاش والدها باعتبار أن دخلها من العمل  
أكبر من 100 جنية وأكبر من نصيبها في المعاش ويتم رد نصيبها في المعاش إلى الإبنة الثانية  
التي يصبح نصيبها المستحق الصرف  
= 20 (نصيبها الأصلي) + 20 (النصيب المردود عليها) = 40 جنيهاً  
وعلى ذلك فإن تطور توزيع المعاش في هذه الحالة يكون كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه		أول الشهر التالي لالتحاق الإبنة الأولي بالعمل
	النصيب المستحق	النصيب المنصرف	
الأرملة	40 جنية	40 جنية	40 جنية
الإبنة الأولى	20 جنية	20 جنية	-- جنية
الإبنة الثانية	20 جنية	20 جنية	40 جنية
الإجمالي	80 جنية	80 جنية	80 جنية

### مثال رقم ( 4 ) :

توفيت مؤمن عليها عن والدة وابن عاجز عن الكسب ومعاش مقداره 180 جنيهاً - إستحق للإبن  
ثلاثي المعاش 120 جنيهاً وللوالدة ثلث المعاش 60 جنيهاً .  
وفي تاريخ لاحق التحق الإبن بعمل حصل منه على دخل صافي مقداره 70 جنيهاً  
وطبقاً لحدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل فإنه يستحق الصرف من المعاش الفرق بينه  
وبين الدخل من العمل باعتبار أن المعاش أكبر من الدخل وأكبر من 100 جنية .  
أي يستحق 120 (المعاش المستحق) - 70 (الدخل من عمل) = 50 جنيهاً وذلك اعتباراً من أول  
الشهر التالي للالتحاق بالعمل ، واعتباراً من هذا التاريخ فإنه يتم رد النصيب الموقوف من معاش  
الإبن وهو " 120 - 50 = 70 جنيهاً إلى الوالدة .  
ليصبح نصيبها المستحق الصرف = 60 "النصيب المستحق + 70 " الجزء المردود عليها =  
130 جنيهاً .  
ونظراً لتجاوز هذا النصيب الحد الأقصى لفئة الوالدين " 2 / 1 " المعاش  
فإنه يتم تخفيض النصيب المستحق الصرف للوالدة إلى  
= 180 × 2 / 1 = 90 جنيهاً

وعلى ذلك فإن تطور توزيع المعاش في هذه الحالة يكون كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه		أول الشهر التالي لالتحاق الابن بالعمل
	النصيب المستحق	النصيب المنصرف	
الابن	120 جنيه	120 جنيه	50 جنيه
الوالدة	60 جنيه	60 جنيه	90 جنيه
الإجمالي	180 جنيه	180 جنيه	140 جنيه

وبفرض أنه في أول يناير التالي أصبح دخل الابن الصافي من العمل 150 جنيها في هذه الحالة يتم إيقاف نصيبه بالكامل من أول يناير باعتبار أن دخله الصافي أصبح يزيد علي النصيب المستحق له في المعاش كما يزيد علي 100 جنيه .  
ولا يتأثر نصيب الوالدة المستحق الصرف حيث أنها مستحقة الصرف لنصف المعاش " الحد الأقصى المقرر لفئة الوالدين " .  
وعلى ذلك فإن المعاش المستحق الصرف من أول يناير يكون كما يلي:

المستفيد	النصيب المستحق
الإبن	--
الوالدة	90 جنيها
الإجمالي	90 جنيها

#### مثال رقم (5) :

توفي مؤمن عليه بتاريخ 1992/5/2 عن معاش مقداره 135 جنيها وكانت المستحقة عنه بنت واحدة غير متزوجة تعمل في القطاع الخاص بأجر صافي مقداره 80 جنيها .  
وحيث استحققت الابنة 3/2 المعاش =  $3/2 \times 135 = 90$  جنيها فإنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل في هذه الحالة وهو 100 جنيه حيث قيمة كل من المعاش والدخل تقل عن 100 تستحق الابنة الصرف من معاش والدها  
=100 " حدود الجمع " - 80 " الدخل من العمل " = 20 جنيها  
وبتاريخ 1992/7/1 زيدت المعاشات بنسبة 20 %  
وعلى ذلك فقد اصبح نصيب الابنة المستحق عن والدها  
= 90 + " 20% × 90 " = 18 + 90 = 108 جنيها

وبالتالي فإن الجمع بين المعاش والدخل من العمل في هذه الحالة يكون في حدود المعاش.  
حيث تزيد قيمته على 100 جنيه "

وتستحق الابنة الصرف من معاش والدها اعتبارا من 1992/7/1  
= 108 - 80 = 28 جنيها

وبفرض أن دخلها من العمل إعتبارا من أول يناير سنة 1993 قد أصبح 90 جنيها فإن ما تستحق صرفه من معاش والدها إعتبارا من هذا التاريخ يتم تعديله إلى = 90 - 108 = 18  
وحيث زيدت المعاشات من 1993/7/1 بنسبة 10% فإن نصيبها المستحق في معاش والدها يصبح = 108 + " 10% × 108 " = 108.00 + 10.80 = 118.80 جنيه  
ويصبح المستحق الصرف لها من معاش والدها من هذا التاريخ  
= 118.80 - 90.00 - 28.80 جنيه.

ويمكن تتبع النصيب المستحق والنصيب المنصرف لهذه الابنة في معاش والدها فيما يلي :

التاريخ	النصيب المستحق	الدخل من عمل	النصيب المنصرف	حدود الجمع
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
1992/5/2 %20+	90.-- 18.--	80.--	20.--	100.--
1992/7/1	108.--	80.--	28.--	المعاش
1993/1/1	--	90.--	18.--	المعاش
% 10 +	10.80	--	--	--
1993/7/1	118.80	90.--	28.80	المعاش

### ثانيا : مزاولة مهنة لمدة خمس سنوات

#### يراعي بالنسبة للدخل من مهنة ما يلي:

- 1- يقصد به الدخل الذي يحصل عليه المستحق نتيجة لعمله لحساب نفسه - سواء كان ذلك بمزاولته مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح
- 2- يتم التعامل معه علي أساس الدخل الصافي من مهنة الخاضع للضريبة
- 3- يتم تحديده بالدخل الصافي في تاريخ استكمال خمس سنوات في مزاولة المهنة - وذلك علي أساس آخر إقرار ضريبي سابق علي هذا التاريخ
- 4- يجمع المستحق من المشار إليهم بصدر هذا الفصل ممن ينطبق عليهم حدود الجمع بين المعاش والدخل من مهنة - بعد استكمال خمس سنوات في ممارسة المهنة - بين الدخل الصافي من المهنة وبين نصيبه في المعاش في حدود 100 جنيه شهريا فقط .

#### ملحوظة :

- سبق أن أوضحنا في البند ثانيا من الفصل السادس من الباب الأول " مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة " - حق المستحق في الجمع بين نصيبه في المعاش والدخل من مهنة بدون حدود لمدة خمس سنوات من تاريخ مزاولة المهنة .
- 5 - يصرف المعاش عن الشهر الذي يستكمل فيه المستحق خمس سنوات في مزاولة المهنة علي أساس شهر كامل حيث يتم الإيقاف كلياً أو جزئياً من أول الشهر التالي لاستكمال مدة الخمس سنوات في مزاولة المهنة.
  - 6- يتم رد النصيب في المعاش الذي يتم إيقافه كلياً أو جزئياً علي باقي المستحقين من أول الشهر الذي يتم فيه الإيقاف .

#### وذلك بمراعاة القواعد السابق بيانها تفصيلاً في البندين 10 و 11 من أولاً من هذا الفصل .

- 7- يتابع تطور الدخل من مهنة لاتخاذ الإجراء المناسب وفقاً لما تقدم ، وذلك بطلب بيان عن الدخل في يناير من كل سنة - وذلك علي أساس آخر إقرار ضريبي سابق علي هذا التاريخ . ويتم تعديل النصيب المنصرف في ضوء البيان الجديد إعتباراً من أول يناير من السنة المقدم عنها البيان الجديد للدخل الصافي.

#### مثال رقم ( 6 ) :

بفرض أن الإبنة في المثال رقم " 1 " لم تكن قد التحقت بعمل ولكنها كانت تمارس مهنة قبل وفاة والدها بسنتان - وبالتالي فإنها في تاريخ لاحق لوفاته استكملت مدة خمس سنوات في ممارسة المهنة وحيث يطبق بشأنها حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة من تاريخ استكمالها خمس سنوات في ممارسة المهنة .

فإنها تظل مستحقة الصرف لنصيبها في المعاش عن والدها - حيث أن مجموع المعاش والدخل من مهنة  $20 + 60 = 80$  جنيهاً

وهو يقل عن الحد الأقصى للجمع بينهما وهو 100 جنيه

وعلي ذلك يظل توزيع المعاش بين الأرملة والإبنتين كما هو وفقا لما سبق بيانه بالمثال المشار إليه.

### مثال رقم (7) :

بفرض أن الإبنة الأولى في المثال "6" كان دخلها الصافي من المهنة 90 جنيها. في هذه الحالة فإنها تستحق الصرف من معاش والدها ما يكمل 100 فقط " الحد الأقصى للجمع بين المعاش والدخل من مهنة بعد مضي خمس سنوات في ممارسة المهنة " .  
بمعنى أنها تستحق الصرف من معاش والدها 90-100 " الدخل الصافي من المهنة " = 10 جنيها

ويتم تخفيض نصيبها المستحق الصرف في المعاش إلي هذا المقدار إعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال خمس سنوات في مزاوله المهنة .

كما يتم إعتبار من هذا التاريخ رد ما تم إيقافه جزئيا من معاشها ومقداره 10 جنيها ،إلي الإبنة الثانية ليصبح نصيبها المستحق الصرف 30 جنيها وفقا لما سبق إيضاحه بالمثال رقم "2"

### مثال رقم (8) :

بفرض أن دخل الإبنة في المثال رقم "6" كان 150 جنيها في هذه الحالة فإنها تصبح غير مستحقة الصرف في معاش والدها باعتبار أن دخلها من المهنة يزيد علي 100 جنيها حيث أن الحد الأقصى للجمع بين المعاش والدخل من مهنة هو 100 جنيها فقط " .  
ويتم رد نصيبها في المعاش إلي الإبنة الثانية ليصبح نصيبها المستحق الصرف 40 جنيها وفقا لما سبق إيضاحه بالمثال رقم "3"

### مثال رقم (9) :

بفرض أن الإبن في المثال رقم "4" لم يكن قد التحق بعمل ولكنه كان يزاول مهنة قبل وفاة والدته ولم يكن قد استكمل في تاريخ وفاتها مدة خمس سنوات في مزاوله المهنة .  
وفي تاريخ لاحق استكمل مدة الخمس سنوات في مزاوله المهنة وكان دخله الصافي من المهنة 70 جنيها .

وطبقا لحدود الجمع بين المعاش والدخل من مهنة بعد استكمال خمس سنوات في مزاوله المهنة "100 جنيها فقط "

يكون للإبن من أول الشهر التالي لاستكمال المدة المشار إليها الحق في صرف الفرق بين 100 جنيها والدخل من المهنة .

أي 100 - 70 = 30 جنيها

واعتبارا من هذا التاريخ يتم رد الجزء الموقوف من المعاش ومقداره " 120 - 30 = 90 ،علي الوالدة - ليصبح نصيبها المستحق الصرف = 60 " النصيب المستحق " + 90 " الجزء المردود عليها " = 150 جنيها

ويتم تخفيضه الي الحد الأقصى لفئة الوالدين "2/1 المعاش " = 90 جنيها  
وعلي ذلك فإن تطور توزيع المعاش في هذه الحالة يكون كما يلي .

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليها		أول الشهر التالي لاستكمال الزوج 5 سنوات في مزاوله المهنة
	النصيب المستحق	النصيب المنصرف	
الإبن	120 جنيها	120 جنيها	030 جنيها
الوالدة	060 جنيها	060 جنيها	090 جنيها
الإجمالي	180 جنيها	180 جنيها	120 جنيها

وبفرض أنه في أول يناير التالي أصبح دخل الإبن الصافي من المهنة 115 جنيهاً .  
في هذه الحالة ورغم أن دخله الصافي من المهنة " 115 جنيها " يقل عن نصيبه المستحق في المعاش " 120 جنيها " - إلا أنه يصبح غير مستحق الصرف ويتم إيقاف نصيبه كلياً إعتباراً من أول يناير من هذه السنة .  
وذلك لأن الحد الأقصى للجمع بين المعاش والدخل من مهنة هو 100 جنية - بحيث إذا بلغ الدخل من المهنة 100 جنية فأكثر لا يكون للمستحق الحق في صرف المعاش حتى ولو كانت قيمة المعاش تزيد على الدخل من المهنة .  
ونظراً لأن الوالدة قد بلغ نصيبها المستحق الصرف 90 جنيها " 1 / 2 المعاش " فإن هذا النصيب يظل كما هو .  
وعلى ذلك فإن المعاش المستحق الصرف من أول يناير يكون كما يلي :

المستفيد	النصيب المستحق الصرف
الابن	--
الوالدة	90 جنية

### مثال رقم ( 10 ) :

بفرض أن الإبنة في المثال رقم " 5 " كانت تمارس مهنة لمدة تزيد على 5 سنوات في تاريخ وفاة المؤمن عليه تحصل منها على دخل 80 جنيهاً في هذا التاريخ .  
وحيث استحققت 3 / 2 المعاش = 90 جنيهاً  
فإنه يتم تطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من مهنة في هذه الحالة = 100 جنية  
أى تستحق الصرف من معاش والدها 100 - 80 = 20 جنيهاً  
واعتباراً من 1992 / 7 / 1 حيث أصبح المستحق لها = 108 جنيهاً  
فإنه تظل حدود الجمع كما هي 100 جنية حيث أن الدخل الذى تحصل عليه من مهنة 80 جنيهاً والحد الأقصى للجمع في هذه الحالة هو 100 وبالتالي عليه من مهنة والحد الأقصى من معاش والدها فقط = 20 جنيهاً  
واعتباراً من 1993 / 1 / 1 بفرض أن دخلها من المهنة أصبح = 90 جنيهاً  
فإنها أيضاً تجمع بين المعاش المستحق لها والدخل في حدود = 100 جنية  
أى تصبح مستحقة الصرف من معاش والدها 100 - 90 = 10 جنيهاً  
واعتباراً من 1993 / 7 / 1 ، ورغم أن إستحقاقها في المعاش أصبح = 118.8 جنية إلا أنها تظل مستحقة الصرف أيضاً ما يكمل حدود الجمع = 100 جنية  
أى تستحق الصرف 100 - 90 = 10 جنيهاً  
ويمكن تتبع النصيب المستحق والنصيب المنصرف لهذه الإبنة من معاش والدها كما يلي :

التاريخ	النصيب المستحق	الدخل من المهنة	النصيب المنصرف	حدود الجمع
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
1992/5/2	090.-	80	20	100
1992/7/1	108.-	80	20	100
1993/1/1	108.-	90	10	100
1993/7/1	118.8	90	10	100

### الفصل الثالث حالات عودة الحق في المعاش السابق قطعه

تناولنا في الفصل الأول من هذا الباب ( حالات قطع المعاش ) و نتناول في هذا الفصل حالات عودة الحق في المعاش لمن كان مستحقاً في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ثم قطع معاشه في تاريخ لاحق لأحد أسباب قطع المعاش السابق بيانها بالفصل المشار إليه .

#### وذلك بمراعاة :

في حالة عودة الحق في المعاش للمستحق الذي سبق أن تم تحسين معاشه بصفة استثنائية بذاته وباسمه ، لا يعود له الحق في صرف معاشه الاستثنائي ، ويجوز له التقدم بطلب لإعادة عرض حالته على لجنة المعاشات الاستثنائية لتقرير مدى أحقيته في تحسين معاشه بصفة استثنائية (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1333 لسنة 2013 باعتماد قرارات لجنة المعاشات والمكافأة الاستثنائية والصادر بتاريخ 2013/11/14 ، وتعليمات الصندوق الحكومي رقم (12) لسنة 2015 ، ويعمل بها من 2013/11/14) .

وقد يكون من المناسب أيضا استعراض حالات عودة الحق في المعاش السابق قطعه تبعاً لنوع المستحق ، وفقاً لما اتبعناه في استعراضنا لحالات قطع المعاش .

#### أولاً : بالنسبة للأرملة :

- 1 - يعود الحق في المعاش للأرملة السابق قطع معاشها لزوجها بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في أي من الحالتين الآتيتين :
    - أ - طلاقها من الزوج الأخير .
    - ب - ترملها مع عدم إستحقاقها معاش عن الزوج الأخير .وذلك بصرف النظر عما إذا كان المعاش المستحق عن الزوج الأخير أكبر أو يساوي أو أقل من المعاش الذي كان سيعود لها الحق فيه عن الزوج الأول بفرض عدم إستحقاقها معاشاً عن الزوج الأخير .  
وأيضاً بصرف النظر عن مصدر المعاش المستحق عن الزوج الأخير ، حتى ولو كان مستحقاً وفقاً لنظام التأمين الإجتماعي الشامل أو معاش السادات .
- 2 - يراعى في تطبيق البند (1) السابق ما يلي :

- أ - إذا ما عاد الحق للأرملة في المعاش ثم قطع لزوجها مرة أخرى فإنه يسرى بشأنها مرة أخرى ما جاء بالبند المشار إليه - وذلك دون تحديد لعدد مرات تحقق ذلك ، وحتى وفاتها.
- ب - إذا لم يعد الحق في المعاش للأرملة لاستحقاقها معاش عن الزوج الأخير ، فإنها بذلك وحتى وفاتها تكون قد إنقطعت صلتها بمعاش الزوج الأول ولا يعود لها الحق فيه مرة أخرى.

#### 3 - يراعى في تطبيق قاعدة عودة الحق في المعاش السابق قطعه :

- أ - يعود الحق في المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ تحقق الواقعة التي يترتب عليها عودة الحق فيه .
- ب - إذا كان المعاش الذي سيعود الحق فيه سبق رده كله أو بعضه على باقي المستحقين فتخفص معاشاتهم بقيمة ما سبق رده عليهم من هذا المعاش إعتباراً من تاريخ عودة الحق فيه .
- ج - يحدد نصيب المستفيد الذي يعود الحق فيه بمراعاة حالات القطع التي تمت بعد قطع نصيبه في المعاش والتي كان من المفترض أن تؤول إليه وفقاً لقواعد الرد والأيلولة



للنصيب في المعاش الذي لا يستحق كلياً أو جزئياً والسابق تناولها في الفصل السادس من الباب الأول ، وكذا ما سبق أن تناولناه في الفصل الأول من هذا الباب ( حالات قطع المعاش ) وذلك لولا قطع معاشه .

د - بمعنى آخر فإنه يمكن القول تطبيقاً للبندين ب ، ج السابقين بأنه يتم تحديد النصيب المستحق للمستفيد الذي يعود له الحق في المعاش على أساس إعادة توزيع المعاش بين المستحقين في المعاش بما فيهم هذا المستفيد في تاريخ الواقعة التي ترتب عليها إعادة حقه فيه ، ولا يعتبر من يتقاضى معاشاً دون المساس بحقوق باقي المستحقين من بين المستحقين الذين يعاد توزيع المعاش عليهم .

هـ - يقصد بالمعاش الذي سيعاد توزيعه وفقاً للبند (ج) السابق - معاش المؤمن عليه وأصحاب المعاش عن الأجرين الأساسيين والمتغير مضافاً إليهما جميع الإعانات والزيادات التي أضيفت إليه وتعتبر جزء منه حتى تاريخ عودة الحق في المعاش للمستفيد .

و - يعاد تقدير المعاش المستحق لحالات دون المساس المستحقة في تاريخ عودة الحق وفقاً للفصل الخامس من هذا الباب ، مع مراعاة إفادة المستحقين من حالات رد المعاش من ذات الفئة بالتساوي ، عند إفادة المستحق من حالات رد المعاش التي وقعت قبل تاريخ تحقق الواقعة المنشئة لاستحقاقه ، بشرط عدم زيادة مجموع ما يصرف من المعاش في هذه الحالة عن معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش عن الأجرين الأساسيين والمتغير وما أضيف إليهما من زيادات أو إعانات تعتبر جزء منه .

ويراعي في جميع الأحوال ألا يزيد نصيب المستحق عما كان عليه قبل عودة الحق للمستحق الذي عاد له الحق في المعاش .

ز - إذا كان المستحق الذي عاد له الحق في المعاش استحق في المعاش بداية دون المساس ، يتم إعادة تقدير المعاش المستحق له ولحالات دون المساس المستحقة في تاريخ عودة الحق وفقاً لأحكام البند السابق .

### مثال رقم (1) :

توفى مؤمن عليه بتاريخ 12 / 8 / 2015 عن أرملة فقط مستحقة في المعاش ، وعن معاش مقداره 1200 جنيه .

وعلى ذلك فقد استحق لها 4 / 3 هذا المعاش = 900 جنيه .

وبتاريخ 15 / 2 / 2016 تزوجت من آخر وتم قطع معاشها من أول الشهر التالي للزواج - أي من 2016/3/1 ، ثم طلقت من الزوج الأخير بتاريخ 2016/9/4 وبالتالي فإنه يعود لها الحق في معاشها عن الزوج الأول إعتباراً من 2016/10/1 ( أول الشهر التالي لطلاقها من الزوج الأخير ) .

### مثال رقم (2) :

بفرض أن الأرملة في المثال السابق رقم (1) لم تكن قد طلقت من زوجها الأخير ، ولكنها ترملت ولم تستحق عنه معاشاً ، وبالتالي فإنه يعود لها الحق في معاشها عن الزوج الأول إعتباراً من 2016 / 10 / 1 ( أول الشهر التالي لترملها عن الزوج الأخير ) .

### مثال رقم (3) :

بفرض أن الأرملة في المثال السابق رقم (2) كانت قد استحققت معاشاً مقداره 400 جنيه عن زوجها الأخير الذي كان يعمل بالقطاع العام .

نظراً لأنها قد استحققت معاشاً عن الزوج الأخير فإنها لا يعود لها الحق في معاشها عن الزوج الأول - وذلك رغم أن ما استحقته من معاش عن الزوج الأخير 400 جنيه يقل عما كانت تستحقه عن الزوج الأول 900 جنيه .

#### مثال رقم ( 4 ) :

بفرض أن الأرملة في المثال رقم (2) كانت قد إستحققت معاشاً مقداره 225 جنيهاً عن الزوج الأخير الذى كان مؤمناً عليه في نظام التأمين الإجتماعى الشامل - حيث إستحققت نصف المعاش وإستحق أولاده النصف الآخر .

أيضاً في هذه الحالة لا يعود لها الحق في معاش زوجها الأول رغم أنها كانت تستحق عنه 900 جنية - ورغم أن المعاش المستحق لها عن الزوج الأخير وفقاً لنظام التأمين الإجتماعى الشامل.

#### مثال رقم ( 5 ) :

بفرض أن الأرملة في المثال رقم (1) بعد أن كان قد عاد إليها الحق في معاش الزوج الأول قد تزوجت مرة أخرى سواء كان هذا الزواج من ذات الشخص أو من شخص آخر وقطع معاشها ثم طلقت مرة أخرى فإنه يعود لها الحق في معاش الزوج الأول .  
وذلك كله مهما تكررت حالات الزواج والطلاق .

#### مثال رقم ( 6 ) :

بفرض أن الأرملة في المثال رقم (1) بعد أن كان قد عاد إليها الحق في معاش الزوج الأول قد تزوجت مرة أخرى وقطع معاشها ثم ترملت مرة أخرى ولم تستحق معاش عن الزوج الأخير ، فإنه يعود لها الحق في معاش الزوج الأول .  
وذلك كله مهما تكررت حالات الزواج والترمل دون إستحقاق معاش من الزوج الأخير .

#### مثال رقم ( 7 ) :

بفرض أن أى من الأرملتين بالمثالين رقمي ( 3 و 4 ) اللتين لم يعد لهما الحق في معاش الزوج الأول رقم (1) لإستحقاقهما معاشاً عن الزوج الأخير (الثاني) قد تزوجتا مرة أخرى .  
وبفرض ترملها من الزوج الأخير (الثالث) فإنه لا يعود لأى منهما الحق في المعاش عن الزوج (الأول) لإنقطاع صلتها به لإستحقاقهما معاش عن الزوج (الثاني) .  
وببحث مدى الحق في عودة المعاش عن الزوج ( الثاني ) في هذه الحالة وفقاً لأحكام القانون المستحق طبقاً له هذا المعاش - وفي هذا المثال نبدى أنه :  
1 - يعود الحق في المعاش عن الزوج ( الثاني ) بالنسبة للأرملة في المثال رقم (3) حيث أن هذا المعاش مستحقاً وفقاً لأحكام القانون رقم 79 لسنة 1975 بإعتبار أن الزوج كان يعمل بالقطاع العام .  
2 - لا يعود الحق في المعاش عن الزوج ( الثاني ) بالنسبة للأرملة في المثال رقم (4) حيث أن هذا المعاش مستحقاً وفقاً لأحكام القانون رقم 112 لسنة 1980 الذى لا يتضمن هذا الحق للأرملة التى قطع معاشها للزوج في حالة طلاقها أو ترملها دون إستحقاق معاش عن الزوج الأخير .

#### مثال رقم ( 8 ) :

بفرض أن المستحقين في المثال رقم (1) كانت أرملة وإبنة حيث إستحق للأرملة نصف المعاش 600 جنيها وإستحق للإبنة النصف الآخر وترتب على زواج الأرملة وقطع معاشها - أن تم رد نصيبها على الإبنة .  
وحيث بزواج الأرملة أصبحت الإبنة هى الوحيدة المستحقة في المعاش وحيث الحد الأقصى لنصيب الإبنة في المعاش هو الثلثين ، فقد استحق للإبنة  $1200 \times \frac{3}{2} = 800$  جنية  
إعتباراً من أول الشهر التالى لزواج الأرملة .  
ثم بطلاق الأرملة وعودة حقها في المعاش من 1 / 10 / 2016 يتم تخفيض نصيب الإبنة بما سبق أن رد عليها - ويعود إستحقاقها إلى نصف المعاش ( 600 جنية ) .  
وعلى ذلك فإن تطور توزيع المعاش في هذه الحالة يكون كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/8/12	أول الشهر التالي لزوج الأرملة 2016/3/1	أول الشهر التالي لطلاق الأرملة 2016/10/1
	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة	600	--	600
الإبنة	600	800	600
الإجمالي	1200	800	1200

### مثال رقم ( 9 ) :

توفي مؤمن عليه في 2015/ 7 /20 عن أرملتين ووالدة ، وعن معاش مقداره 1500 جنيه . استحق للأرملتان 3/2 المعاش 1000 جنيه - لكل منهما 500 جنيه واستحققت الوالدة 3 / 1 المعاش 500 جنيه .

وفي 2015/ 12 / 15 تزوجت الأرملة الأولى حيث تم قطع نصيبها في المعاش من 1 / 1 / 2016 (أول الشهر التالي لزوجها) وتم رد نصيبها علي الأرملة الثانية إعتبارا من هذا التاريخ - حيث أصبحت مستحقة ثلثي المعاش (1000 جنيه) .

وفي 2016/ 2 / 3 توفيت الوالدة - حيث تم قطع نصيبها إعتبارا من 1 / 3 / 2016 ( أول شهر الوفاة ) ورد نصيبها علي الأرملة الثانية .

وحيث أصبحت الأرملة الثانية هي المستحقة الوحيدة في المعاش فإن الحد الاقصى لنصيبها يكون 4/3 المعاش أي  $1500 \times \frac{4}{3} = 1125$  جنيه .

وفي 2016/ 4 /5 طلقت الارملة الثانية وبالتالي يعود لها الحق في المعاش إعتبارا من 1 / 5 / 2016 (أول الشهر التالي لطلاقها) . ويحدد نصيبها الذي يعود لها الحق فيه بمراعاة حالات القطع التي تمت بعد قطع نصيبها ، وكان من المفترض أن تستفيد منها لولا قطع معاشها - بمعنى أنه يعاد توزيع المعاش علي المستحقين في تاريخ عودة حقها فيه .

وحيث يصبح المستحقين في هذه الحالة الأرملتان فقط .

وحيث الحد الأقصى المقرر لفئة الأرامل 4/ 3 المعاش ( 1125 جنيها ) فإنه يتم توزيع هذا

النصيب بينهما ليصبح نصيب كل منهما

$$1125 \div 2 = 562.50 \text{ جنيه}$$

وعلي ذلك فإن تطور توزيع المعاش (النصيب المستحق ) في هذه الحالة يكون كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/7/20	أول الشهر التالي لزوج الأرملة الأولي 2016/1/1	أول شهر وفاة الوالدة 2016/2/1	أول الشهر التالي لطلاق الأرملة الأولي 2016
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة الأولي	500	--	--	562.50
الأرملة الثانية	500	1000	1125	562.50
الوالدة	500	500	--	--
الإجمالي	1500	1500	1125	1125

### مثال رقم ( 10 ) :

بفرض أن تاريخ طلاق الأرملة الأولى في المثال رقم ( 9 ) كان 2016 /8/20 وكان قد تم زيادة المعاشات من 2016/ 7 /1 بنسبة 10 %

بمعني أن أصبح معاش المؤمن عليه  $1500 + (1500 \times 10\%) = 1650$  جنيه .

وعلي ذلك فإن  $3 / 4$  المعاش المستحق للأرملة الثانية قد تم تعديله من  $2016/7/1$  ليصبح  $1237.5 = 4 / 3 \times 1650$  جنيه .

وبالتالي فإن ما تستحقه الأرملة الأولى إعتباراً من أول الشهر التالي لطلاقها ( $2016/9/1$ )  $618.75 = 2 \div 1237.5$  جنيه .

وعلى ذلك فإن تطور توزيع المعاش ( النصيب المستحق ) في هذه الحالة يكون كما يلي :

تطور التوزيع				
الأرملة الأولى	الأرملة الثانية	الوالدة	الإجمالي	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
500	500	500	1500	تاريخ وفاة المؤمن عليه ( $2015/7/20$ )
--	1000	500	1500	أول الشهر التالي لزواج الأرملة الأولى ( $2016/1/1$ )
--	1125	--	1125	أول شهر وفاة الوالدة ( $2016/2/1$ )
--	1237.5	--	1237.5	زيادة المعاشات ( $2016/7/1$ )
618.75	618.75	--	1237.5	أول الشهر التالي لطلاق الأرملة الأولى ( $2016/9/1$ )

ثانياً : بالنسبة للأرمل :

1 - يعود الحق في المعاش للأرمل السابق قطع معاشه لزواجه بعد وفاة المؤمن عليها أو

صاحبة المعاش في أى من الحالتين الآتيتين :

أ - طلاق الزوجة الأخيرة .

ب - ترمله مع عدم إستحقاقه معاشاً عن الزوجة الأخيرة .

وذلك بصرف النظر عما إذا كان المعاش المستحق عن الزوجة الأخيرة أكبر أو

يساوى أو أقل من المعاش الذى كان سيعود له الحق فيه عن الزوجة الأولى

بفرض عدم إستحقاقه معاشاً عن الزوجة الأخيرة .

وأيضاً بصرف النظر عن مصدر المعاش المستحق عن الزوجة الأخيرة ، حتى

ولو كان مستحقاً وفقاً لنظام التأمين الإجتماعى الشامل أو معاش السادات .

2 - يراعى في تطبيق البند (1) السابق ما يلى :

أ - إذا ما عاد الحق للأرمل في المعاش ثم قطع لزواجه مرة أخرى فإنه يسرى بشأنه

مرة أخرى ما جاء بالبند المشار إليه - وذلك دون تحديد لعدد مرات تحقق ذلك ،

وحتى وفاته.

ب - إذا لم يعد الحق في المعاش للأرمل لاستحقاقه معاشاً عن الزوجة الأخيرة ، فإنه

بذلك وحتى وفاته يكون قد إنقطعت صلته بمعاش الزوجة الأولى ولا يعود له الحق

فيه مرة أخرى.

3 - يراعى في تطبيق قاعدة عودة الحق في المعاش السابق قطعه ماسبق بيانه تفصيلاً بالبند

(3) من أولاً من هذا الفصل .

4 - تطبق ذات الأمثلة السابق بيانها بالنسبة للأرملة ( الأمثلة من 1 الي 10 )

5 - يحدد معاش الأرمل في حالة عدم استحقاقه في تاريخ الوفاة بمراعاة توزيع المعاش

بافتراض استحقاقه في تاريخ الوفاة .

(فقرة أخيرة مضافة بالقرار الوزاري 310 لسنة 2017 الصادر بتاريخ

2017/05/25 إلى المادة (183) من القرار الوزاري رقم 554 لسنة 2007 ويعمل

بها اعتباراً من  $2016/07/1$ ).

ملاحظة : لي تحفظ علي هذا البند - الرأي :

لا محل لعودة الحق في المعاش وفقاً للمادة 114 من قانون التأمين الاجتماعي للزوج الذي لم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش في تاريخ وفاة الزوجة .  
بمعنى أن عودة الحق في المعاش يكون للزوج الذي استحق ثم قطع معاشه .  
أما الزوج الذي لم يستحق لزوجته من أخري في تاريخ وفاة الزوجة ، فلا يكون له الحق في استحقاق المعاش مرة أخري وفقاً للمادة 114 من قانون التأمين الاجتماعي .  
لمزيد من التفاصيل راجع الرابط

<http://elsayyad.net/forum/showthread.php?p=24279#post24279>

وعنوانه

مدي استحقاق الزوج الذي لم يستحق في المعاش لوجود زوجة أخري إذا طلق هذه الزوجة .

ثالثاً : بالنسبة للإبنة والأخت :

1 - يعود الحق في المعاش للإبنة أو الأخت السابق قطع معاشها لزوجها بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في أي من الحالتين الآتيتين :

أ - الطلاق

ب الترميل - وذلك بمراعاة تطبيق حدود الجمع بين المعاشات السابق بيانها بالفصل السادس من الباب الأول - حيث يراعى عند عودة الحق للإبنة أو الأخت في معاش الوالد أو الأخ ما يلي :

(1) معاش الزوج أقل من معاش الوالد أو معاش الأخ بحسب الأحوال وكان أي من هذين المعاشين الأخيرين أكبر من 100 ، حيث يعود الحق في معاش

الوالد أو الأخ بحسب الأحوال بمقدار الفرق بينه وبين معاش الزوج.

(2) كل من معاش الزوج ومعاش الوالد أو معاش الأخ بحسب الأحوال أقل من

100 جنيه ، حيث يعود الحق في معاش الوالد أو الأخ كلياً أو جزئياً

بمراعاة أن الحد الأقصى للجمع بين أي من هذين المعاشين ومعاش الزوج

في حدود 100 جنيه وبمراعاة أن معاش الزوج أولويته أعلى من معاش

الوالد والأخ ( يراعى شرط الإعالة للأخت ) .

(3) معاش الزوج أكبر من معاش الوالد أو الأخ بحسب الأحوال وأكبر من 100

جنيه فإنه رغم عودة الحق في أي من هذين المعاشين باعتبار أن الإبنة أو

الأخت أصبحت غير متزوجة ( أرملة ، أيضاً يراعى شرط الإعالة للأخت )

إلا أنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاشات لا يستحق أي منهما .

2- يعود الحق في المعاش للإبنة أو الأخت وفقاً لما جاء بالبند (1) السابق بصرف النظر

عن طول الفترة الزمنية من تاريخ زواجها حتى تاريخ الطلاق أو الترميل - كما أن

عودة الحق في المعاش في هاتين الحالتين غير محددة بعدد من المرات ، وإنما يكون

لأي منهما هذا الحق مهما تعددت مرات الطلاق والتحمل حتى نهاية حياة كل منهما .

3 - يراعى في تطبيق قاعدة عودة الحق في المعاش السابق قطعه ماسبق بيانه تفصيلاً

بالبند (3) من أولاً من هذا الفصل .

4 - يشترط لعودة الحق في المعاش للأخت توافر شروط الإعالة السابق بيانها تفصيلاً في

الفصل الأول من الباب الأول ( مراجعة شروط الإستحقاق لكل من وردت أسمائهم

بطلب الصرف) وذلك في تاريخ طلاق أو ترميل الأخت .

5 - يراعى بصفة عامة بالنسبة للنصيب في المعاش الذي يعود الحق فيه تطبيق قواعد

الجمع بين المعاشات ، وقواعد الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة السابق

بيانها تفصيلاً في الفصلين الخامس والسابع من الباب الأول .

### مثال رقم ( 11 ) :

توفي مؤمن عليه بتاريخ 2015/8/5 عن أرملة وإبنة وابن ومعاش مقداره 300 جنية حيث استحق للأرملة النصف ( 150 جنيهاً ) ولكل من الإبنة والإبن النصف الذى وزع بينهما بالتساوى لكل منهما 75 جنيهاً .

وبتاريخ 2015/9/12 تزوجت الإبنة حيث تم قطع معاشها من 2015/10/1 وتم رد نصيبها على الإبن ليصبح مستحقاً لنصف المعاش ( 150 جنيهاً ) وفى 2016/3/15 طلقت الإبنة . وبالتالي فإنها يعود لها الحق فى المعاش من 2016/4/1 ومقداره 75 جنيهاً .

وعلى ذلك فإن تطور توزيع المعاش (النصيب المستحق ) فى هذه الحالة يكون كما يلي :

المستفيد	فى تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/8/5	أول الشهر التالي لزواج الإبنة 2015/10/1	أول الشهر التالي لطلاق الإبنة 2016/4/1
	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة	150	150	150
الإبنة	075	--	075
الإبن	075	150	075
الإجمالي	300	300	300

### مثال رقم ( 12 ) :

بفرض أن الإبنة فى المثال السابق رقم ( 11 ) كانت قبل طلاقها قد استحققت معاشاً عن نفسها مقداره 120 جنيهاً .

وحيث أن نصيبها فى المعاش عن والدها الذى يعود لها الحق فيه يقل عن معاشها عن نفسها من حيث القيمة والأولوية .

وحيث أن معاشها عن نفسها يزيد على 100 جنية فإنها تكون بذلك غير مستحقة فى معاش والدها .

ويظل الإبن مستحقاً لنصيبه فى المعاش كما هو ( 150 جنيهاً )

وعلى ذلك فإن تطور توزيع المعاش (النصيب المستحق ) فى هذه الحالة يكون كما يلي :

المستفيد	فى تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/8/5	أول الشهر التالي لزواج الإبنة 2015/10/1	أول الشهر التالي لطلاق الإبنة 2016/4/1
	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة	150	150	150
الإبنة	075	--	--
الإبن	075	150	150
الإجمالي	300	300	300

### مثال رقم ( 13 ) :

بفرض ان الإبنة فى المثال السابق رقم (12) كان معاشها عن نفسها 60 جنيهاً فقط . وعلى ذلك فإنها تستحق من معاش والدها الفرق بين 100 جنية (حدود الجمع بين المعاشين فى هذه الحالة ) وبين معاشها عن نفسها ( باعتبار أن أولويته أكبر من معاشها عن والدها ) أى

تستحق من معاش والدها = 100 - 60 = 40 جنيهاً

ويتم رد باقى نصيبها عن والدها = 75 - 40 = 35 جنيهاً على شقيقها ليصبح نصيبه = 75 ( النصيب الأسمى ) + 35 ( الجزء المردود إليه ) = 110 جنيهاً

وعلى ذلك فإن تطور توزيع المعاش (النصيب المستحق ) فى هذه الحالة يكون كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/8/5	أول الشهر التالي لزوج الإبنة 2015/10/1	أول الشهر التالي لطلاق الإبنة 2016/4/1
	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة	150	150	150
الإبنة	075	--	040
الإبن	075	150	110
الإجمالي	300	300	300

#### مثال رقم ( 14 ) :

بفرض أن الإبنة في المثال رقم ( 12 ) لم تكن قد إستحققت معاشاً عن نفسها مقدار 120 جنيهاً ، ولكنها قبل تاريخ الطلاق كانت قد إنتحقت بعمل دخلها الصافي منه في تاريخ الطلاق 120 جنيهاً.

وحيث أنه بتطبيق قواعد الجمع بين المعاش والدخل من عمل في هذه الحالة فإنه يتم إيقاف نصيبها في المعاش المستحق عن والدها ، وذلك لحصولها على دخل صافي من العمل يزيد عليه ويزيد على 100 جنيه.

ويتم رد نصيبها في المعاش على شقيقها ليصبح النصيب المنصرف له من معاش والده = 75 ( النصيب الأصلي ) + 75 (النصيب المردود عليه ) = 150 جنيهاً .

وعلى ذلك يمكن بيان تطور توزيع المعاش المستحق والمنصرف في هذه الحالة كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/8/5		أول الشهر التالي لزوج الإبنة 2015/10/1		أول الشهر التالي لطلاق الإبنة 2016/4/1	
	المستحق	المنصرف	المستحق	المنصرف	المستحق	المنصرف
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة	150	150	150	150	150	150
الإبنة	075	075	--	--	075	--
الإبن	075	075	150	150	075	150
الإجمالي	300	300	300	300	300	300

#### مثال رقم ( 15 ) :

بفرض أن الإبنة في المثال السابق رقم (14) كان دخلها الصافي من العمل 60 جنيهاً فقط . وعلى ذلك فإنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل في هذه الحالة يكون لها الحق في الجمع بين معاشها عن والدها والدخل من عمل في حدود 100 جنيه حيث يقل كل من المعاش والدخل عن هذا المقدار .

أى تستحق الصرف من معاش والدها = 100 - 60 = 40 جنيهاً

ويتم رد باقى نصيبها = 75 - 40 = 35 جنيهاً على شقيقها ليصبح المستحق الصرف له 75

( النصيب الأصلي ) + 35 (النصيب المردود عليه ) = 110 جنيهاً .

وعلى ذلك يمكن بيان تطور توزيع المعاش المستحق والمنصرف في هذه الحالة كما يلي :

أول الشهر التالي لطلاق الإبنة 2016/4/1		أول الشهر التالي لزواج الإبنة 2015/10/1		في تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/8/5		المستفيد
المنصرف	المستحق	المنصرف	المستحق	المنصرف	المستحق	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
150	150	150	150	150	150	الأرملة
040	075	--	--	075	075	الإبنة
110	075	150	150	075	075	الإبن
300	300	300	300	300	300	الإجمالي

### مثال رقم ( 16 ) :

- 1 - توفي مؤمن عليه عن ثلاث أخوات غير متزوجات يتوافر بشأنهن جميعاً شروط الإعالة ومعاش مقداره 300 جنيه ، وحيث إستحققت الأخوات نصف المعاش ( 150 جنيهاً ) فقد وزع عليهن بالتساوي لكل منهن 50 جنيهاً .
  - 2 - ثم تزوجت الأخت الأولى وتم رد نصيبها على الأختين الثانية والثالثة فأصبح نصيب كل منهن المستحق 75 جنيهاً .
  - 3 - تزوجت الأخت الثانية وتم رد نصيبها على الأخت الثالثة ، حيث أصبحت المستحقة الوحيدة لنصف المعاش ( 150 جنيهاً ) .
  - 4 - ثم تزلت الأخت الثانية وإستحققت معاشاً عن زوجها 200 جنيه وحيث يشترط لعودة حقها في معاش شقيقها توافر شرط الإعالة لها . وحيث إستحققت معاش عن زوجها مقداره 200 جنيه وهو يزيد على نصيبها في المعاش عن شقيقها .
- وعلى ذلك فإنه لا يتوافر بالنسبة لها أحد الشروط الواجب توافرها لإثبات الإعالة وبالتالي لا تستحق إعادة معاش شقيقها السابق قطعه إليها .
- وعلى ذلك تظل الأخت الثالثة هي المستحقة الوحيدة في معاش شقيقها ( 150 جنيهاً ) .
- 5 - ثم تزلت الأخت الأولى واستحققت معاشاً عن زوجها 40 جنيهاً ، وحيث يعود لها الحق في معاش شقيقها السابق قطعه لزوجها ، مع إستفادتها من حالات الرد والأيلولة التي وقعت بعد قطع معاشها .
- بمعنى أنه يعاد توزيع نصف المعاش بينها وبين الأخت الثالثة ليصبح نصيب كل منهن 75 جنيهاً .
- وحيث يقل معاشها عن زوجها عن نصيبها المستحق عن شقيقها ، مع إفتراض توافر باقي شروط الإعالة ، فإنه يكون قد توافر بشأنها شرط الإعالة ، ويعود لها الحق في معاش شقيقها . وحيث أنه تطبيقاً لحدود الجمع بين المعاشات فإنها تستحق من معاش شقيقها الفرق بين 100 جنيه والمعاش المستحق لها عن زوجها باعتبار أن أولويته أعلى من معاش الأخ وكل منهما يقل عن 100 جنيه .
- وعلى ذلك فإنها تستحق من معاش شقيقها  $100 - 40 = 60$  جنيهاً ويتم رد باقي نصيبها ومقداره  $75 - 60 = 15$  جنيهاً على الأخت الثالثة التي يصبح استحقاقها =

75 (النصيب المستحق بعد تزل الأخت الأولى) + 15 (الجزء المرود عليها) = 90 جنيهاً

وعلى ذلك فإن تطور توزيع المعاش (النصيب المستحق) في هذه الحالة يكون كما يلي:



تطور التوزيع	الأخت الأولى	الأخت الثانية	الأخت الثالثة	الإجمالي
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
في تاريخ وفاة المؤمن عليه	50	50	050	150
أول الشهر التالي لزواج الأخت الأولى	--	75	075	150
أول الشهر التالي لزواج الأخت الثانية	--	--	150	150
أول الشهر التالي لترمل الأخت الثانية	--	--	150	150
أول الشهر التالي لترمل الأخت الأولى	60	--	090	150

### مثال رقم (17) :

بفرض أنه في المثال رقم (16) كانت هناك فترة زمنية مدتها سنة بين كل من الوقائع المشار إليها - فإنه في معالجة كل من هذه الوقائع تراعي قيمة معاش المؤمن عليه المستحق في تاريخ كل منها فإذا ما افترضنا أن وفاة المؤمن عليه كانت في ديسمبر 1987 ، وأنه في تاريخ كل من هذه الوقائع كانت قيمة المعاش قد زادت بنسبة 15 % من قيمة المعاش وزياداته في تاريخ استحقاق كل زيادة .

بمعنى أن تطور نصف معاش المؤمن عليه المستحق للأخوات كما يلي :

البيان	السنة	المبلغ بالجنيه
- في تاريخ الوفاة	1987/12	150.00
- في تاريخ زواج الأخت الأولى	1988/12	172.50
- في تاريخ زواج الأخت الثانية	1989/12	198.38
- في تاريخ ترميل الأخت الثانية	1990/12	228.14
- في تاريخ ترميل الأخت الأولى	1991/12	262.36

وعلي ذلك يكون تطور استحقاق الأخوات في هذا المعاش كما يلي :

- 1 - في تاريخ الوفاة لكل منهن 50 جنيها .
- 2 - في تاريخ زواج الأخت الأولى - يستحق لكل من الأخت الثانية والثالثة = 86.25 جنيه
- 3 - في تاريخ زواج الأخت الثانية - يستحق للأخت الثالثة = 198.38 جنيه
- 4 - في تاريخ ترميل الأخت الثانية - نظرا لاستحقاقها معاشا عن زوجها (200 جنيه ) يزيد علي نصيبها عن شقيقها الذي يحدد علي أساس استحقاقها مع الأخت الثالثة لكل منهن  $228.14 \div 2 = 114.07$  جنيه .  
وبذلك لا يتوافر بالنسبة لها شروط الإعالة ، وبالتالي لا تستحق عودة معاش شقيقها السابق قطعه إليها .
- 5- وتظل الأخت الثالثة هي الوحيدة المستحقة في معاش شقيقها = 228.14 جنيه .
- 5- في تاريخ ترميل الأخت الأولى - وباعتبار أنها يعود لها الحق في معاش شقيقها لتصبح مستحقة مع الأخت الثالثة لكل منهن  $262.36 \div 2 = 131.18$  جنيه .  
وحيث يقل معاشها عن زوجها عن النصيب المستحق لها عن شقيقها ، بمعنى توافر أحد شروط إثبات الإعالة بالنسبة لها ، وبفرض توافر باقي الشروط .  
وحيث أن معاشها عن زوجها أولويته أكبر وقيمتها أقل = 40 جنيها  
فإنها تستحق عن معاش شقيقها الفرق أي تستحق  $131.18 - 40$  (معاشها عن زوجها) = 91.18 جنيه

فبراير 2018

ويتم رد الفرق بين نصيبها الأصلي عن شقيقتها وما استحقته عنه ومقداره = 131.18  
- 91.18 = 40 جنيها إلي الأخت الثالثة التي يصبح نصيبها 131.18 (النصيب  
الأصلي) + 40 الجزء المردود عليها = 171.18 جنيها .  
وعلي ذلك فإن تطور المعاش (النصيب المستحق) في هذه الحالة يكون كما يلي:

تطور التوزيع	الأخت الأولى جنيها	الأخت الثانية جنيها	الأخت الثالثة جنيها	الإجمالي جنيها
في تاريخ وفاة المؤمن عليه	050.00	050.00	050.00	150.00
أول الشهر التالي لزواج الأخت الأولى	--	086.25	086.25	172.50
أول الشهر التالي لزواج الأخت الثانية	--	--	198.38	198.38
أول الشهر التالي لترمل الأخت الثانية	--	--	228.14	228.14
أول الشهر التالي لترمل الأخت الأولى	91.18	--	171.18	262.36

مثال رقم (18) :

- 1- توفي مؤمن عليه في ديسمبر 1975 عن ابنة وحيدة استحققت ثلثي معاشه المستحق وفقا للقانون رقم 79 لسنة 1975 ومقداره 30 جنيها ، أي أن نصيبها المستحق  $30 \times \frac{3}{2} = 20$  جنيها
- 2- بعد سنة (1976) تزوجت وتم قطع معاشها .
- 3 - بعد سنتان (1978) طلقت وعاد لها الحق في ثلثي المعاش في تاريخ الطلاق (أكتوبر 78) الذي كان قد بلغ 50 , 37 جنيها كما يلي:  
المعاش الأصلي 30 جنيها (ديسمبر 1975 )

البيان	ابتداء من تاريخ	نسبة الزيادة	القانون	المبلغ بالجنيه
المعاش الأصلي	1975/12			30.00
	77/07/01	10%	77/007	03.00
	78/07/01	15%	78/044	04.50
إجمالي				37.50

- 4 - بعد ثلاث سنوات ( 1981 ) تزوجت وقطع معاشها .
- 5 - بعد خمس سنوات 1986 ترملت ولم تستحق معاش عن زوجها .  
وبالتالي فقد عاد إليها الحق في ثلثي المعاش في تاريخ الترميل (نوفمبر 86) الذي كان قد بلغ 62.24 جنيها كما يلي :

البيان	ابتداء من تاريخ	النسبة	القانون	المبلغ بالجنيه
المعاش وزياداته في 79/12/31				37.50
	80/1/1	10%	80/062	03.75
(تحسب علي ذات وعاء حساب زيادة قانون 80/62 - بحد أدني جنيهان)	80/7/1	05%	80/137	02.00

فبراير 2018

المبلغ بالجنيه	القانون	النسبة	ابتداء من تاريخ	البيان
43.25				إجمالي
04.33	81/061	%10	81/7/1	
04.00	82/116	4	82/7/1	
05.00	83/098	5	83/7/1	
56.58				اجمالي
02.83	84/047	%05	84/7/1	
02.83	83/047	%05	85/7/1	
62.24				اجمالي

أى أن نصيبها الذي عاد لها الحق فيه =  $3/2 \times 62.24 = 41.50$  جنيه

- 6 - سنة ( 1987 ) تزوجت وقطع معاشها .  
7 - سنة ( 1988 ) ترملت وعاد لها الحق فى ثلثى المعاش فى تاريخ الترميل ( سبتمبر 88 )  
الذى كان قد بلغ 85.90 جنيه كما يلى :

المبلغ بالجنيه	القانون وتاريخه	نسبة الزيادة	ابتداء من تاريخ	البيان
62.24			87/6/30	المعاش وزياداته
12.45	87/102	%20	87/7/01	
74.69				اجمالي
11.21	88/150	%15	88/7/01	
85.90				اجمالي

أى أن نصيبها الذى عاد الحق فيه =  $3/2 \times 85.90 = 57.27$  جنيه.

- وحيث كانت قد إستحققت عن زوجها معاش وفقاً للقانون 108 لسنة 1976 مقداره 150 جنيهاً ، وحيث تزيد قيمة المعاش المستحق عن زوجها عن المعاش المستحق عن الوالد ، وحيث أن أولوية المعاش المستحق عن الزوج أكبر ، وحيث تزيد قيمة معاش الزوج على حدود الجمع المعمول بها فى هذا التاريخ (50 جنيهاً) فإنها لم تستحق معاشها عن الوالد .  
8 - سنة ( 1989 ) تزوجت من آخر وقطع معاشها الذى إستحقته عن الزوج الأول .  
9- سنة ( 1992 ) ترملت وعاد لها الحق فى ثلثى معاش والدها فى تاريخ الترميل ( يوليو 1992 ) الذى كان قد بلغ 156,80 جنيه كما يلى :

المبلغ بالجنيه	القانون	نسبة الزيادة	ابتداء من تاريخ	البيان
85.90			89/6/30	المعاش وزياداته
12.89	89/124	%15	89/7/01	
98.79				إجمالي
14.82	90/014	%15	90/7/01	
113.61				إجمالى
17.05	91/014	%15	91/6/01	
130.66				إجمالي
26.14	92/030	%20	92/7/01	
156.80				إجمالي

أى أن نصيبها الذى عاد الحق فيه =  $3/2 \times 156,80 = 104,54$  جنيه ، وحيث كان قد إستحق لها عن الزوج الأخير معاشاً وفقاً لقانون التأمين الإجتماعى الشامل مقدار 12,5 جنيه.

وحيث بذلك لم يعد لها الحق فى معاش الزوج الأول .

وحيث المعاش الذى عاد لها الحق فيه عن والدها والمستحق وفقاً للقانون رقم 79 لسنة 1975 تكون أولويته أعلى من المعاش المستحق عن زوجها والمستحق وفقاً لقانون التأمين الإجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم 112 لسنة 1980 .  
فإنها تستحق معاش والدها من أول الشهر التالى لترملها من الزوج الأخير ومقداره 104.54 جنيه.

### مثال رقم ( 19 ) :

1 - بفرض أن الأخت الثانية فى المثال رقم (16) عند ترمليها لم تستحق معاشاً عن زوجها ولكنها فى هذا التاريخ كانت لها ابن وابنة متوسط دخولهم من العمل 500 جنيه شهرياً .  
وحيث ان معاش المؤمن عليه فى المثال المشار إليه 300 جنيه فان الأخت لا يتوافر لها احد الشروط الواجب توافرها لإثبات الإعالة .

وبالتالى لا تستحق إعادة معاش شقيقها السابق قطعه اليها ن وعلى ذلك تظل الأخت الثالثة فى تاريخ ترملي الأخت الثانية هى المستحقة الوحيدة فى معاش شقيقها (150 جنيه ) .

2 - بفرض أن الأخت الأولى فى المثال المشار إليه عند ترمليها لم تستحق معاشاً عن زوجها ولكنها فى هذا التاريخ كانت لها ابن دخله الشهري من مهنة 100 جنيه ، وحيث أن معاش المؤمن عليه فى المثال رقم 16 هو 300 جنيه فإن الأخت يتوافر لها بذلك أحد شروط الإعالة المطلوبة .

وبالتالى تستحق إعادة معاش شقيقها السابق قطعه إليها - مع إستفادتها من حالات الرد والأيلولة التى وقعت بعد قطع معاشها .

بمعنى أنه يعاد توزيع نصف المعاش بينها وبين الأخت الثالثة ليصبح نصيب كل منهن 75 جنيهاً .

### مثال رقم ( 20 ) :

فى المثال رقم ( 16 ) بفرض أنه بعد زواج كل من الأختين الأولى والثانية ، كانت إحدى بنات المؤمن عليه قد طلقت وإستحققت بصفة إستثنائية فى معاش والدها وفقاً لما سيتم بيانه فى الفصل الخامس من هذا الباب ( حالات توافر شروط إستحقاق المعاش بعد تاريخ وفاة المؤمن عليه أوصاحب المعاش ) .

فى هذه الحالة فإنه عند ترملي كل من الأختين المشار إليهما لا يكون لهما الحق فى عودة نصيبهما فى المعاش ، وذلك لعدم توافر أحد الشروط اللازمة لإثبات الإعالة وهو :  
( عدم سابقة إستحقاق أى من أولاد المؤمن عليه أوصاحب المعاش فى المعاش ) .

### ملحوظة :

حتى ولو كانت هذه الإبنة قد قطع معاشها لسبب أو لآخر قبل ترملي أى من الأختين الأولى والثانية.

### رابعا : بالنسبة للإبن والأخ :

يعود الحق فى المعاش للإبن أو الأخ إذا ما توافرت بشأن أى منهما إحدى الحالتين الآتيتين :

### 1 - عجز الإبن أو الأخ عن الكسب :

أ - يعود الحق فى المعاش للإبن أو الأخ السابق قطع معاشه لتوافر إحدى حالات قطع المعاش السابق بيانها بالبند رابعاً من الفصل الأول من الباب الأول ( حالات قطع المعاش ) وذلك إذا ما عجز أى منهما عن الكسب .

وحيث سبق أن أوضحنا في الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب أنه يشترط أن يكون العجز ناشئاً بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين . فإنه يراعى في حالة الإبن أو الأخ الذي يعود له الحق في المعاش أن يكون العجز قد نشأ لديه قبل بلوغه سن الستين .

ب - يعود الحق في المعاش للإبن أو الأخ الذي يثبت عجزه قبل بلوغه سن الستين وبعد قطع معاشه- بصرف النظر عن طول الفترة الزمنية من تاريخ قطع المعاش حتى تاريخ ثبوت العجز.

ج - يراعى في تطبيق قاعدة عودة الحق في المعاش السابق قطعه ماسبق بيانه تفصيلاً بالبند (3) من أولاً من هذا الفصل .

د - يشترط في عودة الحق في المعاش للأخ توافر شروط الإعالة السابق بيانها تفصيلاً في الفصل الأول من الباب الأول ( مراجعة شروط الإستحقاق لكل من وردت أسمائهم بطلب الصرف ) وذلك في تاريخ ثبوت عجز الأخ عن الكسب .

هـ - يراعى بصفة عامة بالنسبة للنصيب في المعاش الذي يعود الحق فيه تطبيق قواعد الجمع بين المعاشات وقواعد الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة السابق بيانها تفصيلاً في الفصلين الخامس والسابع من الباب الأول .

### مثال رقم ( 21 ) :

في المثال رقم ( 11 ) بفرض أن الذي قطع معاشه في 10/1/2015 كان هو الإبن وليس الإبنة ، وذلك لبلوغه سن 21 وكان ملتحقاً بعمل وتم رد نصيبه علي الإبنة ليصبح مستحقاً لها نصف المعاش (150 جنيهاً) .

وبفرض أنه في 15/3/2016 ثبت عجز الابن عن الكسب ، وبالتالي فإنه يعود له الحق في المعاش من 1/4/2016 ومقداره 75 جنيهاً ويخفض معاش الإبنة من هذا التاريخ إلي 75 جنيهاً .

وعلي ذلك فإن تطور توزيع المعاش (النصيب المستحق) في هذه الحالة يكون كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/8/5	أول الشهر التالي لبلوغ الإبن 21 سنة 2015/10/1	أول الشهر التالي لثبوت عجز الإبن 2016/4/1
الأرملة	جنيه 150	جنيه 150	جنيه 150
الإبنة	075	150	075
الابن	075	--	075
الاجمالي	300	300	300

### مثال رقم (22):

بفرض أن الابن في المثال رقم (21) كان قد استحق معاش عجز عن نفسه مقداره 120 جنيهاً ، وحيث أن نصيبه في المعاش عن والده الذي يعود له الحق فيه يقل عن معاشه عن نفسه من حيث القيمة والأولوية ، وحيث أن معاشه عن نفسه يزيد علي 100 جنيه فإنه بذلك لا يكون مستحقاً في معاش والده.

وتظل الإبنة مستحقة لنصيبها في المعاش كما هو (150 جنيهاً) .  
وعلي ذلك فإن تطور توزيع المعاش (النصيب المستحق) في هذه الحالة يكون كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/8/5	أول الشهر التالي لثبوت عجز الإبن 2015/10/1	أول الشهر التالي لثبوت عجز الإبن 2016/4 /1
	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة	150	150	150
الإبنة	075	150	150
الابن	075	---	---
الإجمالي	300	300	300

### مثال رقم (23) :

بفرض أن الإبن في المثال رقم (22) كان معاشه عن نفسه 60 جنيهاً فقط .  
وعلي ذلك فإنه يستحق من معاش والده الفرق بين 100 جنيه (حدود الجمع بين المعاشات في هذه الحالة) وبين معاشه عن نفسه (باعتبار أن أولويته أكبر من معاشه عن والده) .  
أي يستحق من معاش والده = 100-60 = 40 جنيهاً .  
ويتم رد باقي نصيبه عن والده = 75-40 = 35 جنيهاً علي شقيقته ليصبح نصيبها = 75 (النصيب الأصلي) + 35 (الجزء المردود عليها) = 110 جنيهاً .  
وعلي ذلك فإن تطور توزيع المعاش (النصيب المستحق) في هذه الحالة يكون كما يلي :

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/8/5	أول الشهر التالي لثبوت عجز الإبن 2015/10/1	أول الشهر التالي لثبوت عجز الإبن 2016/4 /1
	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة	150	150	150
الإبنة	075	150	110
الإبن	075	---	040
الإجمالي	300	300	300

### مثال رقم (24) :

بفرض أن الإبن في المثال رقم (22) لم يكن قد إستحق معاشاً عن نفسه مقدار 120 جنيهاً ، ولكنه كان مزاولاً لمهنة إستكمل خمس سنوات في مزاولتها قبل ثبوت العجز بثلاثة أشهر ، وكان دخله الصافي منها 120 جنيهاً .  
وحيث أنه بتطبيق قواعد الجمع بين المعاش والدخل من مهنة ( مضى على مزاولتها 5 سنوات) في هذه الحالة ، فإنه يتم إيقاف نصيبه في المعاش المستحق له عن والده ، وذلك لحصوله على دخل صافي من المهنة يزيد على 100 جنيه .  
ويتم رد باقي نصيبه في المعاش على شقيقته ليصبح النصيب المنصرف لها من معاش والدها = 75 (النصيب الأصلي) + 75 (النصيب المردود عليها) = 150 جنيهاً .  
وعلي ذلك يمكن بيان تطور توزيع المعاش (المستحق والمنصرف) في هذه الحالة كما يلي :

أول الشهر التالي لثبوت عجز الإبن 2016/4 /1		أول الشهر التالي لبلوغ الإبن 21 سنة 2015/10/1		في تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/8/5		المستفيد
المنصرف	المستحق	المنصرف	المستحق	المنصرف	المستحق	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
150	150	150	150	150	150	الأرملة
150	075	150	150	075	075	الإبنة
---	075	---	---	075	075	الإبن
300	300	300	300	300	300	الإجمالي

### مثال رقم ( 25 ) :

بفرض أن الإبن في المثال السابق رقم (24) كان دخله الصافي من المهنة ( بعد إستكمال 5 سنوات في مزاوتها ) 60 جنيهاً فقط ، وعلى ذلك فإنه بتطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل من مهنة في هذه الحالة يكون له الحق في الجمع بين معاشه عن والده والدخل من مهنة في حدود 100 جنيه حيث يقل كل من المعاش والدخل عن هذا المقدار .  
اي يستحق الصرف من معاش والده = 100 - 60 = 40 جنيهاً  
ويتم رد باقى نصيبه = 75 - 40 = 35 على شقيقته ليصبح المستحق الصرف لها = 75 (النصيب الأصلي) + 35 (النصيب المردود عليها = 110 جنيهاً ) .  
وعلى ذلك فإن تطور توزيع المعاش (المستحق والمنصرف في هذه الحالة يكون كما يلي :

أول الشهر التالي لثبوت عجز الإبن 2016/4 /1		أول الشهر التالي لبلوغ الإبن 21 سنة 2015/10/1		في تاريخ وفاة المؤمن عليه 2015/8/5		المستفيد
المنصرف	المستحق	المنصرف	المستحق	المنصرف	المستحق	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
150	150	150	150	150	150	الأرملة
110	075	150	150	075	075	الإبنة
040	075	---	---	075	075	الإبن
300	300	300	300	300	300	الإجمالي

### مثال رقم (26) :

- 1 - توفي مؤمن عليه عن ثلاث أخوة قصر يتوافر بشأنهم جميعاً شروط الإعالة ومعاش مقداره 300 جنيه ، وحيث إستحق الأخوة نصف المعاش (150 جنيهاً ) فقد وزع بينهم بالتساوى لكل منهم 50 جنيهاً .
- 2 - ثم بلغ الأخ الأول سن 21 سنة وكان ملتحقاً بعمل ، وتم رد نصيبه على الأخين الثانى والثالث فأصبح نصيب كل منهم المستحق 75 جنيهاً .
- 3 - ثم بلغ الأخ الثانى سن 21 سنة وكان ملتحقاً أيضاً بعمل وتم رد نصيبه على الأخ الثالث ، حيث أصبح المستحق الوحيد لنصف المعاش ( 150 جنيهاً ) .
- 4 - ثم عجز الأخ الثانى عن الكسب وإستحق معاشاً عن نفسه 200 جنيه ، وحيث يشترط لعودة حقه في معاش شقيقه توافر شرط الإعالة له في هذا التاريخ .  
وحيث إستحق معاشاً عن نفسه مقداره 200 جنيه وهو يزيد على نصيبه في المعاش عن شقيقه .

وعلى ذلك فإنه لا يتوافر بالنسبة له أحد الشروط الواجب توافرها لإثبات الإعالة ، وبالتالي لا يستحق إعادة معاش شقيقه السابق قطعه إليه .

5 - ثم عجز الأخ الأول عن الكسب وإستحق معاشاً عن نفسه 40 جنيهاً وحيث يعود له الحق في معاش شقيقه السابق قطعه لبلوغ السن مع إستفادته من حالات الرد والأيلولة التي وقعت بعد قطع معاشه .

بمعنى أنه يعاد توزيع نصف المعاش بينه وبين الأخ الثالث ليصبح نصيب كل منهم 75 جنيهاً.

وحيث يقل معاشه عن نفسه عن نصيبه المستحق عن شقيقه ، مع توافر باقي الشروط اللازمة لإثبات الإعالة ، فإنه يكون قد توافر بشأنه شرط الإعالة ويعود له الحق في معاش شقيقه .

وحيث إنه تطبيقاً لحدود الجمع بين المعاشات فإنه يستحق من معاش شقيقه الفرق بين 100 جنيه والمعاش المستحق له عن نفسه باعتبار أن أوليته أعلى من معاش الأخ ، وكل منهما يقل عن 100 جنيه .

وعلى ذلك فإنه يستحق من معاش شقيقه 100 - 40 = 60 جنيهاً ويتم رد باقي نصيبه ومقداره 75 - 60 = 15 جنيهاً على الأخ الثالث الذي يصبح استحقاقه في المعاش 75 (النصيب المستحق بعد ثبوت عجز الأخ الأول) + 15 (الجزء المردود عليه) = 90 جنيهاً

وعلى ذلك فإن تطور توزيع المعاش (النصيب المستحق) في هذه الحالة يكون كما يلي :

تطور التوزيع	الأخ الأول	الأخ الثاني	الأخ الثالث	الإجمالي
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
في تاريخ وفاة المؤمن عليه	050	050	050	150
أول الشهر التالي لبلوغ الأخ الأول	--	075	075	150
أول الشهر التالي لبلوغ الأخ الثاني	--	--	150	150
أول الشهر التالي لثبوت عجز الأخ لثاني	--	--	150	150
أول الشهر التالي لثبوت عجز الأخ الأول	060	--	090	150

#### مثال رقم ( 27 ) :

بفرض أنه في المثال رقم (26) كانت هناك فترة زمنية مدتها سنة بين كل من الوقائع المشار إليها - فإنه في معالجة كل من هذه الوقائع تراعي قيمة معاش المؤمن عليه المستحق في تاريخ كل منهما فإذا ما افترضنا أن وفاة المؤمن عليه كانت في ديسمبر 87 ، وأنه في تاريخ كل من هذه الوقائع كانت قيمة المعاش قد زادت بمقدار 15 % عن مقداره السابق .

بمعنى أن تطور نصف معاش المؤمن عليه المستحق للإخوة كان كما يلي :

البيان	التاريخ	القيمة بالجنيه
- في تاريخ الوفاة	1987/12	150.00
- في تاريخ بلوغ الأخ الأول	1988/12	172.50
- في تاريخ بلوغ الأخ الثاني	1989/12	198.38
- في تاريخ ثبوت عجز الأخ الثاني	1990/12	228.14
- في تاريخ ثبوت عجز الأخ الأول	1991/12	262.36

وعلى ذلك يكون تطور استحقاق الأخوة كما يلي :

1 - في تاريخ الوفاة - كل منهم 50 جنيهاً .



- 2 - في تاريخ بلوغ الأخ الأول - يستحق كل من الأخ الثاني والثالث = 86.25 جنيه .
- 3 - في تاريخ بلوغ الأخ الثاني - يستحق الأخ الثالث = 198.38 جنيه .
- 4 - في تاريخ ثبوت عجز الأخ الثاني - نظرا لاستحقاقه معاشا عن نفسه ( 200 جنيه ) يزيد علي نصيبه عن شقيقه الذي يحدد علي أساس استحقاقه مع الأخ الثالث لكل منهم  $228.24 \div 2 = 114.07$  جنيه
- وبذلك لا يتوافر بالنسبة له أحد شروط إثبات الإعالة ، وبالتالي لا يستحق عودة معاش شقيقه السابق قطعه إليه ، وبظل الأخ الثالث هو المستحق الوحيد في معاش شقيقه = 228.14 جنيه
- 5 - في تاريخ ثبوت عجز الأخ الأول - وباعتبار أنه يعود له الحق في معاش شقيقه ، بمعنى توافر أحد شروط إثبات الإعالة بالنسبة له .
- وحيث أن معاشه عن نفسه أولويته أكبر وقيمه أقل = 40 جنيها فإنه يستحق من معاش شقيقه الفرق أي يستحق 131.18 - 40 ( معاشه عن نفسه ) = 91.18 جنيه .
- ويتم رد الفرق بين نصيبه الأصلي عن شقيقه وما استحقه عنه ومقداره 131.18 - 91.18 = 40 جنيها إلي الأخ الثالث الذي يصبح نصيبه 131.18 (النصيب الأصلي ) + 40 ( الجزء المردود عليه ) = 171.18 جنيه
- وعلي ذلك فإن تطور توزيع المعاش (النصيب المستحق) في هذه الحالة يكون كما يلي :

تطور التوزيع	الأخ الأول	الأخ الثاني	الأخ الثالث	الإجمالي
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
في تاريخ وفاة المؤمن عليه	050.00	050.00	050.00	150.00
أول الشهر التالي لبلوغ الأخ الأول	--	086.25	086.25	172.50
أول الشهر التالي لبلوغ الأخ الثاني	--	--	198.38	198.38
أول الشهر التالي لثبوت عجز الأخ لثاني	--	--	228.14	228.14
أول الشهر التالي لثبوت عجز الأخ الأول	91.18	--	171.18	262.36

### مثال رقم (28) :

في المثال رقم (26) يفرض أنه بعد بلوغ كل من الأخ الأول والأخ الثاني ، كان أحد أبناء المؤمن عليه قد ثبت عجزه عن الكسب واستحق بصفة استثنائية في معاش والده وفقا لما سيتم بيانه في الفصل الخامس من هذا الباب ( حالات توافر شروط استحقاق المعاش بعد تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ) .

في هذه الحالة فإنه عند ثبوت عجز الأخ الأول والأخ الثاني لا يكون لهما الحق في عودة نصيبهما في المعاش ، وذلك لعدم توافر أحد الشروط اللازمة لإثبات الإعالة وهو :

" عدم سابقة استحقاق أي من أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش "

### ملاحظة :

حتى ولو كان هذا الإبن قد قطع معاشه لسبب أو لآخر قبل ثبوت عجز أي من الأخ الأول أو الأخ الثاني.

### 2 - التجنيد الإلزامي للإبن أو الأخ :

أ - يعود الحق في المعاش للإبن أو الأخ أثناء فترة التجنيد الإلزامي وذلك إذا ما توافرت الشروط الآتية مجتمعة .

( 1 ) التجنيد الإلزامي للأخ أو الإبن ويقصد بها الفترة التي لا يتقاضى خلالها أجراً سواء من جهة عمله الأصلية أو تعويضاً عن هذا الأجر من القوات المسلحة .

- وبالتالى لا تعتبر مدة الإستدعاء والإستبقاء والتكليف بخدمة القوات المسلحة من المدد التي يعود فيها الحق للإبن أو الأخ فى المعاش .
- كما أنه بالنسبة للإبن أو الأخ الذى يعود له الحق فى المعاش لتجنيدته إلزامياً - أن يتم قطع معاشه من أول الشهر التالى لإنتهاء مدة تجنيده الإلزامى حتى ولو إستبقى فى خدمة القوات المسلحة .
- ( 2 ) الإبن أو الأخ لم يبلغ سن السادسة والعشرين وذلك بصرف النظر عما إذا كان حاصلأ على مؤهل على أو متوسط أو بدون مؤهل .
- وعلى ذلك فإنه يقف إنتفاع الإبن أو الأخ الذى توافرت بشأنه شروط الإنتفاع بهذه الميزة من أول الشهر التالى لبلوغه هذه السن .
- ( 3 ) الإبن أو الأخ كان مستحقاً فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش
- ( 4 ) لم يرد معاش الإبن أو الأخ على باقى المستحقين بعد قطعه - لتوافر إحدى حالات القطع الآتية :
- ( أ ) بلوغ سن الرشد 21 سنة .
- ( ب ) إنتهاء تفرغ الطالب بالدراسة قبل بلوغ سن 26 سنة .
- ( ج ) إنقطاع الطالب عن الدراسة قبل بلوغ سن 26 سنة .
- ( د ) إلتحاق الحاصل على مؤهل على بمهنة قبل بلوغ سن 26 سنة .
- ( هـ ) إلتحاق الحاصل على مؤهل متوسط بعمل قبل بلوغ سن 24 سنة .
- ( و ) بلوغ الحاصل على مؤهل متوسط ولم يعمل 24 سنة .
- ويقصد بالرد هنا الرد الكامل أو الجزئي لنصيب الإبن الذى تم قطعه على باقى المستحقين - حيث أن عبارة ( لم يرد على باقى المستحقين بعد قطعه ) الواردة بالمادة 116 من القانون رقم 79 لسنة 1975 جاءت مطلقة ، وبالتالي فهي تشمل الرد بنوعيه ( كلي وجزئي ) .
- (5) يقصد بالرد النصيب المستحق للإبن أو الأخ وذلك بصرف النظر عما إذا كان من تم الرد عليهم مستحقون الصرف من عدمه - بمعنى أنه طالما تم رد النصيب المستحق للإبن أو الأخ على باقى المستحقين ، فإنه لا ينتفع بهذه الميزة حتى ولو كان من تم الرد عليهم تم إيقاف الصرف لهم لحصولهم على دخل من عمل أو مهنة يجاوز حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة السابق إيضاها .
- (6) لا تستحق للإبن أو الأخ منحة عند قطع المعاش الذى عاد حقه فى صرفه نتيجة لإيقاف صرف أجره للتجنيد الإلزامى - حيث أن هذه الحالة ليست من حالات استحقاق صرف هذه المنحة السابق بيانها تفصيلا بالبندين ثالثا ورابعا من الفصل الأول من هذا الباب ( حالات قطع المعاش ) .
- وتجدر الإشارة أن قطع المعاش فى هذه الحالة لا يستمد من نص المادة 114 إنما يستمد من نص المادة 116 من القانون رقم 79 لسنة 1975 والتي نصها الآتي :
- " إذا كان المعاش المستحق للولد أو الأخ لم يرد على باقى المستحقين عند قطعه يعاد صرفه إليه فى حالة إيقاف صرف أجره أثناء فترة التجنيد الإلزامى طالما لم يبلغ سن السادسة والعشرين" .
- بمعنى أنه بمجرد أن يستأنف صرف أجره فإنه يصبح غير مستحق لصرف المعاش .
- ب - يعود الحق فى المعاش من أول الشهر التالى للتجنيد .
- ج - يحدد نصيب الإبن أو الأخ الذى يعاد صرفه بمراعاة - حالات القطع والإيقاف التى تمت بعد قطع نصيبه والتي كان من المفترض أن توول إليه لولا قطع معاشه وذلك وفقا لقواعد الرد والأيلولة للنصيب فى المعاش الذى لا يستحق كليا أو جزئيا والسابق تناولها فى الفصل السادس من الباب الأول ، وكذا ما سبق أن تناولناه فى الفصل الأول من هذا الباب ( حالات قطع المعاش ) وكذا قواعد الرد والأيلولة للنصيب فى المعاش الذى يتم إيقافه

جزئياً أو كلياً والسابق تناولها في الفصل الثامن من الباب الأول وكذا ما سبق أن تناولناه في الفصل الثاني من هذا الباب ( حالات إيقاف المعاش ) .

د - يحدد نصيب الإبن أو الأخ الذي يعاد صرفه وفقاً للبند (ج) السابق بمراعاة معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش عن الأجرين الأساسى والمتغير مضافاً إليهما جميع الإعانات والزيادات التي أضيفت إليه وتعتبر جزءاً منه حتى تاريخ عودة الحق في صرف المعاش.

هـ - يشترط لعودة الحق في صرف المعاش للأخ توافر شرط الإعالة السابق بيان شروط إثباتها تفصيلاً في الفصل الأول من الباب الأول ( مراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف ) وذلك في تاريخ التجنيد الإلزامي .

و - يراعى بصفة عامة بالنسبة للنصيب في المعاش الذي يعود الحق في صرفه تطبيق قواعد الجمع بين المعاشات السابق بيانها تفصيلاً في الفصل الخامس من الباب الأول ( مراعاة حدود الجمع بين المعاشات ) .

#### ملاحظات :

في تطبيق ما تقدم يراعى : حكم المحكمة الدستورية العليا بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد 16 مارس سنة 2003 الموافق 13 من المحرم سنة 1424 هـ فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم 107 لسنة 20 قضائية " دستورية ) .

والذي انتهى الي : عدم دستورية نص المادة 116 من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 فيما تضمنه من حرمان الولد او الأخ الذى لم يكن قد التحق بعمل قبل التجنيد من صرف المعاش المستحق أثناء فترة التجنيد الإلزامي .

لمزيد من التفاصيل بشأن حكم المحكمة الدستورية المشار إليه راجع الرابط

<http://elsayyad.net/forum/showthread.php?t=3298&highlight=%C8%D5%DD%CA%E5+%E6%D5%ED%F0%C7+%C3%CE%ED%E5+%C7%E1%DE%C7%D5%D1+%D4%E6%DE%EC+%C5%C8%D1%C7%E5%ED%E3+%D8%C7%E5%D1>

#### وعنوانه

استفسار عن التجنيد الإلزامي-حالات قطع معاش الابن والأخ -التجنيد الإلزامي للابن أو الأخ

#### مثال رقم ( 29 ) :

توفى مؤمن عليه عن إبن واحد حاصل على مؤهل عال ولم يعمل وسنه 23 سنة ، وعن معاش مقداره 300 جنييه ، وبالتالي فقد استحق ثلثي المعاش (200 جنييه) .

فى الشهر التالى لوفاة والده التحق بعمل بأجر صافى مقداره 80 جنييه ، وعلى ذلك فقد تم قطع المعاش و صرفت له منحة قطع مقدارها  $12 \times 200 = 2400$  جنييه .

بعد أربعة اشهر من التحاقه بالعمل جند إلزاميا ، وبالتالي فقد توقف أجره من العمل نتيجة لذلك ، وعلى ذلك يعود حقه فى المعاش وهو الثلثين ، حيث هو المستحق الوحيد فيه ، إعتباراً من أول الشهر التالى لتجنيديه .

وبفرض أنه كانت قد طرأت زيادة على المعاشات بنسبة 10 % قبل تجنيده الإلزامي ، بمعنى أن أصبح معاش المؤمن عليه  $300 \times 110\% = 330$  جنييه .

فإن ثلثي المعاش المستحق للإبن فى هذه الحالة :

$$220 = \frac{3}{2} \times 330$$

بعد ثلاثة عشر شهراً من تاريخ التجنيد الإلزامي للإبن إنتهت الخدمة الإلزامية وإستبقى فى خدمة القوات المسلحة وإستحق صرف أجره من جهة عمله الذى كان قد بلغ فى هذا التاريخ 115 جنييه شهرياً .

ومع أن أجره (115 جنييه) يقل عن المعاش المستحق له عن والده (220 جنييه) إلا أنه يتم قطع هذا المعاش من أول الشهر التالى لإنتهاء الخدمة الإلزامية .

**مثال رقم ( 30 ) :**

بفرض أن الإبن في المثال السابق رقم ( 29 ) كان سنه في تاريخ وفاة والده ( 24 سنة و 8 شهور ) وفي تاريخ إلتحاقه بالعمل ( 24 سنة و 9 شهور ) وفي تاريخ تجنيده الإلزامى ( 25 سنة و 9 شهور ) وعلى ذلك فإنه يستكمل 26 سنة قبل إنتهاء مدة تجنيده الإلزامى لذلك فإنه يتم قطع معاشه في هذه الحالة من أول الشهر التالي لبلوغه سن 26 سنة رغم عدم إنتهاء مدة تجنيده الإلزامى .

**مثال رقم ( 31 ) :**

بفرض أن الإبن في المثال رقم ( 29 ) كان قد أنهى مدة تجنيده الإلزامى أثناء دراسته الجامعية وقبل وفاة والده .  
وما تم بعد إلتحاقه بالعمل بأربعة أشهر كان إستدعاءً لخدمة القوات المسلحة ، لذلك فإنه لا يعود له الحق في معاش والده في هذه الحالة ، حيث الحالة ليست تجنيداً إلزامياً .

**مثال رقم ( 32 ) :**

بفرض أن الإبن في المثال رقم ( 29 ) كان سنه في تاريخ وفاة والده ( 25 سنة و 11 شهر ) وفي تاريخ تجنيده الإلزامى ( 26 سنة و 3 شهور ) وعلى ذلك لا يعود له الحق في المعاش في هذه الحالة حيث سنه في تاريخ التجنيد الإلزامى ليست أقل من 26 سنة .

**مثال رقم ( 33 ) :**

بفرض أن الإبن في المثال رقم ( 29 ) كان قد إلتحق بالعمل قبل وفاة والده ، وعلى ذلك فإنه لم يستحق في المعاش ، وبالتالي فإنه عند توقف أجره من العمل نتيجة لتجنيده الإلزامى لا يكون له الحق في معاش والده ، حيث لم يكن مستحقاً عنه في تاريخ الوفاة .

**مثال رقم ( 34 ) :**

بفرض أن المؤمن عليه في المثال رقم ( 29 ) كان قد توفي عن إبن وثلاث بنات إستحق كل منهم ربع المعاش ( 75 جنيهاً ) وبقطع معاش الإبن لإلتحاقه بالعمل رد نصيبه بالكامل على باقى الأبناء ، وبالتالي فإنه لا يعود له الحق في معاش والده عند تجنيده الإلزامى .

**مثال رقم ( 35 ) :**

بفرض أن الإبن في المثال السابق رقم ( 34 ) كن جميعاً يعملن بأجر صافى يزيد على نصيب كل منهن في المعاش عن الوالد بعد رد نصيب الإبن عليهن ( أصبح نصيب كل منهن المستحق 100 جنية ) في حين كل منهن تحصل على أجر صافى يزيد على هذا المقدار وبالتالي فإنه قد تم إيقاف صرف المعاش بالنسبة لهن جميعاً .  
ومع ذلك فإنه لا يعود للإبن الحق في المعاش عند تجنيده الإلزامى حيث تم رد نصيبه المستحق في المعاش عند قطعه على شقيقاته .

**مثال رقم ( 36 ) :**

بفرض أن المؤمن عليه في المثال رقم ( 29 ) كان قد توفي عن إبن و بنت إستحق لكل منهما نصف المعاش ( 150 جنيهاً ) ، وبقطع معاش الإبن لإلتحاقه بالعمل ، فقد تم رد نصيبه للبنت بحد أقصى 3/2 المعاش ،  
بمعنى أنه لم يتم رد نصيب الإبن بالكامل على شقيقته ، ومع ذلك فإنه عند تجنيده الإلزامى لا يعود له الحق في المعاش عن والده وذلك لسابقة رد نصيبه على باقى المستحقين ، وإن كان الرد هنا جزئياً ، يوجد ثلث المعاش غير موزع .

### مثال رقم ( 37 ) :

- 1 - توفي مؤمن عليه عن ابن واحد فقط سینه أقل من 21 سنة ، وبالتالي فقد إستحق ثلثي المعاش.
- 2 - تم قطع معاشه عند بلوغه 21 سنة فى شهر إبريل 1992 ، حيث كان ملتحقاً بعمل ولم يكن قد حصل على أى مؤهل ( لم يستحق صرف منحة قطع المعاش ، حيث أن هذه الميزة قد قررت لحالات قطع المعاش للأبناء والأخوة إعتباراً من 1992/7/1 ) .
- 3 - جند إلزامياً فى أغسطس 1992 وأعيد صرف المعاش المستحق له إعتباراً من 1992/9/1 .
- 4 - إنتهت خدمته الإلزامية فى 1993/9/30 مع إستبقائه فى خدمة القوات المسلحة ، وعلى ذلك فقد تم قطع المعاش من 1993/10/1 ( لا يستحق منحة قطع المعاش فى هذه الحالة ، حيث إن هذه الحالة ليست من حالات قطع المعاش التى تستحق فيها المنحة للإبن أو الأخ والسابق بيانها فى البند ثالثاً ورابعاً من الفصل الأول من هذا الباب ( حالات قطع المعاش )

### مثال رقم ( 38 ) :

- بفرض أن الإبن فى المثال السابق رقم ( 37 ) لم يكن ملتحقاً بعمل عند بلوغه سن 21 سنة ولم يتوافر بشأنه إحدى إستثناءات إستحقاق المعاش السابق بيانها بالبند رابعاً من الفصل الأول من الباب الأول ( مراجعة شروط الإستحقاق لكافة من وردت أسماؤهم بطلب الصرف ) .
- وبفرض أنه ظل بدون عمل حتى جند إلزامياً قبل بلوغه 26 سنة فى هذه الحالة يعود له الحق فى المعاش عن والده ، تطبيقاً لحكم المحكمة الدستورية سابق افشارة إليه . رغم أن تجنيده الإلزامى لم يؤد إلى إيقاف صرف أجره ( حيث لم يكن قد التحق بعمل حتى تاريخ تجنيده ) .

### مثال رقم ( 39 ) :

- 1 - توفي مؤمن عليه عن والده وأخ مستحقين فى المعاش وعن معاش مقداره 200 جنيه إستحق للوالدة 2/1 المعاش ( 100 جنيه ) وإستحق للأخ 4/1 المعاش ( 50 جنيه ) .
  - 2 - فى تاريخ لاحق بلغ الأخ 21 سنة وتم قطع معاشه لعدم توافر أى من حالات الإستثناء لإستمرار إستحقاق المعاش بعد هذه السن السابق بيانها بالبند رابعاً من الفصل الأول من الباب الأول ( مراجعة شروط الإستحقاق لكافة من وردت أسماؤهم بطلب الصرف ) حيث يعامل الأخ معاملة الإبن ، ولم يتم رد نصيبه فى المعاش على الوالدة حيث أنها تتقاضى الحد الأقصى المقرر لفئة الوالدين ( 2/1 المعاش ) .
  - 3 - فى تاريخ لاحق توفيت الوالدة و قطع معاشها .
  - 4 - ثم جند الأخ إلزامياً وتوقف أجره من العمل نتيجة لذلك ، ولم يكن قد بلغ 26 سنة ، وبحث شروط الإعالة بالنسبة له فى تاريخ التجنيد تبين توافرها .
- وعلى ذلك فإنه يعود له الحق فى المعاش عن شقيقه ، حيث أنه فى هذه الحالة يصبح هو المستحق الوحيد عن شقيقه وبالتالي يستحق 2 / 1 المعاش وليس 4 / 1 المعاش الذى كان مستحقاً له من قبل ، حيث قد أل إليه نصيب الوالدة الذى تم قطعه لوفاته ، وذلك بمراعاة أن الحد الأقصى لفئة الأخوة 2 / 1 المعاش .

### مثال رقم ( 40 ) :

- بفرض أنه عند بحث مدى توافر شروط الإعالة للأخ فى تاريخ تجنيده الإلزامى فى المثال السابق رقم (39) فقد تبين أن مجموع الدخل الذى يحصل عليه والده يزيد على معاش شقيقه ، وعلى ذلك لا يتوافر بالنسبة له أحد شروط إثبات الإعالة ، وبالتالي لا يعود له الحق فى معاش شقيقه

### مثال رقم (41) :

بفرض أنه عند بحث مدى توافر شروط الإعالة للأخ في تاريخ تجنيده الإلزامي في المثال رقم (39) فقد تبين أنه سيعود له الحق في المعاش المستحق عن والده أيضاً ، وبفرض أن نصيبه في المعاش 70 جنيهاً ، في حين أن نصيبه في المعاش عن شقيقه 100 جنية .  
في هذه الحالة يكون قد توافر له أحد شروط إثبات الإعالة ، ويراعى تطبيق قواعد الجمع بين المعاشات السابق بيانها بالفصل الخامس من الباب الأول ، حيث يستحق معاش والده بإعتبار أنه ذو أولوية أعلى من معاش الأخ ، ويستحق من معاش شقيقه الفرق بينه وبين المعاش المستحق عن والده حيث قيمته أكبر ( 100 جنية ) .  
بمعنى أنه يستحق من معاش شقيقه  
100 ( معاشه عن شقيقه ) - 70 ( معاشه عن والده ) = 30 جنيهاً

### مثال رقم (42) :

بفرض أنه عند بحث مدى توافر شروط الإعالة للأخ في تاريخ تجنيده الإلزامي في المثال رقم (41) السابق تبين أن معاشه الذي سيعود حقه فيه عن والده أيضاً هو 150 جنيهاً .  
في هذه الحالة يكون قد تخلف بالنسبة له أحد الشروط اللازمة لإثبات الإعالة حيث معاشه عن والده يزيد على معاشه عن شقيقه ، وعلى ذلك لا يعود له الحق في معاش شقيقه .

وقد يكون من المناسب في نهاية هذا الفصل أن نلخص حالات عودة الحق في المعاش السابق قطعه بالنسبة للمستحقين في المعاش الذين يتمتعون بهذا الحق كما يلي :

م	حالة عودة الحق في المعاش السابق قطعه	أرملة	أرمل	ابن	بنت	أخ	أخت
1	الطلاق	نعم	نعم		نعم		نعم
2	الترمل	نعم	نعم		نعم		نعم
3	العجز عن الكسب			نعم		نعم	
4	التجنيذ الإلزامي			نعم		نعم	

## الفصل الرابع حالات إعادة صرف المعاش السابق إيقافه

سبق أن تناولنا في الفصل الثاني من هذا الباب حالات إيقاف المعاش والتي تمثلت في :

- 1 - الالتحاق بعمل .
- 2 - مزاوله مهنة خمس سنوات .
- ويترتب علي أى من الحالتين المشار إليهما بالإيقاف الكلي أو الجزئي للمعاش بالنسبة للمستحق - ويتم رد النصيب الذي يتم إيقافه جزئيا أو كليا علي باقي المستحقين وفقا للأوليات التي تم إيضاها تفصيلا في الفصل المشار إليه .
- وفي المقابل فإنه يترتب علي زوال سبب الإيقاف كليا أو جزئيا بالنسبة لأحد المستحقين إعادة توزيع المعاش بين جميع المستحقين في تاريخ زوال السبب - وذلك بمراعاة الآتي :
- 1 - المعاش الذي سيعاد توزيعه يتحدد بمعاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش عن الأجرين الأساسي والمتغير وما أضيف إليهما من زيادات وإعانات حتى تاريخ زوال سبب الإيقاف الكلي أو الجزئي .
- 2 - حدود الجمع بين المعاش والدخل الصافي من عمل :
- " 100 جنية أو قيمة المعاش أيهما أكبر " .
- 3 - حدود الجمع بين المعاش والدخل الصافي من مهنة بعد مضي خمس سنوات في مزاولتها " 100 جنية فقط "
- 4 - يعاد صرف المعاش كليا أو جزئيا وبالتالي تعديل أنصبه باقي المستحقين من أول الشهر التالي لزوال سبب الإيقاف .

5 - يراعي في حالة عودة الحق في صرف المعاش السابق إيقافه ، وذلك بالنسبة للمستحق الذي سبق أن تم تحسين معاشه بصفة استثنائية بذاته وباسمه ، يعود له الحق في صرف معاشه الاستثنائي (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1333 لسنة 2013 باعتماد قرارات لجنة المعاشات والمكافأة الاستثنائية والصادر بتاريخ 2013/11/14 ، وتعليمات الصندوق الحكومي رقم (12) لسنة 2015 ، ويعمل بها من 2013/11/14) .

### مثال رقم (1) :

- 1 - توفي مؤمن عليه عن أرملة وثلاث بنات غير متزوجات وعن معاش مقداره 360 جنيها " 200 جنية معاش أجر أساسي + 160 جنيها معاش أجر متغير " استحق للأرملة النصف 180 جنيها . واستحق للبنات النصف 180 جنيها لكل منهن 60 جنيها . وحيث كانت إحداهن تعمل بأجر صافي 120 جنيها " الإبنة الأولى " . فقد تم إيقاف نصيبها ورده علي البننتين الأخرتين حيث أصبح نصيب كل منهن المستحق الصرف في المعاش 90 جنيها .
- 2 - في تاريخ لاحق تركت الإبنة العمل وبالتالي يعود لها الحق في صرف المعاش المستحق لها 60 جنيها من أول الشهر التالي لتركها العمل كما يخفض نصيب البننتين الأخرتين المستحق الصرف الي 60جنيها.

### مثال رقم (2) :

- في المثال رقم (1) بفرض أن الإبنة الملتحقة بعمل تبين أن دخلها الصافي من العمل قد انخفض الي 80جنيها فقط في يناير التالي لاستحقاقها المعاش . في هذه الحالة يكون لهذه الإبنة الحق في الجمع بين الدخل الصافي من العمل ونصيبها المستحق في المعاش في حدود 100 جنية .

أي تستحق الصرف من المعاش  
= 100 - 80 " الدخل من العمل " = 20 جنيها

ويعدل نصيب الإبتنين الاخرتين المستحق الصرف الي 80 جنيها لكل منهن وذلك اعتبارا من أول يناير .  
ويمكن ايضاح تطور النصيب المستحق والمنصرف في هذه الحالة كما يلي:

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه		أول شهر يناير التالي
	المستحق	المنصرف	المنصرف
	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة	180	180	180
الإبنة الأولى	060	--	020
الإبنة الثانية	060	090	080
الإبنة الثالثة	060	090	080
الإجمالي	360	360	360

### مثال رقم (3) :

بفرض أن الأرملة في المثال رقم (1) كانت قد توفيت قبل ترك الإبنة الأولى للعمل .  
لذلك يعاد توزيع المعاش بين البنات الثلاث في تاريخ ترك البنت الأولى للعمل ليصبح نصيب كل منهن  $360 \div 3 = 120$  جنيها .  
ويمكن ايضاح تطور النصيب المستحق والمنصرف في هذه الحالة كما يلي:

المستفيد	في تاريخ وفاة المؤمن عليه		في تاريخ وفاة الأرملة		أول الشهر التالي لترك الإبنة الأولى للعمل	
	المستحق	المنصرف	المستحق	المنصرف	المستحق	المنصرف
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة	180	180	---	---	---	---
الإبنة الأولى	060	---	120	---	120	120
الإبنة الثانية	060	090	120	180	120	120
الإبنة الثالثة	060	090	120	180	120	120
الإجمالي	360	360	360	360	360	360

### مثال رقم (4) :

في المثال رقم (3) بفرض أن كلا من الإبنة الثانية والثالثة كانتا قد تزوجتا وقطع معاش كلا منهن قبل ترك الإبنة الأولى للعمل .  
بمعنى أنه في تاريخ تركها العمل لم يعد هناك مستحق للمعاش غيرها أي أنها أصبحت مستحقة ثلثي المعاش ، ويمكن تتبع تطور النصيب المستحق والمنصرف في المعاش لكل من المستفيدين في هذه الحالة كما يلي :



الإجمالي		الإبنة الثالثة		الإبنة الثانية		الإبنة الأولى		الأرملة		تطور التوزيع
منصرف	مستحق	منصرف	مستحق	منصرف	مستحق	منصرف	مستحق	منصرف	مستحق	
360	360	090	060	090	060	--	060	180	180	في تاريخ وفاة المؤمن عليه
360	360	180	120	180	120	--	120	--	--	في تاريخ وفاة الأرملة
360	360	240	180	--	--	060	180	--	--	أول الشهر التالي لزواج الابنة الثانية
120	240	--	--	--	--	120	240	--	--	أول الشهر التالي لزواج الابنة الثالثة
240	240	--	--	--	--	240	240			أول الشهر التالي لترك الابنة الأولى للعمل

### ملاحظات :

- 1 - في تاريخ وفاة الأرملة تم رد نصيبها علي البنات الثلاث فأصبح نصيب كلا منهن المستحق 120 جنيها - ونظرا لأن الإبنة الأولى تحصل علي دخل صافي من العمل مقداره 120 جنيها فقد تم إيقاف نصيبها ورد علي البنتين الثانية والثالثة .
- 2 - في تاريخ زواج الإبنة الثانية تم قطع نصيبها في المعاش ورده علي الإبتين الأولى والثالثة ليصبح نصيب كلا منهن 180 جنيها ونظرا لأن الإبنة الأولى تحصل علي دخل صافي من العمل 120 جنيها فقد تم تحديد نصيبها المنصرف من المعاش ومقداره 60 جنيها - وتم رد نصيبها غير المستحق الصرف ومقداره 120 جنيها علي الإبنة الثالثة ليصبح نصيبها المنصرف ( 180 + 120 ) أي 300 جنيها ، وحيث يزيد هذا النصيب علي الحد الأقصى المقرر للإبنة الواحدة بجدول التوزيع وهو 3 / 2 المعاش فقد تم تعديل نصيبها المنصرف الي 240 جنيها .
- 3 - في تاريخ زواج الإبنة الثالثة أصبحت الإبنة الأولى هي المستحقة الوحيدة في المعاش ( 3 / 2 المعاش ) أي تستحق 240 جنيها ، وحيث تحصل علي دخل صافي مقداره 120 جنيها فقد تم تحديد نصيبها المنصرف بمقدار 120 جنيها .
- 4 - في تاريخ ترك الإبنة الأولى للعمل يعود لها الحق في صرف نصيبها المستحق بالكامل - أي 240 جنيها .

### مثال رقم (5) :

في المثال رقم (4) بفرض انه في تاريخ كل من الوقائع التالية لتاريخ وفاة المؤمن عليه كانت قد أضيفت الي المعاش المستحق عن الأجر الاساسي زياده مقدارها 15 % .  
بمعنى أن قيمة المعاش المستحق عن المؤمن عليه كانت قد تطورت إلي القيم الموضحة فيما يلي :

تطور معاش المؤمن عليه	أجر اساسي جنيها	أجر متغير جنيها	الإجمالي جنيها
في تاريخ الوفاة	200.00	160.00	360.00
في تاريخ وفاة الأرملة	230.00	160.00	390.00
في تاريخ زواج الإبنة الثانية	264.50	160.00	424.50
في تاريخ زواج الإبنة الثالثة	304.18	160.00	464.18
في تاريخ ترك الإبنة الأولى للعمل	349.81	160.00	509.81

فإنه بمراعاة الملاحظات السابق بيانها بالمثل السابق رقم (4) يمكن تتبع تطور قيمة المعاش المستحق والمنصرف لكل مستفيد في هذه الحالة وفقا لما يلي :

الاجمالي		الابنة الثالثة		الابنة الثانية		الابنة الاولى		الأرملة		تطور التوزيع
منصرف جنيه	مستحق جنيه	منصرف جنيه	مستحق جنيه	منصرف جنيه	مستحق جنيه	منصرف جنيه	مستحق جنيه	منصرف جنيه	مستحق جنيه	
360.00	360.00	090.00	060.00	090.00	060.00	--	060.00	180.00	180.00	في تاريخ وفاة المؤمن عليه
390.00	390.00	190.00	130.00	190.00	130.00	010.00	130.00	--	--	في تاريخ وفاة الأرملة
375.25	424.50	283.00	212.25	--	--	092.25	212.25	--	--	في تاريخ زواج الابنة الثانية
189.46	309.46	--	--	--	--	189.46	309.46	--	--	في تاريخ زواج الابنة الثالثة
339.87	339.87	--	--	--	--	339.87	339.87			في تاريخ ترك الابنة الاولى للعمل

## الفصل الخامس حالات توافر شروط استحقاق المعاش بعد تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش

سبق أن أوضحنا في المبحث الأول ( الشروط العامة للإستحقاق ) من الفصل الأول (مراجعة شروط الإستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف) من الباب الأول (قواعد توزيع المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ) من هذا الكتاب - أنه يراعي في تحديد المستحقين توافر شروط الاستحقاق الخاصة بكل منهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وليس في تاريخ تقديم طلب الصرف أو في تاريخ توزيع المعاش عليهم أو في أى تاريخ آخر .

وحيث قد تتوافر شروط الاستحقاق في بعض المستحقين بعد تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، فإننا نتناول هذه الحالات تبعا لنوع المستحق ، وذلك علي النحو التالي :

### أولا : بالنسبة للابن والبنات والأخت :

1 - استثناء من قاعدة تحديد المستحقين للمعاش فيمن تتوافر في شأنهم شروط الاستحقاق

في لحظة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش - يستحق المعاش في الحالات الآتية :  
أ - البنات أو الأخت التي كانت متزوجة في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ثم طلقت أو تزلمت بعد ذلك .

ب - الإبن أو الأخ الذي لم يتوافر بشأنه إحدى حالات الاستحقاق في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ثم يصاب بالعجز عن الكسب في تاريخ لاحق علي هذا التاريخ .

2 - تتحدد قيمة نصيب المستحق في أي من الحالتين السابقتين بما كان يستحقه بافتراض توافر شروط الاستحقاق وقت وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وذلك دون المساس بحقوق باقي المستحقين .

3 - يراعي في تحديد قيمة النصيب المستحق :

أ - يقدر المعاش علي أساس معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش عن الأجرين الأساسيين والمتغير وما أضيف إليهما من زيادات أو إعانات تعتبر جزء منه وذلك حتى تاريخ تحقق الواقعة التي نشأ بموجبها حق المستحق في المعاش .  
ب - يؤخذ في الاعتبار عند تحديد قيمة النصيب في المعاش الحالات المماثلة التي استحققت بصفة استثنائية في المعاش قبل تحقق واقعة الاستحقاق بالنسبة للمستحق محل البحث .

ج - إفادة المستحق من حالات رد المعاش التي وقعت قبل تاريخ تحقق الواقعة المنشئة لاستحقاقه بشرط عدم زيادة مجموع ما يصرف من المعاش في هذه الحالة عن معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش عن الأجرين الأساسيين والمتغير وما أضيف إليهما من زيادات أو إعانات تعتبر جزء منه .

**وبمراعاة عدم تجاوز:**

(1) نصيب المستحق الذي يتم الرد عليه الحد الأقصى للنصيب المحدد له بجدول التوزيع .

(2) نصيب الفئة التي يتم الرد عليها الحد الأقصى المشار إليه بالبند (1) السابق حتى ولو وجدت فئات أخرى مستحقة جزئياً في الحالة الجاري توزيع معاشها .

4 - يشترط لمنح المعاش بالنسبة للأخ أو الأخت توافر شروط إثبات الإعالة السابق بيانها تفصيلاً في الفصل الأول من الباب الأول ( مراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف ) وذلك في تاريخ تحقق الواقعة المنشئة للاستحقاق .

5 - يراعى بصفة عامة ، وبعد تطبيق البنود السابقة ، بالنسبة للنصيب في المعاش الذي يتم تحديده لأي من المستحقين المشار إليهم ، تطبيق قواعد الجمع بين المعاشات ، وبين المعاش والدخل من عمل أو مهنة ، السابق بيانها تفصيلاً بالفصلين الخامس والسابع من الباب الأول .

6 - يصرف المعاش إعتباراً من أول الشهر التالي لتحقق واقعة الاستحقاق.

7 - بالنسبة لحالة المعاش التي تتضمن نصيباً في المعاش إستحق دون المساس بحقوق باقي المستحقين يراعى :

أ - في حالة قطع أو إيقاف أى من المستحقين بالحالة فإنه قبل تنفيذ قاعدة رد المعاش يتم خصم ما يكون قد إستحق من معاش دون المساس بحقوق باقي المستحقين ، وما يتبقى من المعاش الذي يتم رده يوزع على باقي المستحقين وقت الرد بما فيهم المستحق مع عدم المساس بحقوق المستحقين وذلك وفقاً للقواعد والأحكام الخاصة بالرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي لا يستحق جزئياً أو كلياً السابق بيانها بالفصل السادس من الباب الأول من هذا الكتاب ، وتلك الخاصة بالرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي يتم إيقافه كلياً أو جزئياً السابق بيانها بالفصل الثامن من الباب الأول من هذا الكتاب وفيما يلي موجز لقواعد الأحكام المشار إليها :

(1) يتم الرد على باقي المستحقين من ذات الفئة ويتم توزيع النصيب المعاد توزيعه عليهم بالتساوى دون تفرقة بين ذكر وأنثى .

(2) في حالة عدم وجود مستحقين آخرين من ذات الفئة يتم توزيع النصيب المعاد توزيعه على باقي المستحقين من الفئات الأخرى بمراعاة الترتيب الموضح بالجدول التالي:

الفئة غير المستحقة للنصيب جزئياً أو كلياً	الفئة التي يتم الرد عليها
فئة الأزواج	1- فئة الأولاد 2- فئة الوالدين 3- فئة الأخوة والأخوات
فئة الأولاد	1- فئة الأزواج 2- فئة الوالدين
فئة الوالدين	1- فئة الأزواج 2- فئة الأولاد 3- فئة الأخوة والأخوات

(3) يتحدد نصيب المستحق الذي يتم الرد عليه بما لا يجاوز الحد الأقصى للنصيب المحدد له بجدول التوزيع .

(4) يتحدد نصيب الفئة التي يتم الرد عليها بمراعاة الحد الأقصى المشار إليه بالبند (3) السابق حتى ولو وجدت فئات أخرى مستحقة جزئياً في الحالة الجاري توزيع معاشها .

(5) في حالة زيادة نصيب الفئة التي يتم الرد عليها على الحد الأقصى للنصيب المحدد لها بجدول التوزيع فإنه يتم رد هذه الزيادة على الفئة التالية وذلك بمراعاة الأولويات السابق إيضاحها .

ب - لا يرد هذا المعاش عند قطعه أو إيقافه لباقي المستحقين - وذلك في حدود الجزء الذي يزيد على معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

8 - بالنسبة لحالات إعادة صرف المعاش السابق إيقافه السابق بيانها في الفصل الرابع من هذا الباب يراعى أنه :

أ - لا يعتبر من يتقاضى معاشاً دون المساس بحقوق باقي المستحقين من بين المستحقين الذين يعاد توزيع المعاش عليهم .  
ب - إذا كان مستحق المعاش دون المساس بحقوق باقي المستحقين قد آل إليه جزء من معاش من زال سبب إيقاف معاشه فيتم استنزال هذا الجزء منه .

9 - يراعي إعادة تطبيق حدود الجمع بين المعاش وصافي الدخل لباقي المستحقين علي ان يتم تطبيق قواعد الرد المشار إليها بالفصلين السادس والثامن من الباب الأول من هذا الكتاب ، بما لا يجاوز معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش .  
(فقرة مضافة 184 من القرار الوزاري رقم 554 لسنة 2007 بعد تعديلها بالقرار الوزاري 310 لسنة 2017 الصادر بتاريخ 2017/05/25 ويعمل به اعتباراً من 2016/07/1).

### مثال رقم ( 1 ) :

توفى مؤمن عليه عن أرملة وإبنة غير متزوجة ، ثلاث بنات متزوجات وإبن غير قاصر ولا تتوافر بشأنه إحدى الإستثناءات لاستحقاق المعاش ، ومعاش مقداره 180 جنيهاً (120جنيهاً معاش أجر أساسي + 60جنيها معاش أجر متغير ) .  
وقد تم توزيع المعاش بين الأرملة والإبنة غير المتزوجة ، حيث استحق لكل منهن نصف المعاش (90جنيها) .

وفي تاريخ لاحق طلقت إحدى البنات ممن كن متزوجات في تاريخ وفاة المؤمن عليه .  
في هذه الحالة يحدد نصيب هذه الإبنة بافتراض استحقاقها في المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه - بمعنى أنه يفترض في هذه الحالة استحقاق بنتان في المعاش .  
وحيث يستحق للأرملة نصف المعاش ، فإنه يستحق لفئة الأولاد النصف ، بمعنى يستحق لهذه الفئة  $180 \div 2 = 90$  جنيها ، وعلى ذلك يحدد نصيب الإبنة المطلقة بعد وفاة المؤمن عليه كما يلي :

$90 \div 2$  (باعتبار أن هناك مستحقة أصلاً) = 45جنيهاً وتستحق هذا النصيب من أول الشهر التالي لطلاقها وذلك دون المساس بنصيب كلاً من الأرملة والإبنة المستحقة أصلاً في تاريخ الوفاة .

ويكون تطور توزيع المعاش في هذه الحالة كما يلي :

تطور التوزيع			
الأرملة	الإبنة الأولى	الإبنة الثانية	الإجمالي
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
90	90	-	180
90	90	45	225

ملحوظة : معاش المؤمن عليه 180 جنيها .

### مثال رقم (2) :

بفرض أنه في المثال الأسبق رقم (1) توالى طلاق وترمل باقي البنات الثلاث اللاتي كن متزوجات في تاريخ وفاة المؤمن عليه ، حيث طلقت الإبنة الثالثة ثم تزلمت الإبنة الرابعة .  
يراعى في تحديد نصيب كل منهن في المعاش افتراض استحقاقها في تاريخ وفاة المؤمن عليه وذلك بمراعاة من سبق منحهن معاشاً بصفة استثنائية ( دون المساس بحقوق باقي المستحقين ) .  
وعلى ذلك فإنه عند تحديد نصيب البنت الثالثة (المطلقة بعد طلاق البنت الثانية) يراعى افتراض استحقاق ثلاث بنات في المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه .  
بمعنى أنه يحدد نصيب الإبنة الثالثة بتوزيع نصف المعاش المستحق للأولاد على ثلاثة بنات .  
أي يكون نصيبها  $90 \div 3 = 30$  جنيهاً .

وتستحق هذا النصيب من أول الشهر التالي لطلاقها  
وبذات الطريقة يحدد نصيب البنت الرابعة المترملة ( بعد طلاق البنين الثانية والثالثة ) .  
أى يكون نصيبها  $90 = 4 \div 22.5$  جنيه .  
ويستحق هذا النصيب من أول الشهر التالي لترملها وذلك كله دون المساس بحقوق المستحقين  
الأصليين أو من سبق منحهم معاش بصفة استثنائية " دون المساس " .  
ويكون تطور توزيع المعاش فى هذه الحالة كما يلى :

تطور التوزيع	الأرملة	الإبنة الأولى	الإبنة الثانية	الإبنة الثالثة	الإبنة الرابعة	الإجمالي
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
فى تاريخ وفاة المؤمن عليه	90	90	--	--	--	180
فى تاريخ طلاق الإبنة الثانية	90	90	45	--	--	225
فى تاريخ طلاق الإبنة الثالثة	90	90	45	30	--	255
فى تاريخ ترميل الإبنة الرابعة	90	90	45	30	22.5	277.5

#### ملحوظة :

معاش المؤمن عليه 180 جنيها .

#### مثال رقم ( 3 ) :

بفرض أنه فى المثال رقم ( 2 ) عجز الابن عن الكسب بعد طلاق كل من الإبنة الثانية والثالثة ،  
ترمل الإبنة الرابعة .

فى هذه الحالة يحدد نصيبه بصفة استثنائية دون المساس بحقوق باقي المستحقين الأصليين ومن  
سبق منحهم معاشاً بصفة استثنائية على أساس توزيع نصيب الأولاد فى المعاش " نصف المعاش "  
وقدره 90 جنيهاً بين أربعة بنات وابن .

أى يحدد كما يلى  $90 = 5 \div 18$  جنيهاً .

ويستحق هذا النصيب من أول الشهر التالي لثبوت عجزه عن الكسب  
وعلى ذلك يكون توزيع المعاش بعد ثبوت عجز الابن كما يلى :

النصيب	المستحق
جنيه	
090.00	الأرملة
090.00	الإبنة الأولى
045.00	الإبنة الثانية
030.00	الإبنة الثالثة
022.50	الإبنة الرابعة
018.00	الابن
295.50	الإجمالي

## ملحوظة

معاش المؤمن عليه 180 جنيهاً

### مثال رقم (4) :

في المثال رقم (3) يفرض أنه في تاريخ كل من الوقائع التالية لتاريخ وفاة المؤمن عليه كانت قد أضيفت إلى المعاشات المستحقة عن الأجر الأساسي زيادة مقدارها 15 % .  
بمعنى أن قيمة المعاش المستحق عن المؤمن عليه كانت قد تطورت إلى القيم الموضحة فيما يلي:

معاش المؤمن عليه	معاش أجر أساسي جنيته	معاش أجر متغير جنيته	الإجمالي جنيته
في تاريخ الوفاة	120.00	60.00	180.00
في تاريخ طلاق الإبنة الثانية	138.00	60.00	198.00
في تاريخ طلاق الإبنة الثالثة	158.70	60.00	218.70
في تاريخ ترميل الإبنة الرابعة	182.51	60.00	242.51
في تاريخ عجز الإبن عن الكسب	209.88	60.00	269.88

فإنه بمراعاة ما سبق بيانه في الأمثلة من 1 إلى 3 عند تحديد المستحق بصفة استثنائية " دون المساس " يمكن تتبع تطور قيمة المعاش المستحق لكل من المستفيدين في هذه الحالة وفقاً لما يلي :

في تاريخ					تطور التوزيع
عجز الابن جنيته	ترميل الإبنة الرابعة جنيته	طلاق الإبنة الثالثة جنيته	طلاق الإبنة الثانية جنيته	وفاة المؤمن عليه جنيته	
134.94	121.26	109.25	099.00	090.00	الارملة
134.94	121.26	109.25	099.00	090.00	الإبنة الأولى
067.47	60.63	54.68	049.50	--	الإبنة الثانية
044.98	40.42	36.45	--	--	الإبنة الثالثة
033.74	30.22	--	--	--	الإبنة الرابعة
026.99	--	--	--	--	الابن
447.06	373.89	309.83	247.50	180.00	جملة المعاش الموزع
269.88	242.52	218.70	198.00	180.00	معاش المؤمن عليه

### مثال رقم (5) :

في المثال رقم (4) يفرض أن الأرملة كانت قد توفيت قبل طلاق الإبنة الثانية .  
بمعنى أنه كان قد تم قطع معاش الأرملة لوفاتها ورده علي الإبنة الأولى " المستحقة أصلاً في المعاش " وحيث أن هذه الإبنة هي المستحقة الوحيدة في المعاش في هذا التاريخ فإن الحد الأقصى لاستحقاقها يكون  $3/2$  المعاش - أي  $180 = 3/2 \times 120$  جنيهاً

وعند طلاق الإبنة الثانية يحدد نصيبها وفقاً لما سبق بيانه في المثال (1) وبمراعاة تحديد هذا النصيب علي أساس معاش المؤمن عليه المستحق في تاريخ طلاقها ومقداره 198 جنيهاً وفقاً لما سبق بيانه بالمثال رقم (4)

أي يكون نصيب الأولاد  $198 = 2 \div 99$  جنيهاً .

وذلك بمراعاة إفادتها من حالات الرد التي وقعت قبل تاريخ تحقق واقعة طلاقها - وحيث قطع معاش الأرملة لوفاتها وبالتالي فلو أنها كانت مستحقة في هذا التاريخ - لكان المعاش قد وزع بينها وبين الإبنة الأولى " المستحقة أصلاً " بمعنى أنها كانت ستستحق نصف المعاش أي  $198 \div 2 = 99$  جنيهاً .

ولكن يشترط لإفادتها من حالات الرد السابقة علي تاريخ طلاقها ألا يؤدي ذلك إلى زيادة جملة المعاش الموزع علي المعاش الأصلي في هذا التاريخ وهو 198 جنيهاً .

لذلك يحدد نصيب هذه الإبنة بالفرق بين معاش المؤمن عليه والمعاش المستحق أصلاً في تاريخ طلاق الإبنة الثانية وهو :

معاش الإبنة الأولى  $198 = \frac{3}{2} \times 132 = 132$  جنيهاً .

وعلي ذلك يستحق للإبنة الثانية المطلقة  $198 - 132 = 66$  جنيهاً .

ويراعي في تحديد نصيب كل من الإبنة الثالثة والرابعة والابن ما سبق بيانه في الأمثلة 3 و 4 حيث أن ما سيتم تحديده لكل منهم بمراعاة ما سبق بيانه سيزيد علي معاش المؤمن عليه في تاريخ توافر شروط الاستحقاق لكل منهم وعلي ذلك فإنه يمكن تتبع تطور قيمة المعاش المستحق لكل من المستفيدين في هذه الحالة وفقاً لما يلي في الجدول التالي :

في تاريخ						تطور التوزيع
عجز الابن	ترمل الإبنة الرابعة	طلاق الإبنة الثالثة	طلاق الإبنة الثانية	وفاة الأرملة	وفاة المؤمن عليه	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
--	--	--	--	--	90	الأرملة
179.92	161.68	145.80	132	120	90	الإبنة الأولى
089.96	080.84	072.90	066	--	--	الإبنة الثانية
044.98	040.42	036.45	--	--	--	الإبنة الثالثة
033.74	030.32	--	--	--	--	الإبنة الرابعة
026.99	--	--	--	--	--	الابن
375.59	313.36	355.15	198	120	180	جملة المعاش الموزع
269.88	242.51	218.70	198	180	180	معاش المؤمن عليه

### مثال رقم (6) :

توفي مؤمن عليه عن أخ وأخت مستحقين في المعاش وعن معاش مقداره 300 جنيهاً واستحق للأخ والأخت نصف المعاش 150 جنيهاً ، تم تقسيمه بينهما بالتساوي لكل منهما 75 جنيهاً . وفي تاريخ لاحق تزلت أخت أخرى للمؤمن عليه كانت متزوجة وقت وفاته واستحققت عن زوجها معاشاً مقداره 60 جنيهاً .

في هذه الحالة يتم تحديد معاش للأخت المترملة بافتراض استحقاقها في تاريخ وفاة المؤمن عليه بمعنى أنه يتم تقسيم نصف المعاش بين ثلاثة أخوة ، فيكون النصيب المستحق لهم في هذه الحالة  $150 = 3 \div 50$  جنيهاً .

وحيث أنه عند بحث مدى توافر شروط إثبات الإعالة لهذه الأخت - تبين أن نصيبها في المعاش المستحق عن زوجها (60 جنيهاً) يزيد على النصيب المحدد لها عن شقيقها (50 جنيهاً) وبذلك ينتفي عنها أحد الشروط الواجب توافرها لإثبات الإعالة- وتصبح بذلك غير مستحقة في المعاش عن شقيقها .



### مثال رقم ( 7 ) :

بفرض أن معاش الأخت المترملة عن زوجها في المثال رقم(6) السابق كان 49 جنيهاً في هذه الحالة يتوافر بالنسبة لها أحد الشروط اللازمة لإثبات الإعالة وهي ألا يكون للأخ أو الأخت دخل من أى مصدر يساوى أو يزيد علي نصيبها في المعاش .  
وبفرض توافر باقي الشروط اللازمة لإثبات الإعالة فإنها تستحق في معاش شقيقها " 50 جنيها " وذلك دون المساس بنصيب الأخ والأخت الآخرين في المعاش .  
وبتطبيق حدود الجمع بين المعاشات بالنسبة للأخت المترملة فإنها تجمع بين نصيبها في المعاش المستحق عن زوجها " 49 جنيها " ونصيبها في المعاش المستحق عن شقيقها " 50 جنيها " حيث أن مجموعهما يقل عن 100 جنيه ، وذلك تطبيقاً لقواعد الجمع بين المعاشات السابق بيانها .

### مثال رقم (8) :

في المثال رقم (6) بفرض أن الأخت المترملة لم تكن قد استحققت معاشاً عن زوجها ، ولكن كان لها دخل صافي من العمل قيمته 60 جنيها .  
في هذه الحالة أيضاً لا يتوافر لها أحد شروط إثبات الإعالة حيث لها دخل من العمل يزيد على نصيبها في المعاش عن شقيقها .

### مثال رقم (9) :

في المثال رقم (7) بفرض أن الأخت المترملة لم تكن قد استحققت معاشاً عن زوجها ، ولكن كان لها دخل صافي من عمل قيمته 49 جنيها .  
في هذه الحالة نظراً لأن دخلها الصافي من العمل يقل عن نصيبها في المعاش عن شقيقها فإنه يتوافر لها أحد شروط إثبات الإعالة وبفرض توافر باقي الشروط ، فإنها تستحق في معاش شقيقها ، وذلك دون المساس بأنصبة الأخ والأخت الآخرين .  
وحيث أن مجموع دخلها من العمل " 49 جنيها " ومعاشها عن شقيقها " 50 جنيها " يقل عن 100 جنيه ، فإنها تستحق صرف المعاش المستحق لها عن شقيقها وذلك تطبيقاً لقواعد الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة - السابق بيانها - .

### مثال رقم ( 10 ) :

توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره 120 جنيها - وكان المستحق عنه الأرملة والوالدة فقط حيث استحق للأرملة 2/ 3 المعاش " 80 جنيها " .  
واستحق للوالدة 1/ 3 المعاش " 40 جنيها " .  
وفي تاريخ لاحق طلقت إحدى بناته وبالتالي فقد حدد نصيبها بواقع نصف المعاش وذلك بافتراض استحقاقها في المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه مع الأرملة والوالدة بمعنى أنه قد حدد نصيبها = 60 جنيها وذلك دون المساس بحقوق باقي المستحقين .  
وبفرض وفاة الوالدة وقطع معاشها فإنه قبل رد نصيبها 1/ 3 المعاش علي الأرملة وفقاً لقواعد الرد والأيلولة السابق بيانها يراعي أن يخصم منه أولاً ما منح للإبنة دون المساس 1/ 2 المعاش .  
وحيث يزيد ما منح للإبنة دون المساس عن نصيب الوالدة الذي يتم قطعه لوفاتها - لذا يظل نصيب الإبنة هو 1/ 2 ، نصيب الأرملة كما هو 2/ 3 المعاش .  
ويمكن تصور تطور توزيع المعاش في هذه الحالة كما يلي :

في تاريخ			المستفيد
وفاة الوالدة	طلاق الإبنة	وفاة المؤمن عليه	
جنيه	جنيه	جنيه	
80 ( 2 / 3 )	80 ( 2 / 3 )	80 ( 2 / 3 )	الأرملة
--	40 ( 1 / 3 )	40 ( 1 / 3 )	الوالدة
60 ( 1 / 2 )	60 ( 1 / 2 )	--	الإبنة
140	180	120	جملة المعاش الموزع
120	120	120	معاش المؤمن عليه

### مثال رقم (11) :

في المثال السابق رقم (10) يفرض أن التي قطع معاشها أولاً هي الأرملة .  
يراعى قبل رد نصيبها علي الإبنة أن يستنزل منه أولاً ما سبق منحه للإبنة دون المساس وحيث نصيب الأرملة 80 جنيها ( 2 / 3 ) .  
وما منح للإبنة 60 جنيها ( 1 / 2 )  
فيكون المقدار الذي يتم رده 20 جنيها ( 1 / 6 )  
بمعنى أنه يصبح نصيب الإبنة في المعاش  
ما سبق منحه لها دون المساس 60 جنيها ( 1 / 2 )  
ما تم رده عليها من الأرملة 20 جنيها ( 1 / 6 ) = 80 جنيها ( 2 / 3 )  
وهو لا يزيد علي الحد الأقصى المقرر للإبنة الواحدة في المعاش ويظل نصيب الوالدة في المعاش كما هو 40 جنيها " 1 / 3"  
ويمكن تصور تطور توزيع المعاش في هذه الحالة كما يلي :

في تاريخ			المستفيد
قطع معاش الأرملة	طلاق الإبنة	وفاة المؤمن عليه	
جنيه	جنيه	جنيه	
---	080 ( 2 / 3 )	080 ( 2 / 3 )	الأرملة
040	040 ( 1 / 3 )	040 ( 1 / 3 )	الوالدة
080 ( 2 / 3 )	060 ( 1 / 2 )	---	الإبنة
120	180	120	جملة المعاش الموزع
120	120	120	معاش المؤمن عليه

### مثال رقم (12) :

في المثال رقم (10) يفرض أنه في تاريخ لاحق تزوجت الإبنة وتم قطع معاشها ، يراعى في هذه الحالة قبل رد نصيبها علي الأرملة أن يستبعد منه الجزء الذي يزيد علي معاش المؤمن عليه .  
وحيث أن جملة المعاش الموزع نتيجة لاستحقاق الإبنة دون المساس ورغم عدم رد معاش الوالدة عند قطعه علي الأرملة - يزيد علي معاش المؤمن عليه " جملة المعاش الموزع 140 جنيها في حين أن معاش المؤمن عليه 120 جنيها " .  
لذلك يستبعد المقدار الزائد عن معاش المؤمن عليه وهو 20 جنيها من نصيب الإبنة قبل الرد علي الأرملة .

وحيث نصيب الإبنة الذي سيتم قطعه لزواجها 60 جنيها  
يستبعد المقدار الزائد عن معاش المؤمن عليه 20 جنيها  
النصيب المسموح برده علي الأرملة 40 جنيها  
وحيث يرد هذا النصيب علي الأرملة يصبح نصيبها الأصلي

80 جنيها + 40 جنيها الجزء المردود = 120 جنيها  
وهو يزيد علي الحد الأقصى المقرر لها وهو  $4/3$  المعاش لذلك يخفض نصيب الأرملة إلى هذا الحد أي تستحق  $120 \times 3/4 = 90$  جنيها ..

### مثال رقم (13) :

توفي مؤمن عليه عن 3 بنات مستحقات في المعاش لكونهن غير متزوجات - وعن معاش مقداره 180 جنيها - أستحق لكل منهن منه 60 جنيها .  
وفي تاريخ لاحق طلقت ابنة أخرى واستحقت معاشا دون المساس بما إستحق لأخواتها - تم تحديده بإفتراض استحقاقها في تاريخ وفاة والدها  
أي  $180 \div 4 = 45$  جنيها  
وفي تاريخ تالي تزوجت إحدى البنات المستحقات أصلاً في المعاش يراعى في رد نصيبها على أخواتها :

1 - استبعاد الجزء السابق منحه للأخت دون المساس ، إذا ما يتم رده  $15 = 45 - 60 =$  جنيها

2 - يتم توزيع هذا الجزء بين المستحقين الذين يتم الرد عليهم بالتساوي - بمعنى أن يستحق لكل بنت منهن " البنات المستحقات أصلاً والابنة المطلقة "  $15 \div 3 = 5$  جنيها

3 - على ذلك يصبح توزيع المعاش كما يلي :

بالنسبة لكل ابنة من المستحقات أصلاً

$60 =$  "النصيب الأصلي"  $+ 5 = 65$  جنيها

بالنسبة للإبنة المطلقة

$45 =$  "النصيب السابق تحديده"  $+ 5 = 50$  جنيها

ويمكن تصور تطور توزيع المعاش في هذه الحالة كما يلي :

في تاريخ			المستفيد
زواج الإبنة الأولى	طلاق الإبنة الرابعة	وفاة المؤمن عليه	
جنيه	جنيه	جنيه	
--	60	60	الإبنة الأولى
65	60	60	الإبنة الثانية
65	60	60	الإبنة الثالثة
50	45	--	الإبنة الرابعة المطلقة
180	225	180	جملة المعاش الموزع
180	180	180	معاش المؤمن عليه

### مثال رقم (14) :

في المثال السابق رقم ( 13 ) بفرض أن الإبنة لم تكن قد تزوجت ولكنها التحقت بعمل حصلت منه على دخل صافي 200 جنيه .

في هذه الحالة يتم إيقاف نصيبها في المعاش وقبل رده على أخواتها يستنزل منه ما سبق منحه بصفة استثنائية ، ويتم رد الباقي على جميع البنات بما فيهم من منحت معاشاً بصفة استثنائية بالتساوي وذلك بذات الطريقة السابق بيانها في المثال المشار إليه :

في تاريخ						المستفيد
التحاق الابنة الأولى بالعمل		طلاق الابنة الرابعة		وفاة المؤمن عليه		
منصرف	مستحق	منصرف	مستحق	منصرف	مستحق	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	الابنة الأولى
--	60	60	60	60	60	الابنة الثانية
65	60	60	60	60	60	الابنة الثالثة
65	60	60	60	60	60	الابنة الرابعة المطلقة
50	45	45	45	--	--	جملة المعاش الموزع
180	225	225	225	180	180	معاش المؤمن عليه
180		180		180		

### مثال رقم (15) :

في المثال رقم (13) بفرض طلاق الابنة الأولى في هذه الحالة يعود لها الحق في نصيبها في المعاش ويتم تخفيض أنصبة من رد إليهم بقيمة ما سبق رده عليهم منه .  
بمعني أن يعود النصيب المستحق في المعاش لكل من البنات الثلاث الأولى والثانية والثالثة إلي 60 جنيها .

والنصيب المستحق دون المساس للإبنة الرابعة 45 جنيها .

### مثال رقم (16):

في المثال رقم (14) بفرض أن الابنة الأولى تركت العمل في هذه الحالة يعود لها الحق في صرف نصيبها في المعاش مع تخفيض الأنصبة المنصرفة لمن سبق أن رد عليهم هذا النصيب بقيمة ما آل إليهم .

بمعني أن يعود النصيب المنصرف في المعاش لكل من البنات الثلاث الأول إلي 60 جنيها ، والنصيب المنصرف للإبنة الرابعة المستحقة دون المساس إلي 45 جنيها .

### مثال رقم (17) :

بفرض أن الابنة الأولى في المثال رقم (14) كانت قد التحقت بالعمل قبل طلاق الابنة الرابعة ثم تركت العمل بعد ذلك ، في هذه الحالة يكون قد تم رد نصيبها عند إيقافه لالتحاقها بالعمل علي الابنتين الثانية والثالثة - حيث يكون النصيب المنصرف لكل منهن 90 جنيها وعند طلاق الابنة الرابعة يتم تحديد نصيبها وفقا لما سبق (45 جنيها) وعند ترك الابنة الأولى للعمل يعاد توزيع المعاش بين البنات الثلاث الأول دون من استحققت دون المساس حيث أنها لم يكن قد آل إليها شيئا من معاش الابنة الأولى التي كانت قد التحقت بالعمل قبل طلاقها .

وعلي ذلك يعود النصيب المنصرف لكل من البنات الثلاث الأول إلي 60 جنيها .

ويمكن تصور التوزيع للمعاش في هذه الحالة كما يلي :

في تاريخ								المستفيد
ترك الإبنة الأولي للعمل		طلاق الإبنة الرابعة		التحاق الإبنة الأولي بالعمل		وفاة المؤمن عليه		
منصرف	مستحق	منصرف	مستحق	منصرف	مستحق	منصرف	مستحق	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	الإبنة الأولي
60	60	--	60	--	60	60	60	الإبنة الثانية
60	60	90	60	90	60	60	60	الإبنة الثالثة
60	60	90	60	90	60	60	60	الإبنة الرابعة المطلقة
45	45	45	45	--	--	--	--	جملة المعاش الموزع
225	225	225	225	180	180	180	180	معاش المؤمن عليه
180		180		180		180		

### ثانيا : التحاق الابن أو الأخ بأحد مراحل التعليم :

1 - يمنح الإبن أو الأخ الذي لم تكن تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش السابق بيانها بالبند الرابع من الفصل الأول من الباب الأول "مراجعة شروط الاستحقاق لكافة من وردت أسماؤهم بطلب الصرف" في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش - ما كان يستحقه من معاش بافتراض استحقاقه في التاريخ المذكور - إذا توافرت بشأنه الشروط الآتية مجتمعة :

أ - التحق بأحد مراحل التعليم التي لا تجاوز مرحلة الحصول علي الليسانس أو البكالوريوس.

ب - لم يبلغ سن السادسة والعشرين .

ج - لم يلتحق بعمل أو مهنة " متفرغ للدراسة " .

2 - يعاد توزيع معاش باقي المستحقين علي هذا الأساس بمعنى أنه يتم توزيع المعاش بينهم " بما فيهم الإبن أو الأخ " .

3 - يحدد نصيب الإبن أو الأخ بمراعاة حالات القطع والإيقاف التي تمت قبل تحديد هذا النصيب والتي كان من المفترض أن تؤول إليه في حالة ما إذا كانت قد توافرت بشأنه شروط استحقاق المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه صاحب المعاش ، وذلك وفقا لقواعد الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي لا يستحق كليا أو جزئيا والسابق تناولها في الفصل السادس من الباب الأول وكذا ما سبق أن تناولناه في الفصل الأول من هذا الباب " حالات قطع المعاش " .

وقواعد الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي يتم إيقافه جزئيا أو كليا والسابق تناولها في الفصل الثامن من الباب الأول وكذا ما سبق أن تناولناه في الفصل الثاني من هذا الباب " حالات إيقاف المعاش " .

4 - يحدد نصيب الابن أو الأخ الذي يمنح إليه وفقا للبند (3) السابق بمراعاة معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش عن الأجرين الأساسي والمتغير مضافا إليهما جميع الإعانات والزيادات التي أضيفت إليه وتعتبر جزءاً منه حتى تاريخ منحه المعاش .

5 - يشترط لمنح المعاش بالنسبة للأخ توافر شروط إثبات الإعالة السابق بيانها تفصيلا في الفصل الأول من الباب الأول (مراجعة شروط الاستحقاق لكل من وردت أسماؤهم بطلب الصرف ) وذلك في تاريخ التحاقه بالتعليم .

- 6 - يراعى بصفة عامة بالنسبة للنصيب في المعاش الذي يمنح للإبن أو الأخ تطبيق قواعد الجمع بين المعاشات السابق بيانها تفصيلا في الفصل الخامس من الباب الأول " مراعاة حدود الجمع بين المعاشات ".  
7 - يمنح المعاش من أول الشهر التالي للإلتحاق بالدراسة .  
8 - عند قطع معاش الإبن أو الأخ لتوافر إحدى حالات قطع المعاش السابق بيانها بالفصل الأول من هذا الباب يتم رده علي من استنزل هذا المعاش من نصيبهم .

#### مثال رقم (18) :

- 1 - توفي مؤمن عليه عن أرملة وثلاثة أبناء أحدهم تجاوز 21 سنة غير طالب والاثنتان الآخران أقل من 21 سنة وعن معاش مقداره 240 جنيها .  
وبالتالي فقد تم توزيع المعاش بين الأرملة والإبنان القصر - استحققت الأرملة النصف " 120 جنيها " والإبنان النصف الآخر " لكل منهما 60 جنيها .  
2 - بعد سنة من تاريخ الوفاة وكان المعاش قد زاد بنسبة 15% أى أصبح 276 جنيها - التحق الإبن الثالث بالدراسة في إحدى مراحل التعليم التي لا تجاوز مرحلة الحصول علي الليسانس أو البكالوريوس وكان لم يبلغ 26 سنة ولم يلتحق بعمل .  
وبالتالي فقد أعيد توزيع المعاش بين الأبناء إعتبارا من أول الشهر التالي للإلتحاق هذا الإبن بالتعليم بحيث إستحق كل منهم 46 جنيها  
"  $276 \div 2 = 138$  نصيب الأبناء  $\div 3 = 46$  جنيها لكل منهم " .  
3 - بفرض أنه بعد ستة أشهر بلغ هذا الإبن 26 سنة خلال السنة الدراسية وبالتالي فقد امتد استحقاقه للمعاش إلي نهاية هذه السنة الدراسية وتم قطع معاشه إعتبارا من أول الشهر التالي لانتهائها .  
وعلي ذلك يتم رده علي من سبق أن استنزل هذا المعاش من نصيبهم .  
بمعنى أن يصبح نصيب كل من الابنين الآخرين في هذا المعاش  
 $138 \div 2 = 69$  جنيها .

#### مثال رقم (19) :

- بفرض أن عودة الإبن للتعليم في المثال السابق رقم (18) كان لإعداد دراسة الماجستير أو الدكتوراه .  
في هذه الحالة لا يمنح له المعاش - حيث يشترط ألا تجاوز مرحلة التعليم التي يعود إليها مرحلة الحصول علي الليسانس أو البكالوريوس .

#### مثال رقم (20) :

- بفرض أن عودة الإبن للتعليم في المثال رقم (18) كانت بعد التحاقه بعمل ، في هذه الحالة لا يمنح له المعاش - حيث يشترط أن يكون متفرغا للدراسة .

#### مثال رقم (21) :

- بفرض أن عودة الإبن للتعليم في المثال رقم (18) كانت بعد بلوغه سن 26 سنة .  
في هذه الحالة لا يمنح المعاش - حيث يشترط أن تكون عودته للتعليم قبل بلوغه هذه السن .

#### مثال رقم (22) :

- بفرض أن الأرملة في المثال رقم (18) كانت قد توفيت قبل التحاق الإبن بالدراسة وبالتالي فقد كان نصيبها في المعاش قد تم رده علي الإبنان الآخران .  
وعند تحديد المعاش الذي سيتم منحه للإبن الذي عاد للدراسة يراعى فيه ما كان مفترضا أن يؤول إليه من معاش الأرملة بافتراض استحقاقه للمعاش في تاريخ وفاتها .

وعلي ذلك يحدد المعاش الذي سيمنح لهذا الإبن بقسمة كامل المعاش بين الأبناء الثلاثة حيث يستحق لكل منهم  $276 \div 3 = 92$  جنيها .

### مثال رقم (23) :

بفرض أن أحد الأبناء المستحقين للمعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه في المثال رقم (18) كان ملتحقاً بعمل وبالتالي فقد كان نصيبه في المعاش قد تم إيقافه وتم رده علي الإبن الآخر .  
وعلي ذلك يحدد المعاش الذي سيمنح للإبن الذي عاد للدراسة بمراعاة أنه كان سيعود عليه جزء من نصيب الإبن الذي تم إيقافه .  
بمعنى أنه يحدد نصيبه المستحق في المعاش علي أساس توزيع نصف المعاش بين الأبناء الثلاثة لكل منهم " 46 جنيها "  $276 \div 2 = 138 = 3 \div 46$  والنصيب المنصرف لكل من الإبن القاصر وغير ملتحق بالعمل والإبن العائد للدراسة  $276 = 2 \div 138 = 2 \div 69$  جنيها .

### مثال رقم (24) :

توفي مؤمن عليه عن والده وأخ غير شقيق " أخ من الأم " تجاوز 21 سنة غير طالب ، ومعاش مقداره 300 جنية ، أستحق للوالدة نصف المعاش 150 جنيها .  
وفي تاريخ لاحق التحقق الأخ بإحدى مراحل التعليم التي لا تجاوز مرحلة اليسانس أو البكالوريوس ولم يكن بلغ 26 سنة ولم يلتحق بعمل .  
وببحث شروط إثبات الإعالة في تاريخ التحاقه بالدراسة تبين أنه سيمنح أيضا المعاش المستحق له عن والده ومقداره 60 جنيها .  
وحيث أن المعاش الذي سيمنح له عن شقيقه يمثل  $1/4$  - أي 75 جنيها وبذلك يتوافر بشأنه أحد شروط إثبات الإعالة وبفرض توافر باقي الشروط تثبت الإعالة .  
وبمراعاة تطبيق حدود الجمع بين المعاشات فإنه يستحق معاشه عن والده ومقداره 60 جنيهاً ويستحق من معاش شقيقه ما يكمل حدود الجمع 100 جنية وذلك لأن كل من المعاشين المستحقين له أقل من 100 جنية .  
أي يستحق من معاش شقيقه 100 ( حدود الجمع ) - 60 " معاشه عن والده " = 40 جنيهاً .

### مثال رقم ( 25 ) :

بفرض أن المعاش الذي يستحق للأخ عن والده في المثال السابق رقم ( 24 ) كان 80 جنيهاً - بذلك لا يتوافر بالنسبة له أحد شروط إثبات الإعالة وهو ألا يكون للأخ دخل من أي مصدر يعادل استحقاقه في المعاش عن شقيقه أو يزيد عليه وحيث يزيد نصيبه في المعاش عن والده " 80 جنيهاً " عن نصيبه في المعاش عن شقيقه " 75 جنيهاً " فإنه لا يثبت بشأنه إعالة شقيقه له وبالتالي لا يمنح المعاش عنه عند التحاقه بالدراسة .

### الباب الثالث الجديد في أحكام توزيع المعاش وأثره في حالات الاستحقاق السابقة

بعد أن تناولنا في الباب الأول من هذا الكتاب قواعد توزيع المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .  
وبعد أن تناولنا فيه أيضاً الباب الثاني المتضمن شروط استمرار إستحقاق المعاش واستمرار الصرف وعودة الحق في الاستحقاق والصرف وتوافر شروط الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .  
فقد كان من الضروري أن نستكمل ذلك الباب الثالث المتضمن الجديد في أحكام توزيع المعاش وأثره في حالات الاستحقاق السابقة وذلك على النحو التالي :

**الفصل الأول :** أثر القواعد المستحدثة في تحديد أولوية الاستحقاق في حالة استحقاق أكثر من معاش وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل والقوانين الأخرى على الحالات التي نشأ فيها الاستحقاق قبل أول يوليو 1992 .

**الفصل الثاني :** قواعد تطبيق تعديل حدود الجمع بين المعاشات والمعاش والدخل إلى 100 جنيه ( إعتباراً من أول يوليو 1990 ) على حالات الاستحقاق السابقة على هذا التاريخ .

**الفصل الثالث :** التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت بالمخالفة لأحكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل المعمول بها قبل أول يوليو 1990 .

**الفصل الرابع :** أثر الغاء شرط أن يكون الزوج عاجزا عن الكسب لاستحقاق المعاش عن زوجته ، واستحداث شروط أخرى للاستحقاق ، المساواة بين كل من الأرملة والأرملة في قواعد الجمع بين المعاش المستحق لكل منهما عن الزوج الآخر ومعاشه عن نفسه ، والجمع بين معاشه عن الزوج الآخر والدخل من عمل أو مهنة ، وحالات قطع المعاش المستحق عن الزوج الآخر وحالات عودة الحق فيه .

**الفصل الخامس :** أثر قصر تطبيق حدود الجمع بين المعاشات علي تاريخ استحقاق المعاش لأول مرة دون تطبيقها علي التعديلات التالية لهذا التاريخ .



## الفصل الأول

### أثر القواعد المستحدثة

في تحديد أولوية الاستحقاق في حالة استحقاق أكثر من معاش وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل والقوانين الأخرى على الحالات التي نشأ فيها الاستحقاق قبل أول يوليو 1992

**أولاً : التطور التاريخي لمعالجة قوانين التأمين الاجتماعي والمعاشات لأولوية الاستحقاق في حالة توافر شروط استحقاق أكثر من معاش .**

قد يكون من المناسب أن نشير قبل أن نتناول هذا الموضوع إلى أن قوانين التأمين الاجتماعي المدنية السارية هي :

1 - قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 .  
2 - القانون رقم 108 لسنة 1976 في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم .

3 - قانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين بالخارج الصادر بالقانون رقم 50 لسنة 1978 .

4 - القانون رقم 112 لسنة 1980 الصادر به قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل .  
**هذا بالإضافة إلى :**

قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم 90 لسنة 1975 .  
وحيث يتعلق موضوع هذا الفصل ببحث أثر القواعد المستحدثة في حالة استحقاق أكثر من معاش أحدهما وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 الصادر به قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل والآخر وفقاً لأي من القوانين الأخرى المشار إليها وهي 79 لسنة 1975 ، 90 لسنة 1975 ، 108 لسنة 1976 ، 50 لسنة 1978 .

وحيث بدأ العمل بالقانون رقم 112 لسنة 1980 من 1980/7/1 متضمناً نوعين من المعاشات على النحو التالي :

**الأول :** المعاش المقرر بقانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل لفئات القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي السابق بينها - مثل الباعة الجائلين ، خدم المنازل ، عمال التراهيل .... الخ .

**الثاني :** المعاش المقرر بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 112 لسنة 1980 " معاش السادات" .

فقد يكون من المفيد أن نوضح فيما يلي التطور التاريخي لمعالجة قوانين التأمين الاجتماعي والمعاشات لأولوية الاستحقاق في حالة توافر شروط استحقاق أكثر من معاش:

**1 - الفترة من 1975/9/1 إلى 1984/3/31 .**

نصت قوانين التأمين الاجتماعي والمعاشات على أن تكون أولوية الاستحقاق في حالة توافر شروط استحقاق أكثر من معاش كما يلي :

**أ - القانون رقم 112 لسنة 1980**

(1) إذا توافرت في المستحقين شروط الاستحقاق لأكثر من معاش وفقاً لأحكام

هذا القانون أو وفقاً له ولأي من قوانين التأمين والمعاشات والتأمين

الاجتماعي الأخرى استحق المعاش الأكبر منهما ويوزع المعاش الآخر

الذي لم يستحق فيه بافتراض عدم وجود هذا المعاش .

(2) من حالات قطع المعاش :

استحقاق المستحق لمعاش آخر أكبر .

## ب - قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات الأخرى

- (1) إذا توافرت في المستحق شروط الاستحقاق لأكثر من معاش من الصندوق أو الصندوقين أو من أحدهما أو منهما معاً ومن الخزانة العامة استحق المعاش الأكبر ويوزع المعاش الذي لم يستحق فيه بافتراض عدم وجوده .
- (2) استثناء من القاعدة المبينة بالبند " 1 " السابق يراعى :
- (أ) يجمع المستحق بين المعاشات في حدود ثلاثين جنيهاً شهرياً ويكمل المعاش إلى هذا القدر من المعاش الأقل .
- (ب) يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم دون حدود .
- (ج) تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها منتفعة بأحكام قانون التأمين الاجتماعي دون حدود .
- (د) يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة عن شخص واحد وذلك بدون حدود .

ويشترط لتطبيق هذه الاستثناءات ان تكون جميع المعاشات المستحقة وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات بخلاف القانون رقم 112 لسنة 1980 - حيث لا تطبق هذه الاستثناءات في حالة ما إذا كان أحد هذه المعاشات مستحقاً وفقاً للقانون المشار إليه .

- (3) من حالات قطع المعاش :
- استحقاق المستحق لمعاش أكبر من إحدى الجهات السابق بيانها بالبند " 1 " وذلك بمراعاة حدود الجمع القانونية بالبند " 2 " .

وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن القاعدة المطبقة قبل 1984/4/1 في جميع قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات في حالة توافر شروط استحقاق أكثر من معاش ، أن تكون أولوية الاستحقاق للمعاش الأكبر .

### مثال رقم ( 1 ) :

توفى مؤمن عليه من العاملين السابقين بالقطاع العام بتاريخ 1983/8/5 عن معاش مقداره 204 جنيهاً استحققت منه الوالدة السدس 34 جنيهاً .

وبتاريخ لاحق " 1983/12/2 " توفى زوجها وكان من العاملين بالحكومة عن معاش مقداره 36 جنيهاً استحققت منه 3 / 4 باعتبارها المستحقة الوحيدة في هذا المعاش - أي استحققت 27 جنيهاً .

ونظراً لأن المعاش المستحق لها عن ابنها " 34 جنيهاً " هو الأكبر من المعاش المستحق لها عن زوجها " 27 جنيهاً " .

ونظراً لأن معاشها عن ابنها يزيد على حدود الجمع المعمول بها في هذا التاريخ " 30 جنيهاً " .

فإنها تستمر في استحقاق معاشها عن ابنها " 34 جنيهاً " ولا تستحق معاشاً عن زوجها .

### مثال رقم ( 2 ) :

بفرض أن معاش المؤمن عليه في المثال السابق رقم (1) كان 150 جنيهاً ، وبالتالي فقد استحققت عنه الوالدة السدس 25 جنيهاً .

وبفرض أن معاش الزوج كان 30 جنيهاً استحققت عنه زوجته 22.50 جنيهاً .

في هذه الحالة أيضاً يكون المعاش المستحق عن الابن هو الأكبر ، وبالتالي تظل الوالدة مستحقة لهذا المعاش .

ونظراً لأن المعاش المستحق للوالدة عن الابن أقل من حدود الجمع بين المعاشات المعمول بها في هذا التاريخ " 30 جنيهاً " فإنها تستحق من المعاش الأصغر " المستحق لها عن زوجها " الفرق بين حدود الجمع ومعاشها عن ابنها .

أي تستحق من معاش زوجها  $30 - 25 = 5$  جنيهاً .  
وعلى ذلك يكون الاستحقاق النهائي لها كما يلي :  
عن الابن 25 جنيهاً " المعاش الأكبر "  
عن الزوج 5 جنيهاً " ما يكمل حدود الجمع من المعاش الأصغر "  
وحدود الجمع 30 جنيهاً

### مثال رقم ( 3 ) :

بفرض أن معاش المؤمن عليه بالمثل رقم (1) كان 60 جنيهاً ، استحققت منه الوالدة السدس 10 جنيهاً .  
وكان المعاش المستحق عن الوالد طبقاً لنظام التأمين الاجتماعي الشامل 12 جنيهاً استحققت منه زوجته  $4 / 3 -$  أي 9 جنيهاً .  
في هذه الحالة تظل الوالدة مستحقة للمعاش عن ابنها " 10 جنيهاً " حيث هو الأكبر ، ولا تستحق في معاش زوجها حيث نصيبها منه أقل من " 9 جنيهاً " .

### ملحوظة

لا تطبق قاعدة الجمع بين المعاشات في حدود 30 جنيهاً في هذه الحالة - حيث أحد المعاشين مستحقاً وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 .

### مثال رقم ( 4 ) :

بفرض أن معاش المؤمن عليه في المثال رقم " 3 " كان 30 جنيهاً استحققت منه الوالدة السدس 5 جنيهاً .  
في هذه الحالة نظراً لأن استحقاقها عن الزوج 9 جنيهاً ، وبالتالي يكون هو المعاش الأكبر ، فإنها تستحق المعاش عن الزوج " وهو مستحقاً وفقاً لنظام التأمين الاجتماعي الشامل " ، وتصبح غير مستحقة في معاش الابن حيث هو الأصغر ( وهو مستحق وفقاً للقانون رقم 79 لسنة 1975 ) ، ويتم قطع نصيبها المستحق عنه .

### ملحوظة :

تراعى الملاحظة المبينة بالمثل رقم " 3 " .

## 2 - الفترة من 1984/4/1 إلى 1992/6/30

نصت قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات على أن تكون أولوية الاستحقاق في حالة توافر شروط الاستحقاق في حالة توافر شروط استحقاق أكثر من معاش كما يلي :

### أ - القانون رقم 112 لسنة 1980

وفقاً لما سبق بيانه بالفقرة " أ " من البند (1) السابق أولوية الاستحقاق للمعاش الأكبر.

### ب - قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات الأخرى

(1) إذا توافرت في أحد المستحقين شروط الاستحقاق لأكثر من معاش من الصندوق أو من الصندوقين أو من أحدهما أو منهما معاً ومن الخزانة العامة فلا يستحق منها إلا معاشاً واحداً وتكون أولوية الاستحقاق وفقاً للترتيب الآتي :

- ( أ ) المعاش المستحق عن نفسه .
- ( ب ) المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة .
- ( ج ) المعاش المستحق عن الوالدين .
- ( د ) المعاش المستحق عن الأولاد .
- ( هـ ) المعاش المستحق عن الأخوة والأخوات .

- (2) إذا كانت المعاشات مستحقة عن مؤمن عليهم أو أصحاب معاشات من فئة واحدة فيستحق المعاش الأسبق في الاستحقاق .
- (3) إذا نقص المعاش المستحق وفقاً لما تقدم عن المعاش الآخر أدي إليه الفرق من هذا المعاش .
- (4) استثناء من القواعد المتقدم بيانها من " 1 - 3 " يراعي :  
( أ ) يجمع المستحق بين المعاشات في حدود :  
050 جنيها شهريا من 1984/4/1 .  
100 جنيها شهريا من 1990/7/1 .  
ويكمل المعاش إلى هذا القدر بالترتيب المشار إليه بالبنود من " 1 " إلى " 3 " السابقة
- (ب) يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم دون حدود .
- (ج) تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها منتفعة بأحكام قانون التأمين الاجتماعي دون حدود .
- ويشترط لتطبيق هذه الإستثناءات أن تكون جميع المعاشات المستحقة وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات بخلاف القانون رقم 112 لسنة 1980 - حيث لا تطبق هذه الإستثناءات في حالة إذا ما كان أحد هذه المعاشات مستحقاً وفقاً للقانون المشار إليه .
- (5) من حالات قطع المعاش :  
توافر شروط استحقاق معاش آخر مع مراعاة القواعد المبينة بالبنود من " 1 " إلى " 4 " السابقة .
- وعلى ذلك فإنه يمكن القول أنه اعتباراً من 1984/4/1 أصبحت هناك قاعدتان :  
أ - وفقاً للقانون 112 لسنة 1980 أولوية الاستحقاق للمعاش الأكبر .  
ب - وفقاً لباقي القوانين أولوية الاستحقاق تبعاً لصلة القرابة بالمستحق عنه المعاش .

وقد جرى العمل اعتباراً من التاريخ المشار إليه بتطبيق قاعدة أولوية الاستحقاق تبعاً لصلة القرابة بالمستحق عنه المعاش وذلك بالنسبة لكافة قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات ، بما في ذلك المعاشات المستحقة وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 " معاشات التأمين الشامل ومعاش السادات " وذلك وفقاً لما انتهت إليه وزارة التأمينات بالمنشور العام رقم 4 لسنة 1984 الصادر في 1984/7/15 بشأن المستحقون في المعاش .

#### مثال رقم ( 5 ) :

في المثال رقم " 1 " بفرض أن وفاة المؤمن عليه " الابن " كان بتاريخ 1984/8/5 ووفاة الزوج كان 1984/12/2 .  
في هذه الحالة " حيث تاريخ استحقاق كل من المعاشين بعد 1984/4/1 " تستحق الوالدة معاش الزوج 27 جنيهاً " أولوية أولى " وتستحق من معاش الابن ومقداره 34 جنيهاً " أولوية ثانية " ما يكمل حدود الجمع المعمول بها في تاريخ وفاة الزوج " 50 جنيهاً " بمعنى أن استحقاق الوالدة في كل من المعاشين يكون كما يلي :  
تستحق نصيبها عن الزوج بالكامل 27 جنيهاً  
تستحق من معاش الابن 23 جنيهاً  
المجموع = حدود الجمع في هذا التاريخ 50 جنيهاً

### ملحوظة :

بفرض أن وفاة الابن كانت قبل 1984/4/1 فإن النتيجة لن تتغير عما تقدم حيث أن العبرة بتطبيق أولوية الاستحقاق وحدود الجمع في تاريخ استحقاق معاش الزوج " بعد 1984/4/1 " .

### مثال رقم ( 6 ) :

في المثال رقم " 2 " بفرض أن وفاة الزوج كان 1984/12/2 في هذه الحالة " حيث تاريخ وفاة الزوج بعد 1984/4/1 " تستحق الوالدة معاشها عن الزوج 22.50 جنيه " أولوية أولى " . تستحق معاشها عن الابن وهو 25 جنيهاً " أولوية ثانية " الجموع يقل عن حدود الجمع 47.50 جنية 50 جنية المعمول بها في هذا التاريخ .

### مثال رقم ( 7 ) :

في المثال رقم (3) بفرض أن وفاة الزوج كان 1984/12/2 في هذه الحالة حيث تاريخ وفاة الزوج بعد 1984/4/1 تستحق الوالدة معاشها عن الزوج وفقاً للقانون 1980/112 9 جنيهاً "أولوية أولى " تستحق من معاشها عن الابن وفقاً للقانون 1975/ 79 1 جنية " أولوية ثانية " ويمثل الفرق بين : ما تستحقه عن الابن " 10 جنيهاً " باعتبارها أولوية ثانية وما تستحقه عن زوجها " 9 جنيهاً " باعتباره أولوية أولى .

### ملحوظة :

لا تطبق قاعدة الجمع بين المعاشات في حدود 50 جنيهاً في هذه الحالة - حيث أحد المعاشين مستحقاً وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 .

### مثال رقم ( 8 ) :

في المثال رقم (4) بفرض أن وفاة الزوج كان 1984/12/2 في هذه الحالة حيث تاريخ وفاة الزوج بعد 1984/4/1 تستحق الوالدة معاشها عن الزوج ( وفقاً للقانون 1980/ 112 ) 9 جنيهاً " أولوية أولى " ولا تستحق نصيبها في المعاش عن ابنها " وفقاً للقانون 1975/ 79 " ومقداره 5 جنيهاً حيث تقل قيمته عن معاشها عن الزوج " 9 جنيهاً " - باعتبار أن المعاش المستحق عن الابن يمثل أولوية ثانية في الاستحقاق في هذه الحالة .

### ملحوظة :

تراعى الملاحظة المبينة بالمثل السابق رقم " 7 " .

### 3 - الفترة من 1992/7/1 :

تنص قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات على أن تكون أولوية الاستحقاق في حالة توافر شروط استحقاق أكثر من معاش كما يلي :  
أ - القانون رقم 112 لسنة 1980 معدلاً بالقانون رقم 32 لسنة 1992 " تأمين شامل أو سادات "

(1) إذا توافرت لصاحب المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون شروط استحقاق معاش آخر وفقاً لأحكام أي من قوانين التأمين الاجتماعي أو قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة استحق المعاش الآخر .  
وإذا قل المعاش الآخر عن المعاش المستحق وفقاً لهذا القانون أدى إليه الفرق ، ويخفض هذا الفرق بمقدار ما يحصل عليه من زيادات في المعاش الآخر .

(2) إذا توافرت في المستحق شروط الاستحقاق لأكثر من معاش وفقاً لأحكام هذا القانون ولأحكام أي من قوانين التأمين الاجتماعي أو قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة استحق المعاش الأخر .  
وإذا قل هذا المعاش عن المعاش المستحق وفقاً لهذا القانون أدى إليه الفرق ويخفض هذا الفرق بمقدار ما يحصل عليه من زيادات في المعاش الأخر .

ب - قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات الأخرى  
وفقاً لما سبق بيانه بالفقرة "ب" من البند (2) السابق " أولوية الاستحقاق تبعاً لصلة القرابة بالمستحق عنه المعاش "

وعلى ذلك فإنه يمكن القول أنه اعتباراً من 1992/7/1 أصبحت القواعد المطبقة في حالة توافر شروط استحقاق أكثر من معاش كما يلي :

أ - في حالة ما إذا كانت المعاشات المستحقة وفقاً لأي من قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات بخلاف تلك المستحقة وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 " تأمين شامل أو سادات " فإن القاعدة التي تطبق في هذه الحالة هي :  
" أولوية الاستحقاق تبعاً لصلة القرابة بالمستحق عن المعاش "

ب - في حالة ما إذا كانت المعاشات المستحقة أحدهما وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 " تأمين شامل أو سادات " فإن القاعدة التي تطبق في هذه الحالة هي :  
أولوية القانون حيث يكون المعاش المستحق وفقاً لأي من قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات بخلاف القانون رقم 112 لسنة 1980 " تأمين شامل أو سادات " له الأولوية الأولى بصرف النظر عن أولوية صلة القرابة بالمستحق عنه معاش القانون رقم 112 لسنة 1980 .

#### مثال رقم ( 9 ) :

في المثال رقم (1) بفرض أن وفاة المؤمن عليه " الابن " كان بتاريخ 1993/8/5 ، وفاة الزوج 1993/12/2 في هذه الحالة " حيث تاريخ استحقاق كل من المعاشين بعد 1992/7/1 " وكل منهما مستحقاً وفقاً للقانون رقم 79 لسنة 1975 .  
تستحق الوالدة معاش الزوج 27 جنيهاً " أولوية أولى "  
وتستحق معاش الابن 34 جنيهاً " أولوية ثانية "  
المجموع " أقل من حدود الجمع 61 جنيهاً "  
المعمول بها في هذا التاريخ وهي 100 جنية  
ملحوظة :

بفرض أن وفاة الابن كانت قبل 1990/7/1 عندما كانت حدود الجمع أقل من 100 جنية فإن النتيجة لم تتغير عما تقدم حيث أن العبرة بتاريخ استحقاق المعاش عن الزوج في تطبيق حدود الجمع المعمول بها في هذا التاريخ .

#### مثال رقم ( 10 ) :

في المثال رقم (2) بفرض أن وفاة الزوج كان 1993/12/2 في هذه الحالة حيث تاريخ وفاة الزوج بعد 1990/7/1 تستحق الوالدة معاشها المستحق عن الزوج وعن الابن حيث مجموعها 47.50 جنية يقل عن حدود الجمع المعمول بها في هذا التاريخ وهي 100 جنية .

### مثال رقم ( 11 ) :

في المثال رقم (3) بفرض أن وفاة الزوج كان 1993/12/2 حيث أصبح المعاش المستحق وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 " تأمين شامل " 25 جنيهاً تستحق منه الزوجة 3 / 4 أي 18.75 جنيه .

وبفرض معاش الابن كان 180 جنيهاً استحققت منه الوالدة السدس 30 جنيهاً .  
في هذه الحالة فإنه طبقاً لقواعد أولوية الاستحقاق المستحدثة اعتباراً من 1992/7/1 :  
تستمر الوالدة في استحقاق معاشها عن ابنها ومقداره 30 جنيهاً باعتباره مستحقاً وفقاً للقانون رقم 79 لسنة 1975 .

ولا تستحق معاشها عن زوجها ومقداره 18.75 حيث أنه مستحقاً وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 " تأمين شامل " وقيمه أقل من المعاش المستحق عن الابن

### ملحوظة :

لا تطبق قاعدة الجمع بين المعاشات في حدود " 100 جنيه " في هذه الحالة - حيث أحد المعاشين مستحقاً وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 .

### مثال رقم ( 12 ) :

في المثال رقم (4) بفرض أن وفاة الزوج كان 1993/12/2 وحيث أصبح المعاش المستحق وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 " تأمين شامل " 25 جنيهاً تستحق منه الزوجة 3 / 4 أي 18.75 جني .

### في هذه الحالة :

حيث تاريخ وفاة الزوج بعد 1992/7/1  
وحيث المعاش المستحق عنه وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 في حين أن المعاش المستحق عن الابن وفقاً للقانون رقم 79 لسنة 1975 .

فإنه في هذه الحالة وطبقاً لقواعد أولوية الاستحقاق المستحدثة اعتباراً من 1992/7/1 فإنه :  
تستمر الوالدة في استحقاق معاشها عن ابنها ومقداره 5 جنيهاً باعتباره مستحقاً وفقاً للقانون رقم 79 لسنة 1975

وتستحق من معاش زوجها الفرق بينه وبين ما أستحقه من معاش عن ابنها أي 18.75 - 5 = 13.75 جني

مجموع المستحق لها عن الابن والزوج 18.75 جني

### ملحوظة :

تراجعى الملاحظة المبينة بالمثل السابق رقم " 11 "  
وقد يكون من المفيد في نهاية هذا البند أن نلخص نتائج الأمثلة من رقم (1) إلى (12) كما يلي:

مثال رقم	النصيب في المعاش									
	القاعدة المطبقة بشأن النصيب المستحق			عن الزوج			عن الابن			
	عن الزوج	عن الابن	حدود الجمع	أولوية الاستحقاق	القانون	القيمة	التاريخ	القانون	القيمة	التاريخ
	جنيه	جنيه	جنيه			جنيه		جنيه		
1	--	34	30	المعاش الأكبر	75/79	27.00	1983/12/2	75/79	34	1983/8/5
2	05.00	25	30	المعاش الأكبر	75/79	22.50	1983/12/2	75/79	25	1983/8/5
3	--	10	--	المعاش الأكبر	80/112	09.00	1983/12/2	75/79	10	1983/8/5
4	09.00	--	--	المعاش الأكبر	80/112	09.00	1983/12/2	75/79	05	1983/8/5
5	27.00	23.	50	صلة القرابة	75/79	27.00	1984/12/2	75/79	34	1984/8/5
6	22.50	25.	50	صلة القرابة	75/79	22.50	1984/12/2	75/79	25	1983/8/5
7	09.00	1	--	صلة القرابة	80/112	09.00	1984/12/2	75/79	10	1983/8/5
8	09.00	-	--	صلة القرابة	80/112	09.00	1984/12/2	75/79	05	1983/8/5
9	27.00	34	100	صلة القرابة	75/79	27.00	1993/12/2	75/79	34	1993/8/5
10	22.50	25	100	صلة القرابة	75/79	22.50	1993/12/2	75/79	25	1983/8/5
11	--	30	--	القانون	80/112	18.75	1993/12/2	75/79	30	1983/8/5
12	13.75	5	--	القانون	80/112	18.75	1993/12/2	75/79	05	1983/8/5

ثانياً : أثر القواعد المستحدثة من 1992/7/1 في تحديد أولوية الاستحقاق في حالة استحقاق أكثر من معاش وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل والقوانين الأخرى على الحالات التي نشأ فيها الاستحقاق قبل هذا التاريخ :

سبق أن أوضحنا في البند أولاً السابق أن أولوية الاستحقاق في حالة استحقاق أكثر من معاش وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل والقوانين الأخرى قد مرت بثلاث مراحل كما يلي :

1 - قبل 1984/4/1 :

أولوية الاستحقاق للمعاش الأكبر

2 - من 1984/4/1 وحتى 1992/6/30 :

أولوية الاستحقاق تبعاً لصلة القرابة بالمستحق عنه المعاش

3 - من 1992/7/1 :

أولوية الاستحقاق للمعاش المستحق وفقاً لأي من قوانين التأمين الاجتماعي 79 لسنة 1975 ، 108 لسنة 1976 ، 50 لسنة 1978 ، قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة 90 لسنة 1975 وذلك بصرف النظر عن صلة القرابة بالمستحق عنه المعاش وفقاً لأي من هذه القوانين .

وبمعنى آخر أن المعاش المستحق وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل تكون أولويته أقل من أي من المعاشات المستحقة وفقاً لأي من هذه القوانين حتى ولو كانت صلة القرابة بالمستحق عنه معاش قانون التأمين الاجتماعي الشامل أعلى من صلة القرابة بالمستحق عنه المعاش وفقاً لأي من القوانين المشار إليها .

هذا وقد نص القانون رقم 32 لسنة 1992 بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي وقانون نظام التأمين الشامل ، على مد أثر القواعد المستحدثة من 1992/7/1 على حالات الاستحقاق السابقة على هذا التاريخ وذلك على النحو التالي: تسرى الأحكام المستحدثة والسابق بيانها في أ من 3 من البند أولاً السابق على حالات استحقاق المعاش السابقة على 1992/7/1 - التي :

أ - لم يتم ربطها حتى 1992/7/1

ب - تم ربطها قبل 1992/7/1 وذلك بمراعاة :

(1) أن يكون تطبيق القاعدة المستحدثة في حدود الجزء غير الموزع من المعاش وبمراعاة أن تكون الأولوية في تطبيق قواعد الرد والأيلولة على المستحقين الأصليين .

(2) يعتبر صحيحاً ما سبق ربطه من معاش بالمخالفة لأحكام ترتيب أولوية الاستحقاق المعمول بها قبل 1992/7/1 وذلك إذا كان هذا المعاش يتفق والأحكام المستحدثة .

كما أصدرت وزارة التأمينات المنشور العام رقم 3 لسنة 1992 بتاريخ 1992/7/16 بشأن التعديلات في قانون التأمين الاجتماعي الشامل والقواعد التي تتبع في حالة الاستحقاق في أكثر من معاش وفقاً لهذا القانون وقوانين التأمين الاجتماعي الأخرى - متضمناً الأتي بالنسبة للحالات التي نشأ فيها الاستحقاق قبل 1992/7/1

أ - الحالات التي لم يتم ربطها حتى 1992/7/1

تسرى في شأنها القواعد والأحكام المطبقة في شأن الحالات التي ينشأ فيها الاستحقاق اعتباراً من 1992/7/1 .

مثال رقم ( 13 ) :

استحقت أرملة عن زوجها معاشاً وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل بتاريخ 1990/8/5 - وحيث كانت المستحقة الوحيدة في المعاش فقد استحقت 4/3 هذا المعاش .



وفى 1992/4/2 توفى والدها وكان مؤمناً عليه بالقانون رقم 108 لسنة 1976 باعتباره صاحب عمل وحيث كان مشتركاً على أساس الحد الأدنى لفئات الاشتراك وفقاً لهذا القانون ، فقد كان المعاش المستحق عنه 29 جنيهاً ، وحيث كانت هذه الابنة هي المستحقة الوحيدة في هذا المعاش ، فقد استحققت  $3/2 - 29 = 19.34$  جنيه

وحيث كان معاش القانون رقم 112 لسنة 1980 قد بلغ في تاريخ وفاة والدها 17 جنيهاً ، وحيث تستحق  $4/3$  المعاش باعتبارها المستحقة الوحيدة فيه - أي  $4/3 \times 17 = 12.75$  جنيه ورغم أن وفاة الوالد كانت قبل 1992/7/1 إلا أنه نظراً لأنه لم يكن قد تم ربط هذا المعاش حتى هذا التاريخ ، فإنه في هذه الحالة يتم تطبيق القواعد المستحدثة .

وعلى ذلك تكون أولوية الاستحقاق هي أولوية القانون وليست صلة القرابة - بمعنى أنها تستحق : نصيبها في المعاش عن الوالد " وفقاً للقانون "

108 لسنة 1976 = 19.34 جنيه

وتصبح غير مستحقة لنصيبها في المعاش عن زوجها " وفقاً للقانون 112 لسنة 1980 " وهو 12.75 باعتباره أقل من نصيبها في المعاش عن والدها ولا تطبق قاعدة الجمع بين المعاشين في حدود 100 جنيه في هذه الحالة باعتبار أن أحد المعاشين مستحقاً وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 .

#### مثال رقم ( 14 ) :

في المثال رقم (13) بفرض أن المستحقين في معاش الوالد كانت أرملة وابنة أخرى بخلاف الابنة المترملة والمستحقة معاش عن زوجها وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 . وبالتالي فقد تم توزيع معاش الوالد على الأرملة " النصف " والابنتين " النصف " استحققت منه الابنة المترملة " النصف " .

وعلى ذلك يكون نصيب هذه الأرملة من معاش والدها كما يلي :

$$29 \div 2 = 14.50 = 7.25 \text{ جنيه}$$

ونظراً لأن هذا المعاش لم يكن قد تم ربطه حتى 1992/7/1 ، فإنه يتم تطبيق أحكام أولوية الاستحقاق المستحدثة من هذا التاريخ وعلى ذلك تكون أولوية الاستحقاق هي أولوية القانون وليست صلة القرابة - بمعنى أنها تستحق :

نصيبها في المعاش عن الوالد " وفقاً للقانون 108 لسنة 1976 " = 7.25 وتستحق من معاش زوجها " وفقاً للقانون 112 لسنة 1980 " الفرق بينه وبين معاشها عن والدها - أي  $12.75 - 7.25 = 5.50$  جنيه .

ويكون جملة المستحق لها من المعاشين 12.75 جنيه

، لا تطبق قاعدة الجمع بين المعاشين في حدود 100 جنية في هذه الحالة باعتبار أن أحد المعاشين مستحقاً وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 .

#### ب - الحالات التي تم ربطها قبل 1992/7/1 وفقاً لأحكام القانون قبل التعديل :

تطبق بشأنها القواعد والأحكام المستحدثة وذلك بمراعاة الآتي :

(1) تسرى الأحكام المشار إليها على الحالات السابق حرمانها من المعاش تطبيقاً

للقواعد التي كانت سارية قبل 1992/7/1 سواء كان هذا الحرمان جزئياً أو كلياً .

(2) يتعين تطبيق الأحكام المشار إليها وجود جزء من المعاش غير مستحق ولا

يعتبر في حكم ذلك جزء المعاش الموقوف صرفه .

(3) يشترط للانتفاع بالأحكام المشار إليها وجود جزء من المعاش غير موزع في

1992/7/1 أو في تاريخ لاحق لهذا التاريخ

(4) في حالة قطع معاش أحد المستحقين تطبيقاً أولاً قواعد الرد على المستحقين الذين

توافرت فيهم شروط الاستحقاق في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب

المعاش وكذلك من استحقوا معاشاً دون المساس بحقوق باقي المستحقين قبل 1992/7/1 فإذا تبقى جزء غير موزع بعد ذلك تسرى الأحكام المشار إليها في شأن هذا الجزء .

(5) في حالة وجود أكثر من مستحق تم حرمانهم جزئياً أو كلياً من المعاش تكون الأولوية للانتفاع بهذا البند تبعاً لترتيب الأولويات المنصوص عليها في المادة 110 من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 المشار إليه .

وإذا كان المستحقون المشار إليهم من فئة واحدة فيتم إضافة الجزء غير الموزع إلى النصيب المستحق لهذه الفئة قبل تطبيق الأحكام المشار إليها ويتم تقسيم الناتج بالتساوي بمراعاة ألا يقل نصيب المستحق وفقاً لما تقدم عما كان يستحقه.

(6) يراعى في حالة وجود مستحقين استحقوا معاشاً دون المساس بحقوق باقي المستحقين اعتباراً المعاش المستحق لهم ضمن كامل معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل أعمال الأحكام المشار إليها .

(7) يستحق المعاش طبقاً للأحكام المشار إليها اعتباراً من 1992/7/1 أو أول الشهر الذي يتوافر فيه جزء المعاش غير الموزع حسب الأحوال .

(8) المستحق الذي عاد له الحق في المعاش وفقاً للأحكام المتقدمة يعتبر من المستحقين الأصليين .

(9) يتعين لانتفاع المستحق بالأحكام المتقدمة تقديم طلب للهيئة المختصة خلال خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق وتسرى في شأن هذا الطلب أحكام المادة 140 من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 . ويجوز للهيئة المختصة خلال الفترة المشار إليها تطبيق الأحكام المتقدمة دون حاجة إلى تقديم طلب .

### مثال رقم (15) :

في المثال رقم "13" افترضنا أن معاش الوالد لم يكن قد تم ربطه حتى 1992/7/1 وبالتالي فقد طبقنا قواعد الأولوية المستحدثة من 1992/7/1 في هذه الحالة . ولكن إذا افترضنا أن هذا المعاش كان قد تم ربطه قبل هذا التاريخ ، وبالتالي كانت قد طبقت بشأنه أولوية الاستحقاق تبعاً لصلة القرابة ، فإن الاستحقاق في هذه الحالة كان من المفترض أن يكون كما يلي:

1 - اعتباراً من 1992/4/1 " تاريخ استحقاق معاش الوالد "

تستمر في استحقاق معاشها عن زوجها

أولوية أولي = 12.75 جنيه

تستحق من معاش الوالد " أولوية ثانية "

الفرق = 19.34 - 12.75 = 6.59 جنيه

مجموع النصيبين = 19.34 جنيه

وبذلك تكون قد حرمت جزئياً من معاش الوالد " حيث استحققت جزءاً منه فقط " .

2 - اعتباراً من 1992/7/1

تطبيقاً للأحكام المستحدثة لأولوية الاستحقاق ، وحيث لا يوجد مستحقين آخرين عن الوالد" بمعنى ان معاش الوالد غير موزع " فإنه يعود للابنة الحق في المعاش عن والدها .

وحيث أضيفت للمعاشات المستحقة وفقاً للقانون 108 لسنة 76 زيادة بنسبة 20 % من

1992/7/1 - بمعنى أنه أصبح معاش الوالد = 29 + " 20 % " =

29 + 5.80 = 34.80 جنيه .

تستحق منه الابنة باعتبارها المستحقة الوحيدة الثلثين

أي تستحق  $34.80 \times \frac{3}{2} = 23.20$  جنيهه  
وحيث أصبح المعاش المستحق وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 80 " التأمين الشامل " من  
1992/7/1 = 21 جنية - تستحق منه  $\frac{4}{3}$  باعتبارها أرملة وهى المستحقة الوحيدة فيه -  
أي  $21 \times \frac{4}{3} = 15.75$  جنيهه  
ونظراً لأن نصيبها في معاش والدها السابق حرمانها منه جزئياً  
= 23.20 جنيهه

وحيث نصيبها في المعاش عن زوجها المستحق وفقاً للقانون 112 لسنة 1980 " تأمين  
شامل " يعتبر أولوية ثانية تطبيقاً للقواعد المستحدثة لأولوية الاستحقاق وقيمه أقل " 15.75 "  
لذا لا تستحق نصيبها في المعاش عن زوجها وذلك كله اعتباراً من 1992/7/1  
**ملحوظة :**

لا تطبق قاعدة الجمع بين المعاشين في حدود 100 جنيهه في هذه الحالة باعتبار أن أحد  
المعاشين مستحقاً وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980

### مثال رقم ( 16 ) :

في المثال رقم " 14 " افترضنا أن معاش الوالد لم يكن قد تم ربطه حتى 1992/7/1 وبالتالي فقد  
طبقت قواعد الأولوية المستحقة من 1992/7/1 على هذه الحالة  
ولكن إذا افترضنا أن هذا المعاش كان قد تم ربطه قبل هذا التاريخ ، وبالتالي كانت قد طبقت  
بشأنه أولوية الاستحقاق تبعاً لصلة القرابة ، فإن الاستحقاق في هذه الحالة كان من المفترض أن  
يكون كما يلي:

**1 - اعتباراً من 1992/4/1 " تاريخ استحقاق معاش الوالد " تستمر في استحقاق معاشها عن  
زوجها**

**أولوية أولى = 12.75 جنيهه**

لا تستحق معاش الوالد " أولوية ثانية "

حيث قيمته أقل من معاش الزوج = 7.25 جنيهه

وبذلك تكون قد حرمت كلياً من معاش الوالد ويتم رد نصيبها في المعاش عن والدها إلى  
شقيقتها التي تصبح مستحقة نصف معاش الوالد وذلك لوجود أرملة مستحقة في المعاش  
وبذلك يكون معاش الوالد قد وزع كالآتي :

الأرملة 14.50

الابنة الأولى - لم تستحق لاستحقاقها معاش أكبر عن زوجها

الابنة الثانية 14.50

### **2 - اعتباراً من 1992/7/1**

بفرض أن الابنة التي حرمت من معاش الوالد تقدمت بطلب خلال شهر يوليو 1992  
للاستفادة من الأحكام المستحدثة من هذا التاريخ بشأن أولوية الاستحقاق  
لا يكون هناك محل لتطبيق هذه الأحكام عليها حيث لا يوجد جزء من المعاش غير موزع  
في هذا التاريخ (المعاش موزع بالكامل على الأرملة والابنة الثانية) .

### مثال رقم ( 17 ) :

في المثال رقم " 16 " بفرض أن الابنة الثانية كانت قد تزوجت في شهر مايو 1992 وبالتالي قد  
تم رد نصيبها في المعاش على الأرملة من 1992/6/1 لتصبح مستحقة  $\frac{4}{3}$  المعاش =  
21.75 جني

وعلى ذلك فإنه عند تقدم الابنة الأولى " المستحقة معاش عن زوجها وفقاً للقانون رقم 112 لسنة  
1980 " ، " التأمين الشامل " فإنها تستفيد من الأحكام المستحدثة لأولوية الاستحقاق حيث يوجد  
جزء من معاش الوالد غير موزع في هذا التاريخ " 4/ 1 المعاش "

ونظراً لزيادة معاش الوالد اعتباراً من 1992/7/1 بنسبة 20% باعتباره مستحقاً وفقاً للقانون رقم 108 لسنة 1976 - أي أصبح  
 $+29 = 29 \times 20\% = 5.80 + 29 = 34.80$  جنيه  
فإن ربع هذا المعاش الغير موزع = 8.70 جنيه  
وعلى ذلك يعود للابنة الأولى الحق في معاش والدها السابق حرمانها منه كلياً وذلك اعتباراً من 1992/7/1

وحيث أن المعاش المستحق وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 " التأمين الشامل " كان قد زيد إلى 21 جنيهاً من هذا التاريخ  
بمعنى أنه أصبح نصيب هذه الابنة من معاش زوجها " 4 / 3 " = 15.75 جنية وحيث هذا النصيب في المعاش أكبر من نصيبها عن والدها فإنها تستحق منه الفرق = 15.75 - 8.70 = 7.05 جنيه

وعلى ذلك فإن مستحقاتها في المعاشين من 1992/7/1 يكون كما يلي :  
عن الوالد - قانون 108 لسنة 1976  
أولوية أولى طبقاً للقواعد المستحدثة = 8.70 جنيه  
عن الزوج - قانون 112 لسنة 1980  
أولوية ثانية طبقاً للقواعد المستحدثة = 7.05 جنيه  
إجمالي الاستحقاق = 15.75 جنيه

#### ملحوظة :

لا تطبق قاعدة الجمع بين المعاشين في حدود 100 جنيه في هذه الحالة باعتبار أن أحد المعاشين مستحقاً وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980

#### مثال رقم ( 18 ) :

في المثال رقم "17" بفرض أن تاريخ زواج الابنة الثانية قد تم في نوفمبر 1993 وبالتالي فقد تم رد نصيبها في المعاش على الأرملة من 1993/12/1 لتصبح مستحقة 4 / 3 المعاش وحيث كانت قد زيدت المعاشات منذ استحقاق هذا المعاش في 1992 / 4 / 1 ومقداره = 29.00 جنيه  
في 1992/7/1 بنسبة 20% = 5.80 جنيه  
= 34.80 جنيه  
في 1993/7/1 بنسبة 10% = 3.48  
= 38.28

فإن نصيب الأرملة من 1993/12/1 =  $38.28 \times 4 / 3 = 28.71$  جنيه وإذا افترضنا أن الابنة الأولى كانت قد تقدمت بطلب في 1992/7/1 للاستفادة بالأحكام المستحدثة لأولوية الاستحقاق فإنها لا تنتفع بها في هذا التاريخ حيث لا يوجد جزء من المعاش غير موزع .

ولكن إذا ما قدمت هذا الطلب بعد زواج الابنة الثانية ، فإنها تستفيد من هذه الأحكام حيث يوجد جزء من معاش الوالد غير موزع " 4 / 1 " ويحدد نصيب الابنة في المعاش كما يلي :  
=  $38.28 \times 4 / 1 = 9.57$  جنيه

ويعود لها الحق في المعاش من 1993/12/1 أول الشهر التالي لزواج الابنة الثانية وحيث أن المعاشات المستحقة وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 " التأمين الشامل " قد أصبحت 25 جنيهاً من 1993/7/1 فإن نصيب هذه الابنة في معاش زوجها المستحق وفقاً لهذا القانون باعتبارها المستحقة الوحيدة يكون كما يلي:

$$18.75 = 4 / 3 \times 25 \text{ جنيه}$$

وحيث هذا النصيب في المعاش أكبر من نصيبها عن والدها فإنها تستحق منه الفرق = 18.75 - 9.57 = 9.18 جنيه  
وعلى ذلك فإن مستحقاتها في المعاشين من 1993/12/1 يكون كما يلي :  
عن الوالد - قانون 108 لسنة 1976  
أولوية أولى طبقاً للقواعد المستحدثة = 9.57 جنيه  
عن الزوج - قانون 112 لسنة 1980  
أولوية ثانية طبقاً للقواعد المستحدثة = 9.18 جنيه  
إجمالي الاستحقاق = 18.75 جنيه  
**ملحوظة :**

لا تطبق قاعدة الجمع بين المعاشين في حدود 100 جنيه في هذه الحالة باعتبار أن أحد المعاشين مستحقاً وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 .

### مثال رقم ( 19 ) :

بفرض أن الابنة في المثال رقم (17) لم تكن قد تزوجت في شهر مايو 1992 ولكنها التحقت بعمل حصلت منه على دخل صافى يزيد على 100 جنيه وبالتالي فقد أوقف صرف نصيبها في المعاش من 1992/6/1 وتم رده على والدتها " الأرملة " التي أصبحت مستحقة الصرف 3/ 4 المعاش وبالتالي كان توزيع المعاش في هذا التاريخ كما يلي :

النصيب المنصرف جنيه	النصيب المستحق جنيه	المستفيد
21.75	14.50	الأرملة
--	14.50	الابنة الثانية
21.75	29	الإجمالي

وعلى ذلك فإنه إذا ما تقدمت الابنة الأولى للاستفادة من القواعد المستحدثة لأولوية الاستحقاق من 1992/7/1 ، فإنها لا تنتفع بها في هذه الحالة وذلك لعدم وجود جزء من المعاش غير موزع - حيث أن المعاش موزع بالكامل بين الأرملة والابنة الثانية وإن كان هناك جزء من المعاش موقوف صرفه وتظل الابنة الأولى مستحقة في المعاش عن زوجها وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 فقط .

### مثال رقم ( 20 ) :

في المثال رقم " 18 " بفرض أن الابنة الثانية لم تتزوج خلال نوفمبر 1993 ولكنها التحقت بعمل تحصل منه على دخل صافى يزيد على 100 جنيه ، وبالتالي فقد أوقف صرف نصيبها في المعاش من 1993/12/1 وتم رده على والدتها " الأرملة " التي أصبحت مستحقة الصرف 3/ 4 المعاش وبالتالي فقد كان تطور توزيع المعاش كما يلي :

في 93/12/1		في 93/7/1	في 92/7/1	في 92/4/1	المستفيد
منصرف جنيه	مستحق جنيه	مستحق جنيه	مستحق جنيه	مستحق جنيه	
28.71	19.14	19.14	17.40	14.50	الأرملة
--	19.14	19.14	17.40	14.50	الابنة الثانية
28.71	38.28	38.28	34.80	29	الإجمالي

وعلى ذلك فإنه إذا ما تقدمت الابنة الأولى للاستفادة من القواعد المستحدثة لأولوية الاستحقاق من 1992/7/1 أو من 1993/12/1 فإنها لا تنتفع بهذه الأحكام في هذه الحالة وذلك لعدم وجود جزء من المعاش غير موزع - حيث أن المعاش موزع بالكامل . بين الأرملة والابنة الثانية وإن كان هناك جزء من المعاش موقوف صرفه .  
وتظل الابنة الأولى مستحقة في المعاش عن زوجها وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980 فقط .

### مثال رقم ( 21 ) :

في المثال رقم (20) السابق بفرض أن الابنة الثانية تزوجت خلال يناير 1994 في هذه الحالة تصبح غير مستحقة في المعاش من 1994/2/1 ويرد نصيبها إلى والدتها " الأرملة " التي تصبح مستحقة 4/ 3 المعاش - ويكون توزيع المعاش في هذا التاريخ كما يلي :

المستفيد	النصيب المستحق جنيه	النصيب المنصرف جنيه
الأرملة	28.71	28.71
الابنة الثانية	--	--
الإجمالي	28.71	28.71

وبذلك يكون هناك جزء من المعاش غير موزع " 4 / 1 " ، فإذا ما تقدمت الابنة الأولى بطلب للانتفاع بالأحكام المستحدثة لأولوية الاستحقاق فإنها تنتفع بها من 1994/2/1 وتصبح مستحقة في معاش والدها " قانون 76 / 108 " = 9.57 جنيه ويخفض نصيبها في المعاش عن زوجها " قانون 80 / 112 " إلى = 9.18 جنيه  
جملة المستحق = 18.75  
وذلك وفقاً لما سبق أن أوضحناه في المثال رقم "18"

### مثال رقم ( 22 ) :

بتاريخ 1990/3/25 توفي مؤمن عليه وفقاً للقانون رقم 108 لسنة 1976 عن معاش مقداره 42 جنيهاً وكان المستحقون عنه أرملة وابنة ووالد ، استحققت الأرملة الثلث والابنة النصف والوالد السدس وعلى ذلك فقد كان نصيب الوالد من معاش المؤمن عليه =  $42 \div 6 = 7$  جنيهاً وحيث كان الوالد مستحقاً معاشاً عن نفسه وفقاً لقانون التأمين الشامل مقداره 12 جنيهاً . وحيث كان معاشه عن نفسه " أولوية أولى من حيث صلة القرابة أكبر من معاشه عن ابنه ، فقد حرم كلياً من معاش الابن وتم رد نصيبه فيه إلى الأرملة - حيث أصبح توزيع معاش المؤمن عليه بين الأرملة والابنة لكل منهما النصف .

وفي إبريل 1992 طلقت إحدى بنات المؤمن عليه ، وعلى ذلك فقد استحققت في المعاش المستحق عن المؤمن عليه بصفة استثنائية اعتباراً من أول الشهر التالي لطلاقها " 1992/5/1 " وحدد لها النصيب بافتراض استحقاقها في تاريخ الوفاة ، وحيث كان المستحقون في تاريخ الوفاة أرملة وابنة ، فإنه يكون مستحقاً للأولاد النصف ويتم توزيعه بينهم بالتساوي وبالتالي فإن نصيب الابنة المطلقة يكون الربع " حيث توجد ابنة أخرى مستحقة أصلاً " وبفرض تقدم الوالد خلال يوليو 1992 للانتفاع بالأحكام المستحدثة بشأن أولوية الاستحقاق ، فإنه لا ينتفع بها لعدم وجود جزء من المعاش غير موزع في هذا التاريخ .

وبفرض زواج الابنة الأولى خلال ديسمبر 1993 وقطع نصيبها في المعاش اعتباراً من أول يناير 1994 فإنه يتم رده على الابنة المطلقة والتي استحققت دون المساس - بمراعاة ألا يجاوز المعاش الموزع الواحد الصحيح - بمعنى أن يصبح توزيع المعاش من أول يناير 1994 بين الأرملة والابنة المستحقة دون المساس مناصفةً بينهما .

ويظل الوالد غير منتفع بالأحكام المستحدثة لأولوية الاستحقاق لعدم وجود جزء من المعاش غير موزع حتى هذا التاريخ .  
وبفرض أنه خلال مارس 1994 وبعد صرف المعاش المستحق عن هذا الشهر توفيت الأرملة وتم رد نصيبها في المعاش على الابنة المطلقة التي أصبحت مستحقة لثلاثي المعاش ، باعتبارها المستحقة الوحيدة في هذا المعاش اعتباراً من أول إبريل 1994 .  
عندئذ يصبح هناك ثلث المعاش غير موزع ، فإذا ما تقدم الوالد بطلب للإستفادة من الأحكام المستحدثة لأولوية الاستحقاق ، فإنه يكون له الحق في ذلك ، مع استفادته من حالات الرد والأيلولة السابقة على هذا التاريخ - بمعنى أنه يصبح مستحقاً لثلث المعاش باعتباره المستحق الوحيد مع الابنة المطلقة .  
وحيث أنه قد طرأت زيادات على معاش المؤمن عليه من تاريخ ربطه أدت إلى تطوره إلى القيم الموضحة فيما يلي :

التاريخ	الزيادة	قيمة المعاش
1990/3/25	—	42.00
1990/7/1	%15	06.30 48.30
1991/6/1	%15	07.25 55.55
1992/7/1	%20	11.11 66.66
1993/7/1	%10	06.67 73.33

فإنه يمكن بيان تطور توزيع هذا المعاش كما يلي :

التاريخ	النصيب المستحق				الإجمالي
	الأرملة	الإبنة الأولى	الإبنة الثانية	الوالد	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
1990/3/25	21.00	21.00	—	—	42.00
1990/7/1	24.15	24.15	—	—	48.30
1991/6/1	27.78	27.78	—	—	55.56
1992/5/1	27.78	27.78	13.89	—	69.45
1992/7/1	33.33	33.33	16.67	—	83.33
1993/7/1	36.67	36.67	18.34	—	91.68
1994/1/1	36.67	—	36.67	—	73.34
1994/4/1	—	—	48.89	24.45	73.34

وحيث كان الوالد مستحقاً لمعاش التأمين الشامل ، والذي تم زيادته إلى 17 جنيهاً في 1991/6/1 ، ثم إلى 21 جنيهاً في 1992/7/1 ، ثم إلى 25 جنيهاً في 1993/7/1 .  
وحيث أنه تطبيقاً للأحكام المستحدثة لأولوية الاستحقاق عليه لوجود جزء من المعاش غير موزع في 1994/4/1 - يكون المعاش المستحق عن ابنه وفقاً للقانون 108 لسنة 1976 أولوية أعلى من المعاش المستحق له عن نفسه وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل .  
وحيث المعاش المستحق له عن نفسه قيمته أكبر = 25 جنيهاً  
والمعاش المستحق له عن ابنه قيمته أقل = 24.45  
فإنه يستحق من المعاش المستحق له عن نفسه = 0.55 جنية ( الفرق )

وبفرض أن الابنة المطلقة قد تزوجت خلال شهر مايو 1993 فإنه يتم رد نصيبها على الوالد من 1993/5/1 ، الذي يصبح مستحقاً لنصف معاش المؤمن عليه " 73.34 " أي يستحق 36.67 جنية .

وبالتالي يتم قطع معاشه عن نفسه " 25 جنيهاً " وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل حيث أصبحت قيمته أقل من معاشه عن ابنه .

#### ملحوظة:

لا تطبق حدود الجمع بين المعاشات " 100 جنية " في هذه الحالة حيث أن أحد المعاشين مستحقاً وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل

#### مثال رقم ( 23 ) :

بفرض وفاة مؤمن عليه وفقاً للقانون رقم 50 لسنة 1978 في 1992/1/2 عن معاش مقداره 30 جنيهاً ، وكان المستحقون عنه أرملة وأبنة ووالدة .

وكان للابنة معاشاً مستحقاً عن زوجها وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل "نصف المعاش لوجود أولاد مستحقين معها فيه "

وكانت الوالدة مستحقة عن زوجها معاش السادات ( 3 / 4 المعاش باعتبارها المستحقة الوحيدة فيه )

وحيث كانت قيمة معاش التأمين الشامل في هذا التاريخ = 17.00 جنيهاً

وقيمة معاش السادات = 15 جنيهاً

وبالتالي فإن المعاش المستحق للابنة عن زوجها

والمعاش المستحق للوالدة عن زوجها

جنيه

$$8.5 = 2 \div 17 =$$

$$11.25 = 4 / 3 \times 15 =$$

وبمراعاة أحكام أولوية الاستحقاق المطبقة في تاريخ وفاة المؤمن عليه

( أولوية الاستحقاق تبعاً لصلة القرابة ) يكون توزيع المعاش بين المستحقين في هذا التاريخ

وبمراعاة قواعد الرد والأيلولة كما يلي :

المستفيد	النصيب المستحق جنية	المعاش الأخر جنية	المستحق من المعاش جنية
الأرملة	10.00	-	22.50
الابنة	15.00	08.50	06.50
الوالدة	05.00	11.25	—
الإجمالي	30.00	-	29.00

#### ملاحظات :

1 - تم رد نصيب الوالدة " 5 جنيهاً " على الأرملة لعدم استحقاقها في المعاش عن المؤمن عليه باعتبارها ذو أولوية أقل عن المعاش المستحق لها عن زوجها

2 - تم رد الجزء من المعاش الذي لم تستحقه الابنة في معاش المؤمن عليه باعتبارها ذو أولوية أقل من المعاش المستحق لها عن زوجها على الأرملة ومقداره  $8.50 = 6.50 - 15$  جنية

3 - نصيب الأرملة بعد رد نصيب الوالدة وجزء المعاش الذي لم تستحقه الابنة عليها  $5 + 10 = 23.50$  جنية

تم تخفيضه إلى الحد الأقصى المستحق للأرملة " 4 / 3 المعاش " = 22.50 جنية

وحيث يوجد جزء من المعاش غير موزع ، فإنه اعتباراً من 1992/7/1 يتم تطبيق الأحكام المستحدثة بشأن أولوية الاستحقاق - مع مراعاة أن يبدأ ذلك بالابنة باعتبارها ذو أولوية

أعلى من الوالدة



وحيث زيدت المعاشات المستحقة وفقاً للقانون رقم 50 لسنة 1978 بنسبة 20 % من 1992/7/1  
أي أصبح معاش المؤمن عليه = 36 جنيهاً  
ونصيب الأرملة أصبح = 27 جنيهاً  
وحيث زيد معاش قانون التأمين الشامل إلى 21 جنيهاً تستحق منه الابنة عن زوجها النصف 10.50 جنية  
وبتطبيق أحكام أولوية الاستحقاق المستحدثة على الابنة فإنها تستحق نصف معاش المؤمن عليه وفقاً للقانون 50 لسنة 1978 أي 18 جنية  
وكان من المفترض ألا تستحق معاش زوجها المستحق وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل حيث أن قيمته اقل (10.50 جنية)  
ولكن نظراً لأن الجزء غير الموزع من معاش المؤمن عليه وفقاً للقانون 50 لسنة 1978 = 36 - نصيب الأرملة 27 + نصيب الابنة مضافاً إليه 20 % من 1992/7/1  
أي 7.80 "  $6.50 \times 120\%$  " = 34.80 - 36 = 1.20 جنية  
فإنه يتم إضافة هذا الجزء إلى نصيب الابنة - ليصبح المستحق لها من معاش والدها = 7.80 " المستحق لها أصل " + 1.20 " الجزء غير موزع " = 9 جنيهاً  
وتستحق من معاش زوجها الفرق بين ما كان من المفترض أن تستحقه عن والدها وهو 18 جنيهاً وما استحقته منه بالفعل وهو 9 جنيهاً أي تستحق من معاش زوجها = 18 - 9 = 9 جنيهاً  
ولا تنتفع الوالدة بالأحكام المستحدثة لأولوية الاستحقاق لعدم وجود جزء من المعاش غير موزع.  
وعلى ذلك يكون توزيع المعاش وفقاً للقانون رقم 50 لسنة 1978 من 1992/7/1 كما يلي :

المستفيد	النصيب (جنيه)
الأرملة	27
الابنة	09
الوالدة	-
الإجمالي	36

وبفرض وفاة الأرملة في 1992/10/5 " قبل صرف المعاش المستحق عن هذا الشهر " وبالتالي قطع نصيبها في المعاش من 1992/10/1  
في هذه الحالة يتم رد نصيب الأرملة على الابنة التي تصبح مستحقة 3/2 المعاش - أي تستحق  $36 \times \frac{3}{2} = 24$  جنيهاً  
ويتم قطع ما كانت تستحقه من معاش عن زوجها وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل باعتباره أقل في الأولوية عن معاش الوالد وقيمه أقل منه " 9 جنيهاً "  
وحيث يصبح في هذه الحالة 3/1 المعاش غير موزع وبالتالي تنتفع الوالدة بالأحكام المستحدثة لأولوية الاستحقاق وتستحق 3/1 معاش المؤمن عليه وفقاً للقانون رقم 50 لسنة 1978 باعتبارها المستحقة الوحيدة مع الابنة في هذا التاريخ = 12 جنيهاً  
وحيث أصبح ما تستحقه من معاش عن زوجها " معاش السادات " الذي أصبح من 1992/7/1 = 18 جنيهاً  
 $18 \times \frac{4}{3} = 13.50$  جنية باعتبارها المستحقة الوحيدة فيه = 13.50 جنية  
ونظراً لأن هذا المعاش أولويته أقل تبعاً لأولوية الاستحقاق المستحدثة من 1992/7/1 ولكن قيمته أكبر

فإن الوالدة تستحق من معاش زوجها " معاش السادات "

الفرق بينه وبين ما تستحقه من معاش عن ابنها " وفقاً للقانون رقم 50 لسنة 1978 " = 13.50 - 1.50 جنيته  
وعلى ذلك يكون استحقاق كل من الابنة والوالدة من 1992/10/1 كما يلي :

المستفيد	المستحق وفقاً للقانون رقم 50 لسنة 1978 جنيته	المستحق من المعاش ذو الأولوية الأقل تبعاً للقانون
الابنة	24	(-) جنيته باعتبارها أرملة وفقاً للقانون رقم 112 لسنة 1980
الوالدة	12	(1.50) باعتبارها أرملة " معاش السادات "
الإجمالي	36	-

واعتباراً من 1993/7/1 حيث زيدت معاشات القانون رقم 50 لسنة 1978 بنسبة 10% بمعنى أنه أصبح المعاش المستحق للوالده 13.20 ، كما أصبح معاش السادات 20 جنيهاً بمعنى أنه أصبح المعاش المستحق للوالدة باعتبارها أرملة " 4/3 " أي 15 جنيهاً لذا يتم اعتباراً من 1993/7/1 تعديل معاش السادات المستحق لها إلى :  
15 - 13.20 " المعاش المستحق لها وفقاً للقانون رقم 50 لسنة 1978 " = 1.80 جنيته

#### مثال رقم ( 24 ) :

توفى مؤمن عليه وفقاً للقانون 79 لسنة 1975 في 1991/7/23 عن معاش مقداره 60 جنيهاً وكان المستحقون عنه ثلاث بنات أرامل .

الأولى : تستحق معاش السادات عن زوجها " النصف " لوجود أولاد مستحقين معها في هذا المعاش - وحيث كان معاش السادات في هذا التاريخ 15 جنيهاً فقد استحققت 7.5 جنيته .

الثانية : تستحق معاش السادات عن زوجها " 4/3 " لعدم وجود أولاد مستحقين معها في هذا المعاش ، وحيث كان معاش السادات في هذا التاريخ 15 جنيهاً ، فقد استحققت 11.25 جنيته .

الثالثة : تستحق معاش تأمين شامل عن زوجها " 4/3 " لعدم وجود أولاد مستحقين معها في هذا المعاش ، وحيث كان معاش التأمين الشامل في هذا التاريخ 17 جنيهاً ، فقد استحققت 12.75 جنيته .

وبتطبيق مراحل توزيع معاش المؤمن عليه على البنات الثلاث وبمراعاة حدود الجمع بين المعاشات المعمول بها في هذا التاريخ وأولوية الاستحقاق ، فقد كان التوزيع كما يلي :

المستفيد	النصيب المستحق في معاش الوالد جنيته	المعاش المستحق عن الزوج جنيته	المعاش المستحق عن الوالد بعد تطبيق قواعد الجمع جنيته
الابنة الأولى	20	7.50	12.50
الابنة الثانية	20	11.25	8.75
الابنة الثالثة	20	12.75	7.25
الإجمالي	60	31.50	28.50

ونظراً لوجود جزء من المعاش غير موزع = 60 " معاش الوالد " - 28.50 " المستحق للبنات من معاش الوالد " = 31.50 جنيته

وبفرض تقدم إحدى بنات المؤمن عليه بطلب للانتفاع بالأحكام المستحدثة لأولوية الاستحقاق وذلك في 1992/7/20 ، فإن هذا الطلب يعتبر بمثابة طلب لجميع المستحقين وعلى ذلك فإنه اعتباراً من 1992/7/1 ونظراً لأن المعاشات المستحقة وفقاً للقانون رقم 79 لسنة 1975 قد زيدت بمقدار 20% اعتباراً من هذا التاريخ - بمعنى أن أصبح معاش الوالد 72 جنيهاً .  
وحيث أصبح معاش السادات 18 جنيهاً  
وأصبح معاش التأمين الشامل 21 جنيهاً  
بمعنى أنه قد أصبح نصيب الابنة الأولى من معاش زوجها " النصف " = 9 جنيهاً وأصبح نصيب الابنة الثانية من معاش زوجها  $4/3 = 13.5$  جنيه  
وأصبح نصيب الابنة الثالثة من معاش زوجها  $4/3 = 15.75$  جنيه  
في حين يصبح نصيب كلاً منهن من المعاش المستحق عن والدهن 24 جنيهاً "  $72 \div 3 = 24$  " حيث أن قيمة المعاش المستحق لكل منهن عن والدها وفقاً للقانون 79 لسنة 1975 أكبر من النصيب المستحق لكل منهن وفقاً لمعاش السادات أو التأمين الشامل فإنه اعتباراً من 1992/7/1 يصبحن مستحقات لنصيبهن عن والدهن ويقطع النصيب المستحق لكل منهن عن زوجها باعتبار أن قيمته أقل وأولويته " تبعاً للقانون " أقل أيضاً.

### مثال رقم ( 25 ) :

بفرض انه في المثال السابق رقم " 24 " كان المعاش المستحق عن المؤمن عليه 120 جنيهاً وكانت هناك أرملة ضمن المستحقين وعلى ذلك فإن توزيع المعاش وتطبيق حدود الجمع والرد والأيلولة في 1991/7/23 يكون كما يلي :

المستفيد	النصيب المستحق في معاش المؤمن عليه جنيه	المعاش الآخر عن الزوج جنيه	المعاش المستحق عن الوالد بعد تطبيق قواعد الجمع والرد والأيلولة جنيه
الأرملة	60	-	90
الابنة الأولى	20	7.50	12.50
الابنة الثانية	20	11.25	8.75
الابنة الثالثة	20	12.75	7.25
جملة البنات	60	31.50	28.50
الإجمالي	120	-	118.50

ونظراً لوجود جزء من المعاش غير موزع  
= 120 " معاش الوالد " - 118.50 " جملة المستحق للأرملة والبنات " = 1.50 جنيه  
فإنه يراعى في تطبيق قاعدة أولوية الاستحقاق المستحدثة من 1992/7/1 الآتي :

1 - معاش المؤمن عليه أصبح بعد إضافة ال 20 % 144 جنيهاً

2 - تستحق الأرملة منه  $4/3 = 108$  جنيهاً

3 - جملة أنصبة البنات بعد إضافة 20 %

الابنة الأولى

$12.50 + 20\% \times 12.50 = 15.75$

الابنة الثانية

$8.75 + 20\% \times 8.75 = 10.50$

الابنة الثالثة

$7.25 + 20\% \times 7.25 = 8.70$

- = 34.20 جنيته
- جملة المعاش الموزع = 142.20 جنيته (34.20+108)
- 4 - الجزء من المعاش غير الموزع = 144 - 142.20 = 1.80 جنيته
- 5 - نظراً لأن المستحقين الذين ستطبق بشأنهم قواعد أولوية الاستحقاق المستحدثة من فئة واحدة " الثلاث بنات فإنه يتم إضافة الجزء غير الموزع إلى جملة الأنصبة المستحقة لهم
- = 34.20 + 1.80 = 36 جنيهاً
- 6 - يتم تقسيم المجموع بين البنات الثلاثة
- 36 ÷ 3 = 12 جنيهاً
- بمراعاة ألا يقل النصيب المستحق لأي من المستحقين عما كان يستحقه ونظراً لأن الابنة الأولى كانت تستحق معاشاً عن والدها 15 جنيهاً " أكبر من 12 جنيهاً"
- إذ تظل محتفظة بنصيبها ، ويتم تقسيم الباقي على البنتين الثانية والثالثة كما يلي :
- الباقي = 36 - 15 = 21 جنيهاً
- نصيب كل من الابنة الثانية والثالثة = 21 ÷ 2 = 10.50 جنيته
- وعلى ذلك يتم من 1992/7/1 تعديل توزيع معاش المؤمن عليه وفقاً للقانون رقم 79 لسنة 1975 ، النصيب المستحق لكل ابنة في معاش زوجها وفقاً لمعاش السادات أو التأمين الشامل بحسب الأحوال ، وبمراعاة ما كان مفترضاً أن تستحقه كل من البنات الثلاث من معاش والدها بفرض تطبيق أولوية الاستحقاق المستحدثة في تاريخ استحقاق هذا المعاش ويمكن إيضاح ذلك كما يلي :

المستفيد	النصيب في معاش المؤمن عليه بفرض مراعاة أولوية الاستحقاق المستحدثة في تاريخ الوفاة جنيته	النصيب الفعلي بعد مراعاة القواعد المستحدثة من 1992/7/1 جنيته	المعاش المستحق عن الزوج من 1992/7/1 جنيته	المعاش المستحق عن الزوج بعد مراعاة حدود الجمع جنيته
الأرملة	72	108	-	108
الابنة الأولى	24	15	9	9
الابنة الثانية	24	10.50	13.50	13.50
الابنة الثالثة	24	10.50	15.75	13.50
جملة البنات	72	36	38.25	36
الإجمالي	144	144	-	144

ولإيضاح نتيجة تطبيق القواعد المستحدثة لأولوية الاستحقاق على هذه الحالة نبينها فيما يلي بالنسبة لكل من البنات الثلاثة :

المستفيد	النصيب في 1992/7/1 بمراعاة الزيادة التي طرأت على المعاشات وقبل تطبيق القواعد المستحدثة لأولوية الاستحقاق			النصيب بعد تطبيق القواعد المستحدثة لأولوية الاستحقاق		
	عن الوالد جنيته	عن الزوج جنيته	الإجمالي جنيته	عن الوالد جنيته	عن الزوج جنيته	الإجمالي جنيته
الابنة الأولى	15.--	09.--	24.--	15.--	09.--	24.--
الابنة الثانية	10.50	13.50	24.--	10.50	13.50	24.--
الابنة الثالثة	08.70	15.75	24.45	10.50	13.50	24.--
الإجمالي	34.20	38.25	72.45	36.--	36.--	72.--

ويتضح مما تقدم أن نصيب الإبنة الثالثة الإجمالي في المعاشين قد قل بعد تطبيق القواعد المستحدثة عما كان عليه قبل تطبيق هذه القواعد بمقدار 45 قرشاً .  
في حين أن معاش كلاً من الابنة الأولى والثانية الإجمالي لم تتغير قيمته وذلك لاستحقاقهن عن الزوج معاش السادات والذي زادت قيمته بذات النسبة التي زاد بها معاش القانون 79 لسنة 1975 من 1992/7/1 وهي 20% في حين أن الابنة الثالثة فإن معاشها عن الزوج وفقاً لقانون التأمين الشامل قد زادت قيمته من 1992/7/1 بنسبة تزيد على 20% حيث زادت قيمة المعاش من 17 إلى 21 جنيهاً ( بنسبة أكبر من 20%).  
وفيما يلي إيضاح لذلك :

النسبة	الزيادة	قبل 92/7/1	من 92/7/1	المعاش
	جنيه	جنيه	جنيه	
20%	3	15	18	السادات
23.52%	4	17	21	التأمين الشامل

وتجدر الإشارة إلي أنه رغم نقص جملة ما تستحقه الإبنة الثالثة نتيجة تطبيق القواعد المستحدثة بمقدار 45 قرش إلا أن هذا النقص لا يقارن بالمزايا العديدة التي تتمتع بها هذه الإبنة نتيجة لتطبيق القواعد المستحدثة من 1 92/7/1 بجعل أولوية الاستحقاق للمعاش المستحق وفقاً للقانون رقم 79/1975 نظراً لما يتمتع به مستحق هذا المعاش من مزايا عديدة تفوق تلك التي يتمتع بها مستحقو معاش التأمين الشامل أو معاش السادات والمتمثلة في الزيادات الدورية للمعاشات وكذا قواعد الرد والأيلولة وقواعد الجمع بين المعاشات ... الخ .

**ج - الحالات التي تم ربطها قبل 1992/7/1 بالمخالفة لأحكام القانون قبل التعديل**  
يعتبر صحيحاً ما سبق ربطه بالمخالفة لأحكام القانون قبل التعديل وذلك إذا كان ما تم ربطه يتفق وأحكام القانون بعد التعديل .

#### مثال رقم (26) :

في المثال رقم (13) بفرض أن المعاش كان قد تم ربطه في تاريخ وفاة الوالد "1992/4/2" واستحقاق الإبنة في 2/3 هذا المعاش - مع قطع معاشها عن زوجها "المستحق وفقاً لقانون التأمين الشامل" .  
ورغم مخالفة ذلك لقواعد أولوية الاستحقاق التي كان معمولاً بها قبل 1992/7/1 إلا أنه يتفق وتلك القواعد المعمول بها اعتباراً من هذا التاريخ .  
وعلي ذلك يعتبر ما تم ربطه في هذه الحالة صحيحاً طالما أنه يتفق وأحكام أولوية الاستحقاق المستحدثة .

## الفصل الثاني

### قواعد تطبيق تعديل حدود الجمع بين المعاشات و بين المعاش والدخل إلى 100 جنيهه (اعتباراً من أول يوليو 1990 ) على حالات الاستحقاق السابقة على هذا التاريخ

أولاً : التطور التاريخي لحدود الجمع بين المعاشات وبين المعاش والدخل :

نبين فيما يلي تطور حدود الجمع المشار إليها وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعي المتعاقبة :

1 - الفترة حتى 31 / 8 / 1975

أ - القانون رقم 394 لسنة 1956 بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة - من 1 / 10 / 1956 :

يجوز الجمع بين الدخل من عمل والمعاش أو بين معاشين أو أكثر إذا لم يزد المجموع على خمسة جنيهات شهرياً .

ب - القانون رقم 36 لسنة 1960 بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين - من 1 / 3 / 1960 :

يجوز الجمع بين الدخل الناتج عن الاستخدام وبين معاش أو أكثر في الحالتين الآتيتين:

(1) إذا لم يزد المجموع على " خمسة جنيهات " (45 ليرة شهرياً).

(2) إذا كان المعاشان مستحقان عن والدين خاضعين لأحكام هذا القانون أو قوانين معاشات أخرى ، وكان مجموع استحقاقه في المعاشين لا يجاوز 25 جنيهاً ( 225 ليرة ) شهرياً .

ج - القانون رقم 50 لسنة 1963 بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين - من 1 / 6 / 1963 :

استثناء من أحكام حظر الجمع بين المعاش والدخل وبين معاشين أو أكثر يجوز الجمع في الحالتين الآتيتين :

(1) إذا لم يزد المجموع على " عشرة جنيهات " شهرياً .

(2) إذا كان المعاشان مستحقان عن والدين خاضعين لأحكام هذا القانون أو قوانين معاشات حكومية أخرى وكان مجموع الاستحقاق في المعاشين لا يجاوز 25 جنيهاً شهرياً ويسرى هذا الحكم بالنسبة للزوجة إذا كان أحد المعاشين مستحقاً لها بصفقتها منتفعة بأحكام هذا القانون أو أحد قوانين المعاشات الحكومية الأخرى والآخر مستحقاً لها عن زوجها .

د - القانون رقم 63 لسنة 1964 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - من 1 / 4 / 1964 :

استثناء من أحكام حظر الجمع بين المعاشات والدخل أو بين معاش أو أكثر المنصوص عليها في هذا القانون يجوز الجمع في الحالات الآتية :

(1) إذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهات شهرياً .

(2) إذا كان المعاشان مستحقان عن والدين خاضعين لأحكام هذا القانون أو قوانين معاشات أخرى ، وكان مجموع الاستحقاق في المعاشين لا يجاوز 25 جنيهاً شهرياً لكل مستحق .

(3) إذا لم يجاوز مجموع أجر الزوجة من العمل أو معاشها والمعاش المستحق الذي يؤول إليها من زوجها 25 جنيهاً شهرياً .

## 2 - الفترة من 1975/9/1 إلى 1984/3/31

القانون رقم 79 لسنة 1975 بإصدار قانون التأمين الاجتماعي :  
( حل هذا القانون محل جميع التشريعات السابقة )

استثناء من أحكام حظر الجمع المنصوص عليها بالمادتين (110 ، 111) يجمع المستحق بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش أو بين المعاشات في الحدود الآتية :

أ - يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود " ثلاثين جنيها شهريا " ، وذلك مع عدم الإخلال بالحق في الجمع بين المعاش والدخل بما يزيد عن الحد المذكور بالنسبة لمن كان لهم هذا الحق من العاملين بالقوانين المنصوص عليها بالمادة الثانية من قانون الإصدار .

ب - يجمع المستحق بين المعاشات في حدود ثلاثين جنيها شهريا ويكمل المعاش إلي هذا القدر من المعاش الأقل .

ج - يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم بدون حدود .

د - تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفقتها منتفعة بأحكام هذا القانون ، كما تجمع بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة ، وذلك دون حدود .

هـ - مع مراعاة المادة (71) يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد وذلك بدون حدود .

## 3- الفترة من 1984/4/1 إلى 1990/6/30

القانون رقم 47 لسنة 1984 بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 1975/79 وبزيادة المعاشات .

استثناء من أحكام حظر الجمع المنصوص عليها بالمادتين (110 ، 111) يجمع المستحق بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش أو بين المعاشات في الحدود الآتية: -

أ - يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود " خمسين جنيها شهريا " ، وذلك مع عدم الإخلال بالحق في الجمع بين المعاش والدخل بما يزيد عن الحد المذكور بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة على 1975/9/1 وكان للمستحق هذا الحق.

ب - يجمع المستحق بين المعاشات في حدود خمسين جنيها شهريا ويكمل المعاش إلي هذا القدر بالترتيب المشار إليه في المادة 110 .

ج - يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم بدون حدود .

د - تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفقتها منتفعة بأحكام هذا القانون ، كما تجمع بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة ، وذلك دون حدود .

هـ - مع مراعاة المادة (71) يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد وذلك بدون حدود .

## 4 - الفترة من 1990/7/1

القانون رقم 14 لسنة 1990 بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 :

استثناء من أحكام حظر الجمع المنصوص عليها بالمادتين (110 ، 111) يجمع المستحق بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش أو بين المعاشات في الحدود الآتية:

- أ - يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود "مائة جنيه شهريا" ، وذلك مع عدم الإخلال بالحق في الجمع بين المعاش والدخل بما لا يزيد عن الحد المذكور بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة على 1975/9/1 وكان للمستحق هذا الحق .
- ب - يجمع المستحق بين المعاشات في حدود مائة جنيه شهريا ويكمل المعاش إلي هذا القدر بالترتيب المنصوص عليه في المادة 110 من هذا القانون .
- ج - يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم بدون حدود .
- د - تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفقتها منتفعة بأحكام هذا القانون ، كما تجمع بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة ، وذلك دون حدود .
- هـ - مع مراعاة المادة (71) يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد وذلك بدون حدود .

ويظهر من العرض السابق أن حدود الجمع بين المعاشات وبين المعاش والدخل قد مرت بالمرحل الآتية :

1956/10/1 من	005 - 1 جنيهاً
1963/06/1 من	010 - 2 جنيهاً
1975/09/1 من	030 - 3 جنيهاً
1984/04/1 من	050 - 4 جنيهاً
1990/07/1 من	100 - 5 جنيهه

#### ملاحظة :

تجدر الإشارة أنه منذ تقرر حق المطلقة في المعاش بالقانون رقم 79 لسنة 1975 من 9/1/1975 فإن حدود الجمع بالنسبة لها ما زالت 30 جنيهاً دون تغيير ، وذلك باعتبارها تدخل ضمن شروط استحقاقها للمعاش المحددة بالقانون .

**ثانياً : أثر التطور في حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة علي حالات الاستحقاق السابقة علي تاريخ تعديل حدود الجمع:**

سبق أن أوضحنا في الفصل التاسع من الباب الأول من هذا الكتاب ، أنه يترتب علي إتباع خطوات توزيع المعاش المبينة تفصيلاً بالباب الأول أن يكون لكل مستحق في المعاش نصيبين أحدهما مستحقاً والآخر منصرفاً - وعلي ذلك فإن عدم استحقاق صرف النصيب في المعاش لا يعني عدم الاستحقاق في المعاش ، ولكن فقط إيقاف صرف النصيب المستحق .

كما تضمن الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب - حالات إيقاف المعاش المترتبة علي الالتحاق بالعمل أو مزاوله مهنة .

وفي الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا الكتاب تناولنا بالتفصيل حالات إعادة صرف المعاش السابق إيقافه - والذي تضمن أنه يترتب علي زوال سبب الإيقاف كلياً أو جزئياً عودة الحق في صرف المعاش .

ونظراً لأن حدود الجمع بين المعاش والدخل تعتبر أحد أسباب إيقاف صرف المعاش ، فإنه يكون من البديهي أنه يترتب علي تعديل هذه الحدود عودة الحق في صرف المعاش اعتباراً من تاريخ العمل بهذا التعديل ، وذلك بمراعاة حد الجمع الجديد .

ونظراً لأنه يترتب علي إعادة الحق في صرف المعاش في معظم الحالات استرداد ما يكون قد سبق رده من المعاش علي باقي المستحقين ، وحتى لا يؤدي إعادة الحق في صرف المعاش السابق إيقافه نتيجة لتطبيق حدود الجمع بين المعاشات إلي تحميل من سبق رد المعاش إليهم نتيجة لتطبيق حدود الجمع السابقة بمديونيات عن الفترة من بداية



تعديل حدود الجمع ، فقد نص المنشور العام رقم 4 لسنة 1984 الصادر من وزارة التأمينات بشأن المستحقون في المعاش ، على أنه في تطبيق حدود الجمع المستحدثة من 1984/4/1 للجمع بين المعاش والدخل ( 50 جنيهاً ) يراعى :

يسرى هذا الحد في شأن المعاشات التي بدأ تاريخ استحقاقها قبل 1984/ 4/1 بشرط أن يقدم المستحق أو القائم بالصرف طلباً بذلك إلى الجهة المختصة ، وتصرف الفروق المستحقة اعتباراً من :

- 1 - 1984 / 4/ 1 إذا لم يكن المعاش المستحق مردوداً على مستحق آخر .
- 2 - أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب إذا كان المعاش مردوداً على مستحق آخر ، وذلك مع مراعاة استرداد الجزء الذي سيتم صرفه ممن سبق أن رد عليه المعاش المستحق محل البحث

وبالقياس على ما جاء بالمنشور رقم 4 لسنة 1984 فإنه تطبق ذات القواعد المشار إليها نتيجة تعديل حد الجمع بين المعاش والدخل إلى 100 جنية اعتباراً من 1/1990/7 وذلك بالنسبة لحالات الاستحقاق قبل هذا التاريخ .

ونضيف إلى القاعدتين 1 ، 2 السابقتين بشأن بداية صرف الفروق المستحقة نتيجة هذا التعديل - قاعدة أخرى منطقية وهي :

3 - إذا كان المعاش مردوداً جزئياً على مستحق آخر - بمعنى وجود جزء آخر غير مردود ، فإن بداية استحقاق الفروق يكون كما يلي :

- أ - تاريخ بداية العمل بحد الجمع الجديد بالنسبة للجزء الغير مردود .
- ب - أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب بالنسبة للجزء المردود .

### مثال رقم (1):

توفي مؤمن عليه بتاريخ 1990/1/12 وكان من العاملين السابقين بالقطاع الخاص عن ابنة واحدة مستحقة في المعاش - وحيث كان معاش المؤمن عليه 90 جنيهاً ، فقد استحققت الابنة ثلثي المعاش

$$= 90 \times \frac{3}{2} = 60 \text{ -- جنيهاً}$$

ونظراً لأن الابنة كانت ملتحقة بعمل في تاريخ الوفاة تحصل منه علي دخل صافي مقداره 70 جنيهاً ، فقد تم تطبيقاً لحدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل المعمول بها في هذا التاريخ وهي 50 جنيهاً إيقاف نصيبها في المعاش ، ولم يتم رده لعدم وجود مستحقين آخرين في هذه الحالة .

وبتاريخ 1994/2/5 تقدمت بطلب لصرف نصيبها في المعاش بمراعاة حدود الجمع المستحدثة من 1990/7/1 (100 جنية) .

بفرض أن الابنة المذكورة نظراً لأنها تعمل بالقطاع الخاص فإن أجرها الصافي يزيد في يناير من كل سنة بمقدار خمسة جنيهاً .

وحيث زيدت المعاشات سنوياً من 1990/7/1 .

وحيث لم يسبق رد معاش الابنة عند إيقافه لعدم وجود مستحقين آخرين فإنه يمكن تحديد الفروق المستحقة للإبنة نتيجة تطبيق حدود الجمع المستحدثة من 1990/7/1 حتى نهاية فبراير 1994 وبمراعاة الزيادة في المعاش المستحق عن والدها والزيادة التي استحققتها في راتبها كما يلي :

فبراير 2018

التاريخ	معاش المؤمن عليه	النصيب المستحق للابنة من المعاش	الدخل الصافي من العمل	النصيب المستحق من المعاش
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
1990/1/12	90.-- <u>13.50</u>	60.--	65.--	60.--
إضافة 15%				
1990/7/1	103.50	69.--	65.--	69.--
1991/1/1	<u>15.53</u>	69.--	70.--	69.--
إضافة 15%				
1991/6/1	119.03	79.35	70.--	79.35
1992/1/1	<u>23.81</u>	79.35	75.--	79.35
إضافة 20%				
1992/7/1	142.84	95.22	75.--	95.22
1993/1/1	<u>14.29</u>	95.22	80.--	95.22
إضافة 10%				
1993/7/1	<u>157.13</u>	104.75	80.--	104.75
1994/1/1		104.75	85.--	104.75

#### الفروق المستحقة للابنة

الجملة	الفرق الشهري	عدد الشهور	إلى	من
جنيه	جنيه			
210.--	35.--	6	1990/12/31	1990/7/1
150.--	30.--	5	1991/05/31	1991/1/1
210.--	30.--	7	1991/12/31	1991/6/1
150.--	25.--	6	1992/06/30	1992/1/1
150.--	25.--	6	1992/12/31	1992/7/1
120.--	20.--	6	1993/06/30	1993/1/1
184.50	24.75	6	1993/12/31	1993/7/1
39.50	19.75	2	1994/02/28	1994/1/1
1178.--		44	الإجمالي	

#### ملاحظات :

- 1 - تم تطبيق قاعدة الجمع بين المعاشات (50 جنيهاً) من تاريخ استحقاق المعاش (1990/1/12) حتى 1990/6/30 - حيث كان الدخل من العمل يزيد علي النصيب في المعاش ويزيد علي 50 جنيهاً .
- 2 - تم تطبيق قاعدة الجمع بين المعاشات (100 جنيهاً) من 1990/7/1 حيث كان كلا من المعاش والدخل من العمل يقل عن 100 جنيهاً .
- 3 - تم مراعاة أن يكون الجمع بين المعاش والدخل من العمل في حدود المعاش من 1993/7/1 حيث زادت قيمة المعاش علي 100 جنيهاً كما أنها تزيد علي قيمة الدخل من العمل .

## مثال رقم (2):

بافتراض أن المستحقين في المثال رقم (1) كانوا أرملة وابنتان ، وحيث لم تكن الابنة الثانية ملتحقة بعمل ، فقد تم رد نصيب الابنة التي تعمل عليها وأصبح توزيع المعاش المستحق والمنصرف كما يلي بالجدول التالي :

المستفيد	النصيب المستحق جنيه	الدخل من العمل جنيه	النصيب المنصرف جنيه
الأرملة	45.--	—.--	45.--
الإبنة الأولى	22.50	65.--	--.--
الإبنة الثانية	22.50	--.--	45.--
الإجمالي	90.--		90.--

وحيث لم تتقدم الابنة التي تعمل بطلب الانتفاع بحدود الجمع الجديدة إلا في 1994/2/5 ولم يكن هناك جزء من المعاش مردود .

إذاً يتم صرف الفرق المستحق لها إعتباراً من أول الشهر التالي لتقديم الطلب ( أى من 1994/3/1 ) وبمراعاة الزيادات التي طرأت على معاش المؤمن عليه ودخل الإبنة الأولى من العمل فإن توزيع المعاش من 1994/3/1 يكون كما يلي :

المستفيد	النصيب المستحق جنيه	الدخل من العمل جنيه	النصيب المنصرف جنيه
الأرملة	78.57	—.--	78.57
الإبنة الأولى	39.28	85.--	15.--
الإبنة الثانية	39.28	--.--	63.56
الإجمالي	157.13		157.13

## ملاحظات:

- 1 - تم تطبيق حدود الجمع 100 جنيه على الابنة الأولى من 1994/3/1 ( أول الشهر التالي لتقديمها الطلب ) حيث لم يكن هناك جزء من المعاش غير مردود .
- 2 - تم رد ما زاد على حدود الجمع المطبقة بالنسبة للإبنة الأولى في هذا التاريخ على الإبنة الثانية .

## مثال رقم ( 3 ) :

بافتراض أن المستحقين من المثال رقم (1) كانت أرملة وابنة ، وبالتالي فقد إستحق لكل منهما نصف المعاش بمعنى أن نصيب كلا منهما المستحق  $= 90 \div 2 = 45.--$  جنيهاً

وحيث كانت الإبنة تحصل على دخل من عمل  $= 65.--$  جنيهاً فقد تم إيقاف نصيبها في المعاش ، ورده على الأرملة وذلك بمراعاة الحد الأقصى المقرر لها (4/3)  $= 67.50$  جنيه

وعلى ذلك فإنه عند تقدم الإبنة بالطلب في 1994/2/5 ، فإنه يتم صرف الجزء الغير مردود من المعاش (الربع) إليها من 1990/7/1، وإعتباراً من 1994/3/1 (أول الشهر التالي لتقديم الطلب) يصرف لها نصيبها المستحق بمراعاة إسترداد ما يتم صرفه إليها من الأرملة ،

ويمكن تصور النصيب المستحق و النصيب المنصرف لكل من الأرملة و الأئنة منذ إستحقاق المعاش لوفاة المؤمن عليه في 1990/1/12 وحتى أول الشهر التالي لتقديم الطلب كما يلي :

التاريخ	معاش المؤمن عليه جنيه	النصيب المستحق		دخل الابنه الصافي من العمل جنيه	النصيب المنصرف		
		الأرملة جنيه	الابنة جنيه		الأرملة جنيه	الابنة جنيه	جملة جنيه
1990/1/12	90.--	45.--	45.--	65.--	67.50	---	67.50
1990/7/1	103.50	51.75	51.75	65.--	103.50	25.87	77.63
1991/1/1	103.50	51.75	51.75	70.--	103.50	25.87	77.63
1991/6/1	119.03	59.52	59.52	70.--	119.03	29.76	89.27
1992/1/1	119.03	59.52	59.52	75.--	119.03	25.--	89.27
1992/7/1	142.84	71.42	71.42	75.--	142.84	25.--	107.13
1993/1/1	142.84	71.42	71.42	80.--	142.84	20.--	107.13
1993/7/1	157.13	78.57	78.57	80.--	157.13	20.--	117.85
1994/1/1	157.13	78.57	78.57	85.--	157.13	15.--	117.85
1994/3/1	157.13	78.57	78.57	85.--	157.13	15.--	117.85

الفروق المستحقة للابنة :

من	الي	عدد الشهور	الفرق الشهري جنيه	الجملة جنيه
1990/7/1	1990/12/31	6	25.87	155.22
1991/1/1	1991/05/31	5	25.87	129.35
1991/6/1	1991/12/31	7	29.76	208.32
1992/1/1	1992/06/30	6	25.--	150.--
1992/7/1	1992/12/31	6	25.--	150.--
1993/1/1	1993/06/30	6	20.--	120.--
1993/7/1	1993/12/31	6	20.--	120.--
1994/1/1	1994/02/28	2	15.--	30.--
الاجمالي				1062.89

ملاحظات :

- 1 - تم تطبيق قاعدة الجمع بين المعاشات ( 50جنيها ) من تاريخ استحقاق المعاش ( 12 / 1990/1/ ) حتى 1990/6/30 - حيث كان الدخل من العمل يزيد على النصيب في المعاش ويزيد على 50 جنيهاً .
- 2 - تم تطبيق قاعدة الجمع بين المعاشات ( 100 جنيه ) من 1990/7/1 - حيث كان كل من المعاش والدخل يقل عن 100 جنيه .
- 3 - الفترة من 1990/7/1 حتى 1991/12/31 تم صرف الجزء الغير مردود على الأرملة فقط وهو يقل عن الفرق بين دخل الابنة من العمل وحدود الجمع 100 جنيه حيث لم تقدم الابنة طلب الانتفاع بحدود الجمع الجديدة إلا في 1994/4/25 - ويلاحظ أن جملة المعاش المنصرف = معاش المؤمن عليه .

- 4 - الفترة من 1992/7/1 تستحق الابنة الصرف لجزء من المعاش بمراعاة حدود الجمع الجديدة - يقل عن الجزء الغير مردود على الأرملة - ويظهر ذلك واضحاً من جملة المعاش المنصرف الذي يقل عن ماش المؤمن عليه .
- 5 - لم يتأثر النصيب المنصرف للأرملة اعتباراً من أول الشهر التالي لتقديم الابنة طلب الانتفاع لحدود الجمع الجديدة - حيث أن ما يزيد على حدود الجمع بين المعاش المستحق للابنة ودخلها من العمل يتم رده عليها بمراعاة الحد الأقصى بالنسبة لها ( 3 / 4 المعاش ) .

### ثالثاً : أثر التطور في حدود الجمع بين المعاشات علي حالات الاستحقاق السابقة علي تاريخ تعديل حدود الجمع :

نظراً لأن تطبيق حدود الجمع بين المعاشات تختلف عن تطبيقها بالنسبة لحدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة - من حيث الأثر المترتب علي ذلك حيث يترتب علي تجاوز حدود الجمع بين المعاشات عدم الاستحقاق في المعاش في حين يترتب علي تجاوزها في حالة الجمع بين المعاش والدخل من عمل إيقاف الصرف فقط (مع استمرار الاستحقاق) .

لذلك فإن استحداث حدود جمع بين المعاشات جديدة لا تنصرف إلي الحالات التي يكون قد نشأ فيها الاستحقاق قبل العمل بحدود الجمع المستحدثة إلا إذا نص القانون علي غير ذلك وفي الحدود التي يقررها القانون في هذا المجال .

وحيث لم تنص أي من القوانين التي عدلت حدود الجمع بين المعاشات علي سريانها علي الحالات السابقة ، باستثناء القانون رقم 14 لسنة 1990 الذي عمل به اعتباراً من 1990/7/1 ورفعت به حدود الجمع بين المعاشات إلى 100 جنية .

لذا فإنه يقتصر الأمر في دراسة هذا الموضوع - علي ما جاء به القانون المشار إليه وذلك علي النحو التالي :

### تنص المادة الخامسة من القانون المشار إليه علي :

" يسري حد الجمع بين المعاشات المنصوص عليه في البند 2 من المادة 112 من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه بعد تعديله بهذا القانون علي حالات استحقاق المعاش التي حرم فيها المستحق من المعاش الآخر أو جزء منه تطبيقاً للحدود السابقة للجمع بين المعاشات وذلك في حدود جزء المعاش الذي لم يرد علي باقي المستحقين" .

وفي تطبيق حكم المادة المشار إليها يراعي ما يلي :

- 1 - تسري أحكام هذه المادة علي حالات الحرمان من المعاش تطبيقاً لقواعد الجمع بين المعاشات السابقة علي 1990/7/1 سواء كان هذا الحرمان جزئياً أو كلياً .
  - 2 - يتعين لتطبيق حكم هذه المادة وجود جزء من المعاش غير مستحق ولا يعتبر في حكم ذلك جزء المعاش الموقوف صرفه .
  - 3 - يشترط للانتفاع بحكم المادة المشار إليها وجود جزء من المعاش غير موزع في 1990/7/1 أو في تاريخ لاحق لهذا التاريخ .
  - 4 - في حالة قطع معاش أحد المستحقين تطبق أولاً قواعد الرد علي المستحقين الذين توافرت فيهم شروط الاستحقاق في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وكذا من استحقوا معاشاً دون مساس بحقوق باقي المستحقين قبل 1990/7/1 فإذا تبقي جزء غير موزع بعد ذلك تسري أحكام هذه المادة .
  - 5 - في حالة وجود أكثر من مستحق تم حرمانهم جزئياً أو كلياً من المعاش تكون الأولوية في الانتفاع بهذه المادة تبعاً لترتيب الأولويات المنصوص عليها في المادة 110 من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 المشار إليه .
- وإذا كان المستحقون المشار إليهم من فئة واحدة فيتم إضافة الجزء غير الموزع إلي النصيب المستحق لهذه الفئة قبل تطبيق المادة الخامسة ويتم تقسيم الناتج بالتساوي بمراعاة ألا يقل نصيب المستحق وفقاً لما تقدم عما كان يستحقه .

- 6 - يراعي في حالة وجود مستحقين استحقوا معاشاً دون مساس بحقوق باقي المستحقين اعتبار المعاش المستحق لهم ضمن كامل معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل إعمال أحكام هذه المادة .
- 7 - يستحق المعاش طبقاً لهذه المادة اعتباراً من 1990/7/1 أو من أول الشهر الذي يتوافر فيه جزء من المعاش غير موزع بحسب الأحوال وذلك طالما قدم طلب الانتفاع بها خلال خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق .
- 8 - في حالة تقديم طلب من أحد المستحقين للانتفاع بحكم هذه المادة يعتبر بمثابة طلب لجميع المخاطبين بها ويتم تحديد نصيب كل منهم وفقاً للأحكام المتقدمة .

#### مثال رقم (4) :

- أ - بتاريخ 1990/1/2 توفي مؤمن عليه عن معاش مقداره --.120 جنيهاً وكانت البيانات الواردة باستمارة طلب الصرف كما يلي :
- أرملة - ابنة غير متزوجة - والد ( مستحق معاش عن نفسه 80 جنيهاً ) وتطبيقاً للمادة 110 من القانون رقم 79 لسنة 1975 فقد تم توزيع المعاش كما يلي :

المعاش المستحق	معاشات أخرى	النصيب في المعاش	المستفيد
جنيه	جنيه	جنيه	
60.--	-----	40.--	الأرملة 1 / 3
60.--	-----	60.--	الإبنة 1 / 2
----	80.--	20.--	الوالد 1 / 6
120.--	80.--	120.--	الإجمالي

#### ملحوظة :

- لم يستحق الوالد في المعاش المستحق عن الابن لاستحقاقه معاش عن نفسه ( أولوية أعلى يزيد علي نصيبه في المعاش المستحق عن الابن .
- ب - بتاريخ 1990/7/1 تقرر زيادة المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ بنسبة 15% وبالتالي فقد أصبح المعاش المستحق لكل من الأرملة والإبنة كما يلي :

المعاش المستحق	15%	الاستحقاق من	المستفيد
جنيه	جنيه	1990/7/1	
60.--	9.--	69.--	الأرملة
60.--	9.--	69.--	الإبنة
120.--	18.--	138.--	الإجمالي

- ج - بتاريخ 1990/7/15 تقدم الوالد بطلب صرف المعاش المستحق له عن ابنة تطبيقاً للمادة الخامسة من القانون رقم 14 لسنة 1990 .

- ونظراً لأن المعاش المستحق للصرف للأرملة والإبنة يساوي كامل المعاش المستحق - لذلك فإنه لا ينتفع الوالد بنص المادة المشار إليها .
- د - وبتاريخ 1990/9/10 تزوجت الإبنة وتقدمت بطلب لقطع المعاش المستحق لها وذلك بتاريخ 1990/9/15 حيث تم الآتي :-
- (1) صرف منحة الزواج المستحقة للإبنة =

$$828 = 12 \times 69 \text{ جنيها}$$

(2) قطع معاش الإيئة من أول الشهر التالي لزوجها أي في 1990/10/1  
(3) أيلولة نصيب الإيئة في المعاش إلى والدتها في حدود الحد الأقصى المقرر للأرملة  
بجدول التوزيع ( 3 / 4 المعاش ) ليصبح نصيبها 103.5 جنيه من 1990/10/1  
هـ بتاريخ 1990/9/20 تقدم الوالد بطلب صرف المعاش المستحق له عن ابنه تطبيقاً للمادة  
الخامسة من القانون المشار إليه .  
وحيث أن المستحقة في المعاش في هذا التاريخ الأرملة فقط ، أي أن الحالة بطلب الوالد  
الانتفاع بنص المادة الخامسة يصبح المستحقون الأرملة والوالد وتكون نسبة التوزيع للمعاش  
في هذه الحالة كما يلي : 2 / 3 الأرملة ، 1 / 3 الوالد .  
ولكن حيث سبق رد معاش الإيئة علي الأرملة ليصبح 4 / 3 المعاش فإن الجزء الذي لم يرد  
من المعاش = 1 / 4 المعاش فقط .  
وبالتالي يستحق للوالد من معاش الابن 34.5 جنيه وتطبيق قواعد الجمع بين المعاشات  
الواردة بالمادة 110 .

وحيث أصبح معاش الوالد عن نفسه بعد إضافة الـ 15% من 1990/7/1 = 80.--  
12. = 92.-- جنيها

وحيث أن معاش الوالد = 92.-- جنيها

مضافاً إليه المعاش عن الابن = 34.50 جنيه

الإجمالي = 126.50 جنيه

يزيد علي حدود الجمع بين المعاشات المستحدثة في المادة الرابعة من القانون رقم 14 لسنة  
1990 ومقداره 100 جنيه .

فإن نصيب الوالد من معاش ابنه = 100.-- - 92.-- = 8 جنيها

ويصرف له من أول شهر أكتوبر 1990 ( تاريخ قطع معاش الإيئة ) ووجود جزء من  
المعاش غير موزع وبالتالي يصبح المعاش المستحق لكل من الأرملة والوالد من معاش  
المؤمن عليه كما يلي :

- الأرملة 103.50 جنيه

- الوالد 008.-- جنيها

111.50 جنيه

#### ملحوظة:

لم يصرف المعاش للوالد من أول شهر تقديم طلب الانتفاع ( سبتمبر 90 ) حيث أن معاش  
الإيئة تم صرفه عن هذا الشهر تطبيقاً لأحكام القانون وتم قطعه من أول شهر أكتوبر  
1990.

#### مثال رقم ( 5 ) :

بفرض أن الوالد في المثال السابق هو الذي تقدم بطلب تطبيق المادة الخامسة المشار إليها مرفقاً  
به وثيقة زواج الإيئة أي أن طلب قطع معاش الإيئة تزامن مع طلب الوالد للانتفاع بحكم هذه  
المادة .

تتبع ذات الخطوات السابق الإشارة إليها بالمثال السابق وبذات الترتيب حيث يتم الرد على  
الأرملة أولاً باعتبارها مستحقة أصلاً في المعاش قبل تنفيذ حكم المادة الخامسة .  
بمعنى أن تكون الأولوية في التنفيذ لأحكام القانون الأصلية قبل تنفيذ الحكم المستحدث .

#### مثال رقم ( 6 ) :

أ - بفرض أن الإيئة في المثال رقم (4) لم تتزوج في 1990/10/1 ولكنها التحقت بعمل  
بمرتب 100 جنيه شهرياً .

ب - وعند تقدم الوالد بتاريخ 1990/9/20 بطلب الانتفاع بنص المادة الخامسة المشار إليها لا يكون هناك جزء من المعاش غير مستحق الصرف - حيث الوضع في هذا التاريخ كما يلي:

المستفيد	المعاش المستحق	دخل من عمل	المعاش المنصرف
	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة	69.--		103.50
الابنة	69.--	100.--	x
الإجمالي	138.--		103.50

وبالتالي لا ينتفع الوالد بحكم المادة الخامسة في هذا التاريخ لعدم وجود جزء من المعاش غير موزع ( المعاش 138 موزع بالكامل ) .

ج - بفرض زواج الابنة في 1990/10/15 وتقدمها بطلب لصرف منحة الزواج في 1990/10/20 - حيث يتم الأتي :

(1) صرف منحة الزواج المستحقة للابنة = 69.-- × 12 = 828 جنيهاً  
ملحوظة :

" تصرف منحة الزواج على أساس المعاش المستحق وليس المنصرف " .

(2) قطع معاش الابنة من أول الشهر التالي لزوجها أي من 1990/11/1 .

(3) أولولة نصيب الابنة إلي الأرملة ليصبح 103.50 جنية من 1990/11/1 .

د - بفرض تقدم الوالد بطلبه للانتفاع بالمادة الخامسة في 20/12/1990 - حيث تطبق ذات الإجراءات المشار إليها بالمثل رقم (1) أي يستحق صرف 8.-- جنيهاً من معاش الابن ويصرف له من 1990/11/1 ( أول الشهر الذي قطع فيه معاش الابنة )

وبالتالي يصبح المعاش المستحق لكل من الأرملة والوالد كما يلي :

الأرملة	103.50 جنيه
الوالد	8.-- جنيهاً
	111.50 جنيه

مثال رقم ( 7 ) :

أ - بفرض أن الابنة في المثال رقم (4) كانت أرملة وتستحق عن زوجها معاشاً مقداره 58.-- جنيهاً - وبالتالي فإن توزيع المعاش يكون كما يلي :

المستفيد	النصيب في المعاش	معاشات أخرى	المستحق	معاشات أخرى	المستحق
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة 3 / 1	40. --		60.--		90.--
الابنة 2 / 1	60.--		60.--	58.--	2.--
الوالد 6 / 1	20.--	80.--	.....		
الإجمالي	120.--		120.--		92.--

ملحوظة :

في حالة وجود أكثر من مستحق في المعاش لديهم معاشات أخرى ذات أولوية أعلي من براعي في تطبيق قواعد الجمع بين المعاشات أن يبدأ بفئة المستحق ذات أولوية الاستحقاق الأقل عن المؤمن عليه ( في هذا المثال يبدأ بفئة الوالدين ثم الأولاد ) .



ب - بتاريخ 1/ 1990/7 يصبح المعاش المستحق كما يلي :

الاستحقاق	15 %	المعاش المستحق	المستفيد
جنيه	جنيه	جنيه	
103.5	13.5	90.--	الأرملة
002.3	00.3	2.--	الابنة
105.8	13.8	92.--	الإجمالي

ج - بتاريخ 20 / 1990/8 تقدمت الابنة بطلب للانتفاع بالمادة الخامسة رقم 14 لسنة 1990.

وحيث يعتبر طلب الابنة بمثابة طلب لجميع المخاطبين بالمادة المشار إليها وهم في هذه الحالة الابنة والوالد .

وتطبيقاً للأولويات المنصوص عليها بالمادة 110 من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 يتم البدء بتحديد موقف الابنة من الانتفاع بالمادة الخامسة المشار إليها

وحيث أصبح المعاش بعد إضافة الـ 15% 138.-- جنيهاً  
والموزع منه

فيكون الجزء الغير موزع هو  
32.20

وبإضافة هذا الجزء إلي نصيب الابنة يصبح جملة المستحق لها 32.20 + 2.3 = 34.5 جنيه

وهو يقل عن نصف المعاش (69.-- جنيهاً) باعتبار أن الابنة مستحقة مع الأرملة وحيث بإضافة الـ 15% للمعاش المستحق عن زوجها يصبح = 58.-- + 8.7 = 66.7 جنيهاً

يكون إجمالي معاشها عن زوجها ومعاشها عن والدها كما يلي :-

= 66.7 + 34.5 = 101.2 جنيه

وحيث يزيد هذا الإجمالي علي حدود الجمع المقررة بالمادة 112 المعدلة وهي -- 100. جنيه

إذاً يستحق لها من معاش والدها

= 100.-- - 66.70 (معاشها عن زوجها) = 33.3 جنيه

ويصرف لها المعاش المعدل من 1990/7/1 ( تاريخ العمل ) بالقانون رقم 14 لسنة 1990 .

د - بفرض تقدم الوالد بطلب للانتفاع بالمادة الخامسة في 5/ 1990/11/1990 وحيث أصبح المعاش المستحق للأرملة والابنة كما يلي :

الأرملة 103.5 جنيه

الابنة 33.3 جنيه

الإجمالي 136.8 جنيه

وبذلك يكون الجزء غير الموزع من المعاش

-- 138. -- 136.8 = 1.2 جنية

وهو يقل عن 1/ 6 المعاش ( - 23. جنيهاً ) المستحق للوالد باعتبار أن الحالة بها أرملة وابنة.

وحيث بإضافة 15% إلي المعاش المستحق له عن نفسه يصبح

= 80. - + 12. - = 92. جنيهاً

ويكون إجمالي المعاش عن نفسه وعن ابنه

= 92. - + 1.2 = 93.2 جنية

وهو يقل عن الحد الأقصى للجمع بين المعاشات المستحدث بالقانون رقم 14 لسنة 1990 ( 100 جنيه )  
إذاً يستحق له من معاش الابن 1.2 جنية  
ويصرف له اعتباراً من 1/ 1990/7 تاريخ العمل بالقانون رقم 14 لسنة 1990  
وبالتالي يكون المعاش المستحق لكل من الأرملة والابنة والوالد من 1/ 1990/7 كما يلي :

جنيه	
103.5	الأرملة
33.3	الابنة
1.2	الوالد
<u>138.-</u>	الإجمالي

### مثال رقم ( 8 ) :

بفرض أن وفاة الأرملة في المثال رقم (7) خلال شهر يناير 1991 ( وقبل صرف المعاش المستحق عن هذا الشهر ) وبالتالي يتم تطبيق قواعد الرد كما يلي : -  
أ - يؤول نصيب الأرملة إلي الابنة ليصبح نصيب الابنة

$$103.5 + 33.3 = 136.8 \text{ جنية}$$

وحيث يزيد هذا النصيب على 2/ 3 المعاش ( الحد الأقصى المستحق للابنة طبقاً للجدول )  
إذاً يعدل نصيب الابنة إلي 2/ 3 المعاش

$$= 138 \times \frac{2}{3} = 92.- \text{ جنيهاً}$$

وحيث تتقاضى الابنة معاش عن زوجها

$$= 66.7 \text{ جنية}$$

فيكون الإجمالي

$$= 158.7 \text{ جنية}$$

وحيث يزيد المجموع على حدود الجمع بين المعاشات المستحدثة بالقانون رقم 14 لسنة 1990 وهو 100 جنية

إذاً تستحق من معاش والدها - 100. - 66.7 = 33.3 جنية

ب - يؤول الفائض بعد الرد على الابنة والذي يحدد كما يلي :

136.8 ( نصيب الابنة الأصلي + نصيب الأرملة )

33.3 ( نصيب الابنة بعد مراعاة الحد الأقصى

لنصيبها بالجدول وقواعد الجمع بين المعاشات )

$$= 103.5$$

الفائض ويتم رده علي الوالد

ليصبح نصيب الوالد كما يلي :

$$103.5 + 1.2 = 104.7 \text{ جنية}$$

وحيث يزيد هذا النصيب على 1/ 2 المعاش ( الحد الأقصى المستحق للوالد طبقاً للجدول )

إذاً يعدل نصيب الوالد إلي 1/ 2 المعاش = 138 × 1/ 2 = 69 جنيهاً

وحيث يتقاضى معاشاً عن نفسه -- 92 جنيهاً

وحيث يحق له الجمع بين معاشه عن نفسه ومعاشه عن ابنه في حدود 100 جنية طبقاً للتعديلات الجديدة .

إذاً يستحق من معاش ابنه = 100.-- - 92.-- = 8. جنيهاً

وبالتالي يكون المعاش المستحق لكل من الابنة والوالد من 1/ 1 1991 كما يلي :

الابنة 33.3 جنية

الوالد 8.- جنيهاً

$$= 41.3 \text{ جنية}$$

### مثال رقم ( 9 ) :

بفرض زواج الابنة في المثال رقم (7) خلال شهر يناير 1991 وبالتالي يتم تطبيق قواعد الرد كما يلي:

حيث بلغ استحقاق الأرملة الحد الأقصى لنصيبها في جدول التوزيع وتستحق 3/4 المعاش =

$$103.5 = 4/3 \times 138 \text{ جنية}$$

إذاً يرد نصيب الابنة على الوالد ليصبح كما يلي :

$$1.2 \text{ (نصيب الوالد) } + 33.3 \text{ (نصيب الابنة) } = 34.5 \text{ جنيه}$$

وحيث يتقاضى معاشاً عن نفسه --92 جنيهاً

وحيث يحق له الجمع بين معاشه عن نفسه ومعاشه عن ابنة في حدود 100 جنية طبقاً للتعديلات الجديدة

إذا يستحق من معاش ابنة --100 - --92 = 8. جنيهاً

وبالتالي يكون المعاش المستحق لكل من الأرملة والوالد كما يلي :

$$\text{الأرملة } 103.5 \text{ جنيه}$$

$$\text{الوالد } 8. \text{ جنيهاً}$$

$$\underline{\underline{111.5}} \text{ جنيه}$$

### مثال رقم ( 10 ) :

أ - توفيت مؤمن عليها بتاريخ 1989/1/2 عن والد ووالده ومعاشاً مقداره --120 جنيهاً

حيث استحق الوالدين 1/2 المعاش وزع بينهما بالتساوي ليكون نصيب كل منهما --

$$30. \text{ جنيهاً}$$

وحيث كان للوالد معاش عن نفسه --29 جنيهاً

فقد استحق من معاش ابنته --21 جنيهاً

وتم رد الباقي على الوالدة ليصبح نصيب كل من الوالد والوالدة في معاش الابنة كما

يلي :

$$\text{الوالد } 21. \text{ جنيهاً}$$

$$\text{الوالدة } 39. \text{ جنيهاً}$$

$$\underline{\underline{60.}} \text{ جنيهاً}$$

ب - وبتاريخ 1/7/1989 تم زيادة المعاشات بنسبة 15 % بالقانون رقم 124 لسنة 89

ليصبح نصيب كل من الوالد والوالدة كما يلي :

المستفيد	معاش الابنة جنيه	معاش الوالد عن نفسه جنيه
الوالد	24.15 = 3.15 + 21.--	33.35 = 4.35 + 29.--
الوالدة	44.85 = 5.85 + 39.--	
الإجمالي	69.-- = 9.-- + 60.--	

ج - وبتاريخ 1/7/1990 تم زيادة المعاشات بنسبة 15 % بالقانون رقم 14 لسنة 1990

ليصبح نصيب كل من الوالد والوالدة كما يلي :

المستفيد	معاش الابنة جنيه	معاش الوالد عن نفسه جنيه
الوالد	27.77 = 3.62 + 24.15	38.35 = 5.-- + 33.35
الوالدة	51.58 = 6.73 + 44.85	
الإجمالي	79.35 = 10.35 + 69.--	

ليصبح إجمالي معاش الوالد عن ابنته = 27.77 جنيه  
ليصبح إجمالي معاش الوالد عن نفسه = 38.35 جنيه  
66.12 جنيه

ورغم أنه لم يصل إلى الحد الأقصى لحدود الجمع وقدره 100 جنية ورغم أن المعاش لم يوزع بالكامل وإنما وزع نصفه فقط الوالد والوالد طبقاً لجدول التوزيع ورغم أنه سبق رد الجزء الفائض عن حدود الجمع بين المعاشات طبقاً للوضع في تاريخ وفاة الابنة من الوالد إلى الوالدة إلا أنه يظل التوزيع لمعاش الابنة كما هو حيث لا يوجد جزء من المعاش لم يرد على باقي المستحقين في هذه الحالة لإفادة الوالد به

### مثال رقم ( 11 ) :

في المثال رقم (10) بفرض وفاة الوالدة في خلال شهر 10 / 90 فإنه يتم رد نصيبها على الوالد ليصبح المستحق للوالد عن ابنه = 79.3 ( نصيب الوالد + نصيب الوالدة )  
ويمثل نصف معاش المؤمن عليها بعد إضافة الزيادات التي استحققت بعد تاريخ الوفاة كما يلي :  
معاش المؤمن عليها في تاريخ الوفاة 1989/1/2 120.-- جنيهاً  
+ 15 % من 1989/7/1 18.-- جنيهاً  
138.-- جنيهاً  
+ 15 % من 1990/7/1 20.70 جنيه

158.70 جنيه

وحيث يستحق الوالد معاش عن نفسه 38.35 جنية بعد إضافة زيادة 1990/7/1 فيكون إجمالي المعاشين المستحقين للوالد كما يلي :

عنه	38.35	جنيه
عن ابنته	79.35	جنيه
الإجمالي	117.70	جنيه

وحيث يزيد هذا المجموع على حدود الجمع بين المعاشات طبقاً للتعديلات الجديدة وقدره 100 جنيه  
إذاً يستحق الوالد من معاش ابنته ما يكمل حدود الجمع 100 جنة  
أي أن ما يستحقه من معاش = 100.-- - 38.35 = 61.65 جنيه

### مثال رقم ( 12 ) :

أ - انتهت خدمة مؤمن عليه بالوفاة في 1 / 2 / 1990 عن معاش مقداره 120 جنيهاً وكان المستحقون عنه أرملة ووالد مستحق لمعاش عن نفسه 50 جنيهاً وتطبيقاً للمادة 110 من القانون رقم 79 لسنة 1975 فقد تم توزيع المعاش كما يلي :

المستفيد	النصيب في المعاش	معاشات أخرى	المعاش المستحق
	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة 3/ 2	80. --		90.--
الوالد 3/ 1	40. --	50. --	×
الإجمالي	120.--		90.--

ب - وبتاريخ 1 / 4 / 1990 طلقت إحدى البنات المورث وتطبيقاً للمادة 114 من القانون المشار إليه فقد حدد لها معاش دون المساس = 1 / 2 معاش المورث وعلى ذلك فقد أصبح توزيع المعاش كما يلي :

جنيه			
90.--	4/ 3	الأرملة	
60.--	2/ 1	الابنة	
x	x	الوالد	
			<u>150.--</u>

ج - واعتباراً من 1/ 7/ 1990 تم زيادة معاش كل من الأرملة والابنة بمقدار 15 % ليصبح كما يلي :

الأرملة	90.-- + 13.50 =	103.50 جنيه
الابنة	60.-- + 9.-- =	69.-- جنيه
		<u>172.50</u> جنيه

د - وبتاريخ 15/ 8/ 1990 تقدم الوالد للانتفاع بالمادة الخامسة من القانون رقم 14 لسنة 1990 ونظراً لعدم وجود جزء غير موزع من المعاش فإنه لا ينتفع الوالد بنص هذه المادة هـ - وبفرض زواج الابنة في 15/ 11/ 1990 وبالتالي فقد تم قطع المعاش المستحق لها اعتباراً من 1/ 12/ 1990 و - وبفرض تقدم الوالد بطلب للانتفاع بالمادة الخامسة في 5/ 3/ 1991 فإنه يستحق صرف جزء من المعاش الغير موزع ( 1/ 4/ المعاش ومقداره 34.5 جنية ) اعتباراً من 1/ 12/ 1990 ليصبح إجمالي المستحق له كما يلي :

معاش عن نفسه	50.-- + 7.50 =	57.50 جنيه
معاش عن ابنه		34.50 =

الإجمالي وهو في حدود الجمع الجديدة (100 جنيهه ) 92.-- جنيهاً

### مثال رقم ( 13 ) :

أ - بفرض طلاق الابنة في المثال السابق في 1/ 8/ 1990 وبتطبيق المادة 114 من القانون رقم 79 لسنة 1975 فقد استحققت 2/ 1 المعاش المضاف إليه ال 15 % اعتباراً من 1/ 9/ 1990 ( أول الشهر التالي للطلاق ) = 18 + 120 = 138 جنيهاً وبالتالي فقد استحققت الابنة 69 جنيهاً ب - وبفرض أن الوالد تقدم بطلب الانتفاع بالمادة الخامسة وذلك في 4/ 10/ 1990 ونظراً لأن هناك جزء من المعاش غير موزع في 1/ 7/ 1990 وهو 4/ 1 المعاش ومقداره 34.5 جنيه

ونظراً لأن المستحق في 1/ 7/ 1990 كانت الأرملة والوالد فقط لذا يستحق الوالد 34.5 جنية من معاش ابنه اعتباراً من 1/ 7/ 1990 ليصبح إجمالي المعاش المستحق له

معاش الوالد عن نفسه بعد إضافة ال 15 %	57.5 =	57.5 جنيه
معاش الوالد عن ابنه	34.5 =	34.5 جنيه
		<u>92.--</u> جنيهاً

ج - وعلي ذلك فإنه بطلاق الابنة في تاريخ لاحق لـ 1/ 7/ 1990 يكون المعاش الموزع

كما يلي :	الأرملة 4/ 3	103.50
الابنة 2 / 1		69.--
الوالد 4/ 1		<u>34.50</u>
		<u>207.--</u>

**مثال رقم ( 14 ) :**

أ - بفرض أن الابنة في المثال رقم (12) لم تكن قد طلقت في 1 / 4 / 1990 ولكنها كانت قد تزلمت ولها معاش عن زوجها 70 جنيهاً  
وعندما تقدمت بطلب الانتفاع بالمادة 114 من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 حدد المستحق لها من معاش والدها تطبيقاً لأحكام المادة المشار إليها بمقدار 60 جنيهاً ( 2 / 1 المعاش )  
وحيث أن هذا النصيب يقل عن المستحق لها من معاش زوجها وتطبيقاً للمادة 110 من القانون المشار إليه فقد اعتبرت غير مستحقة للمعاش عن والدها وبالتالي فقد ظلت أرملة المؤمن عليه هي المستحقة الوحيدة للمعاش ( 90 جنيهاً )  
ب - وإعتباراً من 1990 / 7 / 1 تم زيادة معاش الأرملة بمقدار 15 % ليصبح كما يلي:

$$90. -- + 13.50 = 103.50 \text{ جنيه}$$

ج - وبتاريخ 15 / 8 / 1990 تقدم الوالد بطلب الانتفاع بالمادة الخامسة من القانون رقم 14 لسنة 1990

وحيث يعتبر تقدمه بهذا الطلب بمثابة تقدم كافة المخاطبين بأحكام المادة الخامسة المشار إليها

وتبعاً لقاعدة الأولويات المنصوص عليها بالمادة 110 من قانون التأمين الاجتماعي يتم بحث موقف الابنة من المادة الخامسة المشار إليها أولاً كما يلي :

المستحق لها من معاش والدها بافتراض استحقاقها في تاريخ الوفاة = 2 / 1 المعاش

وحيث أصبح المعاش بإضافة ال 15 % من 1 / 7 / 1990

$$120. -- + 18. -- = 138. -- \text{ جنيهاً}$$

إذاً تستحق من معاش والدها = 69. -- جنيهاً

وحيث أضيف المعاش المستحق لها عن زوجها من 1 / 7 / 1990 زيادة ال 15 %

إذاً تستحق من معاش زوجها = 70. -- + 10. 50 = 80.50 جنيه

ويكون إجمالي المعاشين المستحقين لها كما يلي :

عن الزوج 80.50 جنيه

عن الوالد 69. -- جنيه

$$149.50 \text{ جنيه}$$

وحيث يحق لها الجمع في حدود 100 جنيه

وحيث الأولوية للمعاش المستحق لها عن زوجها

إذاً تستحق من معاش والدها

$$100. -- - 80.50 = 19.50 \text{ جنيه}$$

وذلك اعتباراً من 1990 / 7 / 1

ويصبح إجمالي المعاش الموزع في هذا التاريخ كما يلي :

الأرملة 103.50 جنيه

الابنة 19.50 جنيه

$$123. -- \text{ جنيهاً}$$

د - حيث يتبقى من المعاش في 1990 / 7 / 1 جزء غير موزع

$$138. -- - 123. -- = 15. -- \text{ جنيهاً}$$

إذا يتم بحث موقف الوالد من المادة الخامسة كما يلي :

المعاش المستحق عن نفسه بعد الاضافه إلي 15 % من 1990 / 7 / 1

$$50. -- + 7.50 = 57.50 \text{ جنيه}$$

فبراير 2018

المعاش المستحق عن ابنة يمثل 1/3 المعاش ( طبقاً لنسب التوزيع بين المستحقين  
في تاريخ الوفاة )  
وحيث الجزء غير الموزع = 138 × 1/3 = 46.-- جنيهاً  
إذاً يستحق هذا الجزء ليصبح إجمالي المعاشات المستحقة له في 1990/7/1 كما يلي :

عن نفسه 57.50 جنيه  
عن ابنه 15.-- جنيهاً  
72.50 جنيه

وهو يقل عن حدود الجمع المستحدثة بالقانون رقم 14 لسنة 1990  
هـ وبذلك يكون توزيع معاش المؤمن عليه في 1990/7/1 كما يلي :

الأرملة 103.50 جنيه  
الابنة 19.50 جنيه  
الوالد 15.-- جنيهاً  
138.-- جنيه

### مثال رقم ( 15 ) :

أ - بفرض وفاة مؤمن عليه في 1990/5/1 عن معاش مقداره 120 جنيهاً وكان المستحق  
عنه أرملة وبنيتين مترملتين الأولى مستحقة معاشاً عن زوجها 60 جنيهاً والثانية  
مستحقة معاشاً عن زوجها 40 جنيهاً وتطبيقاً للمادة 110 من القانون رقم 79 لسنة  
1975 فقد تم توزيع المعاش كما يلي :

المعاش المستحق	معاشات أخرى	النصيب في المعاش	المستفيد
90.--		60.--	الأرملة 2/1
x	60.--	30.--	الابنة 4/1
20.--	40.--	30.--	الابنة 4/1
110.--		120.--	الإجمالي

ب - واعتباراً من 1990/7/1 تم زيادة المعاش بنسبة 15% ليصبح نصيب كل من  
الأرملة والابنة الثانية كما يلي :

الأرملة = 90.-- + 13.50 = 103.50 جنيه  
الابنة الثانية = 20.-- + 3.-- = 23.-- جنيهاً  
126.50 جنيه

ج - وبتاريخ 1990/9/15 تقدمت إحدى البنيتين بطلب للانتفاع بالمادة الخامسة المشار  
إليها وحيث يعتبر تقدم أي من المنتفعين بهذه المادة بمثابة طلب من جميع المخاطبين  
بها .

وحيث أنه اعتباراً من 1990/7/1 يصبح إجمالي المعاش كما يلي :  
= 120.-- + 18.-- = 138.-- جنيهاً  
ويكون الجزء الغير موزع = 138.-- - 126.50 = 11.50 جنيه  
وبإضافة نصيب الابنة الثانية إلي هذا الجزء  
= 11.50 + 23.-- = 34.50 جنية  
وبتقسيمه بين البنيتين يصبح نصيب كل منهما  
= 34.50 ÷ 2 = 17.25 جنية

ونظراً لأن هذا النصيب يقل عن نصيب الابنة الثانية وهو 23 جنيهاً إذاً تحتفظ بهذا النصيب كما هو .

وتستحق الابنة الأولى = 34.50 - 23.00 = 11.50 جنية  
وحيث أن نصيب الابنة الأولى من زوجها بعد إضافة الـ 15 % يصبح كما يلي  
= 60.00 + 9.00 = 69.00 جنيهاً

ونظراً لأن إجمالي معاشها عن زوجها ووالدها  
= 11.50 + 69.00 = 80.50 جنية

وهو في حدود الجمع المستحدثة وهي 100 جنية  
إذاً يكون نصيب الابنة الثانية من معاش والدها = 11.50 جنية  
د - ويكون توزيع المعاش النهائي كما يلي :

الأرملة	103.50
الابنة الأولى	11.50
الابنة الثانية	23.00
	<u>138.00</u>

### مثال رقم (16)

أ - بفرض وفاه مؤمن عليه في 1990/5/1 عن معاش مقداره 120 جنيهاً وكان المستفيدين عنه أرملة وثلاث بنات أرامل تستحق كل منهن عن زوجها معاشاً مقداره 60 جنيهاً ، 45 جنيهاً ، 35 جنيهاً بالترتيب وتطبيقاً للمادة 110 من القانون رقم 79 لسنة 1975 فقد تم توزيع المعاش كما يلي :

المستفيد	النصيب في المعاش	معاشات أخرى	المعاش المستحق
الأرملة 1/ 2	60	جنيه	90
الإبنة الأولى 1/ 6	20	60	x
الإبنة الثانية 1/ 6	20	45	5
الإبنة الثالثة 1/ 6	20	35	15
الإجمالي	120		110

ب - وبتاريخ 1990/7/1 تم زيادة المعاشات بنسبة 15% ليصبح نصيب كل من الأرملة والابنتين كما يلي :

المستفيد	قيمة المعاش	قيمة الزيادة	الإجمالي
	جنيه	جنيه	جنيه
الأرملة	90.00	13.50	103.50
الإبنة الثانية	5.00	0.75	05.75
الإبنة الثالثة	15.00	2.25	17.25
الإجمالي	110.00	16.50	<u>126.50</u>

ج - بتاريخ 1990/10/20 تقدمت الإبنة الأولى بطلب للانتفاع بالمادة الخامسة من القانون رقم 14 لسنة 1990 - وحيث يعتبر هذا الطلب بمثابة طلب من جميع المخاطبين بأحكامها .  
وحيث أنه اعتباراً من 1990/7/1 أصبح المعاش بعد إضافة الـ 15% كما يلي :



$$120 + 18 = 138 \text{ جنيها}$$

ويكون الجزء الغير موزع منه كما يلي :

$$138.00 - 126.50 = 11.50 \text{ جنيها}$$

وبإضافة نصيب كل من الإبنة الثانية والثالثة الي هذا الجزء يكون الاجمالي

$$05.75 + 17.25 + 11.50 = 34.50 \text{ جنيه}$$

ويتم تقسيمة بين البنات الثلاث كما يلي :

$$34.50 \div 3 = 11.50 \text{ جنيه}$$

وحيث يقل الناتج عن نصيب الإبنة الثالثة ( 17.25 جنيه ) إذاً تحتفظ بنصيبها كما هو .

ويتم إضافة نصيب الإبنة الثانية فقط إلي الجزء الغير موزع حيث يكون الإجمالي

$$11.50 + 5.75 = 17.25 \text{ جنيه}$$

ويتم تقسيمة بين كل من الإبنة الأولى والثانية ليكون نصيب كل منهن كما يلي :-

$$17.25 \div 2 = 8.63 \text{ جنيه}$$

وحيث يزيد هذا النصيب عن النصيب الفعلي للإبنة الثانية إذاً يكون نصيب كل من

الإبنة الأولى والثانية 8.63 جنيه

د - وبذلك يكون التوزيع النهائي لحالة المعاش كما يلي :

جنيه	
103.50	الأرملة
8.63	الإبنة الأولى
8.63	الإبنة الثانية
17.25	الإبنة الثالثة
<u>138.01</u>	الإجمالي

مثال رقم (17) :

أ - بفرض وفاه مؤمن عليه في 1990/5/1 عن معاش مقداره 120 جنيها وكان

المستفيدون عنهارملة وثلاث بنات أرامل تستحق كل منهن عن زوجها معاشاً مقداره

45 جنيهاً ، 45 جنيهاً ، 35 جنيهاً بالترتيب وتطبيقاً للمادة 110 من القانون رقم 79

لسنة 1975 فقد تم توزيع المعاش كما يلي :

المعاش المستحق	معاشات أخرى	النصيب في المعاش	المستفيد
جنيه 90	جنيه --	جنيه 60	الأرملة 1 / 2
5	45	20	الإبنة الأولى 1 / 6
5	45	20	الإبنة الثانية 1 / 6
15	35	20	الإبنة الثالثة 1 / 6
115		120	الإجمالي

ب - وبتاريخ 1990/7/1 تم زيادة المعاشات بنسبة 15% ليصبح نصيب كل من المستحقات

كما يلي :

الإجمالي	قيمة الزيادة	قيمة المعاش	المستفيد
جنيه 103.50	جنيه 13.50	جنيه 90.--	الأرملة
05.75	— .75	05.--	الإبنة الأولى
05.75	— .75	05.--	الإبنة الثانية
17.25	2.25	15.--	الإبنة الثالثة
<u>132.25</u>	17.25	115.--	الإجمالي

ج - بتاريخ 1990/9/4 تقدمت الابنة الثالثة بطلب للانتفاع بالمادة الخامسة من القانون رقم 14 لسنة 1990 - وحيث يعتبر هذا الطلب بمثابة طلب من جميع المخاطبين بأحكامها .

وحيث أنه اعتباراً من 1990/7/1 أصبح المعاش بعد إضافة الـ15% كما يلي :

$$120 + 18 = 138 \text{ جنيها}$$

ويكون الجزء الغير موزع كما يلي :

$$138 -- 132.25 = 05.75 \text{ جنيه}$$

وبإضافة نصيب كل من البنات الثلاث إلى الجزء الغير موزع يكون الإجمالي

$$5.75 + 5.75 + 17.25 + 5.75 = 34.50 \text{ جنيه}$$

ويتم تقسيمة بين البنات الثلاث ليصبح نصيب كل منهن

$$34.50 \div 3 = 11.50 \text{ جنيه}$$

وحيث يقل هذا النصيب عن النصيب المستحق للإبنة الثالثة ( 17.25 جنيهاً ) إذاً يظل نصيبها كما هو .

ويتم إضافة نصيب الابنتين الأولى والثانية إلى الجزء الغير موزع يكون الإجمالي

$$5.75 + 5.75 + 17.25 = 28.75 \text{ جنيه}$$

ويتم تقسيمة بين كل منهن بالتساوي ليصبح نصيب كل منهن

$$28.75 \div 2 = 14.375 \text{ جنيه}$$

وهو يزيد عن النصيب السابق لكل منهن .

د - وبذلك يكون التوزيع النهائي لحالة المعاش كما يلي :

جنيه

103.50

الأرملة

17.25

الإبنة الأولى

8.63

الإبنة الثانية

8.63

الإبنة الثالثة

138.01

الإجمالي

### الفصل الثالث

## التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت بالمخالفة لأحكام حظر الجمع بتن المعاشات أو بين المعاش والدخل المعمول بها قبل أول يوليو 1990

تناولنا في الفصل الثاني من هذا الباب تطور حدود الجمع بين المعاشات وبين المعاش والدخل في الفترة السابقة علي 1990/7/1 ثم اعتباراً من هذا التاريخ ، والتي بدأت بحدود جمع مقدارها خمسة جنيهاً ثم عشرة جنيهاً ثم ثلاثون جنيهاً ثم خمسون جنيهاً وانتهت بمائة جنيهاً .  
وحيث أسفر التطبيق العملي عن صرف مبالغ لبعض المستفيدين بالمخالفة لحدود الجمع المشار إليها - فقد رأى المشرع تخفيفاً عن كاهل هؤلاء المستفيدين التجاوز عن استرداد رصيد هذه المبالغ في 1992/7/1 ، حيث نصت المادة الثامنة من القانون رقم 30 لسنة 1992 بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي علي ما يلي :

" يتجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت بالمخالفة لأحكام حظر الجمع بتن المعاشات أو بتن المعاش والدخل ، وذلك في الحدود التي يجيز فيها قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 معدلاً بأحكام القانون رقم 14 لسنة 1990 الجمع بين معاشين أو بين المعاش والدخل ، ويصدر وزير التأمينات قراراً بقواعد تنظيم هذا الحكم "

وتنفيذاً لنص المادة المشار إليها ، فقد صدر قرار وزير التأمينات رقم 19 لسنة 1993 بشأن التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت بالمخالفة لأحكام حظر الجمع - مقررماً الآتي :

1 - في تطبيق حكم المادة الثامنة من القانون رقم 30 لسنة 1992 يتحدد المبلغ الذي يتم التجاوز عن تحصيله في الحالات التي صرفت فيها مبالغ علي خلاف أحكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل المعمول بها قبل 1990/7/1 باتباع الآتي :

أ - في حالة الجمع بين المعاشات

(1) يتم تصحيح توزيع المعاش بين المستحقين بمراعاة أحكام حظر الجمع في تاريخ

الاستحقاق ، كما يتم تبعاً لذلك تصحيح الزيادات التي أضيفت للمعاش

(2) يتم إعادة التوزيع بافتراض أن حدود الجمع مائة جنية شهرياً

(3) يتجاوز عن تحصيل رصيد الدين في 1992/7/1 وذلك في حدود الفرق بين حدود

الجمع المشار إليها في البند (1) وحدود الجمع المشار إليها في البند (2) وما

زاد عن ذلك يتم تحصيله.

ب - في حالة الجمع بين المعاش والدخل

يتم التجاوز عن تحصيل المبالغ التي صرفت قبل 1990/7/1 بالزيادة علي حدود

الجمع التي كان معمولاً بها وذلك في حدود الجمع بواقع مائة جنية شهرياً .

2 - في تحديد قيمة رصيد الدين المطلوب تحصيله يراعي إذا كان المستحق قد توافرت في شأنه

شروط الاستحقاق لأي من الحقوق التأمينية تخضع هذه الحقوق من الرصيد المستحق قبل

أعمال التجاوز.

وفي تطبيق أحكام المادة الثامنة والقرار الوزاري المشار إليهما يراعي ما يلي :

1 - تطبيق قواعد تعديل حدود الجمع بين المعاشات وبين المعاش والدخل إلي مائة جنية ( إعتباراً

من أول يوليو 1990 ) علي حالات الاستحقاق السابقة علي هذا التاريخ والسابق بيانها

بالفصل الثاني من هذا الباب .

2 - يفترض أن حدود الجمع مائة جنية من بداية استحقاق المعاش ، مضافاً الي ذلك الزيادات التي

أضيفت الي المعاش بعد تاريخ الاستحقاق والتي تكون القوانين الصادرة بشأنها قد نصت

علي استحقاقها بالإضافة لحدود الجمع بين المعاشات المستحقة في تاريخ تقريرها .

- وبمعنى آخر فإنه يتم التجاوز عما تم صرفه بدون وجه حق نتيجة تجاوز الجمع بين المعاشات حدود الجمع التي كان معمولاً بها قبل 1990/7/1 طالما كان مجموع المعاشات التي تم الجمع بينها لم يجاوز 100 جنيه في تاريخ بداية الجمع بينها .
- 3 - في الحالات التي كان سيترتب علي تطبيق حدود الجمع السابقة رد ما يتم قطعه أو إيقافه بالكامل علي باقي المستحقين بمعنى أن يكون ما صرف بوجه حق معادل لما كان سيتم رده ، فإنه لا يتم تحديد دين في هذه الحالة باعتبار أن ما كان سيتم الرد عليهم مشاركين في المسؤولية عن الصرف بدون حق حيث كان بإمكانهم موافاة الهيئة المختصة بالبيانات اللازمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الشأن .
- وإذا كان سيترتب علي القطع أو إيقاف الرد الجزئي ، فإن تطبيق أحكام التجاوز تكون في حدود الفرق بين ما كان يجب قطعه أو إيقافه وبين ما كان يجب رده علي باقي المستحقين . مع هذا مراعاة إجراء التصحيح اللازم لتوزيع المعاش وفقاً لأحكام القانون .
- 4 - يتم تطبيقها على المستفيد سواء كان من مقتضى تطبيق حدود الجمع السابقة أن يصبح مستحقاً جزئياً في الحالة أو غير مستحق .
- 5 - يقتصر التجاوز على رصيد الدين في 1990/7/1 وذلك عما تم صرفه بدون وجه حق وفقاً لما تم بيانه من قواعد حتى 1990/6/30 ، أما ما صرف بدون وجه حق عن الفترة التالية لهذا التاريخ فلا يتم التجاوز عنه .
- 6 - يقتصر تطبيق أحكام التجاوز المشار إليها على حالات تجاوز حدود الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل ، ولا يمتد ذلك إلي الحالات التي تكون فيها المديونية قد نشأت لسبب غير ذلك .

#### وفيما يلي بعض الأمثلة للإيضاح

##### مثال رقم ( 1 ) :

توفي مؤمن عليه في أغسطس 1988 عن معاش مقداره 60 جنيهاً وابنه وحيدة متر ملة لها معاش عن زوجها 30 جنيهاً - وقد استحققت هذه الابنة من معاش والدها 2/3 المعاش أي = 60 × 2/3 = 40 جنيهاً

وحيث كانت قواعد الجمع بين المعاشات في هذا التاريخ 50 جنيهاً فقد كان من المفروض أن تستحق من معاش والدها = 50 (حدود الجمع) - 30 ( معاشها عن زوجها باعتباره أولوية أعلى ) = 20 جنيهاً

ولكنها لم تكن قد بينت بطلب الصرف المقدم منها لصرف المعاش عن والدها ما يفيد استحقاقها معاشاً عن زوجها ، وبالتالي فقد صرف لها نصيبها في المعاش عن والدها بالكامل (40 جنيهاً) بدلاً من (20 جنيهاً)

وبفرض انه لم يكن قد اكتشف ذلك إلا في يناير 1993 وعلى ذلك فإنه يتبع بشأن هذه الحالة الآتي :

نظراً لأنها المستحقة الوحيده في معاش والدها فإنه يتم تعديل استحقاقها فيه بمراعاة - حدود الجمع 100 جنيه من 1990/7/1 وفقاً لما سبق بيانه بالفصل الثالث السابق

بمعنى انها تستحق نصيبها في معاش والدها بمراعاة حدود الجمع المستحدثه من 1990/7/1 وهي 100 جنيه

##### جنيه

وحيث كان معاشها عن زوجها في أغسطس 1988 = --, 30

وأضيفت إليه 15% من 1989/7/1 = 4.50

34.50

15% من 1990/7/1 = 5.18

39.68

$$\begin{aligned} & \text{وحيث أن استحقاقها أصلاً في معاش والدها في جنيته} \\ & \text{أغسطس 1988 كان} \\ & \text{وأضيفت إليه} \\ & \text{15\% من 1989/7/1 من} \\ & \text{46.--} \\ & \text{15\% من 1990/7/1 من} \\ & \text{6.90 =} \\ & \text{52.90} \end{aligned}$$

- وحيث مجموع استحقاقها في المعاشين لم يجاوز 100 جنيته في 1990/7/1 .  
 $52.90 = \text{(معاش الوالد) } + 39.68 \text{ (معاش الزوج) } = 92.58 \text{ جنيته}$   
 فإنها تظل مستحقة لهذين النصيبين دون تغيير .  
 2 - نظراً لأن مجموع المعاشين في بداية الجمع بينهما يقل عن 100 جنيته (حدود الجمع)  
 المعمول بها من 1990/7/1) - حيث مجموعهما 40 (معاش الوالد) + 30 (معاش  
 الزوج) = 70 جنيهاً.  
 فإنه يتم التجاوز عما تم صرفه بدون وجه حق قبل 1990/7/1 .

### مثال رقم (2) :

- بفرض أنه كان قد اكتشف جمع الإبنة في المثال رقم (1) بين معاشها عن زوجها ومعاشها عن  
 والدها بالمخالفة لحدود الجمع بين المعاشات التي كان معمولاً بها قبل 1990/7/1 وذلك خلال  
 شهر ديسمبر 1991 وتم تحديد ما صرف لها بدون وجه حق علي النحو التالي :-  
 1 - نظراً لأنها المستحقة الوحيدة في معاش والدها فقد تم تحديد استحقاقها في هذا المعاش وفقاً  
 لما سبق بيانه بالمثال رقم (1) وذلك من 1990/7/1  
 2 - بالنسبة للفترة من أغسطس 1988 إلى 1990/6/30  
 فإنه نظراً لأنها كان من المفترض أن تستحق من معاش والدها فقط 20 جنيهاً (ما يكمل مع  
 معاش الزوج (30 جنيهاً) حدود الجمع (50 جنيهاً) .

$$\begin{aligned} & \text{ونظراً لأنها صرفت من معاش والدها} \\ & \text{جنيته} \\ & \text{40.-- =} \\ & \text{بمعنى أن ما صرف لها بالزيادة من معاش الوالد} \\ & \text{20.-- = 20.-- - 40.-- =} \\ & \text{3.-- =} \\ & \text{23.-- =} \\ & \text{مضافاً إليه 15\% من 1989/7/1 من} \\ & \text{الاجمالي} \\ & \text{أي أن جملة ما صرف لها بدون وجه حق} \\ & \text{من 1988/8/1 - 1989/6/30 = } 11 \times 20 = 220.-- \\ & \text{من 1989/7/1 - 1990/6/30 = } 12 \times 23 = 276.-- \\ & \text{الاجمالي} \\ & \text{496.-- =} \\ & \text{3 - تم خصم ربع المعاش المستحق لها عن الوالد وهو} \\ & \text{من 1990/7/1} \\ & \text{مضافاً إليه 15\% من 1991/7/1 من} \\ & \text{الاجمالي} \\ & \text{7.94 =} \\ & \text{60.84 =} \end{aligned}$$

أي أن جملة ما تم خصمه لحساب الدين من أول الشهر  
 التالي لاكتشاف صرفها مبالغ دون وجه حق  
 ( أي من يناير 1992 )

$$\begin{aligned} 91.26 &= 6 \times 15.21 = 1992/6/30 - 1992/1/1 \text{ من} \\ 404.74 &= 4 - \text{رصيد الدين في } 1992/7/1 \text{ الذي يتم التجاوز عنه} \\ &= 91.26 - 496.-- \end{aligned}$$

### مثال رقم (3):

بفرض أن الإبنة في المثال رقم (2) السابق كانت قد تزوجت خلال شهر يونيو 1992 - وحيث أنها كانت متزوجة قبل وفاة والدها (بمعنى أنها لم يسبق صرف منحة زواج) فإنها تستحق منحة زواج تعادل قيمة

$$\begin{aligned} &\text{جنيه} \\ 730.08 &= \text{استحقاقها في المعاش في تاريخ الزواج} = 12 \times 60.84 \\ 404.74 &= \text{وحيث أن رصيد الدين في } 1992/7/1 \\ \underline{325.34} &= \text{إذاً تستحق من منحة الزواج (الفرق)} \end{aligned}$$

### مثال رقم (4) :

بفرض أن الإبنة في المثال رقم (2) كان معاشها عن زوجها في تاريخ وفاة والدها 50 جنيها - بمعنى أنها طبقاً لحدود الجمع المطبقة في تاريخ وفاة الوالد لم تكن لتستحق في معاش والدها باعتبار أن أولويته أقل من معاش الزوج وقيمته أقل منه وعلي ذلك يتبع بشأن هذه الحالة الآتي :

1 - نظراً لأنها المستحقة الوحيدة في معاش والدها فإنه يتم تحديد استحقاقها فيه بمراعاة حدود الجمع 100 جنيه من 1990/7/1 وفقاً لما سبق بيانه بالفصل الثالث السابق .  
بمعنى أنها تستحق نصيبها في معاش والدها بمراعاة حدود الجمع المستحدثة من 1990/7/1 وهي 100 جنيه

$$\begin{aligned} &\text{جنيه} \\ 50.-- &\text{وحيث كان معاشها عن زوجها في أغسطس 1988} \\ \underline{7.50} &\text{وبإضافة زيادة } 1989/7/1 \text{ (15\%)} \\ 57.50 &\text{الاجمالي} \\ \underline{8.63} &\text{وبإضافة زيادة } 1990/7/1 \text{ (15\%)} \\ 66.13 & \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} &\text{وحيث يصبح استحقاقها في معاش والدها من } 90/7/1 \\ &\text{وفقاً لما سبق بيانه بالمثال رقم (1)} \\ \underline{52.90} &\text{ويصبح مجموع ما تستحقه من المعاشين في } 90/7/1 \\ \underline{119.03} &\text{(يزيد علي 100 جنيه )} \end{aligned}$$

فإنها تستحق من 1990/7/1 من معاش والدها 100 جنيه (حدود الجمع المستحدثة) - 66.13 (معاشها عن زوجها) = 33.87 =

2 - نظراً لأن مجموع المعاشين في بداية الجمع بينهما يقل عن 100 جنيه (حدود الجمع المعمول بها من 1990/7/1) - حيث مجموعهما 40 (معاش الوالد) + 50 (معاش الزوج) = 90,-- جنيهاً.

فإنه يتم التجاوز عما تم صرفه بدون وجه حق قبل 1990/7/1 .

3 - بالنسبة للفترة من 1990/7/1 حتى نهاية يناير 1993 (تاريخ اكتشاف صرفها مبالغ بدون وجه حق) ، يتم تحديد ما صرف بدون وجه حق (ولا يتم التجاوز عنه) كما يلي :

التاريخ	ما تم صرفه لها	المستحق	الفرق	عدد الشهور	جملة المنصرف بدون وجه حق
1990/7/1	جنيه 52.90	جنيه 33.87	جنيه 19.03	11	جنيه 209.33
1991/6/1	جنيه 60.84	جنيه 38.95	جنيه 21.89	13	28457
1992/7/1	جنيه 73.01	جنيه 46.74	جنيه 26.79	7	183.89
حتى 1993/1/31					
الاجمالي				31	677.79

ويتم خصم هذا الدين في حدود ربع المعاش المستحق من أول فبراير 1993 ومقداره 46.74 جنيه

#### مثال رقم (5) :

بفرض أن المعاش المستحق للابنة بالمثال رقم (1) كان 120 جنيهاً عن زوجها ، 140 جنيهاً عن والدها ، وجمعت بينهما بالمخالفة لحدود الجمع التي كان معمولاً بها في تاريخ وفاة والدها (50 جنيهاً أو المعاش الأكبر أيهما أكبر) .  
حيث كان من المفترض أن يستحق من معاشها عن والدها فقط 20 جنيهاً ( الفرق بين معاش والدها 140 جنيهاً ومعاشها عن زوجها 120 جنيهاً ) .  
في هذه الحالة لا يكون هناك محلاً للتجاوز عما تم صرفه لها بدون وجه حق - حيث مجموع المعاشين يزيد علي مائة جنيه ( حدود الجمع المعمول بها من 1990/7/1 ) .

#### مثال رقم (6) :

بفرض أن المعاش المستحق للابنة بالمثال رقم (1) كان 140 جنيهاً عن زوجها ، 120 جنيهاً عن والدها ، وجمعت بينهما بالمخالفة لحدود الجمع التي كان معمولاً بها في تاريخ وفاة والدها (50 جنيهاً أو المعاش الأكبر أيهما أكبر) .  
ونظراً لأن المعاش الأكبر هو المستحق لها عن زوجها وأولويته أعلى من معاش الوالد وبالتالي فإنها لا تستحق معاشها عن والدها .  
في هذه الحالة لا يكون هناك محلاً للتجاوز عما تم صرفه لها بدون وجه حق - حيث مجموع المعاشين يزيد علي مائة جنيه ( حدود الجمع المعمول بها من 1990/7/1 ) .

#### مثال رقم (7) :

في المثال رقم (1) بفرض أن الابنة لم تكن مستحقة معاشاً عن زوجها ولكنها كانت تعمل بأجر صافي مقداره 45 جنيهاً ( لم يتغير ) .  
وحيث لم تكن قد أخطرت الهيئة المختصة بأنها تعمل ، وبالتالي فقد صرف لها معاش عن والدها 40 جنيهاً دون أعمال لقواعد الجمع بين المعاش والدخل ( 50 جنيهاً ) التي كانت معمولاً بها في تاريخ استحقاقها المعاش عن الوالد ، ولم يكتشف ذلك إلا في يناير 1993  
في هذه الحالة يتم التجاوز عن تحصيل المبالغ التي صرفت قبل 1990/7/1 بالزيادة علي حدود الجمع التي كان معمولاً بها وذلك في حدود الجمع بواقع مائة جنيه التي بدأ العمل بها من 1990/7/1 .  
ويمكن تحديد ذلك علي النحو التالي :

التاريخ	معاش الوالد جنيه	الدخل من عمل جنيه	المستحق الصرف بمراعاة حدود جمع 100 جنيه جنيه	المنصرف بالزيادة جنيه
1988/7/ 1 %15	40.-- 6.--	45.--	40.--	—.--
1989/7/ 1 %15	46.-- 6.90	45.--	46.--	—.--
1990/7 /1 %15	52.90 7.94	45.--	52.90	—.--
1991/6 /1 %20	60.84 12.17	45.--	55.--	5.84
1992/7 /1	73.01	45.--	55.--	18.01

وتكون جملة المبالغ المنصرفة بدون وجه حق =

$$75.92 = 13 \times 5.84 = 1992/6/30 \quad \text{من 1991/6/1 إلي}$$

$$126.07 = 7 \times 18.01 = 1993/1/31 \quad \text{من 1992/7/1 إلي}$$

$$201.99$$

ويتم خصم هذا الدين من المعاش المستحق الصرف لها من 1992/2/1 ومقداره 55 جنيهاً وذلك في حدود الربع .



### الفصل الرابع

أثر الغاء شرط أن يكون الزوج عاجزا عن الكسب لاستحقاق المعاش عن زوجته  
واستحداث شروط أخرى للاستحقاق  
والمساواة بين كل من الأرملة والأرملة في  
قواعد الجمع بين المعاش المستحق لكل منهما عن الزوج الآخر ومعاشه عن نفسه  
والجمع بين معاشه عن الزوج الآخر والدخل من عمل أو مهنة  
وحالات قطع المعاش المستحق عن الزوج الآخر  
وحالات عودة الحق فيه

اعتباراً من 24 / 12 / 2006 بدأ العمل بالقانون رقم 153 لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام  
قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 وقد تضمنت المادة الأولى منه  
تعديل المادة 106 من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه وتتناول هذا الموضوع علي النحو  
التالي :

أولاً : النصوص القانونية المتعلقة بهذا التعديل :

**1 - نص المادة 106 قبل التعديل :**

يشترط لاستحقاق الزوج ما يأتي :

أ - أن يكون عقد الزواج موثقاً .

ب - أن يكون عاجزا عن الكسب وفقاً للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش على أن  
يؤيد ذلك بقرار من الهيئة العامة للتأمين الصحي.

ج - أن يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن  
الستين.

**2 - نص المادة 106 بعد التعديل :**

يشترط لإستحقاق الزوج ما يأتي :

أ- أن يكون عقد الزواج موثقاً .

ب - أن يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن الستين  
ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

(1) حالة الزوج الذي كان قد طلق المؤمن عليها أو صاحبة المعاش قبل بلوغها

سن الستين ثم عقد عليها بعد هذا السن.

(2) حالات الزواج التي تمت قبل 1975/9/1.

ج - ألا يكون متزوجاً بأخرى.

ويسرى في شأن هذا المعاش ذات الأحكام المقررة لمعاش الأرملة المنصوص

عليها في المواد 112 بند (4) و 113 بند (2) و 114 فقرة ثانية.

ويشترط لعودة الحق في المعاش ألا يكون متزوجاً بأخرى في تاريخ الطلاق أو  
الترمل.

**3 - نص البند (4) من المادة 112 :**

تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها منتفعة بأحكام هذا القانون ،  
كما تجمع بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة وذلك دون حدود .

**4 - نص البند (2) من المادة 113 :**

يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

زواج الأرملة أو المطلقة أو البنت أو الأخت وتستحق البنت أو الأخت في هذه الحالة منحة تساوي المعاش المستحق لها عن مدة سنة بحد أدنى مقداره مائتا جنيه ولا تستحق هذه المنحة إلا مرة واحدة .

#### 5 - نص الفقرة الثانية من المادة 114 :

كما يعود حق الأرملة في المعاش إذا طلقت أو تزلمت ولم تكن مستحقة لمعاش عن الزوج الأخير .

ثانياً : أحكام المنشور العام رقم 2 لسنة 2007 بشأن قواعد إستحقاق الزوج في المعاش وفقاً لأحكام القانون رقم 153 لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 :

في ضوء ماتقضي به الأحكام المتقدمة يراعي مايلي :

#### 1 - يشترط لاستحقاق الزوج في معاش زوجته الشروط الآتية :

أ - أن يكون الزواج موثقاً ويكتفي في إثبات حالة التوثيق بالإقرار علي البيان الخاص بذلك بنموذج طلب صرف المعاش طالما لا يوجد نزاع حول صحة الزواج .

ب - أن يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن الستين

ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية:

(1) حالة الزوج الذي كان قد طلق المؤمن عليها أو صاحبة المعاش قبل بلوغها سن الستين ثم عقد عليها بعد هذه السن.

(2) حالات الزواج التي تمت قبل 1975/9/1

ج - ألا يكون متزوجاً من أخرى في تاريخ تحقق واقعة وفاة الزوجة

د - أن تكون علاقة الزواج قائمة في تاريخ وفاة المؤمن عليها أو صاحبة المعاش

وتكون العلاقة قائمة باستمرار الزواج حتي الوفاة أو بوقوع الوفاة خلال فترة

العدة من طلاق رجعي وتحدد هذه الفترة بمائة يوم من تاريخ الطلاق .

2- يجمع الزوج بين معاشه عن زوجته ومعاشه بصفته منتقلاً بأحكام قانون التأمين

الإجتماعي ، كما يجمع بين معاشه عن زوجته وبين دخله من العمل أو المهنة وذلك بدون حدود .

3 - يقطع المعاش في حاة الزواج من أخرى .

4 - يشترط لعودة الحق في المعاش ألا يكون متزوجاً بأخري في تاريخ الطلاق أو الترميل

وعدم الحصول عي معاش عن الزوجة الأخيرة

وتتحدد المستندات المطلوبة لصرف المعاش للزوج بالمستندات المطلوبة للأرملة .

ثالثاً : تعليمات الصندوق الحكومي رقم 5 لسنة 2007 بشأن قواعد إستحقاق الزوج في

المعاش وفقاً لأحكام القانون رقم 153 لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام قانون التأمين

الإجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 :

1- يشترط لإستحقاق الزوج في معاش زوجته توافر الشروط الآتية :

أ - أن يكون الزواج موثقاً ويكتفي في إثبات حالة التوثيق بالإقرار علي البيان الخاص

بذلك بنموذج طلب صرف المعاش ( إستمارة حصر الأسرة ) طالما لا يوجد نزاع

حول صحة الزواج .

ب - أن يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبة المعاش سن الستين

ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

- (1) حالة الزوج الذي كان قد طلق المؤمن عليها أو صاحبة المعاش قبل بلوغها سن الستين ثم عقد عليها بعد هذا السن .
  - (2) حالات الزواج التي تمت قبل 1975/9/1 .
  - (3) ألا يكون متزوجاً من أخرى في تاريخ واقعة وفاة الزوجة .
  - (4) أن تكون علاقة الزواج قائمة في تاريخ وفاة المؤمن عليها أو صاحبة المعاش وتكون العلاقة قائمة باستمرار الزواج حتى الوفاة أو بوقوع الوفاة خلال فترة العدة من طلاق رجعي وتتحدد هذه الفترة بمائة يوم من تاريخ الطلاق .
- 2- يجمع الزوج بين معاشه عن زوجته وبين معاشه بصفته منتفعا بأحكام قانون التأمين الإجتماعي ، كما يجمع بين معاشه عن زوجته وبين دخله من العمل أو المهنة وذلك دون حدود .
- 3- يقطع المعاش في حالة الزواج بأخرى .
- 4- يشترط لعودة الحق في المعاش ألا يكون متزوجاً بأخرى في تاريخ الطلاق أو الترميل وعدم الحصول على معاش عن الزوجة الأخيرة .
- 5- لا ينتفع الزوج المستحق لمعاش عن زوجته بأحكام العلاج والرعاية الطبية بتأمين المرض .
- 6- تتحدد المستندات المطلوبة لصرف المعاش للزوج بالمستندات المطلوبة للأرملة والموضحة بالتعليمات رقم 33 لسنة 2001 وكتاب دوري الصندوق رقم 6 لسنة 2001 ولا يتم طلب مستندات أخرى خلاف ذلك .

رابعا : الأثر الرجعي للتعديلات المتعلقة باستحقاق الزوج في المعاش سابق الإشارة إليها :

**1- حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 14 / 12 / 2003 في القضية رقم 83 لسنة 22 قضائية دستورية:**

يرجع السبب في اجراء التعديلات المشار اليها الي صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 14 / 12 / 2003 في القضية رقم 83 لسنة 22 قضائية دستورية قاضيا بالآتي :

أ- بعدم دستورية نص البند (2) من المادة 106 من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 .

ب- بعدم دستورية نص البند (4) من المادة 112 من القانون المذكور فيما لم يتضمنه من أحقية الزوج في الجمع بين معاشه عن زوجته وبين معاشه بصفته منتفعا بأحكام هذا القانون ، وكذا الجمع بين معاشه عن زوجته وبين دخله من العمل أو المهنة وذلك دون حدود .

**2- المنشور الوزاري رقم 4 لسنة 2004 بشأن استحقاق الزوج في المعاش عن زوجته:**

تضمن هذا المنشور مراعاة الآتي بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة علي صدور الحكم المشار اليها :

**أ - الاجراءات اللازمة للصرف :**

التقدم بطلب علي النموذج المرفق بالمنشور الي الجهة التأمينية المختصة معتمد اداريا علي أن يرفق بالطلب المستندات المؤيدة للبيانات الواردة بالطلب .

**ب - توزيع المعاش :**

(1) يتم توزيع المعاش أو اعادة توزيعه بحسب الأحوال وبمراعاة استحقاق الزوج في معاش زوجته وفقا لأنصبة المحددة بالجدول رقم (3) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي.

(2) اذا كان المعاش موزع بين فئة الوالدين وفئة الاخوة والأخوات فان استحقاق الزوج في المعاش يترتب عليه قطع معاش فئة الاخوة والأخوات .

(3) في حالة مستحقين دون المساس يتم تعديل أنصبتهم بمراعاة استحقاق الزوج في المعاش

#### ج - صرف المعاش :

(1) يصرف المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم طلب الصرف الي الجهة التأمينية المختصة .

(2) يتم تعديل أنصبة باقي المستحقين في المعاش من ذات التاريخ .

#### د - متجمدات المبالغ الناتجة عن تطبيق الحكم بأثر رجعي :

(1) اذا كان المعاش يتم صرفه وموزع بالكامل ، فلا تلتزم الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصرف أية متجمدات ، حيث أن المعاش يصرف بالكامل للمستحقين.

(2) اذا كان المعاش يتم صرفه وغير موزع بالكامل ، فتلتزم الهيئة بصرف المتجمدات في حدود الجزء غير الموزع .

(3) اذا كان المعاش لم يتم صرفه لعدم وجود مستحقين ، فيتم صرف المتجمدات في حدود نصيب الزوج علي أن يخصم من مستحقاته مبلغ التعويض الاضافي الذي صرف بالزيادة عي أساس عدم وجود مستحقين في المعاش .

(4) اذا كان المعاش قد تم صرفه ثم قطعه قبل صدور الحكم ، فتلتزم الهيئة بصرف المتجمدات عن المدة من تاريخ القطع .

(5) يراعي في الحالات المتقدمة ألا يسترد من قيمة المتجمد قيمة الزيادة المنصرفة في منحة زواج البنت أو الأخت أو منحة قطع معاش الابن أو الأخ الناتجة عن حساب قيمة المنحة علي أساس كامل نصيب كل منهم في المعاش بافتراض عدم استحقاق الزوج في المعاش .

(6) في جميع الأحوال يتم صرف المتجمدات عن المدة من تاريخ الاستحقاق حتي تاريخ تقديم طلب الصرف بما لايجاوز الخمس سنوات السابقة علي بدء الصرف مع مراعاة تطور حالة المعاش خلال فترة صرف المتجمد .

### 3- تعليمات الصندوق الحكومي رقم 14 لسنة 2004 بشأن استحقاق الزوج في المعاش عن زوجته :

تضمنت هذه التعليمات مراعاة الآتي بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة علي صدور الحكم المشار اليها :

#### أ - الإجراءات اللازمة للصرف :

يلزم لصرف معاش الزوج بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة علي صدور حكم المحكمة الدستورية تقدمه بطلب إلى الجهة التأمينية المختصة علي النموذج المرفق معتمدا إداريا علي أن يرفق به المستندات الآتية :

- (1) صورة من وثيقة الزواج بعد الإطلاع علي الأصل للمطابقة .
- (2) قيد عائلي من الأحوال المدنية .
- (3) في حالة الزواج بأخريات يرفق صور وثائق الزواج الخاصة بهن والأصول للإطلاع عليها وفي حالة الطلاق أو الترميل يرفق أشهاد الطلاق أو صورة من شهادة وفاة الزوجة .
- (4) صورة تحقيق الشخصية

**ب - توزيع المعاش :**

(1) يتم توزيع المعاش أو إعادة توزيعه بحسب الأحوال وبمراعاة استحقاق الزوج في معاش زوجته وفقا للأنصبة المحددة بالجدول رقم (3) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي .

(2) إذا كان المعاش موزع بين فئة الوالدين وفئة الإخوة والأخوات فإن

استحقاق الزوج في المعاش يترتب عليه قطع معاش فئة الإخوة والأخوات.  
(3) في حالة وجود مستحقين دون المساس يتم تعديل أنصبتهم بمراعاة استحقاق الزوج في المعاش .

**ج- صرف المعاش :**

(1) يصرف المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم طلب الصرف إلى الجهة التأمينية المختصة .

(2) يتم تعديل إنصبة باقى المستحقين في المعاش من ذات التاريخ .

**د- متجمدات المبالغ الناتجة عن تطبيق الحكم باثر رجعي :**

تصرف المتجمدات المستحقة نتيجة هذا الحكم وفقا لما يلي :

(1) إذا كان المعاش يتم صرفه موزعا بالكامل :

فلا يتم صرف أية متجمدات حيث أن المعاش يصرف بالكامل للمستحقين.

(2) إذا كان المعاش يتم صرفه وغير موزع بالكامل :

فيتم صرف المتجمدات في حدود الجزء غير الموزع .

(3) إذا كان المعاش لم يتم صرفه لعدم وجود مستحقين :

فيتم صرف المتجمدات في حدود نصيب الزوج على أن يخصم من مستحقاته مبلغ التعويض الاضافى الذى صرف بالزيادة على أساس عدم وجود مستحقين في المعاش .

(4) إذا كان المعاش قد تم صرفه ثم قطعه قبل صدور الحكم :

فيتم صرف المتجمدات عن المدة من تاريخ القطع .

(5) يراعى إلا يسترد من قيمة المتجمد قيمة الزيادة في منحة زواج البنت أو

الأخت أو منحة قطع معاش الابن أو الاخ الناتجة عن حساب قيمة المنحة

على أساس كامل نصيب كل منهم في المعاش بافتراض عدم استحقاق

الزوج في المعاش .

(6) في جميع الأحوال يتم صرف المتجمدات عن المدة من تاريخ الاستحقاق حتى

تاريخ تقديم طلب الصرف بما لا يجاوز الخمس سنوات السابقة على بدء

الصرف مع مراعاة تطور حالة المعاش خلال فترة صرف المتجمد .

## الفصل الخامس

### أثر قصر تطبيق حدود الجمع بين المعاشات علي تاريخ استحقاق المعاش لأول مرة دون تطبيقها علي التعديلات التالية لهذا التاريخ

**أولاً : ماجري عليه العمل منذ بداية تطبيق نظام التأمين الاجتماعي :**

جري العمل منذ بداية تطبيق نظام التأمين الاجتماعي علي تطبيق حدود الجمع بين المعاشات في تاريخ بداية الاستحقاق وكذا عند اجراء أية تعديلات في قيمة أي من هذه المعاشات ، وذلك باستثناء الزيادات التي تقرر القوانين المقررة لها باستحقاقها دون التقيد بالحد الأقصى للجمع بين المعاشات ، وذلك بمراعاة ألا يقل مجموع ما يحصل عليه المستفيد من هذه المعاشات بعد تطبيق حدود الجمع عن مجموع ما كان يحصل عليه قبل تطبيق هذه الحدود .

**وفي هذا الاطار فقد صدرت :**

**1 - مذكرة اللجنة الدائمة للتشريع التأميني رقم 339 لسنة 2000 متضمنة الآتي :**

فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع حول مدى تطبيق حدود الجمع بين المعاشات في حالات الرد والأيلولة  
يتم إعمال قواعد رد المعاش عليها وفقاً لأحكام القانون ، وبالتالي يصبح نصيبها في معاش زوجها 4/3 المعاش ومقداره 119.28 جنيه فتكون بذلك قد تجاوزت حدود الجمع بين المعاشات ومراعاة لما جرى عليه العمل بالهيئة وحفاظاً على الحق المكتسب للسيدة المذكورة فإنه يتم الإحتفاظ لها بما كانت تحصل عليه من معاش والدها بما لا يجاوز مجموع المعاشين وذلك إعتباراً من 1995/12/1 ويضاف إلى هذا المعاش الزيادات التي تقرر على المعاشات بعد ذلك .

**2 - تعليمات الصندوق الحكومي رقم 21 لسنة 2000 متضمنة الآتي :**

أ - على أقسام التسوية بالمناطق والمكاتب التأمينية عند رد معاش أحد المستحقين على باقى المستحقين الذين يحصلون على معاش آخر مراعاة ما يلي :  
(1) تطبيق أحكام المادتين 110، 112 من قانون التأمين الاجتماعي فى تاريخ واقعة الرد ( حتى ولو تكررت عملية الرد )  
(2) إذا أدى تطبيق أحكام المادتين المشار اليهما الى نقص نصيب المستحق عما كان يحصل عليه قبل عملية الرد ، يتم الاحتفاظ باجمالى ما كان يحصل عليه المستحق من معاش وزيادات قبل إعمال قواعد الرد ، أى لا يقل إجمالى المعاش المستحق له بعد الرد عن إجمالى المنصرف قبله ، على أن يتم ربط الفرق من المعاش الأدنى فى ترتيب أولوية الاستحقاق .

(3) يضاف على المعاش المستحق طبقاً للبند السابق الزيادات التى تقرر على المعاشات بعد تاريخ الرد

ب - تسرى هذه الأحكام على حالات الرد والأيلولة السابقة على تاريخ صدور هذه التعليمات ويتم تعديل الحالات التى أجريت على غير ذلك .

**ثانياً : التعديل الجديد من 2007/10/1 :**

اعتباراً من 1 / 10 / 2007 تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة 182 من القرار الوزاري رقم 554 لسنة 2007 الآتي :

" وتطبق حدود الجمع عند تحديد مدى توافر شروط الإستحقاق أول مرة بغض النظر عما طرأ على نصيب المستحق من زيادات أخرى أو نتيجة الرد والأيلولة".

### ثالثاً : التعليمات التنفيذية للتعديل الجديد :

تنفيذاً لذلك أصدر الصندوق الحكومي في مارس 2008 التعليمات رقم 4 لسنة 2008 بشأن حدود الجمع بين المعاشات في ضوء أحكام قرار وزير المالية رقم 554 لسنة 2007 متضمنة الآتي :

1 - تطبق قواعد حدود الجمع بين المعاشات المشار إليها في المادة الأولى في التواريخ الآتية :

أ - تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش.

ب - تاريخ إستحقاق المعاش إذا كان تالياً لتاريخ الوفاة.

ج - تاريخ الحصول على المعاش الآخر في حالة الحصول عليه بعد تاريخ إستحقاق المعاش.

2- تطبق حدود الجمع بين المعاشات وفقاً للتواريخ الموضحة بالمادة السابقة ولا تطبق حدود الجمع بين المعاشات عند زيادة المعاشات أو تعديلها نتيجة الرد والأيلولة.

3- يراعى بشأن الحالات التي تم تطبيق حدود الجمع بين المعاشات لها بالمخالفة لأحكام المادة السابقة ما يلي:

أ - يتم إعادة تحديد قيمة المعاش للمستحق بما يتفق مع القواعد المشار إليها.

ب - يوقف تحصيل المطالبات التي تم حسابها بالمخالفة للقواعد الموضحة بالمادة الثالثة ولا يتم رد ما سبق خصمه أو سداده سداداً لهذه المطالبات.

### رابعاً : الأمثلة المرفقة بالتعليمات التنفيذية :

تضمنت التعليمات المشار إليها مجموعة من الأمثلة علي النحو التالي:

#### مثال رقم (1) :

بتاريخ 2000/4/15 توفي صاحب معاش وكانت بياناته كما يلي :

- قيمة المعاش بدون المنحة 700 جنيه
- إستحق عنه في المعاش ( أرملة ، بنتان ، ابن ، والد ) وتحصل الإبنة الأولى على معاش عن زوجها بقيمة 100 جنيه.

في هذه الحالة يتم توزيع المعاش على المستحقين وفقاً لما يلي :

المستحقين	قيمة المعاش المستحق	المعاش الآخر	الباقي بعد مراعاة حدود الجمع	الرد على باقي المستحقين من ذات الفئة	الباقي بعد مراعاة حدود الجمع
الأرملة	233.33	-	-	-	233.33
الإبنة الأولى	116.67	100	16.67	-	016.67
الإبنة الثانية	116.67	-	-	50	166.67
الإبن	116.67	-	-	50	166.67
الوالد	116.66	-	-	-	116.66
إجمالي	00.700				00.700

#### ملاحظات على الجدول :

1- تم توزيع المعاش على المستحقين وفقاً للحالة رقم (5) من الجدول رقم 3 المرفق بقانون التأمين الإجتماعي حيث حصلت الأرملة على الثلث ، والأولاد على النصف ، والوالد على السدس.

- 2- حصلت الإبنة الأولى على الفرق بين المعاش المستحق عن زوجها والمعاش المستحق عن الوالد لأن معاش الزوج ذو أولوية عن معاش الوالد.
- 3- تم رد الباقي من حدود الجمع بين المعاشات للإبنة الأولى على باقى الأولاد من ذات الفئة بالتساوى بينهما.

### مثال رقم (2) :

بفرض فى المثال السابق أن الوالد كان يحصل على معاش عن نفسه بقيمة 80 جنيه وفقاً لأحكام القانون رقم 112 لسنة 1980.

فى هذه الحالة يتم توزيع المعاش على المستحقين وفقاً لما سبق بيانه بالمثال السابق ويتم إبلاغ صندوق العاملين بالقطاع العام والأعمال العام والخاص بقيمة المعاش المستحق من الصندوق الحكومى لى يتخذ الإجراءات اللازمة لإيقاف المعاش.

### مثال رقم (3) :

بفرض فى المثال السابق أن المعاش المستحق للوالد عن نفسه كان وفقاً لأحكام القانون رقم 108 لسنة 1976.

فى هذه الحالة يتم توزيع المعاش على المستحقين وفقاً لما يلى :

المعاش المستحق بعد مراعاة حدود الجمع والرد	الرد على باقى المستحقين من ذات الفئة	حدود الجمع للإبنة	رد ما تبقى من معاش الوالد على الأرملة	حدود الجمع للوالد	المعاش الآخر	قيمة المعاش المستحق	المستحقين
313.33	-	-	313.33	-	-	233.33	الأرملة
016.67	-	16.67	-	-	100	116.67	الإبنة الأولى
166.67	50	-	-	-	-	116.67	الإبنة الثانية
166.67	50	-	-	-	-	116.67	الإبن
036.66	-	-	-	36.66	080	116.66	الوالد
00.700						00.700	إجمالى

### ملاحظات على الجدول :

تم مراعاة حدود الجمع بين المعاشات للوالد ورد الباقي على الأرملة أولاً ، ثم مراعاة حدود الجمع بين المعاشات للإبنة ورد الباقي على الأولاد.

### مثال رقم (4) :

بفرض فى المثال السابق أن الإبنة الثانية كانت تحصل على معاش آخر عن زوجها بقيمة 200 جنيه .

فى هذه الحالة يتم توزيع المعاش على المستحقين وفقاً لما يلى :



المستحقين	قيمة المعاش المستحق	المعاش الآخر	حدود الجمع للوالد	رد ما تبقى من معاش الوالد على الأرملة	حدود الجمع للإبنتين	توزيع نصيب الإبنة الثانية على باقى الأولاد	حدود الجمع للإبنة الأولى	توزيع نصيب الإبنة الأولى على الإبن
الأرملة	233.33	-	-	313.33	-	-	313.33	313.33
الإبنة الأولى	116.67	100	-	-	16.67	175	100.00	075.00
الإبنة الثانية	116.67	200	-	-	لا تستحق	-	-	000.00
الإبن	116.67	-	-	-	-	175	-	275.00
الوالد	116.66	80	36.66	-	-	-	-	036.66

### ملاحظات على الجدول :

- 1- تم البدء بمراعاة حدود الجمع بين المعاشات للوالد ورد الباقي على الأرملة.
- 2- تم مراعاة حدود الجمع بين المعاشات للأولاد وتبين ما يلي :
  - لا تستحق الإبنة الثانية فى المعاش لحصولها على معاش عن زوجها أكبر من المعاش المستحق لها عن والدها.
  - إستحققت الإبنة الأولى الفرق بين معاشها عن زوجها وبين المعاش المستحق لها عن والدها.
- 3- تم رد الباقي من حدود الجمع بين المعاشات على مرحلتين وفقاً لما يلي :  
**المرحلة الأولى :**  
تم رد معاش الإبنة الثانية على الإبنة الأولى والإبن لحصول الإبنة الأولى على جزء من المعاش وحصول الإبن على كامل معاشه.  
**المرحلة الثانية :**  
تم رد الباقي من حدود الجمع بين المعاشات من الإبنة الأولى على الإبن لحصوله على كامل معاشه.

### مثال رقم (5) :

بفرض فى المثال السابق أن المعاش المستحق للإبنة الأولى عن زوجها عدل إلى 4/3 المعاش إعتباراً من 2007/1/1 .  
فى هذه الحالة لا يتم إعادة مراعاة حدود الجمع بين معاشها عن زوجها وبين المعاش المستحق لها عن والدها ، وذلك لسابقة مراعاة حدود الجمع بين المعاشات لها فى تاريخ الربط.

### مثال رقم (6) :

بفرض فى المثال رقم (4) أن الإبن قطع معاشه إعتباراً من 2008/3/1.  
فى هذه الحالة يتم رد معاش الإبن على الإبنة التى تصرف جزء من المعاش ولا يتم إعادة مراعاة حدود الجمع بين معاشها عن زوجها وبين المعاش المستحق لها عن والدها ، وذلك لسابقة مراعاة حدود الجمع بين المعاشات لها فى تاريخ الربط.

### مثال رقم (7) :

بفرض فى المثال رقم (6) أنه بعد قطع معاش الإبن توفيت الأرملة بتاريخ 2008/4/15.  
فى هذه الحالة يتم رد معاش الأرملة على الإبنة بحد أقصى ثلثى المعاش ورد الباقي على الوالد فى حدود الثلث ولا يتم إعادة مراعاة حدود الجمع بين المعاشات للإبنة والوالد لسابقة مراعاة حدود الجمع بين المعاشات لهما فى تاريخ ربط المعاش بالرغم من حصول الإبنة على ثلثى المعاش والوالد على ثلث المعاش.

### مثال رقم (8) :

بفرض في المثال رقم (5) أن المنطقة طبقت تعليمات الصندوق رقم 21 لسنة 2000 على الإبنة.

في هذه الحالة يتم تعديل معاش السيدة المذكورة بما يتفق مع القواعد المشار إليها.

### خامسا : التعليق علي الأمثلة المشار إليها :

لم تتضمن الأمثلة المشار اليه تطبيقا واضحا لما تضمنته التعليمات (تطبق حدود الجمع بين المعاشات وفقاً للتواريخ الموضحة بالمادة السابقة ولا تطبق حدود الجمع بين المعاشات عند زيادة المعاشات أو تعديلها نتيجة الرد والأيلولة) .

لذلك فقد رأيت ايضاح نتيجة الأمثلة من 4 الي 8 كما يلي :

1- نتيجة المثال رقم 4 أن يكون نصيب الابنة الأولي من معاش والدها ( 75 ) + (100) من الزوج

أي يكون الاجمالي = 175 جنيها

2 - نتيجة المثال رقم 5 يصبح نصيبها في معاش الوالد ( 75 ) + (150) نصيبها في معاش الزوج

أي يكون الاجمالي = 225 جنيها

3 - نتيجة المثال رقم 6 يصبح نصيبها في معاش الوالد ( 350 ) + (150) نصيبها في معاش الزوج

أي يكون الإجمالي = 500 جنيه

4 - نتيجة المثال رقم 7 يصبح نصيبها في معاش الوالد ( 466.67 ) + (150) نصيبها في معاش الزوج

أي يكون الإجمالي = 616.67 جنيه

5- نتيجة المثال رقم 8 يعني أنه بعد استحقاق الابنة 4/3 معاش الزوج وهو 150 جنيها وبعادة تطبيق حدود الجمع وفقا للتعليمات المشار إليها(21 لسنة 2000 ) بين هذا المعاش ونصيبها في المعاش عن الوالد ومقداره 175 جنيها ، فإنها تستحق من معاش الوالد الفرق فقط وهو 25 جنيها .

ومن 2008/4/1 (أول الشهر التالي لصدور هذه التعليمات ) يتم تعديل هذا النصيب ليصبح 75 جنيها وفقا لما سبق بيانه في المثال رقم 5

ويمكن بشكل عام عرض تطبيق قواعد حدود الجمع بين المعاشات في الأمثلة السابقة وفقا لماكان معمولاً به قبل ما استحدثه القرار الوزاري 554 وقواعد التطبيق المستحدثه بموجب هذا القرار علي حالة كل من الابنة الأولي والوالد فيما يلي :

### 1 - الابنة الأولي :

المثال رقم	قبل ما استحدثه القرار الوزاري 554		بعد ما استحدثه القرار الوزاري 554		
	النصيب من معاش الزوج (جنيه)	النصيب من معاش الوالد (جنيه)	النصيب من معاش الزوج (جنيه)	النصيب من معاش الوالد (جنيه)	
4	100.00	075.00	100.00	075.00	175.00
5	150.00	025.00	150.00	075.00	225.00
6	150.00	200.00	150.00	350.00	500.00
7	150.00	316.67	150.00	466.67	616.67

2 - الوالد :

المثال رقم	قبل ما استحدثته القرار الوزاري 554			بعد ما استحدثته القرار الوزاري 554		
	معاش الوالد عن نفسه (جنيه)	النصيب من معاش الابن (جنيه)	الاجمالي (جنيه)	معاش الوالد عن نفسه (جنيه)	النصيب من معاش الابن (جنيه)	الاجمالي (جنيه)
4	80.00	036.66	116.66	80.00	36.66	116.66
5	80.00	036.66	116.66	80.00	36.66	116.66
6	80.00	036.66	116.66	80.00	36.66	116.66
7	80.00	153.33	233.33	80.00	233.33	313.33

سادسا : ملاحظات علي الاتجاه الجديد لتطبيق حدود الجمع :

1- يعني هذا الإتجاه أن تطبيق حدود الجمع يكون مرة واحدة في البداية فقط ، ثم إن عند أي تعديل يتم إلغاء حدود الجمع .  
ولا أعتقد أن هذا الإتجاه لم يكن هدف المشرع عند تقريره حدود الجمع بين المعاشات.

2 - قواعد الجمع بين المعاشات المنصوص عليها بالمادة 110 من القانون والتي تضمنت :

" إذا توافرت في أحد المستحقين شروط الإستحقاق لأكثر من معاش من الصندوق أو من الصندوقين أو من أحدها أو منهما معاً ومن الخزانة العامة فلا يستحق منها إلا معاشاً واحداً وتكون أولوية الإستحقاق وفقاً للترتيب الآتي :

.....  
وإذا كانت المعاشات مستحقة عن مؤمن عليهم أو أصحاب معاشات من فئة واحدة فيستحق المعاش الأسبق في الإستحقاق.  
وإذا نقص المعاش المستحق وفقاً لما تقدم عن المعاش الآخر أدى إليه الفرق من هذا المعاش. "

ويعني ماتقدم أن الاستحقاق في المعاش الأقل في الأولوية يكون في حدود الفرق فقط. ولاشك أنه عند حدوث تعديل في المعاش بالزيادة ينشأ استحقاق جديد بقيمة هذه الزيادة التي لم تكن موجودة في الأصل مما يستوجب تطبيق حدود الجمع.  
3 - حالات قطع المعاش المنصوص عليها بالمادة 113 من قانون التأمين الاجتماعي تضمنت :

يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

( 4 ) توافر شروط استحقاق معاش آخر مع مراعاة أحكام المادتين(110،112) ".  
ومن المنطقي أن يتضمن ذلك حالات زيادة قيمة المعاش لسبب أو لآخر .

4 - تضمن البند 1 من المادة 112 من قانون التأمين الاجتماعي :

"يوقف صرف معاش المستحق في الحالات الآتية :

الإلتحاق بأى عمل والحصول منه على دخل صافي يساوى قيمة المعاش أو يزيد عليه ، فإذا نقص الدخل عن المعاش صرف إليه الفرق ، ويقصد بالدخل الصافي مجموع ما يحصل عليه العامل مخصوماً منه حصته في إشتراكات التأمين الإجتماعي والضرائب في تاريخ التحاقه بالعمل ثم في يناير من كل سنة "

ولأعتقد أن المشرع كان يقصد تعديل قيمة المعاش المنصرف مع كل زيادة في الدخل من عمل أو مهنة ، دون تعديل قيمة المعاش بتطبيق حدود الجمع بين المعاشات عند تعديل بالزيادة في قيمة المعاش .  
5 - تضمنت جميع المنشورات الوزارية الصادرة بشأن تنفيذ قوانين الزيادات اعتباراً من القانون 102 لسنة 1987 النص علي استحقاق الزيادة بالإضافة لحدود الجمع بين المعاشات كما يلي :

" إذا كان المستحق في تاريخ استحقاق الزيادة يجمع بين معاشين أو أكثر يستحق الزيادة عن كل من المعاشات التي يصرفها في هذا التاريخ مع عدم التقيد بحدود الجمع."

ويتضح من هذا النص أن الأصل أن تطبق حدود الجمع بين المعاشات مع كل زيادة في قيمتها ، وأن هذا النص إنما هو استثناء علي الأصل .

جدول رقم 3  
بتوزيع المعاش على المستحقين  
المرفق بقانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975

رقم الحالة	المستحق في المعاش	الأنصبة المستحقة في المعاش		
		الأرملة أو الزوج	الأولاد	الوالدان والأخوة والأخوات
1	أرملة أو أرامل أو زوج و ولد واحد أو أكثر	2/1 يوزع بالتساوي في حالة التعدد	2/1 يوزع بالتساوي في حالة التعدد	-
2	أرملة أو أرامل أو زوج و والد أو والدين	3/2	-	3/1 لأبيهما أو كليهما بالتساوي
3	أرملة أو أرامل أو زوج و أخت أو أخ أو أكثر	4/3	-	4/1 لأبيهم أو لهم جميعاً بالتساوي
4	أرملة أو أرامل أو زوج فقط	4/3 و يوزع بالتساوي في حالة التعدد	-	-
5	أرملة أو أرامل أو زوج و ولد أو أكثر و والد أو والدين	3/1	2/1	6/1 لأبيهما أو كليهما بالتساوي
6	ولد واحد	-	3/2 المعاش	-
7	أكثر من ولد	-	كامل المعاش و يوزع بالتساوي	-
8	ولد واحد و والد أو والدين	-	3/2	3/1 لأبيهما أو كليهما بالتساوي
9	أكثر من ولد و والد أو والدين	-	6/5	6/1 لأبيهما أو كليهما بالتساوي
10	والد واحد أو والدين	-	-	2/1 لأبيهما أو كليهما بالتساوي
11	أخ أو أخت أو أكثر	-	-	2/1 لأبيهم أو لهم جميعاً و يوزع بينهم بالتساوي
12	والد واحد أو والدين و أخ أو أخت أو أكثر	-	-	2/1 لأبيهما أو كليهما بالتساوي

ملاحظات الجدول رقم (3)

- 1- يعتبر الزوج المستحق في حكم الأرملة .
- 2- في حالة إيقاف أو قطع معاش أحد المستحقين كله أو بعضه يؤول إلى باقى المستحقين من فئة هذا المستحق ، وفى حالة عدم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة يتم الرد على باقى المستحقين بالفئات الأخرى فإذا زاد نصيب المردود عليه على أقصى نصيب له بالجدول وفقاً للحالة فى تاريخ الرد الباقي على الفئة التالية وذلك كله بمراعاة الترتيب الموضح فى الجدول التالى :

فئة المستحق الذي يرد عليه المعاش	فئة المستحق الموقوف أو المقطوع معاشه
1- الأولاد 2- الوالدان. 3- الإخوة و الأخوات.	الأرملة
1- الأرملة. 2- الوالدان	الأولاد
1- الأرملة . 2- الأولاد. 3- الإخوة و الأخوات.	الوالدان

- و يراعى قبل تنفيذ قاعدة أيلولة المعاش أو رده خصم ما يكون قد أستحق من معاش دون المساس بمعاشات باقى المستحقين .
- 3- فى حالة زوال سبب إيقاف المعاش كله أو بعضه لأحد المستحقين يعاد توزيع المعاش بين جميع المستحقين فى تاريخ زوال السبب .
- 4- يتحدد نصيب المستحق الذى يرد عليه جزء من المعاش بما لا يجاوز الحد الأقصى للنصيب المحدد بالجدول (1).
- 5- لا يرد المعاش الذى منح بالزيادة عن معاش المورث فى حالة إيقافه أو قطعه .
- 6- فى حالة قطع معاش الوالدين فى الحالة رقم 2 يؤول الباقي من نصيبهما بعد الرد على فئة الأرامل إلى الأخوة والأخوات الذين تتوافر فى شأنهم شروط إستحقاق المعاش فى هذا التاريخ و ذلك فى حدود الربع.
- و فى حالة قطع معاش فئة الأرامل فى الحالة المشار إليها بالفقرة السابقة يؤول ربع معاش المورث إلى الأخوة والأخوات الذين تتوافر فى شأنهم شروط إستحقاق المعاش فى هذا التاريخ (2).

(1) بند معدل بالقانون رقم 107 لسنة 1987 ويعمل به إعتبارا من 1984/4/1.

(2) ملاحظة مضافة بالقانون رقم 107 لسنة 1987 ويعمل بالفقرة الأولى منها إعتبارا من 1984/4/1.